



مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية  
سلسلة «الدورات»

# لماذا احترقت «النمور» الأسيوية؟

موضوع الدورة الأولى لسنة 1998

فاس

7 - 9 محرم 1419هـ

4 - 6 مايو 1998م

# أكاديمية المملكة المغربية

شارع الإمام مالك، كلم 11، ص. ب. 5062

الرمز البريدي 10.100

الرباط - المملكة المغربية

تليفون: 75.51.24 / 75-51-13

75-51-89 / 75-51-35

فاكس: 75.51.01

الإيداع القانوني: 1998/1231

ردمك: 9981-46-017-6

مطبعة المعارف الجديدة

## أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

- ليوبولد سيذار سفور السنغال  
هنري كيسنجر و م الأمريكية  
مورس دريون فرنسا  
بيل أرمسرونغ و م الأمريكية  
عبد اللطيف بن عبد الجليل المملكة المغربية  
عبد الكريم غلاب المملكة المغربية  
أوطو دو هابسبورغ النمسا  
عبد الرحمن الفاسي المملكة المغربية  
جورج فوديل فرنسا  
عبد الوهاب ابن منصور المملكة المغربية  
محمد الحبيب ابن الحوجه تونس  
محمد بنشريفه المملكة المغربية  
أحمد الأخضر غزال المملكة المغربية  
عبد الله عمر نصيف م.ع. السعودية  
عبد العزیز ابن عبد الله المملكة المغربية.  
عبد الهادي النازي المملكة المغربية.  
فؤاد سزكين تركيا  
عبد اللطيف بريش المملكة المغربية  
محمد العربي الخطابي المملكة المغربية  
المهدي المنجرة المملكة المغربية  
أحمد الضبيب م ع السعودية  
محمد علال سيناصر المملكة المغربية  
أحمد صدقي الدجاني فلسطين  
محمد سفيق المملكة المغربية.  
لورد تشافونت المملكة المتحدة.  
أحمد مختار امبو السينغال  
عبد اللطيف الفيلاي المملكة المغربية  
أبو بكر القادري المملكة المغربية.  
الحاح أحمد ابن سقرور المملكة المغربية  
عبد الله شاكر الكرسيفي المملكة المغربية.  
جان بيربار فرنسا.  
روبير امبروكجي فرنسا  
عز الدين العراقي المملكة المغربية  
دونالد فريدرسكون و م. الأمريكية  
عبد الهادي بوطالب المملكة المغربية
- إدريس خلل المملكة المغربية  
عباس الحراري المملكة المغربية  
بيدرو راميريز فاسكنز المكسك  
محمد فاروق النهار المملكة المغربية  
عباس القيسي المملكة المغربية  
عبد الله العروي المملكة المغربية  
برناردان كانتان الفاسكان  
عبد الله الفيصل م ع السعودية  
ناصر الدين الأسد م الأردننه الهاسمه  
اناتولي كروميكو روسيا  
جورج ماطي فرنسا  
كامل حسن المقهور الجماهرية اللسه  
إواردو دي أرانطس إي أوليفيرا البرتغال  
عبد المجيد مزيان الجزائر  
محمد سالم ولد عدود موريتانيا  
بوشو تشاغ الصين  
إدريس العلوي العبدلاوي المملكة المغربية  
ألفونزو دولاسيريا المملكة الإسبانية  
الحسن بن طلال م الأردننه الهاسميه  
فرنون والنرز و م. الأمريكية  
محمد الكناسي المملكة المغربية  
حبيب المالكي المملكة المغربية  
ماريو تشواريس البرتغال  
عثمان العمر م.ع. السعودية  
كلوس شواب سويسرا  
إدريس الضحاک المملكة المغربية  
كمال أبو المجد ج. م العربية  
ميشيل جوبير فرنسا  
مانع سعيد العتبه الإمارات ع م  
إيف بوليكان فرنسا  
ساكر الفحام سوريا  
عمر عزيمان المملكة المغربية  
أحمد رمري المملكة المغربية  
عابد حسين الهند

## الأعضاء المرسلون

■ رينار ب. ستون و.م الأمريكية ■ شارل ستوكتون و.م الأمريكية  
■ حاييم الزعفراني المملكة المغربية.

\*\*\*

أمين السر الدائم : عبد اللطيف بربيش.  
أمين السر المساعد : إدريس الضحاك.  
مدير الجلسات : الحبيب المالكي.

\*\*\*

مدير الشؤون العلمية: أحمد رمزي

---

## مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

### 1- سلسلة «الدورات»:

- 1- «القدس تاريخياً وفكرياً»، مارس 1981.
- 2- «الأزمات الروحية والفكرية في عالما المعاصر»، نونبر 1981
- 3- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، أبريل 1982
- 4- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، نونبر 1982
- 5- «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، أبريل 1983
- 6- «الالتزامات الخلقية والسياسية في غزو الفضاء»، مارس 1984
- 7- «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، أكتوبر 1984
- 8- «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخليه والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، أبريل 1985
- 9- «حلقة وصل بين الشرق والغرب أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر 1985.
- 10- «القرصنة والقانون الأممي»، أبريل 1986.
- 11- «القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، نونبر 1986
- 12- «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللأزم تعبئتها في حالة وقوع حادثه نووية»، يونيو 1987
- 13- «خُصاص في الجنوب وحيرة في الشمال تشخيص وعلاج»، أبريل 1988.
- 14- «الكوارث الطبيعية وأفة الجراد» نونبر 1988
- 15- «الجامعة والبحث العلمي والتنمية». يونيو 1989
- 16- «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية، دجنبر 1989
- 17- «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990
- 18- «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد». أبريل 1991.
- 19- «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟»، أكتوبر 1991.

- 20- «الدرات الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس»، أبريل 1992
- 21- «أوروبا الإنتنتي عشرة دولة والأحرون»، نونبر 1993
- 22- «المعرفة والتكنولوجيا»، مايو 1993
- 23- «الاحتمائه الافصاديه وساسه الهجره»، دجبر 1993
- 24- «روساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والبرائه»، أبريل 1994
- 25- «الدول النامية بين المطلب الديموقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، نونبر 1994
- 26- «أى مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي»، مايو 1995
- 27- «حقوق الإنسان والتسغيل بين التنافسية والآلية»، أبريل 1996
- 28- «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط»، دجبر 1996
- 29- «العولمة والهوية»، ماي 1997
- 30- «حقوق الإنسان والصرّف في الجينات»، نونبر 1997

## 2- سلسلة «التراث»:

- 1- «الدبل والتكلمة»، لابن عبد الملك المراكسي. السفر الثامن، جران، تحقيق محمد ابن شريفة، 1984.
- 2- «الماء وما ورد في سره من الآداب»، نأليف محمود شكرى الألوسى. تحقيق محمد بهجة الأثرى، مارس 1985
- 3- «معلمة الملحون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم التانى من الحر- الأول، أبريل 1986، إبريل 1987
- 4- «ديوان ابن فركون» بقديم وتعليق محمد ابن شريفة، ماي 1987
- 5- «عين الحماه في علم استنباط المياد» للدمهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثرى 1409هـ/1989
- 6- «معلمة الملحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روابع الملحون» 1990
- 7- «عمدة الطبيب في معرفة النبات»، القسم الأول والقسم التانى، لأنى الحر الاسسلي، حققه وعلق عليه واعاد بريبيه محمد العربي الخطّابي، 1411/1990
- 8- «كتاب النيسير في المداواة والندبير»، لابن زهر، حققه وهياه للطبع وعلق علمه محمد بن عبد الله الروداسي، 1411/1991م

9- «مُعَلِّمة المُلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لعه المُلْحُون»، 1991.

10- «مُعَلِّمة المُلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني-القسم الثاني وفيه «براحه شعراء المُلْحُون»، 1992

11- «بغيات ونواصي الموسيقى الأندلسية المغربية»، بصنف عر الدين بناني، 1995

12- «إيقاد الشموع للذة المسموع بنعمات الطبوع»، لمحمد البوعصامي، بحقيق عند العزيز بن عبد الجليل، 1995

13- «معلمة الملحون، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غائسة وعابيه»، بصنيف محمد الفاسي، 1997

14- «رحلة ابن بطوطه»، حمسة اجزاء، قدّم له وحقّقه ووضع خرائطه وفهارسه عبد الهادي التازي، 1997

### 3- سلسلة «المعاجم»:

1- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد سفيق، 1990

2- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996

### 4- سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

1- «فلسفة الشريعة الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القيم الروحية والفكرية،

2- «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، ديسمبر 1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1407/1986).

3- «محاضرات الأكاديمية»، 1988 (من 1403هـ/1983 إلى 1407/1987)

4- «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، فبراير 1408 / 1988

5- «الشريعة والفقهاء والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989

6- «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القسم الروحية والفكرية 1409/1989

7- «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1410/1990

8- «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية الأخذ والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القسم الروحية والفكرية، 1412/1991.

9- «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1414/1993

- 10- «المعرب في الدراسات الاستشراقية»، الندوة السادسة للجنة الفيم الروحيه والفكرية، 1993/1413
- 11- «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللغة العربية
- 12- «مستقبل الهوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابقة للجنة القم الروحية والفكرية، تطوان 1417 / 1997

#### 5- سلسلة مجلة «الأكاديمية»

- 1- العدد الافتتاحي، وفيه وقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ، الموافق 21 أبريل 1980م
- 2- «الأكاديمية» العدد الأول، فبراير 1984.
- 3- «الأكاديمية» العدد الثاني، فبراير 1985.
- 4- «الأكاديمية» العدد الثالث، نونبر 1986
- 5- «الأكاديمية» العدد الرابع، نونبر 1987
- 6- «الأكاديمية» العدد الخامس، دجنبر 1988
- 7- «الأكاديمية» العدد السادس، دجنبر 1989
- 8- «الأكاديمية» العدد السابع، دجنبر 1990
- 9- «الأكاديمية» العدد الثامن، دجنبر 1991.
- 10- «الأكاديمية» العدد التاسع، دجنبر 1992
- 11- «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993
- 12- «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر 1994.
- 13- «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.
- 14- «الأكاديمية» العدد 13.

## تقديم

عقدت أكاديمية المملكة المغربية دورتها الربيعية في مدينة فاس أيام 7 و 8 و 9 محرم سنة 1419 ، الموافق ل 4 و 5 و 6 مايو 1998 لدراسة الأزمة الاقتصادية الآسيوية . وقد تفضل مؤسس الأكاديمية وراعيها جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله باقتراح هذا الموضوع بالتعبير التالي . لماذا احترقت «النمور» الآسيوية؟

شارك في هذه الدورة أعضاء الأكاديمية وكذلك الخبراء المدعوون:

- الأستاذ أسان واتارا ، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي بواشنطن.
- الأستاذة نزهة الحريشي، أستاذة العلوم الاقتصادية بالمعهد العالي للتجارة وتسيير المقاولات، الدار البيضاء.
- الأستاذ دُوُونُ لي، أستاذ الاقتصاد بجامعة يُونُسي، كوريا الجنوبية.
- الأستاذ إدريس خروُز، أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الخامس، الرباط.
- الأستاذ بيير جودي، أستاذ شرفي، معهد البحث الاقتصادي والإنتاج والتنمية، باريس.
- الأستاذ عادل الدويري، خريج المدرسة الوطنية للقناطر والطرق (باريس)، مدير «مجموعة الدار البيضاء المالية»

- الأستاذ يوري دادوش، اقتصادي، مدير «مجموعة تنمية الآفاق»، ممثل البنك العالمي

وقد سبّر جلسات الدورة الأستاذ حبيب المالكي عضو الأكاديمية. وبضمّ هذا الكتاب البحوث التي قُدمت في جلسات الدورة والمناقشات التي تلتها وملخصات البحوث مترجمة إلى اللغات التي تعمل بها الأكاديمية وهي العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

# «لماذا احترقت «النمور» الآسيوية ؟

موضوع دورة محرم 1419هـ / ماي 1998م

## محاور الموضوع

■ مدخل عام

### المحور الأول

● مرحلة ازدهار «النمور» الآسيوية:

أ- العناصر التي أسهمت في الازدهار

ب- نتائج الازدهار

ج- عوائد على الرفاه الاجتماعي.

### المحور الثاني

● لماذا احترقت «النمور» الآسيوية ؟

أ- العولمة والأزمة الاقتصادية في آسيا

ب- عوامل محلية، عوامل خارجية.

ج- دراسة بعض النماذج طاييلاند، كورية الجنوبية، اندونيسيا وغيرها

د- انعكاسات الأزمة على الاقتصاد جهوياً ودولياً

هـ- ردود فعل المؤسسات المالية الدولية والدول الصناعية الكبرى

و- مخاطر اجماعنة وسياسية في الدول المعنية

## المحور الثالث

### ● أفاق المستقبل:

- أ- هل يمكن للأزمة في آسيا أن تصير معدية لدول أخرى؟
- ب- شروط الإقلاع لدول المنطقة
- ج- ما هي الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها لنالفي الوقوع في مثل هذه الأزمة في المستقبل، وتحقيق توازن دولي بين السياسي والاقتصادي والمجتمعي

## الفهرس

### I- الجلسة العمومية الرسمية

19

■ خطاب افتتاح أعمال الدورة

الحبيب المالكي

عضو الأكاديمية

مدير الجلسات

■ استقبال السيد عابد حسين عضواً جديداً في أكاديمية المملكة المغربية

- خطاب السيد أحمد رمزي في تقديم السيد عابد حسين لعضوية

21

أكاديمية المملكة المغربية

- خطاب الدخول الأكاديمي للعضو الجديد السيد عابد حسين

(نص إنطيرى)

27

■ العرض التمهيدي لموضوع الدورة

الحبيب المالكي

عضو الأكاديمية

### II- أعمال الدورة

1- البحوث:

35

1- التفاعلات السياسية المحتملة لأزمة شرق آسيا

عثمان العُمير

عضو الأكاديمية

47 2- الأزمة الاقتصادية الآسيوية تعليقات وهوامش

ناصر الدين الأسد

عضو الأكاديمية

59 3- مع النمر الآسيوية وإلى أين ؟

محمد الحبيب بلخوجة

عضو الأكاديمية

81 4- دروس الأزمة الاقتصادية في آسيا

أحمد صدقي الدجاني

عضو الأكاديمية

2- ملخصات البحوث باللغات الأجنبية مترجمة إلى اللغة العربية  
(أنظر مكان النصوص الأصلية في الفهرس الفرنسي)

111 5- الأزمة الآسيوية الأسباب والعبر

ألسان وطرا

المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولي

113 6- الأزمة الآسيوية أهي مسيرة من الثقة إلى الحذر ؟

نزهة الحريشي

أستاذة العلوم الاقتصادية

في المعهد العالي للتجارة وتسيير المقاولات

الدار البيضاء ، المغرب

114 7- بديهيات ودروس من الأزمة الآسيوية

ميشيل جوبير

عضو الأكاديمية

116 8- الأزمة الآسيوية الأفاق والمعقبات

أوري دادوش

اقتصادي، ممثل البنك العالمي

117

9- العولمة والأزمة الاسبوية

إدريس خروز

أستاذ بجامعة محمد الخامس

الرباط، المغرب

118

10- لماذا احترقت «النمر» الأسيوية

فرنون والترز

عضو الأكاديمية

121

11- النجاح والإخفاق في جنوب شرفي آسيا

بيير جودي

أستاذ شرفي،

معهد البحث الاقتصادي

والإنجاج والتنمية، باريس

122

12- جنوب صحراء أفريقيا والأزمة الأسيوية

أحمد مختار أمبو

عضو الأكاديمية

125

13- الأزمة المالية الكورية الأسباب والعلاج

دوون لي

أستاذ بجامعة يونساي،

سبول، كوريا

126

14- المغرب وأزمة جنوب شرقي آسيا

عادل الدويري

المدير العام لمجموعة الدار البيضاء المالية

128

15- تأثيرات الأزمة الأسيوية على روسيا

أناتولي أندري كروميكو

عضو الأكاديمية

130 . . . . . 16- «نَمْر» صغير . «ماكاو» نموذجاً . . . . .

إدواردو دي أرانطيس إ. أوليفيرا  
عضو الأكاديمية

131 . . . . . 17- اليابان : المنطلق للأزمة الآسيوية والعالمية

جورج ماطي  
عضو الأكاديمية

133 . . . . . 18- الأزمة الاقتصادية الآسيوية الكبرى

بيرناردان كانتان  
عضو الأكاديمية

135 . . . . . 3- المناقشات . . . . .

171 . . . . . «خطاب اختتام أعمال الدورة . . . . .

الحبيب المالكي  
عضو الأكاديمية  
مدير الجلسات

لغات أكاديمية المملكة المغربية

هي العربية والفرنسية والانجليزية والإسبانية

النصوص الواردة في الكتاب أصلية  
وينبغي الإشارة إليها كمرجع عند الاستشهاد بها

المصطلحات والآراء المعبر عنها في هذا الكتاب  
تلزم أصحابها وحدهم

---

---

الجلسة العمومية الرسمية

---

---



## خطاب افتتاح أعمال الدورة

الحبيب المالكي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد أمين السر الدائم، السيد أمين السرا المساعد، السيد مدير الجلسات،  
السادة الأعضاء، السادة الخبراء، سادتي وسيداتي،

السلام عليكم ورحمة الله،

وبعد،

فإننا نجتمع اليوم، في رحاب أكاديمية المملكة المغربية، كاجتماعنا  
السابقة لدراسة موضوع من أهم موضوعات الوقت الحاضر. لقد نفضل صاحب  
الجلالة الملك الحسن الثاني أيده الله - وهو المؤسس والراعي لهذه الأكاديمية -  
فعرض على أكاديميتنا هذه أن تدرس موضوعاً بعنوان «لماذا احترقت «النمور»  
الآسيوية». وإنه لعُمري موضوع ذو شأن، لأنه يشغل بال السياسيين  
والاقتصاديين وذوي المال، بل ورؤساء الدول، منذ أن ظهرت بوادر الأزمة  
الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا، ولقد انتقلت عدوى الأزمة بين بلدان المنطقة  
المذكورة حتى خيف على بلدان أخرى غيرها، مما يدل على الترابط الاقتصادي  
والمالي والنقدي الذي أصبح من السمات البارزة في عالم اليوم.

إن عولمة الاقتصاد وعولمة المصالح وعولمة وسائل الاتصال وارتباط  
البورصات، كل ذلك ينذر بأن أي شيء يحصل في منطقة معينة ستكون له عواقب

نمس جهات أخرى في العالم، بل وتمس الأفراد أنفسهم لان الأضرار التي تقع على الناس من جراء البطالة، وانخفاض الدخل النقدي والقوة الشرائية وقبم العملة المتعامل بها، قد تكون وخيمة.

إننا نجتمع اليوم لنفك رموز الأزمة الاقتصادية الآسيوية من حيث جذورها وعواقبها. ولا شك أن أعضاء الأكاديمية، بما أوتوا من حكمه ونفاد بصبره وميل إلى الحوار الهادئ الموضوعي، سيساهمون في إفهام الأزمة الاقتصادية الآسيوية. ولا شك كذلك، أن الخبراء المدعوين، وهم من المغرب ومن خارج المغرب، من البلدان والمؤسسات الدولية المعنية، وكلهم من ذوي الاختصاص، سيدعوننا إلى تأمل المفاهيم والتداعيات الاقتصادية والمالية، وسيساعدوننا على أن نزيد تعمقاً في دراسة الموضوع.

هذا وإن موضوع اليوم يسألنا من خلال ما يجري في جنوب شرقي آسيا، عما يجب أن نفعله لتلاّ يحصل ذلك في بلداننا. وبذلك تُصبح أكاديمية المملكة المغربية، بفضل الرعاية الدائمة والمستمرة لصاحب الجلالة حفظه الله، فضاء متميزاً بالفكر الأصيل والمتفتح، وتصبح إطاراً لكسب معرفة متعددة الأبعاد، متفتحة على المستقبل انطلاقاً من إشكالات الواقع المعيش.

### حضرات السادة والسيدات،

يسعدني أن أرحب بكم في هذه الدورة الربيعية لأكاديميتنا، وأن أرحب خاصة بالسادة الخبراء والسيدة الخبيرة، وكذلك بالعضو الجديد السيد عاند حسين، ابن الهند الصديق، الذي سيقدّمه العضو الزميل السيد أحمد رمزي وهكذا نبدأ على بركة الله أعمال هذه الدورة راجياً لها كل التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خطاب السيد أحمد رمزي  
في تقديم السيد عابد حسين  
لعضوية أكاديمية المملكة المغربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد بن عبد الله رسول الله و آله و صحبه

السيد أمين السرّ الدائم، السيد أمين السرّ المساعد، السيد مدير  
الجلسات، السادة الزملاء أعضاء الأكاديمية، السادة الخبراء، سيداتي وسادتي،

ما أحلى ما كان يداعب خيالنا - ونحن أطفال صغار - من عجائب وأساطير  
تُنسب إلى الهند، ممّا كانت تُمتّعنا به الجدّات، ويحكيه الحاكون في الحلقات  
الشعبية التي كنا نتردّد عليها. كنا نحلم في تلك السن البريئة المؤمنة بركوب  
سحابة تمضي بنا إلى بلاد السند / هند، علّنا نرى ما سمعنا عن فيلة  
مُزركشة تزف العروس إلى عريستها، في موكب يحفّه البهلوانيون، ويغني فيه  
المغنّون بلغة وألحان وإيقاعات غريبة لعلّها طلّسّمات يدفعون بها العين أو  
يُخرسون بها أفواه الحُساد. أو علّنا نرى السندباد لنقول له لقد جئنا من بعيد،  
فياخذنا معه إلى أعلى جبل من جبال «الهملأيا» لنرى منه الدنيا، ونقترب من  
السماء، ونداعب النجوم بأصابعنا !

هذا وغير هذا كان من أحلام طفولتنا، حيث كنا نشمّ الندّ وعود السنطل  
فيقال لنا إنهما من الهند، ونأكل أكلات لذيذة مُنعشة فيقال إن فيها «الجوزة» أو  
الزنجبيل وكلاهما من الهند أيضاً. فعرفنا الهند هكذا، خيالاً وطعماً لذيذاً  
وروائح عطّرة، ثم سرعان ما يتدارك هذه الطفولة الكبر، فتتضح معالم الهند،  
وهي واقع لايزال فيه شئ من الخيال.

لقد نشأت في الهند حضارة عريقة صنّفها المؤرّخون ضمن الحضارات القديمة الأصيلة كاليونانية والفارسية والصينية والرومانية. وبرع الهنود القدامى في الرياضيات وعلم الفلك والطب والحكمة، وصنّفوا منذ ألفي سنة أدبيات ما زالت حيّة تُدرس كأشعار الفيدا Veda وملحمة «المهابهاراتا» Mahabharata التي كتبوها باللغة السنسكريتية وبلغ عدد أبياتها ألفي بيت، تتضمّن المغازي والبطولات، والحكم التي يغلب عليها العنصر الروحي، وكلها تراث يعتزّ به الهنود ويضعونه في مرتبة الإبداعات الإنسانية العالمية.

### حضرات السادة،

دخل الإسلام الهند في أواخر القرن الأول للهجرة، السابع للميلاد، فتوتّقت أواصر التفاعل التجاري والثقافي بين العرب والهنود، فكان ممن ظهر في لغة العرب اللغوي الكبير ابن الأعرابي شيخ ابن السكّيت وتعلّب، وكان ممن ظهر في الحديث أبو معشر نجيح السندي الذي سمع من بعض التابعين. وقد وفد الهنود إلى أرض العرب أيام الأمويين والعبّاسيين يحترفون الطب والكيمياء والتجارة، لا سيما تجارة التوابل والحرير والجواهر. وانتشر الإسلام في الهند. وقد يطول بنا الحديث لو أردنا التفصيل والاستقصاء في المجالات العلمية مما نقله العرب عن الهند من علوم كالفلك والطب والحساب والحكمة. وحسبنا نكر عبد الله ابن المقفّع وكتابه «كليلة ودمنة» الذي صنّفه من حكم بيدبا مأخوذة من اللغة الفارسية، وما كتبه عن الهند الجغرافيون المسلمون كالأصطخري وابن حوقل وابن خردادبه وغيرهم، والمؤرّخون والإخباريون كالمسعودي وابن الأثير، والقفطي، والأدباء كالجاحظ وابن النديم. ولنكتف باتنين من الشهود، واحد من كبار العلماء الجامعين لشتى العلوم، وآخر من كبار الرحالة، إن لم يكن أكبرهم جميعاً.

أما الأول فهو أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني المتوفى سنة 440 للهجرة / القرن الحادي عشر الميلادي، فقد كان أول من خصّ الهند بكتاب كامل سمّاه «تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة». ويعدُّ البيروني - كما قال جورج سارطون مؤرّخ العلوم عند المسلمين - من

أبرز العقول وأعظمها في زمانه، وقد درس البيروني الهند في جميع أحوالها: في المعتقدات، والأعراف، والتاريخ والجغرافيا، والمناخ والفلك واللغة والشعر.

وأما الثاني فهو مواطننا ابن بطوطة الطنجي المغربي. دخل شمس الدين أبو عبد الله ابن بطوطة الهند في فاتح محرّم سنة 734 هـ الموافق 12 شتنبر 1333م، وأقام في دهلي إلى شهر صفر سنة 734 الموافق يوليوز سنة 1342، ووصف مناطق ملّتا ودهلي وصفاً دقيقاً، فذكر السلاطين والأولياء والصالحين، والمساجد والأضرحة، والعادات وأنواع الملابس والطعام والأعياد وغيرها، وذكر الوقائع التاريخية وعلاقاته مع من التقى بهم من كبار الدولة ووجهاتها. وتعدّ رحلة ابن بطوطة مرجعاً لا غنى عنه لمن أراد معرفة الهند في تلك الأيام. وقد قامت الأكاديمية بإعادة طبع هذه الرحلة بتحقيق العضو الزميل الأستاذ عبد الهادي التازي.

### حضرات السادة،

نشأت في الهند ثقافة إسلامية مستقلة، لها مراكزها وعلمائها المبرزين في العلوم العقلية والنقلية كالعلامة مولانا أبي الكلام آزاد، والمحقق الشيخ عبد العزيز الميمني الراجكوتي والشيخ أبي الأعلى المودودي وغيرهم. صنّف علماء الهند المؤلفات الجليلة، وأفتوا في الفقه فتاوى عرفت بالفتاوي الهندية، وقاموا بتحقيق التراث العربي الإسلامي في الجامعات، لاسيما في عليغرة وحيدرآباد. وأنشأوا منذ ما يقرب من مائة عام جمعية «ندوة العلماء»، كان من المدبرين لشؤونها العلامة عبد الحّيّ ابن فخر الدين الحسني المتوفى سنة 1341 للهجرة/1923 للميلاد، وهو مؤلف كتاب «معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف» الذي طبعه المجمع العلمي بدمشق سنة 1958 للميلاد باسم «الثقافة الإسلامية في الهند». والمؤلف هو والد العالم الكبير أبي الحسن علي الندوي، صاحب المؤلفات العظيمة المتنوعة، وصديق المغرب الذي زاره ووضع فيه كتاباً سماه «أسبوعان في المغرب الأقصى».

### حضرات السادة،

إذا أردنا إبراز ما يجمع بين المفكرين الهنود من صفات مشتركة فإن ما يلفتُ النظر أنهم مربونُ مناضلون، يحتنون على السلوك المتميز بالحكمة. فهم يدركون أن الهند قوة بشرية ذات شأن، إن سخرت إلى الخير عم الخير البلاد، وسهل على كل ذي مسؤولية القيام بمسؤولياته. هذا ما نلمسه في قصص ومسرحيات ريندرانات طاغور الذي توجت أعماله بجائزة نوبل في الآداب في سنة 1913 وهذا ما نراه في كتابات الشاعر الفيلسوف محمد إقبال، وفي حياة المهاتما غاندي الذي قاد شعبه إلى الاستقلال.

أما هند اليوم فهو من أكبر الدول الديمقراطية في العالم، شهد له بمكانته الدولية المرموقة، وعُرف ببرامجه التنموية الطموحة، وصناعته الثقيلة، ومراكزه العلمية المتخصصة في البيوتكنولوجيا والفيزياء التطبيقية، وجامعاته التي يتخرج منها نُبغاء يتبوؤون مراكز عالية في بلادهم وفي المنظمات الدولية. ويكفي القول بأن الهنود يُعدون اليوم من أكبر المبرمجين في المعلوماتيات، حتى إن الشركات الأجنبية تختارهم ليدبروا شؤونها الإدارية والمالية، وهم قائمون في الهند ويراسلون الشركات عبر الشبكات الحاسوبية المربوطة بالسواتل الفضائية.

أما فيما يخصنا نحن في المغرب، فإن العلاقات الهندية المغربية تمتاز بالصدقة والاحترام المتبادل والتعاون في نطاق الاتفاقات المبرمة بين البلدين.

### حضرات السادة،

بعد هذا الكلام عن الهند، يسعدني أن أقدم إليكم أحد أبناء الهند البارزين، وأحد رجاله المسؤولين، إنه الأستاذ الدكتور عابد حسين الذي شرفه راعي الأكاديمية جلاله الملك الحسن الثاني وعينه عضواً مشاركاً في أكاديمية المملكة المغربية، ليحل محل المرحوم السيد محمد هداية الله الذي التحق بجوار ربّه يوم الجمعة 20 ربيع الأول عام 1413 الموافق 18 شتنبر سنة 1992م.

وُلد السيد عابد حسين يوم 26 دجنبر سنة 1926 بولاية «أندرا براديش» Andhra Pradesh المطلة شرقاً على خليج البنغال. عاصمة الولاية هي المدينة العريقة حيدرآباد. تمتاز الولاية بالصناعات والمعادن والزراعة والصيد البحري، ولها علاقات بالخارج منذ القدم لإطلالها على البحر هنا درس الطفل ثم الشاب عابد حسين، وتفوق في الدراسة، وتربى في كنف أسرة حريصة على تربيته التربية الحسنى وتنقيفه الثقافة العليا، فالتحق بالجامعة في شعبة السياسة والاقتصاد. وبعد التخرج دخل إلى الإدارة الهندية وعمل في عدة مناصب بولاية أندرا براديش ولدى الحكومة الفيدرالية بدلهي الجديدة.

وسرعان ما ظهر أن لزميلنا الحنكة في تدبير الشؤون السياسية والاقتصادية والتخطيط التنموي، فانتدب خبيراً للأمم المتحدة لدى تركيا لمدة سنتين في شؤون التنمية، ثم انتدب إلى بانكوك لمدة سبع سنوات رئيساً للمكتب المكلف بالصناعات والتكنولوجيا والتنمية البشرية والبيئة ثم عاد إلى الهند في سنة 1981 ليكون الكاتب العام لوزارة الصناعات الثقيلة في الحكومة الفيدرالية، وانتقل من هذا المنصب إلى عضوية لجنة التخطيط في سنة 1985.

بعد هذا عُين السيد عابد حسين سفيراً للهند لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وبقي في هذا المنصب الديبلوماسية من مايو 1990 إلى يوليو 1992. وفي أثناء عمله بالحكومة المركزية في الهند، كُلف السيد عابد حسين بالإشراف على المفاوضات لإبرام الاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع الصين، والاتحاد السوفياتي. ثم عُين على رأس اللجن الحكومية المشرفة على إصلاح السياسة التجارية الهندية، وتعديل مشروعات التصدير وإقامة صرح صناعة النسيج. وأنشأ عابد حسين لجنة للصناعات الصغيرة تحمل اسمه تخليداً لجهوده. ثم أصبح رئيساً للمعهد الهندي للتجارة الخارجية ورئيساً لمشروع المركز الوطني «إنديرا غاندي» للفنون، وعضواً للجنة الاستشارية للتعاون الجهوي بشرق آسيا.

أما المناصب التي يشغلها اليوم السيد عابد حسين فلا تكاد تُحصى عدداً، وسأكتفي بذكر بعضها مستسمحاً إياه، فهو المقرر الخاص للجنة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان وحماية حرية الرأي والتعبير وهو عضو اللجنة التنفيذية لمؤسسة «جواهر لال نهرو»، وهو أمين عام مساعد لجامعة حيدرآباد، وعضو في المكتب الاستشاري بالجامعة الإسلامية في عليكرة، وعضو في المجلس التنفيذي لجماعة الملة الإسلامية، ونائب رئيس معهد «راجيف غاندي» للدراسات العصرية، وعضو بالمنبر الدولي للديموقراطية والتنمية التابع لليونيسكو. وقد نال الجائزة السنوية للجمعية الهندية الأمريكية في سنة 1992، وكرّمته الهند بجائزة «بادما بوشنان» للخدمات التي قدمها لبلاده، ومنحته جامعة أندرا براديش الدكتوراة الفخرية

هكذا سيداتي وسادتي، برى زميلنا الجديد الأستاذ عابد حسين قد عمل في وظائف مختلفة كثيرة، لا يكاد يغادر منصباً حتى يلتحق بمنصب آخر، مما يقوم دليلاً على خبرته وعلى الحاجة إلى كفاءته في بلده وفي المنظمات الدولية ومما رأيناه في هذه الترجمة، تنوع المهمات التي كلف بها زميلنا، فمن الإدارة إلى الدبلوماسية إلى العلوم والفنون، ومن الاقتصاد بتنوعه ومستوياته إلى المشاركة في الدفاع عن حقوق الإنسان والانتداب لدى الحكومات للإشراف على برامج التنمية.

إنها حياة مليئة بالعمل الجاد المتواصل. فهنيئاً لزميلنا على هذا الامتياز الذي هو هبة من الله يصطفي بها عباده بمشيتته. وهنيئاً لنا نحن باختيارك عضواً زميلاً في هذه الأكاديمية. إننا نطمح في أن تكون عضواً نشيطاً، سخيّاً بمعارفك وتجاربك. لقد جلت الدنيا وقُلت مسؤوليات كبرى، فلا شك أنك تعرف المغرب وأهله. فالمغرب بلد التلاقي والتساكن والتسامح والحوار. وهذه الأكاديمية التي يرعاها عاهل البلاد حفظه الله، خير مثال على هذه الخصال الرفيعة. فثقُ بأنك ستجدنا أصدقاءً أوفياءً، وبأن هذه الدار دارك.

مرحباً بك وأهلاً وسهلاً. وتحياتنا المباركات الطيبات إلى الهند الصديق، ودعاء نالك بالتوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## العرض التمهيدي لموضوع الدورة

الحبيب المالكي

السيد أمين السر الدائم،

السيد أمين السر المساعد،

زملائي الأعزاء،

السادة الخبراء،

سيداتي سادتي،

سيتم توزيع العرض التقديمي، وحتى لا أكرر ما جاء فيه، سأكتفي بتقديم بعض الملاحظات التمهيديّة قبل أن أنتقل إلى الكلام على المفارقات الأساسية التي ستشكل بدون شك الإطار العام لأشغال دورتنا، لأخص بعد ذلك إلى بعض النقط التي تندرج ضمن أفاق الأزمة التي نحن بصددنا، والتي تهتم منطقة جدّ حساسة من عالمنا وهي منطقة جنوب وشرق آسيا.

فيما يخص تقديم بعض الملاحظات التمهيديّة سأكتفي بثلاث منها. الملاحظة الأولى هي أن مسرح الأزمات المالية التي زعزعت النظام المالي الدولي منذ بداية الثمانينات يوجد بالمناطق الواعدة مثل أمريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا التي كانت بالتتابع مسرحاً لأزمات المكسيك في سنتي 1982 و 1994، وأزمة جنوب شرقي آسيا منذ صيف 1997. الملاحظة الثانية تبين أن منطقة جنوب شرقي آسيا أصبحت منذ الآن في قلب العالم وذلك بالنظر إلى ضخامة الأزمة الأسبابية وانعكاساتها الدولية، ولا شك أن هذه المنطقة بفعل كثافتها السكانية ووزن

انتاجها من الثروات والخبرة المتراكمة واتساع سوقها تشكل قطباً رئيسياً لتنشيط النمو العالمي والملاحظة الثالثة والأخيرة تتعلق بسرعة انتشار الأزمة في المنطقة الآسيوية، فبعد ظهورها في التايلاند امتدت وانتشرت بسرعة في ماليزيا وأندونيسيا والفلبين، ولقد ساعد على هذا الانتشار أهمية العلاقات التجارية بين هذه البلدان والتي تناهز 40 من مبادلاتها، كما شكل اليابان بحكم العولمة الاقتصادية والمالية القناة الرئيسية التي من خلالها امتدت الأزمة الآسيوية صوب الاقتصاد العالمي

أما الأسباب المباشرة، أسباب انتقال الأزمة إلى اليابان، فترجع إلى المساهمة القوية لنظامه البنكي في تمويل الاقتصاديات الآسيوية. وربما تكمن هنا هتاشة النظام المالي الياباني الذي كثيراً ما يتسبب في زعزعة استقرار النظام البورصوي. وبالنظر إلى تباطؤ نمو اقتصاده (أقل من 1 خلال سنة 1997) فاليابان عاجز في الوقت الراهن عن ممارسة دور القاطرة بالنسبة لدول جنوب شرقي آسيا لأنه مُجبر على الاستيراد بعدما اعتاد التصدير، كما أن الصين - وهذا جانب مهم من الإشكالية المطروحة أمامنا - تأثرت بدورها بالأزمة الآسيوية من خلال تباطؤ النمو في المنطقة وتآكل تنافسية عملتها وتأثير الأزمة على التوزيع الجغرافي للاستثمارات غير مباشرة وربما المباشرة أيضاً.

انطلاقاً من هذه الملاحظات التمهيديّة سنأقدم بقراءة سريعة للأزمة الآسيوية. قراءة تساعدنا على إبراز ثلاث مفارقات أساسية.

المفارقة الأولى هي أن المالية تعمل ضد الاقتصاد، فهذه مفارقة رئيسية تميز العولمة في المرحلة الحالية. إن مسلسل العولمة يتطور، وفي حركة تطوره يؤثر بشكل كبير على بنيات وأشكال الاقتصاد العالمي، وهذا الوضع يتجسد على أرض الواقع في توسيع وتكثيف الارتباطات الدولية في ميادين المالية والصفقات، وفي النزوع إلى تحرير المبادلات والأسواق المالية. في ظل هذه الظرفية أصبحت المنافسة محتدمة بين البلدان من أجل الاستفادة من التيارات التجارية والمالية، ويظهر أن البلدان التي استطاعت أن تقيم سياسات مبنية على النمو الاقتصادي المنفتح هي التي نملك قدرة الاستفادة من هذه الوضعية الجديدة للاقتصاد

العالمي، ببد أن منطق العولمة هذا إذا كان قد شكل مصدراً لنجارب نمو مستمر في أمريكا اللاتينية وآسيا ومكّن جزئياً من فهم المعجزة الآسيوية أو ما اصطلح عليه بذلك، فهو يتضمن في بنائه عناصر حدوده ذلك أن العولمة المالية نتجة في سياق تطورها إلى الهيمنة على العولمة الاقتصادية، ولاريب، فإن ما يقرب من 1400 مليار دولار يتم تبادلها يومياً في أسواق الصرف، وهو ما يمثل مبلغ سنة من التجارة العالمية. هكذا، فمقابل تبادل دولار واحد في الأنشطة التجارية الدولية سم تبادل 83 دولاراً في أسواق الصرف، وبالطبع فإن هذه الموترات تنم عن انفتاح المالية العالمية انتفاخاً مصطنعاً وعن ركود الاقتصاد المنتج، أي الاقتصاد الحقيقي، كما تُبين من جهة أخرى أن المال قد حاد عن مهمته الأولى وهي تمويل الاقتصاد. لا شك أن تفاوت وتيرة التيارات التجارية والنيارات المالية قد أعطت الدوائر المالية استقلالية بالنسبة للاقتصاد المنتج، ففي الوقت الذي تضخمت فيه الأسواق المالية بكتل متنامية من الاموال وبفعل السوع المراد للفاعلين والوسائل المستعملة، ترتفع البطالة وينراجع الاستثمار المنتج وسبق درجة النمو. وعليه، فإن واقع الحال مطبوع في ظل العولمة بنمو منسارع للمالية من جهة وباستقرار الاقتصاد في أزمة مستمرة من جهة أخرى. وهذه ترجمة ملموسة للمفارقة الرئيسية المميّزة للعولمة حيث المالية تعمل ضد الاقتصاد.

المفارقة الثانية تتعلق بنقطة نعتبرها مهمة جداً، ذلك أن هذه الاقنصديات أعطت الأسبقية للتصدير على حساب السوق الداخلية، فهي مفارقة أساسية يميز نموذج التنمية الآسيوي، فوق الاختيار على إعطاء الأسبقية لتنمية الصناعات التصديرية مما أدى إلى تنامي التبعية، خاصة الولايات المتحدة، واليابان فالولايات المتحدة أول زبون وأول ممون للبلدان الرئيسية المعنية لأن قبمه صادرات هذه البلدان نحو السوق الأمريكية تفوق مجموع قيمة صادرات إنجلترا وألمانيا وفرنسا إلى نفس السوق. ومن جهة أخرى، يرتبط اليابان مع هذه الدول المصنفة بالدول الصناعية الجديدة بعلاقات تبعية متبادلة، فنمو اقتصاده ساعد على تطور صادرات شركائه الآسيويين، وهؤلاء يستوردون بكثافة مواد التجهيز اليابانية

على الصعيد الاجتماعي، تتميز دول جنوب شرقي آسيا الآن باستمرار التفاوتات الاجتماعية وبتفاقمها رغم التحسن الملحوظ لمستوى عيش السكان، وهو ما يترجمه التباين الكبير للمداخيل، ففي كوريا لا يتجاوز نصيب خمس السكان الأكثر فقراً 8٪ من الدخل القومي، بينما يستحوذ الخمس الأكثر ثراءً على أزيد من 40٪. وهذا بطبيعة الحال لا يسمح بتوسيع السوق الداخلية، لكن في النهاية وبكيفية مجملية - مكن نموذج النمو الآسيوي من إنجاز تقدم حقيقي تجسد على أرض الواقع في الاغتناء الفعلي للمجتمعات الآسيوية اغتناء يمكن قياسه بواسطة المؤشرات الإحصائية المعروفة كمتوسط الناتج الوطني الخام للفرد، أو بمؤشرات تميمية كنصيب الصناعة من القيمة المضافة، وكذلك توزيع السكان النشيطين حسب القطاعات ومعدل الأمل في الحياة عند الولادة، وكذلك نسبة التعلم والتكوين.

المفارقة الثالثة تتجلى في عجز المؤسسات المالية الدولية عن تدبير فاعل للأزمة الآسيوية بصفة خاصة وللأزمات المالية عموماً. لقد بينت أزمات العقدين الأخيرين، أزمات المكسيك وأزمة جنوب شرقي آسيا، عجز المؤسسات المالية الدولية عن ضبط النظام المالي العالمي، فمعالجة الأزمة المكسيكية في بداية الثمانينيات وفي منتصف التسعينيات تطلبت مبالغ تفوق الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسات المالية الدولية، ولولا تدخل الخزينة الأمريكية لاستمرت الأزمة المكسيكية وجرّت معها الولايات المتحدة ومن خلالها الاقتصاد العالمي. وتنطبق نفس الملاحظة على الأزمة الآسيوية حيث إن الغلاف المالي الضروري لمعالجتها فاق المواد المتوفرة لدى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ولهذا السبب، أصبح الجدال محتداً حول التقويمات التي يتعين إدخالها على المؤسسات المالية الدولية. وأياً كان مآل هذا الجدال، فالأكيد أن الأزمة الآسيوية كشفت عن محدودية دور المؤسسات المالية الدولية في الوقاية من الأزمات وكذلك في معالجتها، كما أبانت عمماً للعولمة المالية من تأثير على حجم الأزمات وسرعة انتشارها في الاقتصاد العالمي. وعليه، فإن أدوات الضبط، أدوات التدبير، أدوات التنبؤ العالمية للأزمات يجب أن تتكيف بشكل منهجي هذا الوضع الجديد.

انطلاقاً من كل ذلك ما هي العِبَرُ الأساسية التي يصح استخلاصها من هذه الأزمة؟

أولاً، الأزمة الآسيوية ليست ككل الأزمات، فهي تشكل بالنظر إلى طبيعتها وأسبابها والأبعاد التي اتخذتها ظاهرة فريدة من نوعها، ويمكن اعتبارها إلى حد كبير نتاجاً لاببعاد الدائرة المالية عن عالم الاقتصاد الحقيقي.

ثانياً، إن هذه الأزمة انفجرت في ظرف عالمي ملائم للنمو بفعل اعتدال نسب الفائدة وارتفاع الانتاج والتصدير.

ثالثاً، إن مسؤولية الأزمة الآسيوية تقع إلى حد كبير على عاتق القطاع الخاص خلافاً للأزمة المكسيكية وأزمة المديونية لسنوات الثمانينيات المرتبطتين بالسلوك اللأعقلاني للقطاع العمومي. إذا كانت الأزمة الآسيوية لا ككل الأزمات فإنها أزمة تقضي بعودة الاحتمائية. إذا كان مؤكداً أن التخفيض المتوالي لقيمة عملات دول جنوب شرقي آسيا ينشط صادراتها، فإنه يتضمن خطر زعزعة استقرار المبادلات الخارجية ويدفع إلى عودة الاحتمائية بشكلها العصري التي تتمثل في اتخاذ إجراءات ضد المنافسة اللامشروعة، وتعرف هذه المنافسة بأنها تتجسد في قيام الشركات ببيع منتج ما بثمن عند التصدير أقل من مستواه في السوق الداخلية. وفي هذا الإطار يسمح البند السادس من اتفاقية «الكات» لأي بلد يقع ضحية المنافسة اللامشروعة أن يتخذ إجراءات احتمائية ضد الصادرات المعنية، فإذا كانت هذه الأزمة لا ككل الأزمات وأزمة تقضي بعودة الاحتمائية، أي إسناد دور جديد للدولة، فإنها أزمة تحفيزية لدمقرطة الأنظمة السياسية بجنوب شرقي آسيا.

ربما تكمن العبرة الرئيسية في أن الأزمة هي نتاج المعاملات الموبوءة بالرشوة وقوة التشابك بين الحكومات والأبنك والمجموعات المقاولاتية الكبرى، وهذا المعطى حين تنضاف إليه الانعكاسات الاجتماعية السلبية للأزمة وتوجيهات المؤسسات الدولية المالية، فإن كل ذلك يؤدي إلى تاكل مشروع عبء الأنظمة السياسية نفسها، وهنا يلح الإسراع إلى إقرار الديمقراطية أولاً في دول جنوب شرقي آسيا.



---

---

البحوث

---

---



# التفاعلات السياسية المحتملة لأزمة شرق آسيا

عثمان العُمير

أيها السادة الأفاضل،

أستسمحكم إن بدأت بما هو ذاتي، ذلك أن موضوعنا تزامن مع عودني مؤخراً من رحلة ركبت خلالها الطائرة حوالي خمسين ساعة دوراناً في أكثر من دولة في شرق آسيا أبرزها بروناي واليابان وأخيراً سنغافورة. وفي السفر سلبس المسافر حالتان، حالة الملاحظة الدقيقة، وكأنها تَلْسُكُوبُ خاصّ يستدعيه مـى ما يشاء، وحالة القراءة التي يضطر إليها المسافر أكثر من أي وقت مضى، للتغلب على حالات السفر والانتظار. فضلاً عن حالات كثيرة، مثل التعرف على الناس ومحادثتهم واكتساب صداقات جديدة متنوعة، تبدأ من المسؤول المهم وانهاء بسائق التاكسي الذي اعتبره أكبر دليل يمكن الإعتماد عليه إذا فتح لك قلبه وشعر أنه في مأمن وأمن.

أيها السادة،

مما لاشكّ فيه وأنتم تطالعون جرائدكم اليومية هذا الصباح، لا بد وأن وقعت أبصاركم على جمهرة من المواد عما يسمى بـ «الأزمة الآسيوية». وتُستخدم التقارير الصحافية كما يستخدم العلماء طيفاً واسعاً من النعوت لوصف الأزمة. لذلك علينا أولاً أن نتعرف على الطبيعة الدقيقة لهذه الأزمة التي تكتسح هذا العدد من بلدان آسيا.

فما هي الطبيعة الدقيقة لهذه الأزمة؟

اعتقادي أن هذه البلدان تواجه أزمة التحديث بمعناها السياسي والإنساني. ولكن على ثقة من أن سائر البلدان قيد المعاينة قد تبنت المؤسسات السياسية على الطراز الغربي. فسائر هذه الدول مؤسسة بوصفها دولة - أمة (أي دولة قومية)، وتتمتع ببرلمانات، وانتخابات دورية، ومفردات سياسية، غربية أساساً. وديساتير هذه البلدان صيغت، في أغلب الحالات، من جانب قوى الاحتلال. وبخاصة في اليابان - أو خبراء دستوريين غربيين بالتضافر مع أتباعهم المحليين. ونرى في آسيا كلها وسائل الإعلام منسّقة على الغرار الغربي. والنشرات الإخبارية التلفزيونية مثلاً، تُنظّم وتُعرض بأسلوب أمريكي، ويبدو أن لمحطة الـ«سي. إن. إن» مقلدون آسيويين كثر.

خلف هذه المظاهر البرانية، يجد المرء مجتمعات لم تستوعب بعد جوهر قيم الحضارة الصناعية الغربية.

فالفردي في هذه المجتمعات لم يفك أساره بعد من جماعة أكبر، فأن تكون هذه قبيلة أم عشيرة، بلد أم جهة، بل حتى أسرة كبيرة، أي لم ينعم بعد بفرديته. وأن معظم هذه المجتمعات تعتبر الامتثال، الذي تخلطه خلط عشواء مع وحدة الرأي، قيمة سامية مابعدما قيمة. وأن الخوف من الخروج على الجماعة يُشكل قوة إعاقة عاتية، وأن هذه القوة وإن كانت تكفل استقراراً لاينكر، فإنها تقيد ملكات الفرد إبداعاً وابتداعاً.

إن استئشراء الروح الجماعية في معظم ثقافات بلدان آسيا تزرع الخوف من المبادرة الفردية، وتُنمي القيم الأبوية، التي تبلغ ذروتها في الدور الذي تلعبه الدولة. إن دولة «الأخ الأكبر» قد اختفت من الإتحاد السوفيتي السابق وبلدان وسط وشرق أوروبا. لكنها ماتزال نابضة مفعمة بالحياة في كثرة من بلدان آسيا، لافي الصين وحدها حيث مايزال الحزب الشيوعي يحتكر السلطة السياسية. وعليه

خلف مظاهر المجتمعات الرأسمالية التي نمت في إطار التعددية، نجد أن معظم المجتمعات الآسيوية تقوم على دولة الحزب الواحد، الملنزمة بفرض الضوابط والتقييدات المشددة.

فالـيابان مثلاً أمضت 52 عاماً من مجموع 54 عاماً بعد الحرب في ظل حكم حزب سياسي واحد. غير أن مصطلح «الحزب» قد يكون مضللاً أصلاً. الواقع أن الحزب الديمقراطي الليبرالي يتألف من عدد من القبائل عوضاً عن الحركات السياسية الحديثة. وأن تايوان بلد يحكمه حزب واحد شأن الصين.

وهناك صيغة منطوية بعض الشيء لنفس هذه الفكرة رفعها الدكتور محاضير محمد في ماليزيا تحت شعار «القيم الآسيوية»، وأن هذا الخليط المتوافر من حكايات العجائز ورهاب الأجانب والتضليل الرخيص يقدم، رغم الإفصاح عن ذلك مباشرة، بوصفه البديل الصالح عن مثل وأفكار الحرية الفردية والتعددية السياسية في مجتمع مفتوح.

إن وصف هذا الجانب الأساسي من التحديث بأنه «تغريب» قد يكون لعبة فعالة في إنكاء مشاعر رهاب الأجانب لأغراض سياسية ضيقة. لكن هذا لن يقلل بأي حال من ضرورة وعجالة التحديث الجوهري الخامس.

فهل سيكون من المغالاة القول أن معظم المجتمعات الآسيوية تعاني من نقص في الحريات الفردية والحريات الاجتماعية والسياسية؟ وهل سيكون خروجاً على المؤلف أن نلمح إلى أن هذه المجتمعات تعاني من تناقض مستحكم بين اقتصادها الصناعي وبنائها السياسية إقطاعية الجوهري؟

إن نقص الحرية في المجتمعات الآسيوية ينعكس خير انعكاس في وسائل الإعلام الراضخة، حتى في أقسامها التابعة للقطاع الخاص، إلى الأيديولوجية الاقتصادية المهيمنة. وإن الأسلوب المدانحي الذي ممارسه جل وسائل الإعلام

ألقى على جهل شعوب آسيا، ومن ورائها بقية العالم، بالطبيعة الحقيقية لـ «المعجزة الإقتصادية»، التي يقال لنا الآن إنها لم تكن موجودة قط. فقبل عام لا غير كان المستمعون إلى وسائل الإعلام الآسيوية يقنعون بما تقوله لهم هذه الوسائل من أنهم يعيشون في «أفضل العوالم الممكنة» حسب قول كَنْدِيدٍ بطل رواية فولتير «المتفائل» حيث ينعم الكسل بأشهى ثمار التكنولوجيا الحديثة، وأعلى مستويات العيش، دونما حاجة لتطوير مجتمع مفتوح. أما الآن، فإن وسائل الإعلام ذاتها تحاول أن ترعى آمالاً كاذبة وتروج أوهاماً خطيرة عن «وثوب» مبكر، من جديد. ويلتمسون في ذلك حلاً إرادياً على غاية الجموح. ففي نظرهم يكفي أن تقول بعض الأسر الأبوية للشئى كز كي يكون حسب مشيئتها. وهذا القول أشبه بما يكون أفيوناً سياسياً لانفع فيه سوى أن يهدر الطاقات المطلوبة أساساً لمعالجة الأزمة الراهنة. ولما لم أكن أقتصدياً بالمهنة، فإنني لم أقتنع يوماً بأولوية الاقتصاد على السياسة. إن المخرج من الأزمة الآسيوية يكمن في التحديث السياسي والإصلاح الاجتماعي، لا في الشعوذة الاقتصادية، ولا بالألعاب السحرية المالية، من الطراز الذي يقترحه التكنوقراطي الدولي.

إن أول خطوة كبرى على هذا الطريق هي تبني تدابير لتشجيع وتسهيل التدفق الحر للمعلومات في المجتمعات الآسيوية. فالمجتمعات ذات الاطلاع السيئ، أو الاطلاع الناقص تعجز عن إتخاذ قرارات حاسمة مما يلزم لتحديث البنى السياسية والثقافية.

أيها السادة،

إذا أردنا إغناء الموضوع، وهو بحاجة إلى المزيد من الإغناء، أشير أولاً إلى أنه بعد نشر بحث البروفسور الأمريكي صامويل هنتينغتون المثير للجدل حول «صدام الحضارات»، ردّ المفكر العربي الأمريكي إدوارد سعيد في محاضرة له بالعاصمة البريطانية لندن مثيراً نقطة جوهرية، جعلها ليس فقط محور الرد، بل

عنوانه أيضاً، إذ كان عنوان محاضرة سعيد «صدام حضارات.. أم صداد تعاريف؟».

والحقيقة أن «التعاريف» أمر في غاية الأهمية عند بحث الظواهر الحياتية وبخاصة المتغيرة منها. ففيها ومعها توصف الملامح الأساسية وعبرها يتمكن الباحث من الغوص والتحليل انطلاقاً من بؤرة واضحة وسط حدود واضحة.

وفي يومنا الحاضر - كما لا يخفى - نعيش كما هائلاً من «التعاريف». ومع ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي قلصت المسافات المكانية والزمانية تقليصاً مذهلاً، بتنا نلاحظ تفاوتاً يتجاوز التعريف اللغوي بصورته الظاهرة ليمسّ التصور أو الفهم العميق له تبعاً للخلفية الثقافية أو الحضارية تتناوله محاولةً توصيفه. فمصطلحات تعريفية كـ «الديمقراطية» و «العولمة» و «الاقتصاد الحر» و «التنمية» و «الازدهار» تتطير أمام أعيننا يمته ويسرة في أعقاب شروق شمس النظام الجديد منذ عام 1989، إلا أنها تختلف كماً ونوعاً بين دول الشمال والجنوب، والشرق والغرب، والعالم المسيحي الأبيض والعالم غير المسيحي وغير الأبيض. وما من شك في أن المتمعّن في أمور السياسة الدولية المعاصرة يقر بان «الرأسمالية» اليابانية تختلف عن «الرأسمالية» الأمريكية اختلافاً كبيراً في الشكل والمضمون والتطبيق وذلك إنطلاقاً من تمايز الخلفية الثقافية والمفاهيم الاجتماعية المتصلة بها، إضافة إلى واقع ميزان القوى السياسي والعسكري المؤثر في العلاقة التنافسية أو التعايشية بين هذين البلدين النموذجين الرأسماليين.

وإذا انعطفنا إلى النموذج الاشتراكي لوجدنا أيضاً تفاوتاً واضحاً في التجارب المتعددة في المفاهيم التفصيلية والتطبيق بين «اشتراكيات» كوريا الشمالية يساراً.. إلى السويد والنمسا يميناً، مروراً بالتجربتين الكبيرتين في الاتحاد السوفياتي السابق والصين. وقد تابعنا بكثير من الإهتمام تهوي التجربة السوقية - ذات الهوية الروسية الطاغية - وتهافتها عندما زوجت زمنياً بين

«الغلاسنوست» (أي المكاشفة أو الشفافية) و «البيريسترويكا» (أي إعادة البناء). ويرى البعض أنه لو سبقت «البيريسترويكا» أختها «الغلاسنوست» لما انهارت مغامرة ميخائيل غورباتشوف والتي انتهت بسقوط الاتحاد السوفيتي وتفتته.

القصد هو تذكّر وجود «اشتراكيات» و «رأسماليات» إذا وضعناها على محك الواقع وجدناها غاية في التلوّن والتنوّع، ولايجوز لنا سواءً كمراقبين عاديين أو كمحللين قبول توصيفاتها عشوائياً بلا تدقيق أو تمحيص. وبعودة إلى الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في دول شرق آسيا الأخرى، وهنا سأستثني اليابان والصين، لأنهما تشكلان حالتين تستحقان الدراسة كلاً على حدة، نجد في دول شرق آسيا، التي حفّز نموها الاقتصادي السريع خلال العقدين الفائنين على تلقيبها بـ«النمور»، أزمات لها قواسم مشتركة غير أن الأشكال التي أخذتها كل أزمة في كل دولة لها سماتها المحلية.

وعلى الصعيد السياسي يمكن القول إن المراقب يرى قواسم مشتركة عمومية بينها. حرص قيادات هذه الدول على تحقيق النمو السريع مدفوعة باعتباريات أبرزها وجود اليد العاملة الرخيصة والسوق الاستهلاكية الواسعة والحوافز الربحية عند النُخب السياسية الحاكمة أو المقربة منها، ثم طراوة عود المؤسسات الاقتصادية وهشاشة البنى الديمقراطية القادرة على العيش في ظل ضوابط وأنظمة رقابية مرعية الإجراءات على غرار الدول الغربية العريقة في ديمقراطيتها، والحقيقة أن التجربة الديمقراطية في دول جنوب شرق آسيا لا تستحق هذا التعريف تماماً إلا لدى مقارنتها بنقيضها الإقليمي. أي الدول الشيوعية في المنطقة.

فلا مراء في أن «الديمقراطية» بمضمونها الغربي القائم على التقاليد المؤسساتية وفصل السلطات والحياة الحزبية النشطة، غير متوفرة في شرق آسيا، بما فيها سنغافورة التي لا تقبل بحرية الإعلام أو ماليزيا.

من جهة ثانية من المناسب التذكير بأن هذه الدول المعنية والموصوفة الآن بـ«الديمقراطية» استفادت من الدعم الغربي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً أيضاً إبان حقبة «الحرب الباردة» التي بلغت ذروتها في الشرق الأقصى بحروب الهند الصينية (فيتنام ولاوس وكمبوديا). فدول «آسيان» ASEAN (أي منظمة دول جنوب شرق آسيا) كانت الدرع الإستراتيجي ضد المد الشيوعي، وقد استفادت كثيراً من الدعم الغربي المباشر، وهي التي أصبحت لاحقاً طليعة ظاهرة «النمور» الآسيوية. وإذا ركزنا بحثنا على الجانب الاقتصادي، وبالتحديد، الأسباب الاقتصادية المباشرة وراء التطورات الأخيرة في جنوب شرق آسيا، وجدنا في تقرير نشر أخيراً في مجلة «الإيكونوميست» (7 مارس/ آذار 1998) موجزاً مفيداً ودقيقاً. إذ يشير التقرير على الرغم من تشديده على أن كلاً من الدول المعنية عانت بطريقة مختلفة، من الأسباب المباشرة الآتية:

- 1- أدت المبالغة في توقعات النمو على امتداد المنطقة إلى جعل رؤوس الأموال رخيصة، مما شجع على الإفراط في الإستدانة.
- 2 - إنفاق مبالغ طائلة في المضاربات الإستثمارية العقارية وخلق طاقات ضخمة فائضة عن الحاجة في المشاريع الصناعية.
- 3- أدى مزيج خطير من تثبيت أسعار الصرف وتسريع انفتاح الاقتصادات الإقليمية على رؤوس أموال أجنبية قصيرة الأمد إلى ارتفاع حاد في المديونية للمصارف الأجنبية.
- 4- تفاقمت الحالة، مما عجل بتفجر الفقاعة، بسبب نقص الضوابط اللازمة في الأنظمة المصرفية الإقليمية، والصلوات الوثيقة- وأحياناً المجللة بالفساد والمحسوبية- بين الشركات والمصارف والحكومات، التي شجعت المدينين والدائنين على السواء على الاعتقاد بأن الحكومات ستمد لهم يد العون عند حدوث أي مشكلة.

هذه الأسباب - أو بالأصح المسببات - ليست مع الأسف محصورة في الممارسة الاقتصادية في دول شرق آسيا. فهي موجودة أيضاً في العديد من دول العالم وخاصة العالم الثالث المستعجلة على النمو، ومنها دول عربية كثيرة، مشاريع «دُون كِيشُوتِيَّة» عديمة الواقعية والحصافة تقوم على المضاربة والتفاؤل المفرط إلى حد المغامرة والانفتاح الاقتصادي الفوضوي وتواضع مستوى الأنظمة والضوابط والأهلية المصرفية، ناهيك في حالات عدة أمراض الفساد والمحسوبية والكبح المتعمد للحريات الإعلامية. وقد شهد العالم العربي حقاً، في فترات معينة من انفتاحه على التجارب الإستثمارية خلال العقود الثلاثة الماضية، عدة هزات أليمة مثل انهيار سوق المناخ في الكويت وانهيار عدة شركات استثمار في مصر وتخمة العقارات الخاوية في لبنان نتيجة المضاربة الفوضوية في الاستثمار العقاري فضلاً عن البنوك الإسلامية التي لها قصة أخرى.

هكذا باختصار شديد، من الممكن جداً أن يمتد لهيب آزمات شرق آسيا إلى مناطق أخرى في العالم.

هل هناك لقاح وقائي، أو علاج شاف لهذه الهزات الاقتصادية وما قد تدمره من استقرار سياسي واجتماعي؟

نعم، قد يكون اعتماد مزيد من المكاشفة المسؤولة والرقابة اللأ تسلطية اللقاح السحري المطلوب. والواقع أن مزج المكاشفة أو المحاسبة يقع في صميم ممارسة «الديمقراطية» الحقيقية كما نعرفها في أوروبا الغربية والشمالية وفي أمريكا الشمالية.

فالديمقراطية الغربية ليست ممارسة ميكانيكية فارعة تبدأ وتنتهي عند الإدلاء بالأصوات في صندوقة قتراع، بل هي ترجمة عملية لمبدأ تحمل مسؤولية اتخاذ القرار الحر، مع واجب مراقبة السلطة المنتخبة ومحاسبها كل أربع أو خمس أو ست، أو حتى سبع سنوات.

في أوروبا الغربية والشمالية، وكذلك في أمريكا الشمالية تساهم الثقافة السياسية المجتمعية في رسم خطوط ممارسة الديمقراطية بكل ما فيها من رقابة ومحاسبة وتحميل للمسؤولية. ويشارك في تأطير هذه الثقافة وتنميتها مؤسسات كالإعلام والكنيسة والنظام التربوي والمؤسسات المصلحية وغيرها. وعندما لا يشعر السياسي أو رئيس المصرف أو المضارب بأسعار العملات أنه في مأمن من تحري الإعلام واستقلالية القضاء يصبح حيز ارتكاب التجاوزات عنده ضيقاً جداً. وما هي دعوى «وايت وتر» باقية سيفاً مسلطاً فوق حكم بيل كلينتون أقوى ساسة العالم، الذي رغم كل نفوذه لا يستطيع التمرد على استدعاء قضائي.

وضع كهذا لا ينطبق على بلد آسيوي، حيث تتشابك المصالح وتتداخل بين حزب الرئيس وأفراد أسرته ومؤسسة الجيش المتصلة به وبها. وفي تايلاند، التي تعد إحدى أكثر الدول الشرق آسيوية حريةً وتحرراً، ربما كان في المستطاع رصد العاصفة الاقتصادية الآتية في ما لو كانت الحريات السياسية بحجم الحريات الاجتماعية. فمؤشرات الخطر كانت موجودة منذ بعض الوقت، غير أن النظام السياسي تأخر في التصرف بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب. إذ ارتفعت مديونية تايلاند، التي كانت أول «نمر» آسيوي يترنح تحت وطأة العاصفة، من 29 مليار دولار عام 1993 إلى 69 مليار دولار بحلول عام 1997، نسبة 70 منها مستحقة الدفع في غضون أقل من نصف السنة.

وفي كوريا الجنوبية أخذت الأزمة أشكالاً أخرى مرتبطة بوضع سياسي مغاير. فقد تنامي «الشايبولات» (جمع «شايبول» - أي المجموعات الصناعية والتجارية الجبارة مثل سامسُونغ وهْيُونْداي و دَايُوُو وغُولْدَسْتار) في ظل ديمقراطية هزيلة وتقف وراء «عسكريتاريا» قوية تبرر وجودها ونفوذها بمناخ التقسيم والمواجهة مع الشيوعية عبر خط الهدنة. والمفارقة أنه وسط الأزمة الاقتصادية هناك الآن في الشارع الكوري الجنوبي حنين مستزايد للعهد

الديكتاتوري العسكري، الذي قاده الجنرال الراحل [پارك چونغ هي]، وإليه ينسب البعض فتح باب النمو الاقتصادي.

ولكن وكما لاحظنا، تفاقمت الأزمة في كوريا ووصلت إلى حد طلب عون صندوق النقد الدولي، تماماً بسبب العلاقة الخاصة بين الاقتصاد والتركيبية السلطوية السياسية، إذ عاملت الحكومات المصارف كما لو كانت أدوات في خدمة سياساتها، وبالتالي وجهتها إلى تسليف قطاعات معينة محسوبة في صفها بفوائد منخفضة. وهكذا مع اطمئنان الشركات المرضي عنها. إلى أن الحكومة ستهرع حتماً لإنقاذها عند تعرضها إلى أي مصاعب، بدأت هذ الشركات مسلسل الاستدانة المفرطة والاستثمار العشوائي الأهوج. من هذه الأمثلة نجد أن «الديمقراطية» الحقيقية المسؤولة عنصر مساعد على الاستقرار بشتى صورته بما فيه الاستقرار المالي والاقتصادي.

ولكن ثمة علاج آخر لا يقل أهمية، وهو تمتع القطاع الخاص والحكومات على حد سواء بالوعي والواقعية، وإدراك الاتجاهات العامة لرياح الاقتصاد العالمي.

فمما لا شك فيه راهناً، أننا نعيش عصر الكتل الكبرى فوق القومية كـ«نافتا» و«الاتحاد الأوروبي» وغيرهما. ولم يعد هناك مكان تحت الشمس للصغير المعاند الذي يصّر على محاولة اعتراض مد «العولمة»، ولا سيما بشقها الاقتصادي.

ف«العولمة» ما عادت مصطلحاً متحذلقاً يستخدمه متفلسفون خياليون، بل هي ظاهرة تدخل العقل السياسي بلا استئذان، وواقع محسوس نعيشه يومياً ونشعر أحياناً بأننا نتخلف عن ركبته بينما يمر من حولنا بسرعة مذهلة في جميع المرافق.

علينا في هذه المرحلة الاعتراف بثلاث حقائق مرتبطة بما سبق.

- 1- إن الهوة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة تتسع. ولا تضيق.
- 2- إن استهلاك التكنولوجيا شئ، وتطوير التكنولوجيا شئ آخر. والدول النامية مستهلكة للتكنولوجيا.
- 3- إن تحديّ ديناميكيات الاقتصاد العالمي عن طريق المواجهة هو أشبه ما يكون بمحاولة صبيانية محكومة بالفشل.

إذاً فإن الاعتماد على النفس عنصر إيجابي، أما التوقع ورفض الانخراط في حركة الاقتصاد العالمي من منطلق ثقافي فأسلوبان قاصران، حتى مع التسليم بأن وراء زخم هذه الحركة قوى رأس المال الشرسة التي كثيراً ما تكون مستعصية على الترويض.

والشيء الأكيد الآن أن تراكمية التفوق التكنولوجي والعلمي الغربي ستجعل من التحدي أو التصدي لتيار «العولمة» بمضمونها الغربي أصعب بكثير عن ذي قبل. وهذا لاجدال فيه. وبناء عليه فالدول الصغيرة مدعوة للتبصر جدياً في ما يحيط بها من تحديات في عصر تغيّرت فيه معادلات كل النصف الثاني من القرن العشرين. وأغلب الظن أن قسماً كبيراً من نجاح الدول الصغيرة أو فشلها في المرحلة المقبلة سيرتبط بأشكال تكيّفها مع محيطها السياسي - الاقتصادي.

ولكن التحدي المهم الآن هو ذلك الذي ستعيشه الدول الصغيرة في العالم الثالث، وخاصة في أفريقيا وآسيا، التي مازالت أسيرة أمراضها الداخلية وضعف أدائها على صعيد السياسة الخارجية.

فماذا أعددتنا لهذا التحدي؟ أرجو أن لا أكون متشائماً ولا متفائلاً! إذا ما قلت إننا لم نضع بجدية هذا الأمر على الصعيد الفكري فأحرى على الصعيد العملي. وكلي أمل في أن يكون عملنا المشترك هذا من بين اللبّات الأولى على هذا النهج.



# الأزمة الاقتصادية الآسيوية

## تعليقات وهوامش

ناصر الدين الأسد

ربما كان غير المتخصصين أقدرَ، أحياناً، على جلاء صورة الموضوع من المتخصصين الذين يَغرقون في التفصيلات والفروع والتقسيمات، ويستعملون مصطلحات لا يكاد يفهمها سواهم، بل قد يصل الأمر إلى أن لكل متخصص، او مجموعة من المتخصصين، مصطلحات لا يكاد يفهمها بعض المتخصصين أنفسهم، أو على الأقل يختلفون في فهمها ويتنازعون على صحتها ودقة تعبيرها عن المقصود. في حين نجد غير المتخصص في منأى عن كل ذلك، شأنه شأن الناظر إلى اللوحة الفنية من مسافة كافية، فهو يستطيع أن يلم بأطرافها وأن يجلو محاسنها، دون الخوض في مصطلحات الفنانين أنفسهم أو نقاد الفن.

ومن أجل كل ذلك سمحت لنفسي أن أتحدث في هذا الموضوع «الاقتصادي»، متستراً وراء عدم تخصصي، وملتمساً منه العذر إدارياً المتخصصون في حديثي ما لا يرضون عنه.

وأول ما يوقف عنده في هذا المجال أن موضوعنا موضوع «اقتصادي» ولكن له امتداداته الاجتماعية والسياسية والتعليمية والأخلاقية. وربما كانت هذه الامتدادات هي الأسس التي انبثقت منها «الأزمة»، وكانت السبب فيها، وجعلت منها موضوعاً متشابكاً معقداً، لا تستقيم دراسته وحده بفضله عن تلك

الامتدادات. ومن هنا جاز لغير الاقتصادي أن يشارك في دراسة الأزمة، ويساعد على النظرة الشاملة للموضوع من أطرافه المتعددة وعلى امتداداته المتشابكة.

وثاني ما يوقف عنده أنه لم يضر على هذا الأزمة، منذ نشوبها المفاجيء إلى حين تقديم هذه المقالة، سوى عشرة أشهر<sup>(1)</sup>. وهي أزمة شملت خمسة أقطار في جنوب شرق آسيا<sup>(2)</sup>، وقد تباينت هذه الأقطار في مواعيد «انفجار» الأزمة وظهورها في العلن، كما اختلفت في مدى حدتها وتأثيرها. ولذلك لا بدّ للدارس من أن يتحفظ في إصدار أحكامه ويحذر من القطع الجازم والتعميم الواسع. من أجل هذا جاء الجزء الخاص بالأزمة الآسيوية مقتضباً في البيان الختامي لاجتماع الدول الثماني الكبار<sup>(3)</sup> في لندن يومي (21 و 22/2/1998) وهي التي يرمز إليها بـ (G 8)، إذ أشار البيان إلى أن «النمو والاستقرار الاقتصاديين أساسيان للمحافظة على مستوى العمالة وتوسّعها» ولذلك رحّبت تلك الدول «بتجاوب المجتمع الدولي مع الأزمة المالية في آسيا وبالدور الفعال لصندوق النقد الدولي بتبني سياسة إصلاح أساسية وتقديم معونات مالية مؤقتة حينما كان ذلك ضرورياً»، ثم مضى البيان في إشارته إلى أن تلك الدول «تدرك - في هذا السباق - أهمية حماية شبكات الأمن الاجتماعي المحكّمة والمناسبة». وقد تجنب البيان الدخول في تفاصيل الأزمة والحكم على أسبابها وتقديم خطة لإيجاد الحلول لها واستخراج الدروس المستفادة منها. واكتفى بالترحيب بتجاوب المجتمع الدولي وبجهود صندوق النقد الدولي. وسبب ذلك - كما أراه - عدم وضوح الصورة بكل خطوطها وألوانها، واحتياج تلك الدول إلى مزيد من بحث الأمر ومناقشته. وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الوقت الذي مضى حتى الآن على بدء الأزمة غير كافٍ للحكم النهائي. وخاصة أن كثيراً من المواقف تغيرت خلال هذه الأشهر، منها: أن سوهارتو كان قد وقّع في يناير (كانون الثاني 1998) على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تنصّ على الشروط التي رأها الصندوق واجبة التنفيذ لتصويب الأوضاع في إندونيسيا ولتقديم مساعداته وقروضه المالية<sup>(4)</sup>. ولكن سوهارتو لم

يلبت أن نقض اتفاقه ورأى أن هذه الشروط تخالف دستور البلاد وأنها سيزيد الأمور سوءاً. ومنها: أن صندوق النقد الدولي أرجأ بسبب ذلك تقديم الشريحة الثانية من مبلغ ثلاثة وأربعين مليار دولار، فكان ذلك سبباً في اشتداد الأزمة وتصاعدها بينه وبين سوهارتو الذي كان قد رشح نفسه للدورة السابعة لرئاسة إندونيسيا، وكان يكرر أنه سيسعى إلى حل الأزمة بغير تطبيق شروط الصندوق وأنه سيثبت سعر الروبية بإنشاء ما يعرف بـ «مجلس العملة» وكان صندوق النقد الدولي يكرر معارضته لإنشاء هذا المجلس، ويرى أنه لن يساعد على حل الأزمة وحين نجح سوهارتو وفاز بالرئاسة للمرة السابعة صرح نائب رئيس الصندوق الدولي بأن الصندوق لا يعارض تثبيت سعر الروبية وإنشاء مجلس العملة ولكنه لا يزال يتمسك بشروطه الإصلاحية وإن كان لا يمانع في استمرار دعم بعض المواد الغذائية الأساسية!! وهكذا نرى أن الأوضاع مؤرجحة، ومن حق الذي يكتب عن هذه الأزمة (في منتصف شهر مارس 1998) أن يتأنى ويتوخى الحذر.

وحين نشرع في محاولة تلمس أسباب هذه الأزمة لا بدّ من النوقف عند ثلاثة مصطلحات كثر استعمالها وكثر الاستشهاد بها إيجاباً وسلباً، وهي «النموذج الغربي» الذي طالما قيل عنه إنه وراء إخفاق خطط التنمية في كثير من بلاد العالم الثالث. ومصطلح «القيم الآسيوية» وهي التي قيل إنها من أهم أسباب تلك الفورة الاقتصادية، ومصطلح «المعجزة الآسيوية» ومدى انطباقه على الواقع

أما مصطلح «النموذج الغربي للتنمية» فإن بعض الباحثين يرون أنه مصطلح غير دقيق، وأن الشروط التي يتمسك بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا تمثل «نموذجاً» محدداً متكاملأ يعبر عن الدول الغربية، وأن الذي نقصده بالنموذج الغربي إنما هو في حقيقته فكرٌ غربيٌ حول التنمية، وأدبيات تعبر عن ذلك الفكر. وهو فكر نابع من البيئة الغربية ومن طبيعة المجتمع الغربي الذي تكاملت بناه وهيكله الأساسية وتوافرت له عناصره البشرية بالتعليم المستمر والتدريب،

والذي يضع تنمية قطاع الصناعة أساساً للتنمية، وهو قطاع يعتمد على التكنولوجيا العالية المتطورة التي هي نتاج غربي غير مستورد عندهم. في حين تحتاج البلدان النامية إلى تنمية شاملة في جميع القطاعات دون استثناء، تقوم على إمكانياتها المحلية وقدراتها الذاتية في المقام الأول. لأن اعتماد البلاد النامية على الصناعة في التنمية يستلزم استيراد التكنولوجيا قبل أن تستكمل تلك البلاد البنى والهياكل الأساسية وقبل أن تتوافر لها العناصر البشرية القادرة على استنابت التكنولوجيا المحلية وتطويرها ذاتياً، وكل ذلك يؤدي إلى نمو غير متوازن في تلك الدول النامية في القطاعات المختلفة، ويحدث عنه خلل اجتماعي واضطراب اقتصادي.

ومثلما شكك بعض الباحثين في صحة مصطلح «النموذج الغربي للتنمية» شكك بعضهم أيضاً في مصطلح «القيم الآسيوية» وهي القيم التي طالما نسبت إليها الفورة الاقتصادية في البلاد التي عرفت فيما بعد بدول «النمو». ومع أن هذا المصطلح ليس له تعريف محدد عند الاقتصاديين إلا أن بعضهم حاول تقديم مجموعة من الأوصاف والعناصر له، منها: «تقديم الدولة على الفرد، والتضحية بمصلحة الجزء لخدمة الكل، وإعلاء التكافل على الحرية... وتقاليد الطاعة الشديدة للسلطة السياسية والالتزام بالنظام العام»<sup>(5)</sup>. وذهب بعضهم إلى أن إرجاع الفورة الاقتصادية في تلك البلاد إلى هذه «القيم الآسيوية» قد يعني «أن غير الآسيويين ممن لا يزالون يبحثون عن النهضة لن يصلوا إلى معجزة مماثلة إلا إذا كانت لهم مثل هذه التقاليد»<sup>1</sup> وليس من شك في أن تلك الأوصاف فيها شيء من الصواب في جزء منها وهو المتعلق بـ «أخلاقيات العمل» من الدقة والإتقان والمثابرة. وأما الصفات والعناصر الأخرى فقد انتهت إلى نتيجة تغاير ما حققته من نجاح في المراحل الأولى، وربما كانت إلى حد ما من الأسباب التي أدت إلى الأزمة لأنها قدّمت المسوّغ «لكبت الحريات الفردية باسم الالتزام الثقافي» وساعدت «على خدمة مصالح سياسية ضيقة وتبرير فشل الإصلاحات الديمقراطية»<sup>(6)</sup>. وسنتطرق لمصطلح «القيم الآسيوية» في ثنايا كلامنا على المصطلح الثالث وهو «المعجزة الآسيوية».

ويطلق هذا المصطلح الثالث عادة على تلك الفورة الاقتصادية للدلالة على سرعة حدوثها ووفرة نموها، فإنّ من الاقتصاديين من يحبّذ استعمال هذا المصطلح ويجزم بأن تلك الظاهرة الاقتصادية كانت معجزة حقاً، ومن هؤلاء أدبي إغناطيوس<sup>(7)</sup> الذي يرى أنه من الخطأ الحكم على آسيا بأنها انتهت أو هُزمت «فمن نواحٍ متعددة كانت معجزتها حقيقية، أنتجها كدحُ وابتكارُ أصيلان ومواهب اقتصادية متميزة، مثل معدلات المدخّرات العالية الخيالية في المنطقة...» غير أن كريس باتن<sup>(8)</sup>، أخرجناكم بريطاني لهونج كونج، لا يرى أن ما حدث خلال السنوات الأخيرة كان «معجزة» وإن كان يرى أنه «فريد» بكل ما تعنيه الكلمة. ويؤكد رأيه بقوله: «إن الإحصائيات الاقتصادية الدولية الموثوق بها تدلّ - منذ أوّل ما بدأت هذه الإحصائيات - على أنه لم يتوسّع أي قطر مثل هذا التوسع السريع ولهذه المدّة الطويلة كما توسعت هذه الأقطار في شرقي آسيا، وقد انتشر رخاؤها على أقطار أخرى مجاورة»، ثم يمضي قائلاً: «إن الذين يقولون بوجود «القيم الآسيوية» إنما يبحثون عن ذريعة يسوّغون بها نظام حكمهم المطلق، وإن احتجاج كثير من الغربيين بهذه «القيم الآسيوية» إنما هو عذر يتخذونه لإهدار حقوق الإنسان. فحبس المعارضين، وإسكات الصحف الناقدة، لا علاقة لهما بالإدارة الاقتصادية الناجحة».

ويذهب عدد من المحللين الاقتصاديين إلى أنهم لا يرون - في المدى المنظور - نهاية للانهيّار المالي الآسيوي، وأن الضوء في نهاية النفق لم يظهر بعد، وأنه من غير الواضح إذا كان صندوق النقد الدولي مع «وصفاته» سيحسنّ الوضع أو يزيده سوءاً. وليس من شكّ في أن الأمور ستسوء جداً إذا انتشرت العدوى إلى الشمال من هونج كونج (يقصد الصين التي لم تتأثر بهذه المحنة حتى الآن...)<sup>(9)</sup>.

ولكننا نرى من المحللين الماليين والاقتصاديين من يرى في دول جنوب شرق آسيا اقتصاداً حقيقياً «قد تصيبه الهزة ولكنه لا ينهار» ويذهب في نظرنه المتفائلة إلى حدّ القول إن «ما حدث في نمورجنوب شرق آسيا هو هزة عابرة وأزمة سيولة مؤقتة، وهي في طريقها للخروج من الأزمة لأنها تملك الفاعده الاقتصادية القوية ورأس المال البشري الكفاء!!»<sup>(١٠)</sup>.

وكما اختلفت آراء المحللين الاقتصاديين ومواقفهم في جميع ما تقدم من عناصر هذا الموضوع، اختلفوا كذلك في أسباب هذه الأزمة، فمنهم من أرجعها إلى أسباب داخلية محض تتمثل في طبيعة نظام الحكم والبناء الاقتصادي في تلك البلاد، ذلك أن البرامج الاقتصادية منذ أوائل الستينيات كانت ترمي إلى «رفع معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية واستجلاب التكنولوجيا الحديثة وزيادة الصادرات باعتبارها مقومات ضرورية لتحقيق القفزة الكبرى ومس أجل منع أي تشويش اجتماعي أو سياسي لتلك الخطط الطموحة جرت عملية البناء الاقتصادي في مناخ اتسم بالرقابة الصارمة للدولة بحجة - والكلام هنا لرئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو - أن التنظيم السياسي السلطوي هو الأكثر قدرة على تحقيق النجاح الاقتصادي»<sup>(١١)</sup>. وكان لا بدّ لمثل هذا النظام - على المدى الطويل - أن يؤدي إلى فساد الحكم وسوء الإدارة والبذخ في الإنفاق والتسيب في تصرفات البنوك المحلية والاستكثار من القروض القصيرة الأمد.

ولكن من هؤلاء المحللين من أرجعها إلى أسباب وعوامل خارجية، فهم يتحدثون «عن ضربة اقتصادية عقابية أنزلتها الولايات المتحدة بتلك الدول للفت أنظارها إلى ألا تتناول اقتصادياً على القطب الأوحده في النظام العالمي الجديد، وأن تحصر طموحاتها الاقتصادية في تلك الحدود التي تعينها واشنطن. هذا التفسير وإن ظل يعوزه الدليل والبرهان - ولا سيما أنه ينطلق من فكرة المؤامرة - إلا أنه لا يعدم علاقة بموضوع «القيم الآسيوية»، فإن ثبت

أن الولايات المتحدة كانت وراء ما حدث فإن ذلك لم يكن نابعا فقط من القلق الأمريكي على معدلات النمو الاقتصادي العالية في تلك الدول أو ميل الميزان التجاري في غير مصلحة واشنطن، بل نبع أيضاً من التوجس الأمريكي من ان تطرح تلك الدول نموذجاً سياسياً واقتصادياً ينافس النموذج الذي نروج له واشنطن منذ نهاية الحرب الباردة. فالولايات المتحدة تتعامل مع العالم من منظور أمريكي صرف AMERICO CENTRIC ولذلك فهي تحرص ألا يخلق النجاح الاقتصادي للنموذج الآسيوية منظوراً آسيوياً صرفاً ASIO CENTRIC ينافسها الريادة العالمية. فبينما تطرح واشنطن فكرتي حرية التجارة والديمقراطية كساقين يسير عليهما النظام العالمي الجديد، نرى أن هذا الطرح كثيراً ما يتعرض للانتقاد من قبل عدد من قيادات دول النمو. فرنيس الوزراء الماليزي محاضير محمد على سبيل المثال كثيراً ما أشار إلى أن الأفكار الأمريكية عن الديمقراطية ما هي إلا مؤامرة لإحكام قبضة واشنطن على الشؤون الدولية» (12)

وكان رئيس وزراء ماليزيا محاضير محمد قد أشار - في معرض حديثه عن الأزمة المالية في بلاده وتدني قيمة عملتها- إلى أثر الصيرفي والمضارب المالي العالمي جورج سورس (GEORGE SOROS)، اليهودي الهنغاري الأصل الأميركي الجنسية، وإلى دور رأس المال اليهودي، والصهيونية العالمية في كل ما حدث. إلا أن محاضير محمد لم يلبث أن حاول تفسير ما قال بما يخفف من مضمونه الأول. وخفتت ضجة الاتهامات لسورس والصهيونية، ولكن أصداءها بقيت كامنة تتحرك في الخفاء في نفوس بعضهم وتظهر على فلة على ألسنتهم.

ومن ذلك ما ذُكر على لسان أحد كبار المصرفيين العرب من أنه لا يستبعد أن يكون التركيز الغربي والصهيوني على الأزمة المالية لماليزيا ومحاولات تضخيمها ترمي إلى إجبار محاضير وحكومته على الانفتاح على

إسرائيل وفتح أبواب ماليزيا للإسرائيليين، وهو ما يرفضه محاضير بشدة لاقتناعه الراسخ بعدم جدوى مثل هذا الانفتاحا لماليزيا وما يشكّله من خطر على المسلمين... (13).

وممن أشار إلى مثل هذا الاتجاه أيضاً: تومي كوه سفير سنغافورة والمدير التنفيذي لمؤسسة «ثنك تانك» الأوروبية الآسيوية، فقد قال «إن هناك شعوراً متزايداً في صفوف المفكرين الشباب في آسيا أن الأزمة كانت حصيلة مؤامرة من تدبير الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى، وإن هذا مدعاة قلق يساورنا، مع أن تلك القولة ليست وجهة نظر الغالبية» (14).

وتتردد في روسيا اتهامات موجّهة إلى جورج سورس بعد أن استثمر مئات الملايين في مشروعات متعددة هناك، وكان بعضها في أعمال خيرية «إلا أن كثيرين من المعلقين الروس يعتبرون العمل الخيري مجرد غطاء يستخدمه سورس لتحقيق أهداف بعيدة المدى... ونظمت أجهزة الإعلام الإلكترونية والمطبوعة التي يسيطر عليها بيريزوفسكي [منافس لسورس من أكبر أثرياء روسيا] وحلفاؤه حملة ضارية على سورس ووجّهت إليه اتهامات... من بينها محاولة شراء روسيا والتلاعب بمصيرها وتقويض نظامها المالي أسوء بما جرى في إندونيسيا...» (15).

وقد تضمن التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1997م (16) تحليلاً لهذا الصراع وتفصيلاً له، وكان مما جاء فيه: «كانت دول «الآسيان» ومن قبلها دول الشرق الأقصى واليابان تمتعت في ظل سنوات الحرب الباردة بالكثير من الميزات الاقتصادية لأسباب سياسية تتعلق بحالة الاستقطاب الدولي. فقد تغاضت الولايات المتحدة طويلاً عن تجاوز شركات دول تلك المنطقة على حقوق الملكية الفردية العائدة إلى الشركات الأميركية، كما كانت السوق الأميركية الضخمة مفتوحة أمام صادرات تلك الدول. لكن منذ انتهاء الحرب الباردة بدأت الصراعات الاقتصادية

بين الولايات المتحدة ودول تلك المنطقة بالتصاعد... إن الصراع الاقتصادي بين دول «الآسيان» وبعض المستثمرين والمضاربين الأميركيين دار من خلال آليات السوق. وسعت الولايات المتحدة إلى نفي علاقتها كدولة به، ودافعت عن مواطنيها المتهمين بمحاولة إثارة الاضطراب وتدمير الاستقرار الاقتصادي في دول «الآسيان» وعلى رأسهم المضارب الأميركي الشهير ذو الأصل المجري جورج سورس الذي تعرض بشكل خاص لنقد قوي من رئيس الوزراء الماليزي محاضير محمد الذي قاد مواقف دول «الآسيان» ضد المضاربين الأميركيين في أسواق المال الآسيوية. وقد وصل الأمر به إلى اتهام الغرب عموماً وعلى رأسه الولايات المتحدة والمضاربون الذين ينتمون إليها بمحاولة تدمير الاستقرار الاقتصادي والنمو السريع في جنوب شرق آسيا، وأيضاً بمحاولة الضغط على دول منظمة «الآسيان» لمنعها من قبول بورما في عضوية المنظمة على اعتبار أن الولايات المتحدة تعتبر النظام العسكري في بورما نموذجاً لانتهاك حقوق الإنسان<sup>(17)</sup>... وإذا كانت الولايات المتحدة وضعت العلاقات التجارية والاقتصادية مع اليابان، التي تعد ثاني أهم شريك تجاري لها وأهم شريك اقتصادي شامل لها، على شفا الحرب التجارية عام 1995م بسبب الفائض التجاري الياباني الهائل، يصير منطقياً أن تشعر بعدم الرضا عن عجزها التجاري مع دول «الآسيان» خصوصاً وأنها قد لا تكون قادرة على إصلاح مناخ تجاري حر في ظل ارتفاع القدرة التنافسية لصادرات هذه الدول والمبنيّة بصورة أساسية على انخفاض أجور العمال فيها... ولا يختلف الأمر كثيراً في باقي الدول الرأسمالية المتقدمة...».

ونجد كذلك هذا التقرير يتبنى فكرة صلابة اقتصادات هذه المنطقة وسرعة نهوضها من كبوتها، وهو ينصّ على أنه «ينبغي التنبيه هنا إلى أن الأزمة المالية القوية التي ضربت دول شرق وجنوب شرق آسيا عام 1997م لا تعني إطلاقاً انهيار تجارب النمو السريع التي تحققت في هذه الدول، لأنها تملك اقتصادات

قوبة تشمل قطاعات صناعية وزراعية حقيقية كبيرة وقاعدة عريضة من الموارد الطبيعية... وهذا يدلنا على أن دول جنوب شرق آسيا لم تكن مجرد فقاقيع مالبه يمكن أن تنفجر وتتلاشى تجربتها، وإنما هي اقتصادات حققت نقلة قوية في الاقتصاد الحقيقي...» (18).

وفي العاشر من شهر ابريل (نيسان) 1998م أُعلن اتفاق جديد بين إندونيسيا وصندوق النقد الدولي، وهو ثالث اتفاق لهذا الغرض مع الصندوق في أقل من ستة أشهر، وكان الاتفاق الثاني في الخامس من نوفمبر (تشرين الثاني) 1997م «وسبؤدي البرنامج المؤلف من 117 نقطة والذي تمّ الاتفاق عليه بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من المحادثات مع صندوق النقد الدولي إلى إصلاح الأسلوب الذي يتمّ به النشاط التجاري مع إندونيسيا إذا نفذ بالكامل» (19)، وهو ما أكدت إندونيسيا الالتزام به.

### ملاحظات ختامية:

1- هل حقّق هذا الدرس القاسي هدفه، بعد أن خضعت تلك البلاد لإرادة صندوق النقد الدولي، وقبلت تنفيذ برامج إصلاحاته التي تكاد تكون واحدة في جميع البلاد التي تخضع لهيمنة هذا الصندوق، وبذلك تكون تلك خطوة مهمة من خطوات «العولمة» وهكذا اطمأنت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأميركية إلى سيادة مقاييسها ومعاييرها وانتهزام الخصوصيات الآسيوية في أنظمتها الاقتصادية.

2- في عهد غلبة القوة الغاشمة، التي لا يخفف من غلوانها العدل والحق، هل «الصراع» هو الأسلوب الذي تتبّعه تلك القوة أو القوى لتنفيذ أهدافها؟ أما «الحوار» فهو لا يعدو أن يكون شعاراً، ترفعه لغيرها وتحت الآخريين عليه وبذلك نستطيع أن نقول إن ما حدث هو نوع من «صراع الاقتصادات»، على غرار «صراع الحضارات».

3- إن الأنظار متّجهة الآن إلى اليابان، والحديث طويل في الأوساط الاقتصادية الغربية عن ضعف معدل النمو الاقتصادي الياباني حتى ليقدّر هذا النمو في العام الحالي 1998 بصفر، وكذلك عن اهتزاز الاقتصاد الياباني في مجمله ومع هذا فإن تلك الأوساط الاقتصادية والسياسية الغربية تطالب اليابان بأن يكون لها دور فعّال في إخراج بلاد جنوب شرق آسيا من أزمتها<sup>1</sup> وربما تتضح صورة المقصود من هذه المواقف الغربية من اليابان قريباً إن لم تكن الصورة قد اتضحت فعلاً عند انعقاد الدورة الحالية للأكاديمية المملكة المغربية أو قبيلها. فلنتجّه بانظارنا إلى اليابان، ففيها دروس وعبر جديدة:

### الهوامش

- (1) موعد انعقاد دوره الربيع للأكاديمية المملكة المغربية في مارس هو 4 و 5 و 6 ماي 1998 أما الارمه الآسيوية فقد بدأت في تايلاند في الثاني من يوليو (تموز) 1997 حين مكرت تايلاند -سبب بحرصنا لصعوبات مالية- سعر عملتها (البث Baht) يتقرر في السوق، فادى ذلك إلى مدهور العملة التايلاندية وفقدان الثقة بها وإلى انهيار أسعار السوق المالية وهرب رؤوس الأموال، وسرعان ما امتدت الظاهره الى الفلبين وماليزيا وإندونيسيا وبلغ القلق ذروته في نوفمبر (تشرين الثاني) 1997 حين تاترت بالأزمة كوريا الجنوبية التي لها استثمارات كبيرة في الغرب والمنتجة للصاعات الثقيلة (مطلة الحوادث 1998/3/6)
- (2) هي إندونيسيا (وعملتها روبية Rupiah) وتايلاند (وعملتها بَتُ Bah) وماليزيا (وعملتها رينجيت Ringgit) والفلبين (وعملتها بيسو Peso) وكوريا الجنوبية (وعملتها وون Won)
- (3) هي الدول الصناعية السبع الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والمانسا واطالنا واليابان وكندا تم اضممت إليها روسيا فاصبحت ثمانى دول
- (4) من هذه الشروط بيع المؤسسات الاقتصادية والاحتكارات التحاربه التي يملكها أفراد اسرر سوهارد وأصدقائهم، وإعادة هيكلة النظام المالي، وإرام النول المحلة العاعلة باحترام معايير الاداء المحسرى السليمة والمتعارف عليها دولياً، وبنفعية البنوك المتعترّة أو إدماحها، ووجوب إشراف صندوق النقد الدولي على إيفاق القروض والتيسيرات المالية التي سيخصصها تدريجياً في حدود 43 مليار دولار، تعادنا لاي أخطاء حديدية (تحليل إجباري، حريده الأهرام 1998/3/7)

- (5) د، ابراهيم عرفات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، جريدة الأهرام 1998/3/7
- (6) ADI IGNATIUS. TIME. FEBRUARY 2/1998
- (7) CHRIS PATTEN. Op Cit
- (8) ADI IGNATIUS. Op Cit
- (9) فهد الفانك، جريدة الرعي الأردنية 1998/3/19م.
- (10) الدكتور إبراهيم عرفات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، جريدة الأهرام 1998/3/7
- (11) حريدة العرب اليوم (الأردنية) 1998/3/30
- (12) جريدة الدستور (الأردنية) 1998/3/12
- (13) حريدة الحياة (التي تصدر في لندن) 1998/3/6
- (14) المصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1998، ص 96 وما بعدها
- (15) واستمرّ التقرير يذكر تفصيلات أخرى من سورس، ومما جاء فيه أيضاً «عكست المناظرة بين ريسس الوزراء الماليزي محاضير محمد والمضارب الأميركي جورج سورس اختلافات المصالح والرؤى لأسواق المال ولعمليات المضاربة ويجني المضاربون في سوق العملات أرباحاً هائلة، وكان سورس الذي دخل في مضاربات عنيفة على الجنيه الإسترليني باتجاه الهبوط مقابل الدولار والمارك في سبتمبر 1992م، ساهم في تدهور العملة البريطانية آنذاك لأدنى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية ودفعها إلى الخروج من آلية أسعار الصرف الأوروبية، وعرقل الخطط الأوروبية للتقدم نحو العملة الموحدة محققاً بذلك مصلحة أميركية كبيرة في عدم ظهور عملة أوروبية قادرة على منافسة الدولار كعملة احتياط دولية وملاذ في أوقات الأزمات، وفي الوقت نفسه ربح نحو مليار دولار في عدة أيام من المضاربات على الإسترليني في تلك الأزمة كما ضارب على الذهب في عام 1993م وتمكن من تحقيق أرباح مماثلة أيضاً»
- (16) التقرير الاستراتيجي العربي، ص 97-98
- (17) حريدة الدستور (الأردنية) 1998/4/11

## مع «النمور» الآسيوية، وإلى أين؟

محمد الحبيب ابن الخوجة

صُحبة وتساؤل عن المصير يوحى بهما هذا العنوان الذي اخترناه لموضوعنا. فهو يلفتنا أولاً إلى مرحلتين سابقتين هما مرحلة ما قبل العقدين من يومنا هذا، ومرحلة الطفرة التنموية القياسية للدول الآسيوية، ثم يقف بنا عند هذا الظرف الخائق العسير للأزمة الاقتصادية والكارثة الجلى التي حلت بدول جنوب شرقي آسيا ابتداء من شهر يوليو 1997.

ولا يتسع المقام لتفصيل القول في هذه المراحل تعريفاً بها، وبيانا لأهم مقوماتها، ولما اتسمت به من ظواهر. وإن في ذكر مقالة أحد قيادي التنمية الاقتصادية في تلك الدول الرئيس محاضير محمد رئيس حكومة ماليزيا لغنى عن ذلك.

### ماليزيا ودول «النمور»:

فقد نشرت الصحافة له حواراً أجرته معه في أوائل يناير 1997 كان جميل العرض، بديع التصوير. فيه وضوح ودقة، وشموخ واعتزاز. جاء فيه:

«إن الكثيرين يذكرون ماليزيا كمستعمرة قديمة تنتج المطاط. ثم تحولت هذه إلى دولة ظهرت بها خلال العقد الماضي نهضة اقتصادية رائعة وثورة صناعية ناجحة، وشهدت كجاراتها في منطقة جنوب شرقي آسيا نمواً وازدهاراً فائقين بفضل صادراتها ذات الكلفة الانتاجية المتدنية. وتغيرت بها الأحوال تغيراً كبيراً

وملموسا، وأصبحت إحدى أبرز رموز الازدهار الاقتصادي هناك. وأقيم بعاصمتها كوالامبور بـرُج بتروناس أعلى ناطحة سحاب في العالم، كما أحدث بها الممر الإعلامي الكبير الذي يؤهلها للقيام بالدور الرئيسي في عصر ثورة المعلومات وبرزت من حول ذلك نماذج التفوق العلمي والريادة التكنولوجية في مجالات الطب والقانون والإدارة».

ثم يمضي الرئيس مَحَاضِير في قوله هذا، معتداً بجهود شعبه، منوهاً بإصراره وقدرته، مفاخراً بعزماته وطموحاته ولقد بنينا ناطحات السحاب بمالنا الخاص وليس من جهة خارجية، وشيدناها لأننا نستطيع ذلك. وهذا بالتأكيد واقع جديد أبعد ما يكون عن دولة كان يقتصر نشاطها الاقتصادي على إنتاج المطاط والقصدير<sup>(1)</sup>

ولا بدع في هذا كله. فلقد كان ذلك ديدن النمور الآسيوية كاليابان والصين من جهة، وماليزيا واندونيسيا وكوريا وتايوان وسنغافورة من جهة ثانية نمور اقتصادية سريعة النمو، تقتنص الفرص الاقتصادية وتصنع أسواقها، وتقاتل بضراوة من أجل اختراق هذه الأسواق. ثم هي تتمركز بها وتتوسع فيها، وتتواجد بها باستمرار. وتتعاظم طاقتها وتضاعف قدراتها حققت المعجزة الاقتصادية ونهضت بالبلاد وساكنيها، فنقلتهم من منحدر الفقر والتخلف والتردي إلى قمم التقدم والثراء والرفاهية. وانقلبت تلك الدول من معاناة الفقر والفاقة إلى دول قوية ثرية، ومن معاناة الجهل والخضوع للخرافات إلى دول علمية عملية، ومن أوضاع التسلط والاسترقاق إلى دول عزيزة ديمقراطية. كان كل ذلك بفضل العمل والبذل، والتصميم والجهد، والإصرار والصبر. حتى تشهد لها القاصي والداني، وأصبحت محل تقدير الأمم والشعوب واحترامها. إنجازاتها معجزات، وتجاربها نظريات، ومناهجها لمن أراد التأسّي بها آيات بينات<sup>(2)</sup>

## الأزمة المالية والاقتصادية في جنوب شرقي آسيا:

وفي اليوم النحس كانت الأزمة، الأزمة المالية والاقتصادية في جنوب شرقي آسيا، الأزمة الإقليمية التي ضربت دول «آسيان». وما الأزمة في التحقيق إلا مرحلة من مراحل الصراع، أو درجة من درجاته، أو طور من أطواره. ومن لا يهتز لها أو يفزع منها أو يغشاه من أمرها ما يغشى بالانقطاع المفاجيء في مسيرته المنظمومة الاقتصادية مما يهدد سلامة الأداء المعتاد لها، والهادف إلى تحقيق غاياتها<sup>(3)</sup>.

وليست هذه الأزمة المالية الاقتصادية والآسيوية هي وحدها التي ظهرت في هذا العقد. التسعينات، وإنما هي أزمات متتالية مصرفية ونقدية عالمية بدأت بأوروبا في سنتي 1992-1993، ثم مرت بأميركا اللاتينية 1994 لتصل في بولسو 1997 إلى مجموعة دول جنوب شرقي آسيا. والفرق بين هذه الأزمة والتي سبقنها في العقود الأخرى من هذا القرن كما قال أحد المحللين الاقتصاديين هو حدتها وتنوع مصادرها وصعوبة الحلول وما تتطلبه من تضحيات كبيرة على المستويين العام والخاص<sup>(4)</sup>.

ولتصوير هذه الأزمة الأخيرة أزمة اقتصاديات دول النمرور الأسباب أو بالأحرى أزمة دول رابطة آسيان التي تضم إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتابلاند وفيتنام والفلبين وبروناي وميانار ولاوس<sup>(5)</sup>. نكتفي بالإشارة إلى بعض الأوضاع التي مست تايلاند أولى الدول المنكوبة بجنوب شرقي آسيا. وما حدث لإندونيسيا والفلبين وماليزيا بعدها.

## ظواهر الأزمة في دول «آسيان» :

فالظواهر الناطقة بذلك في عموم المنطقة من الاختلالات والاضطرابات وما ترتب عليها أولاً من هبوط العملات المحلية وانخفاض قيمتها في البورصات،

واضطراب السلط النقدية بتايلاند إلى تعويم العملة المحلية الباهت . فأصاب الانهيار ربع قيمتها، وقام البنك المركزي التايلاندي ثانيا بمواجهة شركات المضاربة المالية الدولية. وقد ساعد ارتباط الأسواق المالية الآسيوية بعضها ببعض على استئراء الأزمة وانتشارها بين مختلف دول المنطقة. وفقدت البورصة في تايلاند 10/ من قيمتها، والتي بإندونيسيا 14/ من قيمتها، وبالفلبين 17 منها. واهتزت سوق الأسهم بهونغ كونغ وانحطت قيمتها في أقل من أسبوع 97/8/29-25 ب 8/ (6).

ولهبوط أسعار السوق المالية بنحو 35/، وهبوط قيمة «الرينغيت» 18/ مقابل الدولار في شهر يوليو 1997، لحقت دولة ماليزيا خسائر فادحة بلغت نحو 50 بليون «رينغيت» أي ما يعادل 173 مليون دولار. وأدت تداعيات العملات المحلية وانهيارات أسواق البورصة بنحو 30/ إلى اضطرابات مفاجعة وقيام حالات الطوارئ بالمنطقة<sup>(7)</sup>.

وبدأ الساسة ورجال الاقتصاد في العالم وخاصة المعنيين منهم بوضع دول النمور الذي تردت فيه، وبالمستقبل الغائم لها، يسألون ويقلبون الأمر علي جميع الوجوه. فكثرت الكشوف، واختلقت التأويلات، وبلغت أصداء هذه القارعة التي نزلت بدول جنوب شرقي آسيا جميع أطراف العالم، وخشيت عواقبها الدول المجاورة والبعيدة كاليابان وأميركا وأوروبا ودول الخليج، وعندها فكرت فيما يمكن أن ينجم عنها من انعكاسات خطيرة عليها.

### الاختلاف على الأزمة بإبراز حقيقتها وبيان أبعادها:

وبجانب بعض المواقف الغربية التي شاهدناها في العقود السابقة بالغرب حين اعتبر المحللون الاقتصاديون صعود النمور الآسيوية وتقدمها الاقتصادي أمرا يثير الغبطة باعتباره دليلا على صواب الاعتقادات السائدة لديهم، نلمس

مفارقة أية مفارقة اليوم بما ينشر من دراسات وتعليق كالمقال الذي أصدره أروين متلز معلق الصاندي تأيّمز 21-12-1997 بعنوان. العام الذي يبرهن على صواب الرأسمالية الأميركية، معلنا فيه عن ارتياحه إلى الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الدول الآسيوية البازغة، ومؤكدا بأن الأزمات الآسيوية دليل على صحة المعتقدات السائدة في الغرب. ويختم كلامه هذا بقوله: «لعل أهم أحداث 1997 هو انهيار الاقتصاديات الآسيوية. فقد أعاد الثقة بالنموذج الاقتصادي الأمريكي بعد أن قيل لنا طيلة سنوات أن الرأسمالية الآسيوية التعاضدية هي موجة المستقبل»<sup>(8)</sup>.

وسواء كان الموقف الصادق هو الأول أو الثاني، أم اتسم أحدهما بالموضوعية وكان الآخر عاطفيا، فقد نشأ تقابل وتعارض بين الموقفين. والقضية في واقع الأمر سياسية اقتصادية لها أبعادها العالمية. وهي تحتاج إلى بحث ودرس وتحليل وتعليق. ومن ثم كثرت الكتابة فيها والحديث عنها لأنها شغلت الخاصة والعامة في كل البلاد. ومن الدلائل على ذلك انكباب مؤتمر منتج «دافوس» السويسرية، الذي يضم كل عام الآلاف من كبار رجال الصناعة والمال والسياسة والإعلام ومسؤولي البنوك المركزية، في دورته الأخيرة 29 يناير - 2 فبراير 1998 على دراسة هذه الأزمة الخطيرة والمعقدة. فقد تركزت مناقشاته على بيان أسباب هذه الكارثة ومخاطرها والوسائل الكفيلة بمحاصرتها وإيجاد الحلول الناجعة لها. وتم بالفعل بحث سبعة عناوين كبيرة. هي. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على آسيا وكيفية خروجها منها، وانعكاسات الأزمة على العمالاقين الصين واليابان، وعلى أوروبا في سباق العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» المرتقبة في مطلع السنة القادمة، وكذلك على الولايات المتحدة وسياستها التجارية، وعلى أميركا اللاتينية، ثم عدم استقرار الأسواق المالية ومخاطر اهتزاز الاقتصاد العالمي، والتوترات التجارية والسباق نحو التصدير كاستراتيجية لمكافحة الأزمة<sup>(9)</sup>.

## أسباب الأزمة:

وقد يكون من المفيد، قبل تتبع تقويمات الإحصائيين في اجتماعات دافوس والاطلاع على آراء البارزين منهم، أن نعود إلى أسباب الأزمة جميعها قدر الإمكان، فقد يكون للوقوف على بعض التصورات في هذا المجال الذي جرت به أقلام المحللين الاقتصاديين أو ورت أجهزة الإعلام أو صدعت به ما يعوق عن تصور الحقيقة كاملة، أو ما يحمل على النظر إليها من جانب واحد، وهو مهما بلغ من التحري والدقة ما بلغ، قد تخفى عليه ملابسات وظروف لها أثرها في إبراز الحقيقة وتصوير الواقع على ما هو عليه. ويلاحظ الباحث الناقد أنه بقدر مهاجمة طائفة من الاقتصاديين الغربيين للدول الآسيوية المنكوبة بتحميلها مسؤولية الانهيار الاقتصادي وحدث الأزمة مدعية أن ما حل بها من كوارث هو من صنعها أي من صنع الضحايا أنفسهم، يتهم محاضير محمد المضاربين غير المسؤولين عن تصرفاتهم، ويردّ تردّي السياسة الاقتصادية بجنوب شرقي آسيا إلى العولمة.

وهكذا يبرز له عند استعراض الأزمة أن هناك تداخلا كبيرا بين الأسباب السياسية والاقتصادية، الداخلية والخارجية كما يلاحظ اختلافا في التاويلات وتقابلا في ذكر المبررات، تنزع إلى كل جانب من جوانب الافتراق فيها إما دول جنوب شرقي آسيا في تصريحات زعمائها، ونقدها الذاتي لما صدر عنها من تصرفات أو قام بينها وبين غيرها من علاقات<sup>(10)</sup>، وإما شركات الاستثمار ومجموعة من الدول الغربية فيما قامت به من بحوث ودراسات أو نطقت به من تطلعات أو هولته الصحافة الغربية وأجهزة الإعلام من استنتاجات<sup>(11)</sup>.

وأعتقد أن أسباب الأزمة الكثيرة تدعونا إلى الانتباه إلى العوامل السياسية والاقتصادية العامة، وبخاصة إلى جملة قضايا أساسية رئيسة من بينها سياسات الاستثمار، والمضاربات، وتدني العملات المحلية وانهيار الأسواق المالية والبورصات، والعولمة بما تفرضه من اتجاهات وتتحكم فيه من سياسات نقدية دولية.

وإذ كانت هذه القضايا وتلك الأسباب شواظا تحترق به الدول النامية الصاعدة في جنوب شرقي آسيا، وكانت متلازمة ومتتابعة كئنايب القنا أو كحلقات السلسلة التي تكبح الدول الآسيوية عن المضي في نشاطها، وتبطيء من استرجاعها لقدراتها، ومن العودة إلى منافسة الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا ودخول أسواقها، فإن في الاكتفاء بالحديث عن الاستثمار والمضاربة والعملة والعملة في هذه العجالة ما يمكننا من وصف الأزمة وتحديدها وبيان مخاطرها والتنبيه إلى مؤشراتنا.

### سياسة الاستثمار

وإن الاستثمار والاقتراض لوجهاً عملة واحدة متولدان من جهة عن تراكم الأموال غير المثمرة داخل الدول الصناعية، وعن حاجة هذه الدول إلى من يطلب مساعدتها أو الاقتراض منها من الدول النامية كي تدخل أسواقها بحرية ومن غير شروط، وتحقق لنفسها من وراء ذلك الأرباح الطائلة، ومن جهة ثانية عن وجود رغبة ملحة في الحصول على استثمارات منتجة ومجدية للاقتصاد الوطني. وهو ما حمل دول رابطة أسيان على استيراد الأموال الأجنبية بالاستثمار مباشرة أو بالقروض، وعلى تحمل الديون الثقيلة المنهكة حرصاً على تنفيذ خططها الاقتصادية. فقد وصلت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على البلدان النامية إلى رقم قياسي بلغ خمسة وثلاثين ومائتي مليار دولار عام 1996، وجلبت زيادة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية مزايا ملموسة للعديد من هذه البلدان، ولكنها جعلتها سريعة التأثر بالتغيرات المفاجئة في مواقف المستثمرين وبالهجوم على عملتها<sup>(12)</sup>.

وما من شك في أن هذا التوجه من الأولى والتطلع من الثانية للقيام بالعمليات التنموية الواسعة كان مخططاً له من الدول الصناعية مثل اليابان وأميركا، كما أن كثيراً من الشركات الصناعية الكبرى في تجاوبها مع عرض الدول المصنعة وطلب الدول النامية، طمأنت الجانبين معلنة عن وجود خطط تضمن

الاستثمار لديها. واختل التوازن في أكثر دول النمور إذ فاق تركيزها على الاستثمار بكثير اعتمادها على الادخار القومي. وعمت بلية الاعتماد شبه المطلق على رؤوس الأموال الأجنبية. وأصبحت الاستثمارات والقروض من الخارج الممول الرئيسي لعملية التطور الصناعي الجبار الذي قامت به المنطقة. وتوسّع الاستثمار الرأسمالي توسّعه الكبير في كل القطاعات الصناعية الثقيلة والخفيفة، الخدمية والمالية ونحوها. وأقبلت الدول الفقيرة على الاقتراض فحصلت كوريا على نحو بليون دولار من اليابان وعلى ثمانين بليون دولار من أميركا لمدة لا تزيد على عشر سنوات، كما حصلت إندونيسيا على قرض بمقدار ثلاثة وسبعين بليون دولار من اليابان. ويزداد هذا الأمر خطورة بالتدفق المالي الهائل في الاقتراض الداخلي للسكان مثلا، مع معاملات ربح مرتفعة للغاية، وبصور الاستثمار غير المنتج كالذي استشرى خطره في تايلاند. ومن أبرز الشركات الاستثمارية فيما نشرته التقارير الواردة عن دول آسيا مؤسسة «سورس» المجرى الأميركي الجنسية التي تزاول نشاطا كبيرا في المنطقة ويعترف رئيسها دركنملر أنها جنت أرباحا طائلة<sup>(13)</sup>.

وقد كان لهذه التقلبات والتطورات في دول رابطة أسيان، وللمضاربات في العملة بها، أسوأ الأثر على اقتصاد جنوب شرقي آسيا. فقد ألحقت مؤسسة سورس وحدها في ثلاث ساعات بثلاث دول من دول المعجزة الآسيوية خسائر فادحة بلغت نحو من ستين بليون دولار من خلال المضاربة المفتوحة على كل من عملات هذه الدول وعلى سندات قروضها.

### المضاربة المالية

وليس الأمر بغريب، فالمضاربة، وإن اختلف مفهومها باختلاف دلالاتها الاصطلاحية، متعددة الصور، منها المشروع ومنها غير المشروع. وهي في غالب حالاتها مبنية على التوقع والتمني، وعلى الحدس والانتهاز. كما أنها قائمة على المجازفة والاستغلال. وأبرز معانيها المتاجرة بيعا وشراء. والمضارب يتولّى

للكسب عادة سبيل ما يتوقع من تقلب الأسعار في المستقبل. وهو باعتماده على ما ينتظر من ارتفاعها وهبوطها، يحرص كل الحرص على بلوغ مأربه من الربح العظيم بممارسة الطرق المنطوية على الخطر والمقامرة. وقد حملت سلوكيات المضاربين هذه دولَ أسيان على اعتقاد أن شركات المضاربة المالية الكبرى، وهي تزاوُل كبير نشاطها في المنطقة، تجنى أرباحاً طائلة، وأن التوجه السياسي للدول الغربية يخدم المنافع الاقتصادية لتلك الشركات. وهو ما دفعها إلى الهجوم على العملات المحلية، وعلى الأسواق المالية بالمنطقة ممّا سبب الكارثة.

وهجومات المضاربة على العملة ظاهرة قديمة معروفة. تحدث غالباً أثناء الفترات التي تتميز بفرصة التحركات الكبيرة لرأس المال، وثبات أسعار القروض فالمستثمرون والمقرضون يستجيبون بسرعة وبشكل مفاجيء للأخبار السيئة عن الأزمات السياسية أو الاقتصادية في بلد معين، ويشنون هجوماتهم. وأكثر البلدان تأثراً بذلك تلك التي تفقد المرونة الكافية في سعر الصرف. ويمكن أن يعجل بهجمات المضاربة إدراك السوق لوجود عدم اتساق أو ضعف في السياسات اوفي الهيكل المالي. ثم إن هذه الهجومات سواء منها المباشرة أو الناتجة عن العدوى من هجوم على عملة أخرى تستهدف على الأرجح عملات بلدان لها سمات معينة كأن يكون سعر الصرف الحقيقي لديها مبالغاً في قيمته بشكل كبير، أو يكون نظامها المالي أو مركزها المالي ضعيفاً، أو في حالة وجود دين خارجي تستحق منه نسبة كبيرة في المدى القصير (14).

والمضاربة وإن كانت في الغالب وسيلة إلى اكتساب الربح الكثير يمكن أن تتعدد أهدافها وتختلف أغراضها، وتجعل من قوتها وسلطانها المادي ما يحقق لها إلى جانب هذا الغرض غايات أخرى اقتصادية ومالية وسياسية. ولا أدل على ذلك من تصرفات شركة سورس التي قامت بعد تحقيقها البلايين من الأرباح في أسواق المال العالمية بإنشاء مؤسسة لبناء مجتمعات مفتوحة في جمهوريات

الاتحاد السوفياتي السابقة، ومجتمعات اعتبرتها مضطهدة تزرع تحت حكم عسكري غير ديمقراطي كدولة بوزما التي سمّت حالياً باسم ماينامار. وقد لقي امتداد أطماعها إلى هذه الدول معارضة شديدة من رابطة دول أسيان. ففي الوقت الذي همّت فيه ماينامار خلال شهر يوليو 1997 بالانضمام إلى منظمة دول جنوب شرقي آسيا، وأظهرت رابطة تلك الدول استعدادها لقبول عضويتها، أعرب جورج سورس عن معارضته الشديدة لهذا القرار. فردّت رابطة أسيان اعتراضه واعتبرت ذلك تدخلاً منه غير مقبول البتة، لما فيه من تهديد لسياسة القرار السياسي لتلك الدول<sup>(15)</sup>.

وقد أحدثت هذه المحاولة من شركة سورس ضجةً كبرى ووردَ فعل متقابلة. فبينما ساندت الصحافة الغربية على وجه العموم تصرفات المؤسسة القائمة في زعمها على إرادة تخليص بورما مما لحقها بسبب طغيان الحكم وفساده، يواجه محاضير محمد رئيس حكومة ماليزيا هذه المواقف معلناً أنه ليس من العدل تحميل الشعوب أوزار الحكومات إذا ما ضلّت النهج القويم، وأنه من الأولى الإبقاء على أبواب الحوار والعلاقات مفتوحة بهدف التأثير على الحكومات، لتفعيل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المرجوة<sup>(16)</sup>. وعندما هددت بريطانيا بعدم منح تأشيرات الدخول لمسؤولي ماينامار إلى لندن للمشاركة في مؤتمر آسيا وأوروبا المزمع عقده بها خلال الأشهر القادمة، أصرّت الرابطة على موقفها غير ملتفتة لتصانح صانعي السياسة في الغرب، ولا ملبّية رغبات الشركات العملاقة ومنها بالذات شركة سورس. فجمعت هذه جموعها حسب زعم دول أسيان، واتخذت كل الإجراءات للنكال بدول الرابطة وإرادتها في هذه الأزمة تأديباً لها وانتقاماً منها.

## العُملَة

وما من شك في أن الظاهرة التي تقاس بها ذبذبات الأسواق المالية والأوضاع الاقتصادية هي حالات العملة. فإن ضعفها يترتب على تداعي قيمها، وهذا التداعي نتيجة عناصر ضعف الاقتصاد الكلي للدولة. ويرى العاملون في إدارة الأبحاث بصندوق النقد الدولي. "أن الاندماج السريع والمستمر لبلدان الأسواق الصاعدة في أسواق المال العالمية في التسعينات مصحوبا بالعديد من أزمات العملة، كتلك التي شملت مؤخرا «الباهت» التايلاندي وعملات أسيوية أخرى، أثارت جملة من الأسئلة حول طبيعة هجومات المضاربة على العملة، والسياسات الدفاعية المناسبة لاتقائها، ودرجة مرونة أسعار الصرف المناسبة في البيئة المالية الدولية المتغيرة، ودور الدعم المالي الدولي<sup>(17)</sup>.

فقد كانت ترد من تايلاند الأخبار الاقتصادية السيئة مقترنة بالخوف من أن ترفع اليابان أسعار الفائدة بالضغط الشديد على «الباهت» ابتداء من 7-5-97 وانتقلت لأول مرة الضغوط على أسعار الصرف من تايلاند إلى بلدان أسواق العملات المجاورة. فشملت الروبية الإندونيسية، والرينغيت الماليزي، والبيزو الفيليبيني. وهذه البلاد تشترك مع تايلاند بنسب متفاوتة في الركود الاقتصادي في آسيا. وكان لها عجز في الحسابات الجارية دون الذي بتايلاند. ولكنها جميعها عرفت في التسعينات بتراكم الديون، كما أنها مرت بارتفاع سريع في ثمن العقارات، وكانت قطاعاتها المالية معرضة لمخاطر شديدة في قطاع العقارات<sup>(18)</sup>.

ولا شك أن لهذه الأوضاع والتصرفات انعكاسات كبيرة في الاقتصاد العالمي بأميركا وأوروبا ودول الخليج والعالم العربي<sup>(19)</sup>. وهذا بدون شك مما له علاقة بنظام العولمة الجديد.

## العولمة

والعولمة عبارة عن ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود الوطنية، وتعنى خصوصا استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة بالمعلومات والمعرفة المكثفة في المنافسة الاقتصادية والمالية في سوق عالمية واحدة. وتتم هذه المنافسة من قبل كيانات ضخمة... شركات متعددة الجنسيات تعمل على أطر عمودية أي قارية أو عالمية الأبعاد<sup>(20)</sup>. وهي رغم إيجابياتها الكثيرة التي لا تنكر، ورغم قيام الاقتصاد الأميركي عليها، وحرص الولايات المتحدة الدؤوب عن طريقها على نشر التحرر الاقتصادي في العالم، ورغم قيام مائة وخمسين شركة على أسسها، منها أربع وستون أميركية تتبنى عولمة اقتصاديات السوق، وحرية انتقال الأموال بين الدول<sup>(21)</sup>، ما زال الناس في كثير من أصقاع العالم يخشونها ويترددون في الانتماء إليها والأخذ بها. ذلك أن العولمة ثورة رهيبة تجتاح كل شيء في طريقها. وهي مسيرة متطورة، وظاهرة من الضروري الخشية منها. فهي بالأساس فكر أحادي لا يقبل رفضا ولا معارضة. وهي وحدها مناط السياسة الاقتصادية المقبولة، وعلى غرار الأنظمة الشمولية نجدتها تخضع الحقوق الاجتماعية للمواطنين للمنطق التنافسي، وتوكل للأسواق المالية القيادة التامة للنشاطات المجتمعية. وقد تبين للساساة والاقتصاديين جميعا ما تذيعه العولمة من زعر، وتنشره من خوف في النفوس، لكونها عالما بلا دولة وبدون أمة، وبلا وطن. وإنما هي عالم المؤسسات والشبكات الذي يقفز نظامه على الدولة والأمة والوطن، ويعمل مقابل تحقيق هذه الروابط وتأكيدا على التفتيت والتشتيت.

والدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة تعني بالقطع تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة، وجعله المهيم على المجتمع كله. ومن ثم يتبين أن حقيقة العولمة أساسا هي تنازل الدول الوطنية عن حقوقها، أو

دفعها للتنازل عن ذلك لفائدة العالم<sup>(22)</sup>. ومن ينظر إلى مجريات الأحداث يوقن بما أدت إليه العولمة من تعميق الارتباط بين الأسواق المالية، وبسريان عدوى الاضطرابات والمشاكل من دولة إلى أخرى، كتلك الانهيارات الاقتصادية التي تسارعت وضربت ضربة قاصمة دول منظمة أسيان.

### مؤشرات الأزمة

وتبعت ذلك عدة نذر ومؤشرات على ظهور الأزمة. كان منها إغراق خزان الدولة بالعملة المتهاوية، وتخلصها من الغطاء الاحتياطي، ومساهمة شراء المضاربين بسنغافورة للدولار في تدهور العملات المحلية وكان لارتفاع «الباهت» التايلاندي في الأول إلى مستوي ارتفاع الدولار زيادة تكلفة المنتجات في الأسواق العالمية، وتبع ذلك بالطبع انخفاض صادرات تايلاند، ولأن أكثر القروض كانت بالدولار، عجزت الشركات الصناعية التايلاندية عن دفع الديون وتسديد القروض المستحقة عليها للبنوك المحلية والخارجية. وتدهورت عملات جنوب شرقي آسيا واستمر تدهورها إلى بداية هذه السنة. فبلغت عملة إندونيسيا في التدرج مستوى قياسيا إذ تم صرفها بمعدل 725 للدولار الأميركي الواحد، وصرف «الرينغت» الماليزي بمعدل 4ر6 للدولار، وصرف «الباهت» بسنغافورة بمعدل 54.1 للدولار، وأظهرت بعض الصمود ببانكوك إذ تم صرفه بـ 52 للدولار. كما انهارت أسعار الصرف للعملات، وانهارت أسعار الأصول، وواكب الانكماش الاقتصادي تآكل العملة. ولذا جاء في مجلة الأموال في مقال السياسة أم الاقتصاد وراء انهيار عملات النمر الآسيوية، التنبيه إلى أهم المؤشرات التي تتعين مراقبتها باستمرار وهي الميزان التجاري، وتحركات أسعار الصرف الحقيقية، والأجور الفعلية، وأسعار الفائدة المحلية، والتضخم، واحتياطيات العملات الأجنبية، وحجم المديونية، ومعدلات عرض النقود، ونسبة عرض النقود إلى إجمالي الاحتياطيات الدولية، والعوامل السياسية والعوامل التنظيمية، كالتالي تشمل الأبنية الأساسية للمؤسسات المالية والنقدية والأنظمة واللوائح وغير ذلك<sup>(23)</sup>.

## الموسائل الدفاعية

ويظهور هذه المؤشرات يصبح من المتعين اللجوء إلى وسائل دفاعية متنوعة منها: التدخل في أسواق الصرف الأجنبي الحاضرة والآجلة، وتعويض الانخفاض في القاعدة النقدية الناتج عن بيع البنوك المركزية للعملات الأجنبية من خلال أعمال يقصد من ورائها زيادة القاعدة النقدية، وإنشاء نظام ذي شريحتين يمنع المضاربين من الحصول على الائتمان المحلي، ويتم بتلبية طلب ذلك من غير المضاربين بأسعار السوق العادية<sup>(24)</sup>. والجهات المرشحة للقيام بهذه الوسائل الدفاعية هي البنوك المركزية برابطة دول آسيان التي يمكنها أن تتخذ عدّة إجراءات لازمة لحماية اقتصاداتها ومحاولة إنعاشها ومن ذلك ما ألحّ عليه الخبراء مثل عمليات تغطيتها لمعاملات العقود الآجلة وتوفيرها للائتمان، ورفع مستوى الفائدة للتضييق على الباعة على الكشوف، ووضع قيود على مقايضات العملة الأجنبية<sup>(25)</sup>

## الاحتياط من آثار الأزمة في العالم

اتخذت دول العالم من الأزمة الآسيوية مواقف متعددة مختلفة. فوزراء المال للدول الصناعية، بسبب تخوفهم من مزاحمة دول جنوب شرقي آسيا للاقتصاد العالمي، قاموا بإجراءات للتخفيف من آثار الأزمة عليهم، وبالبحث عن صور التحصن منها. ورغم ذلك عقدوا العزم على مساعدة الدول الآسيوية على تجاوزها<sup>(26)</sup>.

والدول الخليجية وضعت عددا من الضمانات والضوابط على المستثمرين من غير مواطني مجلس التعاون للتقليل من أثر المخاطر التي غالبا ما ترافق حرية انسياب المال الأجنبي على أسواق الأسهم المحلية. ومن ثم سلبت المستثمر الأجنبي حق الاستثمار إلا أن يكون ذلك عن طريق صناديق الاستثمار في تلك

الأسواق بالكويت، وفتحت جزئياً أسواق الأسهم في البحرين وعمان أمام المستثمرين الأجانب<sup>(27)</sup>.

أما الدول العربية فقد كان للأزمة الآسيوية وقعٌ عليها من جهتين الأولى تتمثل في نموذج التنمية الذي قدمته دول آسيا للدول النامية في العالم العربي، من حيث قدرتها خلال فترة وجيزة على تحقيق معدلات نمو قياسية غير مسبوقه وهذا أمر إيجابي، والثانية هي تأثير الأزمة على النمو الاقتصادي في العالم العربي من خلال التأثير على مجريات السوق النفطية، وتدفقات رؤوس الأموال والصادرات وهاتان الجهتان ليستا على إطلاقهما. فإن الأزمة الاقتصادية لم تعم آسيا كلها، بل كانت محصورة في دول معينة، وإن الأزمة الحالية لا تُدين نموذج التنمية في تلك المنطقة برمته، بل يقتصر ذلك على جوانب معينة لذلك النموذج<sup>(28)</sup>.

### تطلع دول آسيان للخروج من الأزمة

وحملت هذه المواقف المختلفة المتجانسة على الأمل في قرب انفراج الأزمة في دول رابطة آسيان. ويمكن تعليل ذلك بما صرّحت به وكالات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغرفة التجارة الدولية أن الشركات الدولية الكبرى ما زالت تحتفظ بثقتها في الاستثمارات في شرقي، وشرقي جنوب آسيا، رغم الأزمة المالية التي تعصف بالمنطقة، وبأن واحدة من كل أربع شركات أعلنت أن لديها خططا لدعم استثماراتها المباشرة في الأجلين القصير والمتوسط، وأن الأمين العام للأونكتاد صرّح بأن جميع الشركات تقريبا لديها نظرة مستقبلية إيجابية للمنطقة، وأن الشركات العالمية مهتمة جدا بها فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة في مجالات إنتاج السلع والخدمات<sup>(29)</sup>.

ومما يؤكد هذه المواقف المعلن عنها التحرك المستمد لدراسة الأوضاع بجنوب شرقي آسيا، وإقامة جسور التعاون بين بعض الدول المتضررة، أو بين

دول رابطة آسيا جميعها، أو بين الدول الاقتصادية الأوروبية والآسيوية التي عقدت لها في هذا الشأن حتى الساعة مؤتمرين اثنين كما سنبينه بعد.

وتخالف وول ستريت هذه المواقف لخشيته من استمرار الأزمة رغم تحسن مؤشرات البورصات الدولية الأخرى. وذلك بسبب وجود عوائق كثيرة من أهمها ما يتوقع من عقبات ستواجه سير صندوق النقد الدولي في عملية الإصلاح الهيكلي. وذلك مثل مقاومة بلدان جنوب شرقي آسيا للتغيرات القاسية المفروضة في مجال السياسات الضريبية، والتي تشمل تبني تشريعات هدفها خفض الاستهلاك الداخلي، وإضفاء مزيد من الشفافية على عمل الإدارات الحكومية، وتعامل أسواق المال في نيويورك بارتياح مع نتائج التثبيت المؤقت لأوضاع الأسواق الدولية في ظل تراجع متوسط الأسعار الاستهلاكية، والانعكاسات السالبة التي يؤدي إليها انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية على الاقتصاد الأمريكي ومستوى تعافيه<sup>(30)</sup>

### محاولة التغيير للقضاء على الأزمة

وتفصيل الأنشطة أو التحركات من أجل النهوض بعد الكبوة، والانفتاح بعد الانكماش، واستئناف دوران عجلة التنمية بعد ما أصيبت به من جمود وتوقف، يظهر كما سبق الإلماع إليه في عمليات فردية أو مزدوجة، أو جماعية داخلية أو جماعية شرقية وغربية.

فماليزيا مؤمنة بوجود استعادة الثقة عن طريق إصلاح النظام المالي، والقيام بدمج الشركات المالية والبنوك التجارية. وقد رحب المراقبون بخطط إعادة الهيكلة التي تعتبر دليلاً على جدية السلطات المالية بها، كما نوه الخبراء بأن 70 من أعمال الشركات المالية يتركز في خمس أو ست شركات نمكينا لها من مواجهة نقاط الضعف التي يعاني منها النظام المالي والسعي إلى وضع حلول لها<sup>(31)</sup>.

وإندونيسيا رغم ما مرت به من اضطرابات تعمل على استرداد بعض الثقة، يساندها في ذلك الرئيس الأميركي من جهة، فتتردد عليها وفود من الاقتصاديين الأمريكيين يوجهونها ويتفاوضون معها بشأن الإسراع بإجراء إصلاحات هيكلية، وتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، وتدعها من جهة ثانية اسنراليا البلد المجاور لها. وقد قدمت إليها في الاكتتاب الدولي مبلغ مليار دولار أمريكي لإخراجها من أزمتها. وقال دوانر مشيرا إلى أسباب هذا التعاون والتعاطف بين بلده وإندونيسيا نحن دولة متاخمة، ولنا مصالح اقتصادية واستراتيجية مهمة في إندونيسيا. ولذلك فإن مصالحنا بسيطة تكمن في كون جارتنا مستقرة ومزدهرة. وقبل أن تصاب إندونيسيا بأزمتهما الراهنة تنامي سربعا حجم التبادل بينها وبين اسنراليا ليصل إلى 5.2 مليار دولار استرالي = 3.5 مليار دولار أمريكي في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 1992<sup>(32)</sup>.

واجتمع رؤساء وزراء الدوليتين. ماليزيا وسنغافورة لمناقشة المشاكل الاقتصادية بالمنطقة، كما بحثا القضايا الثنائية المتعلقة، ونظرا في طريق إنقاذ الوضع المتدهور للاقتصاد الإندونيسي<sup>(33)</sup>.

وتم اللقاء بين المسؤولين عن العملتين بهونغ كونغ وسنغافورة من أجل بحث سبل دعم العلاقات الثنائية، وتبادل وجهات النظر حول التطورات الإقليمية، ودراسة سبل زيادة التعاون بين الهيأتين النقديتين، ومناقشة تطورات اقتصادات الجزيرتين، ووضع خطط لدعم القطاعات المالية فيهما<sup>(34)</sup>.

وتكرر مثل هذا اللقاء على نطاق أوسع ليشمل وزراء رابطة دول أسيان وممثليها، من أجل تقويم الوضع الاقتصادي في آسيا، وبحث القضايا المتعلقة بالعملات فيها<sup>(35)</sup>.

وقد اتسمت كل هذه الاجتماعات التي ذكرناها بالإقليمية. فهي تخص الدول الآسيوية، وتقوم على مشاركتها وحدها. ثم انعقدت اجتماعات أخرى أكبر

حجما وأبلغ أثرا، هي اجتماعات القمة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية لدراسة العلاقات بين دول القارتين، والنظر في التفاعلات بين أسواقها، وفي الناتج الني قاد إليها التحرر الاقتصادي ونظام العولمة.

كان عدد المشاركين في هذه القمة الموسعة الثانية خمسة وعشرين عضوا. وكانت القضية الأولى المطروحة من الجانب الآسيوي تتمثل في دعم التحفيز الاقتصادي الذي أعلنت عنه اليابان، واتخاذ إجراءات مهمة لمواجهة المشاكل الاقتصادية بها، والدعوة إلى ضخ الأموال العامة وإعادة هيكلة النظام المصرفي الياباني.

وبدأت الأزمة الآسيوية، وإن استمرت، تجد طريقها في الانفراج. وهناك إشارات ودلائل مشجعة. فإن بعض الدول الآسيوية المنكوبة، بدأت في العودة إلى الزاوية التي انطلقت منها، وعادت الثقة إلى أسواق تايلاند وكوريا الجنوبية، واستعاد الباهت قوته بارتفاع قيمته بنحو 40٪ عما كان عليه في بداية العام الحالي، كما تحسنت عملة كوريا وتجاوز ارتفاع قيمتها إلى 30٪ مما كانت عليه في ديسمبر الماضي.

وذكر المحللون الاقتصاديون أن القوة النسبية للاقتصادات الأوروبية كفيلا بحماية الأزمات الاقتصادية بها.

ودعا الرئيس الأميركي اليابان إلى مساعدة الدول الآسيوية من خلال قرارات جريئة للخروج باقتصادها مما تردى فيه من الركود، نظرا إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في دفع عجلة اقتصاد النمور ورفع معدلات النمو فيها.

وقد كان من نتائج هذا المؤتمر الإعلان عن اقتناع القمة بقدرة الاقتصاد الآسيوي على النهوض، وعلى عقد العزم على حل الأزمة الآسيوية. كما اتفقت الدول المجتمعة على مبادئ لا بد منها لتغيير الأوضاع، تتمثل في الانفتاح والشفافية والالتزام بإصلاح الأنظمة المالية، وأكدت على إبقاء أسواق النمور والأسواق الأوروبية مفتوحة غير مقيدة بإجراءات حمائية، وإنشاء صندوق يموله

الاتحاد الأوروبي ويديره البنك الدولي لتقديم المساعدة التقنية، وتعبئة خبرات الأوروبيون في مجال الإصلاحات البنوية مع الدعوة إلى مزيد من التضامن الأوروبي الآسيوي<sup>(36)</sup>.

### بين الخوف والرجاء

ونحن بين ما صدر عن وول ستريت من تخوفات، تستبعد معها استرجاع الدول الآسيوية عافيتها الاقتصادية في أجل قريب، وما جاء كذلك في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يشير إلى مزيد من الهبوط الاقتصادي خلال العام الحالي من جهة، وبين ما تدل عليه الرغبة الجامحة والحرص من الدول المعنية نفسها على الخروج من الأزمة، وكذا ما صدر عن الدول الأوروبية والآسيوية المجتمعة في قمتها الأخيرة التي اختتمتها بلندن 4-4-1998 من جهة ثانية، لن نرى دول النمر تتمثل بقول حافظ:

لا تلم كفي إذا السيف نبا ❖ صحّ منّي العزم والدهر أبي  
ربّ ساع مبصر في سعيه ❖ أخطأ التوفيق فيما طلبا

ولكننا سنراها من بعد محنتها تعيد علينا من عزماتها الماضية وعظيم اندفاعها وقوة تعاونها ما يجعلها تردد ونحن معها قول ابن زيدون.

ولئن غدوت اليوم محبوسا ❖ فللغيث انحباس  
ويفت المسك في الأرض ❖ فيوطأ ويُداس  
يلبث الورد السبتي ❖ وله بعد افتراس

ولا بدع أن نرى هذا التحول إلى الأفضل تتسارع إليه رابطة دول أسيان فإنها ألفت الصراع والصبر والمصابرة من أجل تحقيق الذات. وهي بما تجمع لديها اليوم من حكمة مشرقية وتقنية غربية، وورثة أكثر هذه المجتمعات من دين قيم ومبادئ وأسس وثقافات وأخلاق، قد تميزت عن كثير من الأمم. فهذا رئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو في مقارنته بين الشرق والغرب يقول: «إن

المجتمعات الشرقية تنظر إلى الفرد في إطار العائلة. وهذه العائلة هي جزء من العائلة الأوسع، وهذه بدورها جزء من المجتمع. ولقد كانت هذه النظرة من أهم أسباب النجاح الذي حققته المجتمعات الصناعية الجديدة. وإن سنغافورة نفسها أدخلت هذه النظرة إلى الفرد في صلب مشاريع التنمية التي تحولت بفضلها من مجتمع نام إلى واحد من أكثر مجتمعات القرن العشرين تقدماً واستقراراً». وهناك عامل آخر من عوامل النهضة والتقدم هو الذي يمكن أن نتلمسه في المقارنة بين علاقة العمال والأجراء وأصحاب العمل في المجتمعات الآسيوية البازغة ببلاد النمور من جهة، وبين ما هو قائم بأوروبا في المجتمعات الغربية من هذه العلاقات من جهة أخرى. ففي هذه المجتمعات الشرقية الآسيوية وخاصة في اليابان يجب على رب العمل أن يؤمن الشغل لعماله وموظفيه مدى الحياة، ولا يجوز له من الناحية الأخلاقية مهما تعرض إلى الضغوط أن يصرفهم عن العمل. وهم في مقابل ذلك يتعين عليهم أن يحضوا المؤسسة التي يعملون بها ولا يهم غير المنقوص<sup>(37)</sup>. وهذا ما لا نجد له أثراً في المجتمعات المادية الغربية القائمة على أساس النزاع المتجدد والمستحکم بين أرباب العمل والعمال، وما يبطنه كل فريق من الطائفتين قبل الآخر من إرادة السخرة وامتصاص جهوده بالريح الوفير من أصحاب العمل، أو يثيره من حقد وحسد، أو يحمل عليه من تقاعس وإهمال لدى الأجراء، أو مستهترين بحقوق أصحاب الشغل. ويربط بين هذا الجانب الاجتماعي والجانب التقني أن الثقافة الآسيوية كما دلت عليه التجربة في كثير من بلاد الشرق، وجنوب شرقي آسيا تساعد على ابتغاء الأكمل والأفضل، وتوطد للتحوّلات الديمقراطية ولا تجافئها. وهذا ما تعين عليه الإصلاحات التي أوصى بها مؤتمر القمة، والتي شرعت فيها أكثر دول آسيان، مع الحرص على دمج الشركات المالية والبنوك والمصارف، وتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، والأخذ بطرق التقنية الرفيعة، واكتساب التكنولوجيا المتقدمة، وسياسة العملات سياسة لا تقعد بالدولة ولا بالمستثمرين، ويتخصيص العملات الأجنبية للديون الآجلة وصرف العملات المحلية للديون الحاضرة، وإيجاد تشريعات لحفز الاستهلاك الداخلي،

ووقف القدر الهائل من فقدان الثقة التي بزوالها يتعطل كل نشاط، وتجمد الحياة، وينكمش الاقتصاد، وتستمر الأزمة.

## الهوامش

- (1) محاضير محمد لسا ضد الغرب لكن يسمح أن ندافع عن أنفسنا الإسلام يتقبل التكنولوجيا والعلوم ولايتعارض معها صحيفة الشرق الأوسط 23-1-1997
- (2) محسن أحمد الخضيري الإدارة في دول النمو الآسيوية 1، 2
- (3) عباس رشدي العماري، إرادة الأزمات في عالم متغير 24 وما بعدها
- (4) الأزمات النقدية والرقابة المصرفية، صحيفة الشرق الأوسط 19-3-98
- (5) وبراء رابطة آسيان يقومون الوضع الاقتصادي في المنطقة صحيفة الحياة 22-2-98
- (6) السياسة أو الاقتصاد وراء انهيارات عملات النور الآسيوية الأموال 32 س 2، ع 5، أكتوبر-ديسمبر 1997
- (7) الأموال 32 س 2، ع 5، أكتوبر - ديسمبر 1997م
- (8) رعيد الصلح أزمات اسيا التي أعادت الثقة إلى العرب صحيفة الحياة 8-1-98
- (9) هبوط الدولار محور الأزمة التالية للاقتصاد العالمي الأزمة الآسيوية سيطرت على مؤتمر دافوس اقتصاديات السوق العربي 52-53، س 2، ع 14، مارس 98
- (10) تصريحات محاضير محمد حول المضاربات وهجوم شركة سورسُ بها حسب خطة مدروسة وموامرة على الدول الآسيوية لإعراقها في الديون والقضاء عليها، والدعوة إلى الإبقاء على الحوار بين الدول المستمرة والدول النامية الصاعدة، حول العولمة حين قال إن عالما بلا حدود يمكن أن يكون عانة متوحشة ملبسه بالوحوش الكاسرة السياسة أم الاقتصاد الأموال 32-36.5، 1-12/98
- (11) تصريحات لورنس سممر المتكلم باسم الفريق المقابل من المستثمرين بأن ما وصلت إليه تايلاند والدول التي جاورتها لم يكن مؤامرة، وإنما ترتب المشكل الاقتصادي والأزمة القاتلة على أوضاع داخلية ومساد الإدارة وسوء التصرف، السياسة أم الاقتصاد الأموال 34.1-12/1997
- (12) استمرار تدفق رؤوس الأموال وهجمات المضاربة على العملة التمويل والتنمية 8، ديسمبر 97
- (13) الأموال 23- س 2، ع 5، 1-12/1997
- (14) استمرار تدفق رؤوس الأموال وهجمات المضارب على العملة التمويل والتنمية 8 9 98/12
- (15) السياسة أو الاقتصاد الأموال 33، س 2، ع 5، 1-12/1997
- (16) محاضير محمد السياسة أو الاقتصاد الأموال 33، س 2، ع 5، 1-12/1997
- (17) استمرار تدفق رؤوس الأموال وهجمات المضاربة على العملة، التمويل والتنمية 8، 97/12
- (18) التمويل والتنمية 10، 97/12

- (19) راجع مقالات الرئيس الأميركي يتدخل في أزمة إندونيسيا الحياة 98/1/1 استراليا تؤيد خطط إندونيسيا الاستثمارية الشرق 98-3-19، الإصلاحات الآسيوية ومدى تأثير الأزمة المالية الآسيوية على أوروبا الحياة 98-2-17، تأثير الأزمة المالية لدول شرقي آسيا في منطقة الخليج الحياة 98-1-20  
الأزمة الاقتصادية في آسيا وإعكاسها على العالم العربي الحياة 98/2/27
- (20) نجاح كاظم العولمة والكيانات متعددة الحسيات الشرق الأوسط 98-4-12
- (21) أرباب العولمة في العالم اقتصاديات السوق العربي 25-29، س 2، عدد 14
- (22) محمد الحبيب ابن الخوجة العولمة وسلباتها الأموال 54، س 2، أكتوبر-ديسمبر 1997
- (23) السياسة أو الاقتصاد الأموال 39، س 2، ع 5، 10-12/1997
- (24) استمرار تدفق رؤوس الأموال وهجمات المضاربة على العملة التمويل والتنمية 10 عدد 97/12
- (25) التمويل والتنمية 9 عدد 97/12
- (26) وزراء المال في الدول الكبرى يبحثون في سبيل تخفيف آثار الأزمة الآسيوية الحياة 98-2-22
- (27) إندونيسيا إندماج المصارف لم يرفع سعر الروبية الحياة 98-2-20
- (28) الأزمة الاقتصادية في آسيا وانعكاساتها على العالم العربي الحياة 98/2/27
- (29) استراليا تؤيد خطط إندونيسيا الإصلاحية الشرق 98-3-19
- (30) كامديسو يحض إندونيسيا على الإسراع بخطى الإصلاح الحياة 98-1-15
- (31) ماليزيا تسعى لاستعادة الثقة بالاقتصاد من خلال إصلاح مالي الشرق الأوسط 98/1/4
- (32) الرئيس الأميركي يتدخل في أزمة إندونيسيا الحياة 98-1-10، كامديسو يحض إندونيسيا على الإسراع بخطى الإصلاح الحياة 98-1-15، صندوق النقد الدولي راض عن سير المحادثات مع إندونيسيا، الشرق الأوسط 98-4-6
- (33) الحياة 98-2-17
- (34) كليتون يهاجم اقتراحات الجمهوريين، ويطالب طوكيو باستراتيجية جديدة للإصلاح الاقتصادي الشرق الأوسط 98/4/5
- (35) الحياة 98-4-5
- (36) الحياة 97-4-5
- (37) رعيد الصلح أزمات آسيا التي أعادت الثقة إلى العرب الحياة 98-1-8

# دروس الأزمة الاقتصادية في آسيا أسئلة وأجوبة في محاولة غير مختص بالاقتصاد للفهم

أحمد صدقي الدجاني

## لماذا أمسكت النار بالنمور الاقتصادية الآسيوية؟

برز هذا السؤال بقوة في صيف عام 1998 الميلادي، حين أمسكت النار «بالتنينات» الآسيوية. وبدأ كل «أفعوان» منها وقد أصابه مسٌ يحاول جاهداً إطفاءها ويتطلع إلى العون. وشاع قلق في أرجاء المعمورة بين المختصين في الاقتصاد، وشمل كثيرين من غير المختصين حين تتالت تداعيات الحدث. وها هو راعي أكاديمتنا يدعونا للإجابة عن هذا السؤال الذي لا يزال مطروحاً، والنظر في هذا الموضوع الحيوي.

حين بدأت نذرُ هذه الأزمة الآسيوية، وجد أفراد كثيرون في عالمنا من غير المختصين بالاقتصاد أنفسهم أمام إعلامٍ مكثفٍ في عصر ثورة الاتصال ينقل أخبار الأزمة يوماً بعد يوم، ويصف ما أصاب «النمور الآسيوية» بسببها. وما أسرع ما تردد في هذا الإعلام وصف هذه «النمور» بأنها «من ورق» وهكذا برزت أمام غير المختص أسئلة عدة، واشتدت حاجته إلى فهم ما يجري على حقيقته، فطفق يسأل أهل الذُكُر ويحاوَرهم، ثم يقرأ ما يشيرون عليه به، ثم يتأمل فيما سمع وقرأ.

## أنمور؟ أم نمور من ورق؟

أول هذه الأسئلة هو عن حقيقة هذه الدول الآسيوية عند وقوع الأزمة، «هل كانت نموراً حقاً، أم كانت نموراً من ورق؟» وقد تساءل واحد من الاقتصاديين العرب البارزين وهو د. عمرو محيي الدين، في بحثه القيم عن الأزمة «هل كنا نعيش في ظل وهم وخداع، خلقناه نحن، أم خلقته لنا تقارير ودراسات المؤسسات الدولية حول هذه التجربة؟».

لقد دأبت المؤسسات الدولية المعنية بالاقتصاد العالمي طوال العقدين الماضيين على الحديث عن «نمور آسيوية ناشجة» هي كوريا وسنغافورة وتايوان وهونج كونج، وعن «نمور أخرى ناشئة» هي تايلاند وماليزيا والفلبين وأندونيسيا، وكانت تشير إليها بالبنان باعتبارها «رائدة لتجربة فريدة في التصنيع، تمثل التوليفة الصحيحة من السياسات التنموية التي يجب على الدول الأخرى اتباعها، تقودها الصناعات التصديرية "Export-Led Growth" وقد أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات العالمية الأخرى وكبار المستثمرين على تجربة هذه الدول «المعجزة الآسيوية» ووصفت القائمين بها بأنها نمور «آسيوية»، وأسماهم «الدولة الصناعية الحديثة». ويتداعى إلى الخاطر ما جاء في تقرير «جوارنا الكوني» الأممي الذي صدر في 94/11، وأشرت إليه في بحثي عن «العولمة والهوية» حول «ما يعمل الأداء الاقتصادي الباهر للنمور الآسيوية والصين والهند، على نقل مركز الجاذبية الاقتصادية في العالم». فهل حدث نهوض حقيقي في هذه الدول؟ وما هي مظاهره؟

## دول حققت نهوضاً

نتجه بالسؤال بداية إلى أهل الذُكر من المختصين بالاقتصاد، ما دام الموضوع اقتصادياً فنجد إجماعاً بين الدراسات الاقتصادية التي تناولت

الاقتصاد العالمي في العقدين الماضيين، على أن هذه الدول الآسيوية الثمان حققت نهوضاً حقيقياً لافتاً وباعثاً على الإعجاب. وتستشهد هذه الدراسات بالجدول التي تعطي مؤشرات اقتصادية، وتشمل هذه المؤشرات متوسط نحو الناتج المحلي، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات الجاري، والاسننمار الأجنبي المباشر، ونسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي، والاحتياطات الدولية عدا الذهب والدين الخارجي، ونسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي، ومعدل التضخم السنوي، وميزان المدفوعات/ الناتج المحلي الإجمالي. وقد انتهى د. عمرو محيي الدين من عرضه لجدول صندوق النقد الدولي بين عام 1994 و1997 و10 التي تناولت «الإحصاءات المالية العالمية» إلى القول «تؤكد هذه البيانات حقيقة المعجزة الآسيوية، فقد حققت دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة من 1980 إلى 1996 معدلاً سنوياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار عام 1990) نسبته 7.5/ مقارنة بمعدل نمو سنوي نسبته 2.4/ في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول أمريكا اللاتينية».

### مظاهر هذا النهوض الحقيقي

في شرح حيثيات هذا الحكم بحدوث نهوض حقيقي، تعرض النقادير الاقتصادية هذه لكل دولة من هذه الدول الآسيوية، وما حقته من معدلات نمو مرتفعة، وتُسجل أنه على الرغم من هذه المعدلات، «فقد أمكن أحتواء معدل التضخم السنوي بها في نطاق مقبول». «وتحقق النمو دون أن يكون مصحوباً بتصاعد الضغوط التضخمية -جزئياً تحت دفع قوى الطلب المحلي خاصة الاستثمار، وبصورة أساسية نتيجة لجذب قوى الصادرات، مما أدى إلى إطلاق نموذج النمو تحت قيادة الصادرات على نمط التنمية الذي تحقق في هذه البلدان». «وتغيرت جذرياً تركيبة الصادرات في مجموعة دول جنوب شرق آسيا، حيث زادت كثافتها الرأسمالية كما هو الحال في تركيبه، إنتاج الدول الصناعية المتقدمة».

و«حققت مجموعة بلدان شرق وجنوب آسيا معدلات للاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) غير مسبوق، ومعدل الاستثمار هو أحد المحددات الأساسية للنمو عند الاقتصاديين، كما حققت معدلات عالية جداً من الادخار المحلي مقارنة بالدول النامية الأخرى، وحتى ببعض الدول الصناعية المتقدمة.» و«لم يقف الأمر عند هذا الحد، إذ تتسم هذه الدول بانضباط المالية العامة، فقد تحققت معدلات الاستثمار المرتفعة ومعدلات الإنفاق العامة المرتفعة، بما فيها الإنفاق العام الاجتماعي (كالتعليم والصحة... إلى آخره) دون أن يصاحب ذلك زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة. فقد ظلت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الحدود المقبولة والمتفق عليها دولياً، ولعل ذلك من العوامل التي ساعدت هذه الدول على تحقيق هذه المعدلات المرتفعة من النمو دون أن يصاحبها معدلات مرتفعة من التضخم.» و«حققت هذه الدول إنجازات هامة في توزيع الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة. وكذلك في مؤشرات التنمية البشرية، وهي: توقُّع الحياة عند الولادة، ووفيات الأطفال، ونسبة الأمية عند الكبار، ونسبة تعليم القوة العاملة، بحيث تكاد تقرب مؤشراتهما من المستويات السائدة في الدول الصناعية.» كما أوضح د. عمرو محيي الدين في دراسته الشاملة «ماذا حدث في شرق وجنوب شرق آسيا؟ تحليل لأزمة العملات والأسواق المالية في هذه الدول سماتها، أسبابها، ونتائجها»، التي أصدرتها الدائرة الاقتصادية في بنك الكويت الصناعي في 1997/11.

### استحضار حال ما قبل النهوض

هذا النهوض الحقيقي الذي حققته دول آسيا الثمان، يتجلى بصورة أوضح حين نستحضر ما كان عليه حال اقتصادها وحال الاقتصاد الآسيوي بعامة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويستذكر د. علي عتيقة الاقتصادي العربي البارز في حوارٍ معه حول الموضوع ما كتبه جانر ميردال Ganer Myrdal وهو

اقتصادي سويدي مرموق في الخمسينات حول «المأساة الآسيوية» Asian Drama ، «بحث في فقر الأمم» الذي عارض فيه عنوان كتاب آدم سميث الشهير «بحث في ثروة الأمم»، وكيف استمر هذا الحال حتى انتهاء حرب فيتنام، وضعف تأثير العامل الخارجي الاستعماري، فتحوّلت المنطقة إلى منطقة تعاون اقليمي.

### ما هي عوامل هذا النهوض؟

سؤال آخر يبرز هنا، بعد تأكّد حدوث نهوض حقيقي في هذه الدول الآسيوية، وهذا السؤال هو: ما سرّ هذا النهوض؟ ما هي العوامل التي تفاعلت لتحقيقه؟ وكيف حدث؟

يجيبني باحث اقتصادي عربي شاب عن هذا السؤال، وأنا أحاوره، بأن هناك عوامل داخلية أسهمت في ازدهار اقتصاد هذه الدول، وعوامل أخرى خارجية. والنهوض ظاهرة عمرانية حضارية، تتفاعل لتحقيقه عوامل درسها علماء تاريخ الحضارات، وهو لا يتم بين يوم وليلة، وإنما عبر عمر يأخذ وقته.

### عوامل داخلية

سألت الباحث الاقتصادي الشاب، وأنا أحاوره، عن هذه العوامل فجابني قائلاً «نبدأ بالعوامل الداخلية، وأولها استقرار سياسي، وقوى عاملة مدربة ورخيصة، وأسواق ضخمة للمنتجات الاستهلاكية الأساسية والكمالية والسلع الوسطية والآلات والمعدات في أكثر المجالات».

الحق أن هذا الاستقرار السياسي، وفّر إمكانية قيام الدولة «بدور إشرافي في بداية التجربة خاصة عبر التحكم في مصادر التمويل المصرفي ونخطيط الأولويات الاستثمارية والسياسة الانتقائية الضابطة للحوافز الممنوحة لرأس المال المحلي والأجنبي». كما يقول د. محمد عبد الشفيق عيسى في مقاله «هيا نتعلم

الدرس الآسيوي» (جريدة العربي 1998/3/12)

عامل ثانٍ داخلي هو أن «الدولة وفّرت إطاراً قانونياً ونظاماً ضرائبياً جاذباً للاستثمارات الخارجية المباشرة وغير المباشرة في أسواق رأس المال المنظمة» يقول الباحث الشاب الطيب الدجاني، وقد حرصت الدولة أيضاً على تحقيق تحول صناعي هيكلي، وتعميق تقني، «من أنشطة كثيفة العمالة إلى أنشطة كثيفة رأس المال، إلى أنشطة كثيفة الاستخدام للعلم والتكنولوجيا»، كما يقول محمد عبد الشفيق عيسى.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن باحثين اقتصاديين يلاحظون أن التنظيم السياسي في هذه الدول كان سلطوياً ومستبداً في كثير من الأحيان، وهؤلاء يستشهدون بقول ينسب لرئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو الذي كان يحظى باهتمام الساسة في الغرب «إن التنظيم السلطوي هو الأكثر قدرة على تحقيق النجاح الاقتصادي». وقد أشار بعض هؤلاء بأصبع اتهام لهذا «التنظيم السلطوي» قائلين أنه حقق ازدهار الاقتصاد بفضل «استغلال منهجي للطبقة العاملة، بزيادة ساعات العمل وتشغيل الأطفال والنساء وخفض الأجور وحرمان العمال من حقوقهم النقابية والسياسية، وتكليفهم بخدمات بدون أجر». بينما تحدث علماء آخرون عن خصائص المجتمعات في هذه الدول التي من بينها «سماحة التنوع الثقافي، وحرص على الادخار والتوفير المحلي، واهتمام بالمشروعات الصغيرة». ودور هذه الخصائص في تحقيق النهوض.

### وقفة أمام القيم

هذا الحديث عن خصائص هذه المجتمعات طرح حين حدث النهوض مسألة «القيم الآسيوية» التي كثر الحديث عنها آنذاك، تماماً كما يكثر اليوم بعد تفجر الأزمة، وقد تردد في هذا الطرح، في تفسير ما تحقق من ازدهار اقتصادي «أن تقديم الدولة على الفرد، والتضحية بمصلحة الجزء لخدمة الكل وإعلاء التكافل على الحرية» هي قيم تساهم في تحقيق النهوض. تماماً كما يتردد اليوم بعد تفجر

الأزمة تهجم البعض على هذه القيم، إلى حدّ التشفي بمن أعلى من شأنها، واعتبارها من أسباب تفجر الأزمة، «وبخاصة أولئك الذين يتعاملون مع العالم من منظور أمريكي مركز على الذات Americo Centric. كما أوضح د. إبراهيم عرفات في مقاله «القيم الآسيوية والأزمة المالية في دول النمر» (الأهرام 98/3/7). ويشن هؤلاء اليوم هجوماً شديداً على هذه القيم، معلنين تهافت ما سمي «بالنموذج الآسيوي في التنمية»، ونهاية خرافة المعجزة الآسيوية، ومُعلنين من شأن النموذج الغربي، الذي هو في رأيهم وزعمهم، الأصلح الذي سيبقى.

واضح أن مثل هذه الأحكام على مسألة القيم الحضارية ودورها في النهوض وفي الأزمات تتسم بالانفعال وتنتسب إلى رد الفعل، لأن التاريخ الحضاري ينبهنا إلى حقيقة تعدد الحضارات وسيادة قيم بعينها في كل منها، وإلى دور هذه القيم في حياة الناس في كل طور حضاري. والرأي الذي نطمئن إليه في هذه المسألة هو أن قيم الروح الجماعية والتكافل الأسري والمجتمعي في مجتمعات هذه الدول أسهم في النهوض وازدهار الاقتصاد، وكان من ثمار ذلك أنها حققت إنجازات هامة في توزيع الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة، وكذلك في مؤشرات التنمية البشرية، التي سبقت الإشارة إليها، ومنها التعليم والصحة.

## عامل خارجي

هذه العوامل الداخلية التي أسهمت في تحقيق نهوض الدول الآسيوية الثمان اقترنت بعامل خارجي تفاعل معها يستحق أن يولى اهتماماً، وهو متصل بظاهرة العولمة. فالتحرك الاقتصادي الآسيوي بدأ في فترة فتحت فيها الدول الغربية الغنية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أسواقها أمام المنتجات المصنعة في هذه الدول الآسيوية، وكانت أمريكا قد شجعت كوريا إبان الحرب الفيتنامية على تصنيع معدات وبضائع بسيطة تلزم قواتها العسكرية. وما لبثت الاستثمارات الأجنبية أن أقلت على الاستثمار في هذه الدول حين جذبها الإطار القانوني

والنظام الضرائبي. وظاهرة العولمة - كما سبق أن ذكرنا في ندوة الأكاديمية حول العولمة والهوية - هي تحرك متسارع نحو عالمية متكاملة عززه إلغاء القيود التنظيمية مع التغيرات المتسارعة في تقنية الاتصالات والحاسب. وقد أقبلت الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بهذا التحرك على الاستثمار في الدول الآسيوية الثمان، وحث هذا الإقبال أصحاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل على الاستثمار فيها بدورهم. وكانت تطورات تقنية الحاسب في العقدين الماضيين قد أوجدت سوقاً عالمياً يتألف من «قطيع كهربي من الأسهم والسندات وتجارة العملة» لا سيطرة من الدول عليه. وهذا الوصف لتوماس فريدمان في مقاله «العولمة ليست خياراً» (نيويورك تايمز 1997/9/30). ونشط «المضاربون» في هذا الاستثمار، وقام «الإعلام الاقتصادي» الذي انتشر في الصحافة وعبر شبكة «إنترنت» بإغرائهم في مرحلة ازدهار الاقتصاد الآسيوي على ذلك، ويلاحظ الاقتصاديون أن هناك ارتباطاً بين سوق العملات وسوق الأوراق المالية يحسن إدراكه لفهم تحرك الاستثمارات. «ذلك أن العمل على فتح أسواق المال المحلية أمام رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها على التدفق إلى الداخل للتعامل في هذه الأسواق يتطلب عمل ترتيبات خاصة بقابلية العملة المحلية للتمويل لغير المقيمين» تضمن خروج رؤوس الأموال الأجنبية في أي وقت يشاء فيه أصحابها، كما شرح د. عمرو محيي الدين في بحثه، وهكذا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه الدول في بداية تحولها الاقتصادي، وتساعد خطه البياني، فقفزت نسبته عالياً، كما توضح جداول متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 1965 و1995، في إحصاءات صندوق النقد الدولي.

هذه هي إذاً العوامل الداخلية والخارجية التي تفاعلت في تحقيق النهوض الآسيوي الاقتصادي، الذي بلغ حجم الاستثمار فيه ضعف ما كان عليه في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، وبقي معدل النمو فيه بنسبة 8/ لثلاثة عقود متتالية، وهكذا يتأكد لنا عند هذا الحد من حديثنا أن هذا النهوض كان حقيقياً وحدث بفعل عوامل محددة.

## تعليل النهوض الآسيوي الاقتصادي حضارياً

نزداد فهماً لهذه النتيجة التي توصلنا إليها من خلال حديث الاقتصاديين عن النهوض الآسيوي الاقتصادي، إذا نحن نظرنا إلى تجربة دول شرق آسيا بمنظور العمران الحضاري الأمل، ذلك أن الازدهار الاقتصادي في منطقة ما وثيق الصلة بازدهار جوانب الحياة الأخرى فيها، روحية وثقافية وفكرية وسياسية، وهذه جميعها تمثل ازدهار العمران الحضاري.

إن شروط النهوض كما شرحها مالك بن نبي في أول كتبه عن مشكلات الحضارة بعد الحرب العالمية الثانية تتوافر حين يتفاعل الإنسان مع التراب والزمن بدافع محرك العقيدة والحضارة كما أوضح توبيني في دراسته «التاريخ» بأن المجتمعات تزدهر حين تقود نخبة من المجتمع مؤمنة به مستلهمة إرادته بحافز من قيمه العلا وبلوغاً لأهداف بلورها. وقد كانت شعوب شرق آسيا حين بدأت النهوض، خارجةً من نير استعمار مباشر بالغ القسوة بعد معارك نحرر خاضتها، كما كانت قد أبرزت قياداتها التي تمثلت روح ثورة التحرير في عصرنا واستلهمت مبادئ باندونغ وأدركت أبعاد عصرها وتفاعلت مع العالم المحيط بها، ونجحت هذه القيادات في استنفار طاقات الشعب، وكان من القرارات التي اتخذتها قراراً استراتيجياً بالتسلح بالعلم، فتحققت انطلاقة في التعليم والتدريب استوقفت المتابعين، وهكذا احتلت هذه الدول مراكز متقدمة في لوائح تعليم الرياضيات والعلوم، وتكامل هذا العامل -كما لاحظ محمد السماك في حديثه عن الطباقية الجديدة في عصر العولمة التي هي طبقة علمية- مع عاملي مصالحي القوى الأجنبية والدين (الأهرام 1997/7/30). وقد رأينا كيف حققت حكومات هذه الدول إنجازات هامة في رفع مستوى معيشة شعوبها وتوزيع الدخل القومي، وفي مختلف مؤشرات التنمية البشرية.

عبرة هذا الحديث عن النهوض الآسيوي الاقتصادي هو أنه جانب من نهوض عمراني حضاري شامل، وأن شعوب شرق آسيا استطاعت تحقيقه، حين وفرت شرائط النهوض، وأن ما حققته وضع أساساً صلباً يمكن الانطلاق منه للخروج من أزمة حدثت لها أسبابها، ومعالجة هذه الأسباب.

نستطيع أن نستحضر صورة لهذا النهوض العمراني الحضاري الشامل، من خلال ما رواه زوار تلك الدول عما رأوه فيها أثناء هذه الحقبة، وكاتب هذه السطور واحد منهم، وهو يذكر انطباعاته عن كل من بلاد التاي وماليزيا حين زارهما عام 1992، كما يذكر أحاديث معارفه وأصدقائه الذين زاروا جميع هذه الدول. والحق أن الصورة التي كونها الجميع، هي عن نهوض يشمل مختلف جوانب الحياة من تعليم وصحة وتدريب وإنشاءات، يتجلى فيه دأب الإنسان على العمل، ومهاراته في التعلم واكتساب الخبرات التقنية الجديدة، وهو المشهور عبر التاريخ بدقته الحرفية، ويلفت النظر في هذا النهوض بخاصة روح من الثقة والعزم على الإنجاز، وهذه الصورة تصدقها الأرقام التي سجلتها التقارير الاقتصادية ونحن بحاجة دوماً إلى «أنسنة الأرقام» برؤية حركة الناس في مجتمعاتهم.

إذا كانت الدول الآسيوية قد شهدت نهوضاً حقيقياً، كما رأينا، تفاعلت فيه عوامل داخلية وخارجية فماذا إذا جرى لها كي تتفجر فيها هذه الأزمة الاقتصادية الحادة؟ سؤال يستحق النظر فيه والإجابة عنه.

### ماهي الأسباب المباشرة للأزمة الاقتصادية الآسيوية؟

لا يزال هذا السؤال ملحاً على الكثيرين في عالمنا بعد مضي قرابة عام على تفجر الأزمة الاقتصادية هناك، وفي محاولة الإجابة عنه، نتتبع كيف تنشب أزمة

يتضح من التقارير والدراسات والبحوث الكثيرة التي كتبت عن الأزمة، أن ملامحها بدأت في الظهور في النصف الثاني من شهر أيار/ مايو 1997 حين لم

تنجح محاولات متكررة قامت بها سلطات النقد التايلاندية للحفاظ على سعر صرف «الباهت» وحدة عملتها. وقد أعلنت تلك السلطات فك ارتباط الباهت بالدولار الأمريكي، فكان أن انخفضت قيمته فوراً بنسبة 20٪، وما أسرع ما تلاه في 7/11 انخفاض سعر البيزو الفلبيني، ثم سعر صرف «الرينجيت» الماليزي في 7/14، فسعر صرف «الريية» الأندونيسية وانتقلت العدوى ببطء ثم بتسارع إلى أسعار صرف عملات كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وأخيراً هونج كونج التي شهدت بورصة أوراقها الماية انهياراً بنسبة 6/10 يوم 10/22 في يوم واحد، مما أثار ذهول العالم، وهكذا شملت الأزمة النمر الناشئة والنمر الناضجة على السواء.

### تفجر الأزمة

لقد تفجرت الأزمة حين بدا متوقفاً تخفيض سعر صرف العملة المحلية في هذه الدول. وذلك بعد ظهور عجز كبير في ميزان المدفوعات فيها. واتخذ هذا التفجر شكل بيع الأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية كالأسهم، بهدف الخروج برؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في أسعار الأسهم والأوراق المالية الأخرى، وإلى وقوع ضغوط على سوق الصرف الأجنبي حتى تتحقق عملية الخروج، وقد ولدت محاولات سلطات النقد وقف تدهور سعر الصرف باستخدام جزء من الاحتياطي الرسمي بالعملة الأجنبية، موجة تشاؤم بشأن المستقبل بين المستثمرين أدت إلى حركة أخرى في مبيعات الأسهم، وهكذا رأينا انهيار إحدى أهم شركات المال العاملة في سوق تايلاند، وهي شركة فاينانس ون Finance One الأمر الذي أشعل فتيل الأزمة.

### 98.5٪ من سوق الصرف العالمي في الاستثمار والمضاربة

إن مما يستحق الوقوف أمامه هنا أن عالمنا يشهد في أسواق الصرف وأسواق المال حجم تعامل غير مسبوق، حيث أصبحت نسبة الصادرات العالمية

التي بلغت عام 1995 رقم 4.8 ترليون دولار أمريكي 1.5 / من حجم التعامل في الصرف الأجنبي، وهذا يعني كما يقول د. عمرو محيي الدين أنه من بين كل 100 دولار أمريكي يتم التعامل بها في أسواق الصرف الأجنبي يستخدم 1.5 دولار أمريكي لغرض تمويل الصادرات من السلع والخدمات، بينما يستخدم الباقي وقدره 98.5 دولار أمريكي لأغراض الاستثمار والمضاربة، الأمر الذي يجعل من الصعب على البنوك المركزية، كل بمفرده، أو مجتمعة أن تحارب الجهود المتكاثفة لكبار المضاربين للتأثير على مستوى سعر صرف عملة معينة. ذلك أن صناديق الاستثمار التي تقع تحت تصرفها هذه الكمية من الأموال تستطيع الحصول على بلايين الدولارات بتكلفة منخفضة أو حتى بدون تكلفة لتحركها ذهاباً وإياباً عبر العالم في لمح البصر. وقد بلغ هذا التحرك في عام 1995 مبلغ 1.5 ترليون دولار في يوم واحد. وهكذا رأينا بعض الاقتصاديين يطلقون اصطلاح «المستثمر الاستخراجي» على المضارب، لأنه يستخرج الأرباح من نشاط الآخرين.

### وطأة المضاربين

لقد كان جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا السابق من الذين شعروا بوطأة المضاربين على اقتصاد الدول عام 1992 أثناء أزمة الاسترليني، فقام باتهامهم ووصفهم بنعوت غير حسنة. ورأينا عند حدوث الأزمة الآسيوية كيف قامت المضاربة بدور في الضغط على سعر صرف الرينجيت، مما دعا محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا إلى الإدلاء بعدد من التصريحات تشير بأصبع الاتهام للمضاربين وتلعنهم، الأمر الذي أدى إلى هجوم وسائل الإعلام المساندة لأحد كبارهم عليه، مما نجم عنه فقدان ثقة المستثمرين في توقعات التعامل المستقبلية وتصاعد موجات الخروج من الرينجيت إلى الدولار.

إن هذه الأزمة الآسيوية، تلفت الأنظار بقوة إلى ظاهرة المضاربة والمضاربين في عالمنا التي اتسعت بشكل غير مسبوق. كما تلفت الأنظار إلى دور إعلام الأزمات في التأثير على التوجهات في هذه الظاهرة.

ويبرز عند هذا الحد من الحديث، السؤال

ما هي أسباب هذه الأزمة الاقتصادية الآسيوية؟

لماذا حدثت؟ أين مكن الخل؟

يجد غير المختص في الاقتصاد نفسه وهو يحاول الفهم، أمام ما يقوله الاقتصاديون في تحليل وقوع الأزمة، ويبدل جهداً في الإحاطة بما يطرحونه من أسبابها، ويعمد إلى تحديد ما هو داخلي منها وما هو خارجي. ويتتبع العلاقة القائمة بين الفاعلين الثلاثة في مسرح الأحداث: الدولة، والبنوك، والشركات.

استمرار العجز في ميزان المدفوعات

أحد أسباب الأزمة هو استمرار العجز في ميزان المدفوعات وفي ميزان التجارة، وفي الميزان الحكومي. فالمدفوعات كانت -كما يقول الباحث الشاب- أعلى من المتحصلات، وكانت الواردات أكبر من الصادرات، ويلاحظ عمرو محيي الدين أن هذا العجز تصاعد بعد عام 1995، مما أدى إلى تصاعد التوقعات بضرورة تخفيض سعر صرف العملة المحلية. ولقد تصاعد العجز حين تراجعت صادرات الدول الآسيوية عام 1996 بفعل ركود السوق العالمي للحاسب الآلي، وتراجع القدرة التنافسية الدولية لهذه الدول الآسيوية فيما يخص السلع الصناعية كثيفة العمل. وحدث هذا التراجع بسبب التزام الدول نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بالدولار الذي ارتفع سعره عام 1996، فأدى إلى ارتفاع سعر صرف عملات هذه الدول، وبالتالي إلى تراجع قدرتها التنافسية، وأسهم في تراجع القدرة التنافسية دخول الصين مجال تصدير السلع كثيفة العمل التي تنتجها هذه الدول. وتفاقم العجز بفعل زيادة معدل نمو الواردات عن معدل نمو الصادرات، وكذلك بفعل زيادة عجز كل من حساب الخدمات وحساب الاستثمارات في موازين مدفوعات هذه الدول. ويرجع اتساع الفجوة هذا إلى أن حساب

الشحن كان دائماً سالباً بغياب أسطول تجاري وطني، وإلى ارتفاع محتوى الواردات من الخدمات بالنسبة للأنشطة الاقتصادية المحلية، وإلى أن الانسياب الضخم للاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول بدأ في دفع عائد الاستثمار إلى العالم الخارجي. وقد تضخم الاستثمار وتضخمت من ثم عائداته المدفوعة إلى الخارج. وهكذا اقترن عجز ميزان المدفوعات بزيادة الاستثمار وليس إلى نقص في الادخار.

### تمويل العجز من رأس المال والقروض الخارجية

سبب آخر هو تمويل العجز في ميزان المدفوعات من خلال رأس المال المالي Port folio Capital والقروض الخارجية المشتركة، وليس من الاستثمار الأجنبي المنتج الذي يبني طاقات إنتاجية جديدة، وقد تصاعدت المديونية الخارجية بسبب الاقتراض، وجرى استخدام القروض في مجال العقار والأوراق المالية وفي إقامة مشاريع مبهرة عالية التكلفة. واتجه جزء كبير من رؤوس الأموال الأجنبية نحو سوق الأوراق المالية التجارية قصيرة المدى التي تصدرها شركات الأموال المحلية، واستخدمت هذه الشركات الأموال في عمليات المضاربة العقارية أو الأوراق المالية أو القروض الاستهلاكية، وجميعها تنطوي على مخاطر شديدة.

### تصاعد الإقراض المحلي

سبب ثالث يتعلق بوضع الائتمان المحلي، هو تصاعد عمليات الإقراض المحلي بمعدلات غير مسبوقه في السنوات الأخيرة، وتوجيه نسبة كبيرة من الائتمان المحلي إلى مشروعات غير منتجة، مع عدم وجود دقة في تقويم مخاطر القروض.

## رد الفعل الحكومي عند وقوع الأزمة

تضافر مع هذه الأسباب سبب رابع برز حين ظهرت ملامح الأزمة الأولى، هو أسلوب تصرف حكومات الدول الآسيوية الذي غلب عليه رد الفعل. فقد عمدت هذه الحكومات رأساً إلى اتهام المضاربين بالتآمر والفساد، ثم تدخلت في عمل قوى السوق وآلياته، بأن منعت بعض أنواع التعامل في الأسهم المعروفة باسم البيع القصير الأجل Short - Selling، مما أدى إلى صعوبة خروج المستثمرين والمتعاملين الأجانب من السوق، فكان أن شعروا أنهم أسرى. كما قامت بعض هذه الحكومات بشراء الأسهم بسعر أعلى من سعر الإقفال أو برفع سعر الفائدة، أو بمنع حيازة النقد الأجنبي لأغراض التعامل في سوق العقار، الأمر الذي أشعر المتعاملين في السوق بأن «قواعد اللعبة تغيرت، ولم تعد قوى السوق وآلياته هي الحاكمة لحركة المتغيرات المالية والاقتصادية» على حد قول عمرو محيي الدين.

## بلوغ المضاربة ذروتها

ما أسرع ما برز سبب خامس بفعل أسلوب تصرف الحكومات هذا، هو بلوغ المضاربة ذروتها، فالمضاربة التي هي استغلال حركات غير متوقعة في السوق، تغري المضاربين بمتابعة حركة تقلبات الأسعار في السوق لأنها كلما زادت زاد حجم هامش ربح المضارب، ويرى بعض الاقتصاديين أن المضارب لا يخلق موقفاً قائماً بحركته الذاتية، ولا يغير من ثمَّ بحركته وسلوكه من حركة الاقتصاد. ولكنه قادر على استغلال موقف قائم لصالحه وتعظيم قوة حركة بات مؤكداً حدودها مثل تخفيض سعر الصرف عند وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ولكن هؤلاء الاقتصاديين يشيرون إلى أن حجم استثمار العملات التي يتعامل بها بعض المضاربين بلغت من الكبر حداً أصبح نشاط المضاربين فيه قادراً على التأثير في الأحداث. ويضربون مثلاً بصندوق استثمار العملات الذي يديره سؤروس Soros والمعروف باسم الصندوق الكمي Quantum Fund وقد بلغت حصيلته 11 بليون

دولار أمريكي يستطيع أن يحرك بها 110 بليون دولار أمريكي، ويستحضرون كيف قام في 1992/9 ببيع ما مقداره 10 مليون دولار من الجنيهات الاسترلينية في رهان ضد نجاح جهود جُونْ مِيْجور للحفاظ على سعر صرف الاسنرليني، الأمر الذي أدى إلى خفض الاسترليني بمقدار 41٪، وخروج سيروس بمبلغ بليون دولار لصالح صندوقه الاستثماري.

هذه جميعها أسباب تتعلق بالاقتصاد، يوردها الاقتصاديون، في تحليل حدوث أزمة الدول الآسيوية، ومجمل ما نخرج به من قراءة قصة نهوض هذه الدول ثم وقوعها في الأزمة هو أنها على صعيد رأس المال الأجنبي قامت بجذبه بتحرير القواعد الحاكمة لدخوله ورفع أسعار الفائدة وتوفير ضمانات للمستثمر الأجنبي عن طريق نظام سعر الصرف الثابت بالدولار، ثم حدث أن برز عجز في ميزان المدفوعات بفعل مستجدات شهدتها السوق العالمي منها ركود سوق الحاسب الآلي وارتفاع سعر الدولار ودخول الصين مجال التصدير وزيادة عجز كل من حساب الخدمات وحساب الاستثمار في موازين مدفوعات هذه الدول. وتفاقم هذا العجز حين جرى تمويله من رأس المال وبالقروض الأجنبية، وبفعل توجيه نسبة كبيرة من الائتمان المحلي إلى مشروعات غير منتجة، وتضخمت عائدات الاستثمار المدفوعة للخارج، فكان أن توترت أعصاب الحكومات مع بروز ملامح الأزمة، فأقدمت على إجراءات انفعالية، جعلت المضاربة تبلغ الذروة وتفجر الأزمة.

ما هي الأسباب الكامنة للأزمة الاقتصادية الآسيوية؟

وما انعكاساتها؟

إن هذه الأسباب المتعلقة بالاقتصاد لهذه الأزمة الآسيوية تحثنا على أن

نبحث عن أسباب أخرى كانت وراءها، فما هي هذه الأسباب الأخرى؟

أولها هو وجود نقص في الرقابة الحكومية في هذه الدول، وقد سبب هذا النقص ضعف رقابة البنك المركزي على النظام المالي والمصرفي، «مما أتاح للبنوك إعطاء قروض ضخمة لبعض عملائها دون ضمانات تذكر، واستخدام ما لديها من ودائع في استثمارات على درجة عالية من المخاطر التجارية». كما يقول د. سعيد النجار في مقاله «دروس من الأزمة الآسيوية» (مجلة النداء الجديد 98/2) وقد أثارت الأزمة «تساؤلات مهمة عن دور القطاع المصرفي في ضمان النمو والاستقرار السياسي في دولة ما. كما يقول د. إبراهيم أحمد إبراهيم في مقاله «دروس آسيوية بالقطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي» (الأهرام 98/1/5) وهو ينبه إلى أن السؤال يثار في مصر بعد تبنيها سياسة «الإصلاح الاقتصادي» بما تعنيه من تحرير الاقتصاد واتباع آليات السوق وبزوغ اتجاهات العولمة. وبدعو إلى تعميق العادات المصرفية بما يخدم مجموعة الخدمات التي تناسب شرائح عريضة من المجتمع وتدعم الصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية والانتاجية وتشجع التصدير، وقد أدى ضعف الرقابة في بعض الدول الآسيوية إلى أن تعطي البنوك قروضاً لمشاريع ليس لها دراسات جدوى حقيقية، بناء على نفوذ مقدميها السياسي.

ثاني هذه الأسباب هو الفساد الحكومي الذي تسلل إلى قمة السلطة في حكومات بعض هذه الدول. ومثل على ذلك استشهد به سعيد النجار ما تناقلته الأنباء عن انهيار بنك «بيريجرين» أكبر البيوت المالية في هونج كونج، بعد أن أعطى قروضاً كثيرة من بينها قرض بـ 260 مليون دولار دون ضمانات لمشروع تسانده أسرة سوهارتو رئيس جمهورية أندونيسيا.

ثالث هذه الأسباب هو استعصاء قوة رأس المال المحلي الكبير على سلطة الدولة بعد أن تحالفت مع رأس المال الأجنبي واحتكرت السوق المحلي. ومثل على ذلك احتكارات الشايبول في كوريا منذ أوائل الثمانينات كما يقول محمد عبد

الشفيع عيسى. وقد وهنت قبضة الدولة على قمم الاقتصاد الحاكمة ومنها احتكارات عائلية، فعرض على الدولة أن تفتح أسواق التجارة والاستثمارات بدون ضوابط تحت دعاوى اللبرلة. ويسهم في هذا السبب خبراء محليون درسوا في الخارج واغتربوا عن مجتمعاتهم، وانبهروا بالآخر، حتى أطلق عليهم البعض اسم عبيد مثقفون Intellectual Slaves ومنهم مجموعة في أندونيسيا تنسب لجامعة شهيرة أمريكية باسم «عصابة بيركلي».

### وسبب خارجي

هذه جميعها أسباب داخلية يتحمل أوزارها مسؤولو الدول الآسيوية. وقد تفاعلت مع سبب خارجي كامن في ظاهرة العولمة قوامه نزوع قوى الهيمنة الدولية للسيطرة والتسلط وتحقيق مزيد من الكسب، والنظام الاقتصادي العالمي الذي يجري فرضه وتحمل المضاربة فيه مكاناً متميزاً، والدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي. فأمّا نزوع قوى الهيمنة الدولية هذا فقد تحدثت عنه تقارير كبيرة وشرحه مارتن كتور Martin Kitor مدير شبكة العالم الثالث في مقاله «أزمة آسيا المالية. هل الآسيويون شركاء تستوجب مساعدتهم أم منافسون يستوجبون الإيذاء» الذي نشرته مؤخراً هيرالد تريبيون في 1998/1/15. وقد استشهد عليه بما قاله ميكي كانتور الممثل التجاري الأمريكي السابق أمام اتحاد الصناعة الانجليزي في خطبة مؤخراً «إن متاعب النمر الاقتصادية يجب أن نمسك بها كفرصة ذهبية للغرب ليعيد تأكيد مصالحه التجارية». كما أورد ما جاء في افتتاحية لفايننشال تايمز مؤخراً من «أن السياسات المطلوبة ستساعد على إفلاس القطاع الخاص الكوري المدين. وهذا سيجعل الأمر أسهل على المستثمرين الأجانب للشراء بأسعار بخسة». ويدعو كانتور في ختام حديثه القوى في الدول الغنية لمقاربة مستتيرة نحو الدول الآسيوية باعتبارها شريكاً لا منافساً.

وأما النظام الاقتصادي العالمي ومكان المضاربة المتميز فيه، فقد رأينا مما سبق من حديث، ما فعله سواء على صعيد المضاربين الكبار مثل سوروس الذين يستطيعون أن يتحكموا في اتجاه الأحداث أو على صعيد المضاربين الصغار الذين زادت أعدادهم ولا يستطيع أحد التنبؤ القاطع بتوجهاتهم وأما دور صندوق النقد الدولي فما أكثر ما يوجه له من نقد، دعا الكثيرين حتى في الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة عليه إلى مراجعة دوره وهذا الموضوع يستحق تفصيلاً خاصاً به، مثل حديث المضاربة.

### معالجة هذه الأسباب

واضح أن معالجة الأسباب الداخلية للأزمة هي مسؤولية الدول الآسيوية، وعليها أن تنهض بهذه المسؤولية. وهي تستطيع ذلك إذا اعتمدت «المحاسبة» ووضعت آلية محكمة للقيام بها، بحيث تقضي على الفساد، وإذا هي «شاورت» شعوبها بشأن كل خطوة تخطوها، وطورت نظامها السياسي بشكل يضمن الشورى والديمقراطية. وقد نقل الأمير حسن بن طلال في اجتماع الهيئة العامة لمندى الفكر العربي يوم 98/4/25 بعمّان عن راهب قيادي بوذي التقاه في مؤتمر لحوار الأديان مؤخراً قول هذا الراهب «إن من حسنات هذه الأزمة العودة إلى الشعب»، ومما يساعد قيام هذه الدول بمسؤولياتها دعم القوى الدولية المستنبردة لها في الحيلولة دون عرقلة قوى الهيمنة اصلاحتها.

أما معالجة السبب الخارجي بفروعه الثلاثة، فهي مسؤولية دولية لا تستطيع الدول الآسيوية القيام بها. ولا بد أن تتكاتف جميع الدول والقوى التي تستشعر خطر الأزمة معاً لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وكبح جماح طمع قوى الهيمنة غير المحدود، وضبط ظاهرة المضاربة، ومراجعة دور صندوق النقد الدولي. وها هي الأزمة الآسيوية الاقتصادية قد دقت جرس إنذار آخر وانتشر غبارها، وتالت انعكاساتها.

يثور عند هذا الحد أمام غير المختص في الاقتصاد سؤال عن هذه الانعكاسات

## ما هي انعكاسات الأزمة على النظام الاقتصادي العالمي ؟

تجدر الإشارة بداية إلى أن هذا النظام العالمي الاقتصادي تتالى فيه أزمات اقتصادية تعاني منها دول واحدة بعد الأخرى، وتمثل كل منها حلقة في سلسلة متصلة، ويستحضر المختصون كيف وقعت ضغوط على نظام الصرف الأوروبي بفعل ارتفاع سعر المارك وانخفاض الدولار عام 1992، مما ترتب عليه انسحاب بعض أعضاء هذا النظام وعلى رأسهم بريطانيا وإيطاليا، وكيف تدهور سعر صرف الليرة التركية في مطلع عام 1994 حين قامت كل من مؤسسة مودي ومؤسسة ستاندرد اندبور بتنزيل ترتيب الجدارة الائتمانية لتركيا بالنسبة لقروض العملة الأجنبية الطويلة المدى. ثم كيف حدثت أزمة المكسيك المالية في آخر عام 1994 حين انهيار سوق المال، ولم ينقذ الأمر إلا صندوق إنقاذ بلغت موارده أربعين مليار دولار. «وما أسرع أن انتقلت عدوى الأزمة إلى دول أمريكا اللاتينية»، كما يقول عمرو محيي الدين.

لقد ظهرت آثار الأزمة على الدول الآسيوية التي اتجهت نحو تلبية مطالب صندوق النقد الدولي، إلى انتهاج سياسة مالية متشددة، ومن ثم إلى تخفيض معدلات نمو الواردات، كما بدأت هذه الآثار تظهر على الصعيد العالمي، بحكم عصر العولمة الذي نعيش فيه وترابط الأسواق العالمية، وقد شبهها خبراء اقتصاديون بأزمة ضرب الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر، على حد ما أورد د. عمر عبد الله كامل في دراسته المنشورة في الحياة يوم 19/3/1998 بعنوان «انعكاسات الأزمة الآسيوية على النظام العالمي ومضاعفاتها على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي». وهو يذكر من هذه المضاعفات أن نموذج التنمية لدول شرق آسيا الذي كان محل تقدير دول الخليج لم يعد كذلك، وأن طلب الدول

الآسيوية على النفط العربي الخليجي سينخفض وهو يقدر الانخفاض في عام 1998 بنحو نصف مليون برميل بومياً، الأمر الذي سيؤثر على ميزانيات هذه الدول الخليجية سلباً. وقد تتبع عمرو محيي الدين آثار الأزمة على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي ودول آسيا، وانتهى إلى أن اليابان هي أكثر الدول تضرراً بالأزمة، «التي ينظر إليها بوصفها ضربة موجبة للجهاز المصرفي الياباني وهو لا يزال يعاني من بقايا أزمة انهيار أسواق الأسهم وأسواق العقار في أوائل التسعينات».

غبار الأزمة أصاب مجموعة منظمة التعاون والتنمية OECD، بسبب انخفاض صادراتها إلى الدول الآسيوية التي تفجرت فيها الأزمة، وقد كانت اليابان توجه 18/ من صادراتها إلى هذه الدول، وكانت استراليا توجه 16/ من صادراتها وسوف تتأثر نيوزيلاندا تبعاً لذلك نظراً لأهمية تجارتها مع استراليا. ويبرز أثر الأزمة في انكشاف القطاع المصرفي لدول المجموعة نتيجة إقراضه دول الآسين Asean وقد استشهد عمرو محيي على هذا الانكشاف بجدول أعده SBC Warbutg Dillon Read في شهر 1997/9 يبين مدى الانكشاف مقدراً بـ 128.1 بليون دولار أمريكي فهو 22.4 لبونك في الولايات المتحدة و 5.2 لبونك كندية و 128.1 لبونك في اليابان و 58.9 لبونك في ألمانيا و 25.3 لبونك في فرنسا و 7.9 لبونك في إيطاليا و 32.1 لبونك في المملكة المتحدة و 2.9 لبونك في إسبانيا. وينتهي عمر عبد الله كامل من تتبعه لتأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي إلى أنها ستعكس في انخفاض معدل النمو في الولايات المتحدة بنحو 0.3٪ في ضوء تزايد العجز في الموازنة الأمريكية إلى 43 بليون دولار لعام 1998، ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو في الاتحاد الأوروبي بنحو 0.2٪. أما الصين فيمكنها الصمود إذا أثبتت قدرتها على التكيف مع هذه المستجدات الاقتصادية، وقامت بعمل المزيد من الإصلاح المصرفي

إن انعكاسات الأزمة في عالمنا تؤكد ما تتصف به عولمة الاقتصاد من ترابط الاقتصاديات الوطنية والاقليمية بعضها ببعض. وهي تدعو إلى استحضار ما وقع من تغير في وجه الاقتصاد العالمي مؤخراً. وقد أورد «ليستر سورو» المفكر الأمريكي خمس حقائق أحدثت ثورة في مقومات هذا الاقتصاد وأسسها، عرضها د. لويس حبيقة في مقاله «أهمية الابداع في الاقتصاد المعاصر» (الأهرام 1998/2/25)، وهي: «أولاً. انحلال العالم الشيوعي وإدخال ملايين البشر إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي في مدى أشهر فقط. وإن مهمة استيعاب هذه الدول المنهكة اقتصادياً في مدة قصيرة ليس بالأمر السهل، بل يتطلب تغييراً جذرياً في توزيع الثروات بين دول العالم لمصلحتها. ثانياً: انتقال الثروة تدريجياً من أصحاب المواد الأولية إلى أصحاب الفكر والاكتشافات العلمية القيّمة، فهذا غيتس Gate، رئيس مايكروسوفت أصبح اليوم الرجل الأغنى في العالم، بينما كان أصحاب أبار النفط والماس والذهب وغيرها من المواد الأولية هم الأغنى لأجيال عدة مضت. وسيكون المستقبل الاقتصادي المزدهر من نصيب المبدعين النشطين. ثالثاً التحول السكاني الكبير، ليس من نواحي العدد ونسبة الزيادة والتوزع الجغرافي فحسب، بل من ناحية زيادة المسنين مع زيادة العمر المرتقب في كل دول العالم والشركات التي سوف تنتج اقتصادياً هي تلك التي تنتج سلعاً أو تقدم خدمات تتوجه بها إلى أذواق المتقاعدين وميزانياتهم الذين من المتوقع أن تتحسن أوضاعهم الاقتصادية مع الوقت. رابعاً: العولمة هي واقع يتطلب التأقلم معه والتحضير له. وسوف يخسر دون شك الذين يتوقعون. خامساً غياب أية قوة عالمية اليوم إلى جانب القطب الواحد الأمريكي، على غير ما كان عليه الحال مع بريطانيا في القرن الماضي، ومع الولايات المتحدة حتى الستينات ولكن الولايات المتحدة اليوم لا يمكنها وحدها تغيير مسار العالم مع وجود الاتحاد الأوروبي والتجمعات الإقليمية الأخرى. وهكذا فإن غياب القيادة السياسية والاقتصادية المطلقة يضع العالم اليوم في جو ضياع وقلق».

هذا التغيير في وجه الاقتصاد العالمي، يدعو جميع الدول إلى التوجه لمراجعة النظام الاقتصادي العالمي وإصلاحه، وإلى استخلاص دروس الأزمة الآسيوية والتعاون على معالجة أسبابها المباشرة والكامنة.

### هل ستخرج النمر من هذه الأزمة؟

هل ستقدر الدول الآسيوية الخروج من أزمتها الاقتصادية هذه؟ وكيف؟ ماذا عليها أن تعمل؟ وماذا على الدول من حولها في عالمنا أن تعمل؟

لقد أجاب استبيان واسع أجرته «أونكتاد» «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» مع الشركات المتعدية الأقطار القائدة في عالمنا «بالإعراب عن أن ثقة غالبيتها في جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق وجنوب شرق آسيا تبقى غير مهتزة، بالرغم من أزمة المنطقة المالية». وقد أوضحت شركة من كل أربع شركات أنها تخطط لزيادة استثماراتها المباشرة في كل من المدى القصير المدى المتوسط. بينما أوضح 62، من الشركات أنها ستستمر في خططها الحالية. وعبرت الغالبية العظمى عن موقف إيجابي من المشاريع طويلة المدى، وتم هذا الاستبيان مع 198 شركة. وقد جرى إعلانه في مؤتمر صحفي يوم 1998/3/18 في جنيف، وعلق عليه روبنز ريشو بيرو أمين عام انكتاد قائلاً: «تبين النجاج بوضوح أن الشركات المتعدية الأقطار مهتمة جداً بالاستثمار المباشر في إنتاج البضائع وفي الخدمات في المنطقة، الأمر الذي سيمكن المنطقة من استعادة صحتها». ومثله علقت ماريا ليفانوس قطاوي أمين عام غرف التجارة الدولية ICC

الاقتناع الذي توصل إليه مؤتمر القمة الأوروبية - الآسيوية الثانية الذي انعقد في لندن يوم 1998/4/3 كان مماثلاً، ومفاده «أن الدول الآسيوية قادرة على الخروج من محنتها وقد بدأت تسير في الطريق الصحيح لاسترداد عافيتها، بعد أن تجاوزت الأسوأ». وكانت هذه القمة قد ركزت بحثها على تأثير الأزمة الآسيوية

على الاقتصاد الأوروبي والاستثمار والتبادل التجاري، واستحضرت ما جرى في القمة الأولى قبل عامين في بانكوك بتايلاند التي انعقدت في ظرف مختلف، وقد رأى بعض المعلقين «أن انهيار الأسواق يبدئ مرحلة جديدة من العلاقات» وهو العنوان الذي اختاره هشام بشيشكلي لتقريره الذي نشره عن القمة في جريدة الحياة

### الباعث على الثقة داخلياً

في شرح الباعث على هذه الثقة في تجاوز الدول الآسيوية الأزمة يقول عمرو محيي الدين «إن مجموعة هذه الدول لديها كل عوامل النمو السريع، وبالتالي فلا يوجد أي عائق أمامها للعودة إلى معدلات النمو المرتفعة إذا استطاعت مواجهة هذه الأزمة، باستيعاب أسبابها أولاً ثم بالتصدي لها من خلال توليفة من السياسات الفاعلة ثانياً». وهو يرى أن أول السياسات الواجب اتباعها في حالة تدهور سعر الصرف، هو القضاء على عجز ميزان المدفوعات بضغط النفقات وزيادة الإيرادات. وهذا يعني إيقاف مشروعات الزخرف ذات الطابع المظهري التي انعطفت إليها هذه الدول مثل ناطحات السحاب والمطارات. كما أن الأمر يتطلب إعادة النظر في نظام سعر الصرف، ولا بد أن تكون السلطة النقدية قادرة على الرقابة على كمية النقود، ومن ثم على الائتمان واتجاهاته

والسياسة المثلى في رأيه بشأن معدلات النمو هو تحقيق ما تسمح بها معدلات الادخار المحلية منها. ويرى أن الأزمة يجب ألا تجعل الدول تعيد النظر في تحرير حساب رأس المال، ولكن عليها أن تستوعب دروس هذا التحرير ودروسه. ولقد عبر د. علي أومليل في بحثه عن «مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية الديمقراطية والعولمة» الذي ألقاه في منتدى الفكر العربي في 1998/4 وعرض فيه الحديث الأزمة عن مثل هذا الاقتناع مبيناً «أنه من المرجح أن بعض الدول الآسيوية سوف تستطيع تجاوز الأزمة التي هي ليست عامة ما دامت الصين

واليابان لم تتعرض لها». وأن أمام هذه الدول فرصة لإصلاح الاختلالات، حتى تتكافأ مختلف القطاعات المالية والاقتصادية والإدارية، ولتصحح العلاقة بين الدولة والمصارف والمؤسسات الاقتصادية أو الشركات، على نحو يضمن الفعالية والشفافية وتحكيم منطق الاقتصاد، وإعادة النظر في دور الدولة سواء في تحديد مجال تدخلها أو في إنهاء ممارسات الزبونية والمحسوبية بما فتح المجال للفساد على مصراعيه.

### مسؤولية الدولة الأخرى ومراجعة وضع صندوق النقد الدولي

إن حدوث الأزمة وانتشار غبارها وانعكاساتها وأثارها في أنحاء مختلفة من عالمنا يدعو الدول إلى أن تسهم بدورها في احوائها. وقد بارر صندوق النقد الدولي إلى التحرك، وأسهم الاتحاد الأوروبي بما يقارب 30٪ من خطط الإنقاذ. ولكن الأمر يقضي مراجعة لدور الصندوق كما سبق أن ذكرنا. ويشرح د. محمد رفعت فنبش نائب محافظ سابق عن المنطقة العربية في الصندوق ذلك في حوارته مع كاتب هذه السطور أثناء اجتماع الهيئة العامة للمنتدى، بأن الصندوق هو مصلحة مطافىء للأزمات الاقتصادية. وأن الأزمة الآسيوية وأزمات سبقتها جعلت بعض وزراء مالية سابقين أمريكيين يفكرون بإلغائه، ومنهم جورج شولتز الذي كان وزيراً للمالية عام 70 وبيل سايمون الذي كان وزيراً للمالية في عهد جيمي كارتر. وقد صنّف المواقف من الصندوق اليوم بين يمين يتمسك به ويسار يرى إلغائه، وموقف موظفيه من التقنيين وممثلي الحكومات الذين يبررون سياساته، وينتهي محمد طاهر الدجاني من دراسته عن دور صندوق النقد الدولي، التي وضع فيها خبرته في العمل معه ثلاثة عقود، بعد أن يشرح نشأته وتطوره، إلى «أنه منذ الثمانينات لم تعد البلدان الصناعية في حاجة إلى استخدام موارد الصندوق المالية بينما زاد اعتماد البلدان النامية على هذه الموارد. وهكذا أصبحت هناك فئتان من الأعضاء -فئة المقرضين وفئة المقترضين- واهتمت الأولى بتشديد شروط

استخدام الموارد والسياسات التصحيحية. وعملت الفئة الثانية على تسيير هذه الشروط». وأوضح أن الحصص تلعب دوراً حاسماً في القوة التصويتية للأعضاء، وفي تجديد المساعدات، في رسم سياسات الصندوق (المنتدى 98/3) وهذا يعني أن التحكم فيه هو للدول الغنية ذات الحصص الكثيرة.

### ظاهرة انتقال رؤوس الأموال الصغيرة

أمر آخر ينبه إليه الخبراء في ضوء الأزمة الآسيوية، ومن قبلها أزمة المكسيك، وهي ظاهرة انتقال رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وقد بلغت ما بين 120 و 130 مليار دولار في السنة، كما يقول محمد رفعت فنبش، ويدعو بعض الخبراء إلى إقامة مؤسسة دولية تتعامل مع هذه الظاهرة. وقد أوضح توماس فريدمان في مقالته «العولمة ليست اختياراً» التي سبقت الإشارة إليها «أن العولمة حقيقة وأن هناك سوقاً عالمياً واحداً.. وأنه لا أحد مسؤولاً عنه، تماماً مثل شبكة انترنت. وهذه السوق تزداد اتساعاً كل يوم. وروادها قطاع كهربائي يعيش في كل مكان. وهو لا يعترف إلا بظروفه. ويتغذى من 180 بلداً...» وقال فريدمان بلسان وزير المالية الأمريكي في مقاله الطريف هذا الذي خاطب به محاضري محمد «نحن لدينا تقلبات مماثلة.. أنا أعلم أنك تظن أنني القوة العظمى، ولكن، أنا أعيش متلك في خوف من القطيع. وأنا أتابع تحركاته طيلة اليوم». وبغض النظر عما في هذا الحديث من مبالغة مقصودة، إلا أنه يشير إلى أهمية ظاهرة رؤوس الأموال الصغيرة، وما يجري من مضاربات على صعيد الأفراد في عالمنا، وقد خصصت كل من مجلتي نيوزويك وتايم الأمريكيتين غلاف عدد 1998/4/27 لهذه الظاهرة كما تبدو في أوروبا. وهناك اليوم دراسات عن أثر الاستثمار على الثقافة في الدول الغنية وعلى الأفراد الذين يتعاملون مع الحاسب الآلي لبيع وشراء الأسهم والسندات. وقد عرض جميل مطر في مقاله «نحن وثقافة الاستثمار» (الأهرام 1998/3/18) لنشأة ثقافة فرعية في الولايات المتحدة تحمل اسم ثقافة

الاستثمار، بفعل إقبال أعداد متزايدة من أفراد الطبقة الوسطى على الاستثمار في الأسهم والسندات، والمضاربة التي أقرب إلى المقامرة، وقد بدأ تأثير هذه الثقافة على انحسار الاهتمام بالرياضة وبقراءة الكتب وبالسياسة أيضاً. ولافت أن الاهتمام بسوق الأوراق المالية بدأ يتزايد في عدد من دولنا العربية. وقد جاء في تقرير نشرته مجلة روز اليوسف المصرية الأسبوعية في 13/4/1998 أن «في مصر اليوم 138 شركة تعمل في مجال السمسرة، رؤوس أموالها 116 مليوناً و750 ألف جنيه. وهناك 40 شركة نشاطها ترويج الاكتتاب وتغطيته وتكوين المحافظ وإدارتها والمشاركة في تأسيس شركات تقدر رؤوس أموالها بنحو مليار و103 ملايين و630 ألف جنيه.. وجميع هذه الشركات مسجلة في البورصة المصرية وتخضع لقانون الشركات المساهمة».

### ويعد ...

فقد بدأ التحرك على المستويين الإقليمي والدولي لمعالجة الأزمة. وتضمن هذا التحرك قيام صندوق النقد الدولي بطرح ما يطلبه من حكومات الدول الآسيوية ويخشى بعض الاقتصاديين من أن تسبب هذه المطالب تفجر الاستياء الشعبي في بعض هذه الدول، وبخاصة أندونيسيا، وقد نبه إلى ذلك مارتن فلدشتاين أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد في دراسته في مجلة فورين أفييرز بعنوان «صندوق النقد الدولي قد يفقد فاعليته بسبب أسلوب معالجته للأزمة الآسيوية»، ورأى عادل حسين في تعليقه على ما جاء في هذه الدراسة أن تنفيذ توصيات الصندوق المطلوبة من كوريا قد تجهض نهضتها. (الشعب 98/4/17).

إن الدرس الأهم الذي نستخلصه من الأزمة الآسيوية هو أن النظام الاقتصادي العالمي يعاني من خلل، وبحاجة إلى مراجعة تقوم بها جميع الدول، التي عليها أن تتعاون معاً لإصلاحه. فكل الدول -كما يقول الباحث الاقتصادي الشاب- «عرضة لانهيئات مفاجئة وسريعة إذا كانت المتغيرات الاقتصادية ليست

في صالحها، والحكومات غير قادرة في غالب الأحيان على تنفيذ إصلاحات هيكلية سريعة، كالححد من الاقتراض الخارجي، وخصخصة الأصول الراححة، وزيادة الشفافية والمعلومات والكفاءة في أسواق رأس المال، وتحرير أسعار الصرف، وإلغاء الاحتكارات والامتيازات لبعض الشركات، وتحسين معدلات النمو وتوزيع الدخل. ويمضي قائلاً «ولكن الإقلاع ممكن وله شروطه التي هي التخلص من «غلبة الدين»، وتحسين الأطر القانونية والإجراءات، وتفعيل آليات المشاركة الشعبية والديمقراطية والقطاع غير الهادف للربح لتحسين نوعية معيشة المواطنين تحت خط الفقر، وتحقيق توازن في نمو الاقتصاد المحلي الداخلي مع نمو قطاع التصدير، والاهتمام بالتقنية المناسبة وبتطبيقاتها، والتركيز على المشاريع ذات العمالة الكثيفة غير المبهرة إعلامياً والتي تعود بالنفع على أكبر عدد من الناس».

إن خلل النظام الاقتصادي العالمي الراهن هو جزء من خلل النظام العالمي الناجم عن تحكم قوى هيمنة دولية فيه. والحاجة ماسة لتكاتف دعاة الإصلاح لإصلاحه، ليكون عادلاً فيه «حق معلوم للسائل والمحروم» يقام فيه «الوزن بالقسط» للإنسان فيه «ما سعى»، تحكمه «أخلاقيات العمل»، التي تجعل كل فرد حسبياً على نفسه يتوخى الحق والعدل ويأبى الباطل والظلم. وحضارتنا العربية الإسلامية لديها ما تسهم به في هذا الإصلاح، بقيمها التي جاء بها الوحي الإلهي التي تحث على «الحلال» وتنتهى عن «الحرام»، وتحذّر من «غلبة الدين وقهر الرجال»، والمؤمن يعوذ بالله منهما في الدعاء المأثور في آخر كل صلاة.

---

---

ملخصات الأبحاث باللغات الأجنبية  
مترجمة إلى العربية

---

---



## الأزمة الآسيوية: الأسباب والعبر

### ألّسان وتّرا

حققت دول جنوب شرقي آسيا خلال ثلاثة عقود نمواً اقتصادياً سريعاً لم يسبق له مثيل؛ وقد توقفت مسيرة هذا النمو بفعل حدوث اختلالات ماكرو اقتصادية تمثّلت بالخصوص في انخفاض الصادرات والعجز الكبير في ميزان العمليات الجارية الذي كان يُسد بواسطة رؤوس أموال أجنبية قصيرة الأمد ووصول نسب الصرف إلى مستويات جد عالية.

وقد أظهرت هذه المشاكل بدورها بعض النقائص في الاقتصاد الآسيوي تتلخص في المديونية الثقيلة من العملة الصعبة التي يعاني منها القطاع الخاص والمضاربة في سوق العقار والنظام المالي الهش.

إن وقع الأزمة لم يقف عند حدود المنطقة الآسيوية، بل تجاوزها ليصل إلى الاقتصاد العالمي برمته، إذ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن العالم سيسجل خلال سنة 1998 نسبة نمو ضعيفة. وبصفة عامة، يمكن القول إن باستطاعة معظم الدول الصناعية أن تحتوي آثار الأزمة باستثناء اليابان، بل إن ركود الاقتصاد الآسيوي سيساهم في امتصاص التضخم لدى هذه الدول، في حين ستتخفّض نسبة النمو الاقتصادي في الدول النامية وهو ما يستدعي سن سياسات تقويم هيكلية حتى تُحسّن طرق تسيير الشأن العام وتحظى بالدعم المتواصل للمجموعة الدولية.

لقد وقعت الأزمة في ظل عولمة الأسواق المالية بكل ما تتيحه من فرص نجاح وما تنطوي عليه من مخاطر، وهو ما يدعو دول العالم إلى التكيف مع المعطيات الدولية الجديدة وانتهاج إصلاحات تتضمن مجموعة من العوامل الضرورية بالنسبة للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، نذكر منها

- الشفافية وروح المسؤولية في تسيير الشأن العام والمقاولات.
- نظام بنكي قوي يحمي أموال المدّخرين الصغار.
- تحرير تدفقات رؤوس الأموال بشكل حذر وتدرّجي.
- شروط عادلة ومتساوية بالنسبة لأنشطة القطاع الخاص.
- خفض الإنفاق العام على المشاريع غير المنتجة كالسلاح.
- الإنفاق الفعال على قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية للفقراء والعاطلين.
- كما حدّد صندوق النقد الدولي أربع نقط أساسية للحيلولة دون وقوع الأزمات المالية في المستقبل :
- تدعيم النظام المالي الدولي والوطني.
- تعزيز دور الرقابة بالنسبة لصندوق النقد الدولي.
- انتهاج الشفافية وتسهيل الحصول على المعلومات الاقتصادية والمالية.
- وضع قوانين فعّالة تسمح بإشراك القطاع الخاص في حل أزمات المديونية.



## الأزمة الآسيوية:

### أهي مسيرة من الثقة إلى الحذر ؟

#### نزهة الحريشي

تتعدّد مسببات الأزمة الآسيوية وتتداخل فيما بينها حيث تتوزع بين ما هو نقدي ومالي واقتصادي وسياسي واستراتيجي، وتوصف هذه الأسباب بكونها عامّة ومتمايزة فيما بينها حسب كل دولة على حدة. كما أنها أسباب ظرفية وبنوية من جهة، وخارجية وداخلية المنشأ من جهة أخرى. وثمة يكمن مشكل المنهجية المناسبة لمقاربة كل هذه الأسباب.

وقد تغيت الطريقة المتبعة في هذا البحث جمع العناصر الظرفية والبنوية مع تحليل القوى العاملة داخل بعض الدول، وذلك بغية قياس مدى صحّة بعض المعطيات العامة، حيث تطلبت هذه الطريقة سرد خصائص النمو داخل المنطقة الآسيوية التي تمكن من استكناه ظاهرة انتشار الأزمة، كما ركّز حجر الزاوية في هذه الطريقة على تبني نموذج جهوي للتنمية معتمد على موارده الذاتية وذي اتجاه نحو المركز ويتميز بحركة تمويل حديثة ومتنامية مع العمل على إدماج الدول الآسيوية داخل منطقة الدولار.

وقد ساهم ارتفاع قيمة العملة الأمريكية في تفجير أزمة نقدية طالت آثارها البورصات وعالم المال، ومن ثم أحدثت تصدعاً في نظام الصرف شبه القار، فكان أن شكّل هذا النظام من خلال التعاون النقدي الذي ينطوي عليه ضمناً، شكّل عامل استقرار للأسعار ونمو للمبادلات واستجلاب لرؤوس الأموال دون المخافة من أي تغييرات محتملة في نسب الصرف.

إن الأزمة النقدية والمالية هي محصلة أسباب يفترض أنها بنوية، فقد بينت الأسواق المالية - عبر قراءة للنظرية الكلاسيكية الحديثة - اختلالات

وأخطاء وقعت فيها السياسات الاقتصادية، والحال أن هذه السياسات لا يزال يتحكّم فيها تاريخ مختلف التوجهات الاقتصادية وخصوصيات المؤسسات.

لقد طرحت الأزمة فضلاً عن مشكل « الضبط » مسألة دوام المعجزة الآسيوية ومدى مصداقية « نموذج التنمية ». ومما ساهم في انفجار الأزمة ضعف التقدم التقني، واعتماد النمو على عنصر المضاربة الشديدة، وأزمة قطاع الإلكترونيات في وقت تركز فيه الدول المعنية على هذه المواد في صادراتها. وتضاف إلى هذه العناصر ذات البعد الاقتصادي عوامل أخرى سياسية لأن الأزمة كشفت النقاب عن علاقات مشبوهة، بين الدائرة الاقتصادية والمجال السياسي.

لقد دفعت حدة الأزمة إلى التساؤل حول الأمور التي تفرضها الأسواق المالية لتؤكد بأن الاضطرابات النقدية لا عاصم لها من اعتبارات السيطرة وحساباتها.



## بديهيات ودروس من الأزمة الآسيوية

ميشيل جويير

سلط الإعصار المالي الذي أصاب جنوب شرقي آسيا الضوء على بعض الحقائق بعيداً عن كل نظرة مثالية مجاوزة للحدّ من إنجازات الاقتصاد الآسيوي، إذ لم تتأسس المراهنة على تحقيق النمو بأيّ ثمن على قيم آسيوية مفترضة كالانضباط والسلوك الأخلاقي والاتّخار والأسرة والالتحام الوطني، بل كانت هذه المراهنة سبباً في إحداث الكثير من الاختلالات التي أوقعت هذه المنطقة في براثن الأزمة.

لقد مرت بآسيا في أقل من سنة أطياف الأزمات النقدية الممكنة . أزمة المالية العامة وأزمة النظام البنكي وأزمة الديون الخاصة غير البنكية والدراسات التي قاربت هذه الأزمة تصبّجاً لها في ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاديات الآسيوية إذ أظهرت بجلاء نقائص البنيات التحتية وميكانيزمات الاقتصاد بحيث صار لزاماً إحداث إصلاح شامل للأسس والعقليات ؛ فإما أن تراجع آسيا نفسها وتصل إلى حقيقة مفادها أن اتباع النمط الغربي والحفاظ على الهوية الذاتية سيظلان في تمام شريطة احترام القواعد الديمقراطية والتقنية والأخلاقية ، وإما أن تولي الأدبار نحو عهد الفيوالية والفساد والنهج الشمولي في السياسة وخضوع الفرد للمجتمع والتغني بـ «القيم الآسيوية» ، وستكون بالتالي بعيدة عن متطلبات العصرنة . والحال أن آسيا في حاجة إلى ممارسة نقد ذاتي لتتخرط في عالم التقدم بدل أن تستسلم لإكراهات تنمية هوجاء .

وآسيا مطالبة ببذل الجهود واستحضار الفكر العقلاني لبناء مستقبل تكون فيه الطبقات الوسطى قادرة على القيام بدور سياسي ، ويتم فيه تشجيع المفكرين على التحليل والنقد ، ويسمح بوجود نخب متعددة الاختصاصات تدأب على الخلق والتجديد .

إن التطورات على المستوى الداخلي وتغيير الأنظمة السياسية و بروز ديمقراطية اجتماعية تندمج في النسيج الوطني ، كلها بديهيات تفرض نفسها عند مقاربة الأزمة . لقد دقت الأزمة المالية الآسيوية جرس الإنذار لتنبه إلى ضرورة التفكير في هذه البديهيات وتحاشي أسباب تكررها مستقبلاً بدل التماذي في الغي وسم الأذان عن الحقائق .



## الأزمة الآسيوية: الآفاق والمعقبات

أودي دادوش

رغم أن ثمة علامات قوية على استقرار الوضعية المالية في معظم البلدان المعنية بالأزمة، فإنه من المحتمل ألا ينعش الاقتصاد الآسيوي سريعاً. فقد سجلت سنة 1997 ارتفاعاً في حجم تدفقات رأس المال الأجنبي، انحصر في تقديم القروض للأبنك التجارية وشراء السندات، لكنه انخفض كثيراً خلال الشهرين الأولين من سنة 1998، إلا أن ذلك سيكون محدود الأمد لاعتبارات عدة، منها أن الاستجابة للإصلاحات تختلف من دولة إلى أخرى وأن للتدفقات أهمية متعاظمة بالنسبة للقطاع الخاص، كما أن معظم الشركات المتعددة الجنسيات لم توقف مخططاتها الاستثمارية في المنطقة.

إن على الاقتصاديات الآسيوية أن تطور أنظمة الإنذار المبكر حتى تتحاشى الأزمة، فمن بين الأخطاء التي ارتكبتها سوء تقدير الطبيعة المتغيرة لتدفق رأس المال؛ ففي سنوات الثمانينيات كانت التدفقات تتشكل من قروض ممنوحة من طرف الأبنك التجارية لفائدة الحكومات، لذا كانت هذه الحكومات معرضة لفقدان السيادة في حالة عدم الوفاء بالديون، فكانت تنزعج لمعاينة بعض المؤشرات كعجز الميزانية، وهو ما كان يدفعها إلى فتح الباب أمام المستثمرين خصوصاً في شرق آسيا. أما خلال التسعينيات، فإن الأخطار تكون على واجهتين: السيادة والدائرة المالية حيث تُقِيم الأخطاء من خلال طبيعة النظام البنكي والثقة في نسب الصرف وتقلبات العملة.

لقد برهنت الدروس المستخلصة من الأزمة على أن الأسواق المالية القوية ووفرة المعلومات والشفافية والسياسة الماكرواقتصادية الصحيحة شروط ضرورية لجني ثمار الاندماج المالي الدولي، لكن ذلك لا يعني أن توفير هذه الشروط يحول دون وقوع الأزمة، بل إن ذلك قد يُقلل من إمكانية حدوثها ويجعل الاقتراض الخارجي يأتي بالعوائد المنتظرة.

## العولمة والأزمة الآسيوية

إدريس خروز

من العبر التي يتعين استخلاصها من الأزمة المالية الآسيوية ضرورة الملائمة والتوفيق بين كل من النظام المالي والنظام الإنتاجي وتنظيم المقاوله، وهو ما يستدعي وجود مستويين هاميين من المجتمع

- المستوى المؤسساتي على اعتبار أن التأطير يطرح المشكل الرئيسي بالنسبة للمقرض في نهاية المطاف (البنك المركزي، صندوق النقد الدولي، الخزينة الفيدرالية الأمريكية).

- المستوى السياسي، إذ أنه في غياب صرامة في تدبير الشأن العام وفي ظل عدم توخي الإنصاف في تسيير النظام السياسي لم يمثل النظام المالي سوى شكل معوجّ وعامل اضطراب.

إن الآفاق المحتملة للانتعاش الاقتصادي في دول جنوب شرقي آسيا والتي تهم كذلك اليابان اليوم وصين الغد لن تتحقق إلا إذا خضع الاقتصاد برمته لعملية تطهير شاملة لأن الأزمة المالية في محصلة الأمر ليست سوى الشجرة التي تخفي وراءها الأجمة. إن الاقتصاد الليبيرالي لا يمكن أن يشتغل بشكل سليم إلا إذا قامت السوق بضبط وتنظيم آلياتها، وشمل الضبط كذلك مجموع الأبعاد الاقتصادية للمجتمع. فالليبيرالية المتوحشة التي تضرب بأطنابها النظام المالي لهذه الدول تتعارض مع نزعة التسامحية والتغاضي ومع الانحرافات المختلفة على المستويين الاجتماعي والصناعي وعلى المستوى السياسي على وجه الخصوص. لذا، فإن الأزمة الآسيوية ليست مجرد ظاهرة عرضية أو ظرفية:

ففيما يخص هذه الدول، نبّهت الأزمة إلى ضرورة إدخال إصلاحات عميقة للآليات المالية حتى تواكب الإنجازات على المستوى التجاري، كما أكدت هذه الأزمة على الضرورة الملحة لإحداث إصلاحات على المستوى السياسي. أما على الأمد الطويل، فإن النمو الاقتصادي لا يعضده النهج الديمقراطي، إذ لن تقوم قائمة لحرية المبادرة في الميدان الاقتصادي إلا إذا وازتها حرية على مستوى السياسة والثقافة.

وعلى المستوى الدولي، أظهرت الأزمات من خلال الأزمة المكسيكية والأزمة الآسيوية أنه بات من الضروري إعادة هيكلة النظام النقدي الدولي (الذي يسير وفق الإصلاحات المترهلة التي تنتهجها مجموعة السبعة وصندوق النقد الدولي والخزينة الفيدرالية الأمريكية) حتى تستجيب لمتطلبات وتعقيدات عولمة أسواق المبادلات ولمتطلبات التضامن فيما يخص التنمية سواء بين الشمال والجنوب أو داخل البلد الواحد.



## لماذا احترقت «الأمور» الآسيوية ؟

### فيرنون والترز

تعدّل ساكنة الآسيان (مجموعة دول جنوب شرقي آسيا) 49 / من سكان الصين، ويساوي الناتج الإجمالي لدول هذه المجموعة مثيله لدى الصين، في حين يفوق دخل هذه الدول الدخل الصيني بثلاث مرّات، كما أن حصّتها في التجارة العالمية تفوق حصّة الصين بثلاث مرّات.

ويشكّل النموذج الاقتصادي الياباني أحد العوامل التي ساهمت في احتدام الأزمة الاقتصادية بهذه المنطقة خصوصاً فيما يتعلق بالفكرة القائلة إن النمو يجب أن يتمّ تبعاً لحجم الصادرات وأن الحكومات تجب أن تختار بعض «ذوي الحظوة» لتكون لهم معاملة تفضيلية، زد على ذلك الاعتقاد السائد

بأن النجاح يجب أن يقاس بحصّة السوق لا بالأرباح المسجّلة، وهو ما كان يحفز في كثير من الأحيان على منح قروض ذات طابع سياسي بدل أن تكون خاضعة لقوى السوق. وكانت النتيجة انعدام الشفافية خصوصاً في الميدان المالي، بل إن حتى حكومات الدول التي طالتها الأزمة كانت تجهل إلى أي حدّ كانت مخططاتها الاقتصادية وميزانياتها غير موفّقة لا في القطاع الخاص ولا في القطاع العمومي، إذ أن مديونية كل من أندونيسيا والتايلاند وكوريا الجنوبية ارتفعت من 60 / إلى 80 / خلال الثلاث سنوات الأخيرة. ومما زاد الطين بلّة هو أن ثمة درجة عالية من التكامل الإقليمي تجعل مصير كل دولة على حدة مرتبط بمصير الدول الأخرى.

إن الأزمة التي تتخبّط فيها منطقة جنوب شرقي آسيا ليست أزمة مالية في عموميتها، بل إن لها بعض الأبعاد السياسية التي ساهمت في تفاقمها. فأضحى المشكل لا ينحصر في أحسن السبل لتجاوز الأزمة، بل في مدى وجود الإرادة السياسية لسلوك هذا السبيل من ذلك، ناهيك عن وجود أربعة عوامل قد تزيد في أمد هذه الأزمة.

أولاً، مرور المنطقة بفترة نموّ طويلة خلفت شعوراً بالعظمة والتفوق إلى درجة ساد الاعتقاد معها بأن هذا النمو سيظل إلى الأبد، وهو ما أدّى إلى إنكار وجود صعوبات ومشاكل في البداية، وعندما بدأت الأزمة، أُنحي باللأزمة على أمريكا وأوروبا.

ثانياً، رأسمالية «المحاباة» والتي ستقف حجر عثرة في وجه التدابير التي يجب اتخاذها، وهو ما يمكن معاينته في أندونيسيا التي تبدي بعض الممانعة في تبني الإصلاحات التي يطالب بها صندوق النقد الدولي لأن في تطبيقها تهديداً للقوى السياسية في البلاد.

ثالثاً، المطالبة بإحداث تغييرات في النظام السياسي والتي تم حصرها في المجال الاجتماعي لأن من شأنها رفع نسبة البطالة وأسعار الفائدة مع ما يصاحب ذلك من تضخم.

رابعاً، وجود مجموعة من الحكومات الضعيفة أو الانتقالية أو المتوارثة في المنطقة، إذ يصبح من العسير اتخاذ القرارات الحاسمة.

وللحد من آثار الأزمة، يجب على صندوق النقد الدولي ومجموعة السبعة توفير السيولة المالية على المدى القريب، كما يتعين القيام بإعادة جدولة الديون، وإعادة الثقة للمستثمرين لوقف هجرة رؤوس الأموال، وضمان الاستقرار السياسي، وقيام اليابان بالتقويم الهيكلي الذي من شأنه أن ينشط الاقتصاد، وأن يجعل منه الممول الرئيسي للمنطقة بالقروض، وكذا قبول الولايات المتحدة الأمريكية بالميزانيات التجارية ذات العجز. يضاف إلى ذلك ضرورة عدم قيام الصين بخفض قيمة الرنمينبي.

واحتدام الأزمة قد يخلف لدى اليابان العديد من الخسائر، وقد يدفع البعض إلى اعتباره بلداً كان باستطاعته القيام بالكثير للخروج من الأزمة، لكنه لم يحرك ساكناً حيال ذلك. وي طرح تساؤل آخر . كيف ستصرف الصين في ظل مشاعر الكره المتصاعدة ضد الصين في المنطقة. فهذه الأزمة قد تحدث تغييرات سياسية جذرية في هذه الدول.

إن لآسيا ما يكفي من المقومات لاستعادة عافيتها شريطة قيامها بالإصلاحات الضرورية، فشعوبها تتصف بالانضباط والعبقورية، وأعطت الدليل على قدرتها منافسة العالم أجمع ومقارعته.



## النجاح والإخفاق في جنوب شرقي آسيا

بيير جودي

على الرغم من حدة الأزمة التي استعرت نارها في آسيا، فإن هذه القارة ما زالت حاضرة بكل ثقلها وبما لها من شأن كبير اكتسبته بفضل سكانها الذين يتنامى مستوى ثقافتهم، وبفضل إنتاجها للثروات وصناعتها وسوقها الواسعة.

لقد استوعب الآسيويون كيفية اغتنام الفرص الممنوحة لهم وذلك عن طريق تسريع وتيرة المبادلات فيما يخص المنتوجات المصنعة بدل المواد الأولية. وتكمن أسباب التفوق الآسيوي في ارتكاز بلدان هذه القارة على زراعات ناجحة ذات غلات وافرة شكّلت أساساً متينة للنمو الصناعي. كما تكمن أيضاً في المنهاج الذي استنته لنفسها من تعميم للتربية وتنمية للفكر وبالتالي، استطاع الآسيويون الحصول على ميزات وعوائد جديدة عكس فيها حجم الصادرات والتدفقات الخارجية التي تتيحها وجود ديناميكية داخلية تقف وراء ذلك. وفضلاً عن ذلك، برع الآسيويون في المواءمة بين الأشكال التقليدية ونظيرتها العصرية حيث استخدموا جميع الوسائل في سبيل تحقيق ذلك.

وقد اضطلعت الدولة في كل ذلك بدور القيادة معتمدة في سبيل الوصول إلى أهدافها المتوخاة على إرادات وطنية صادقة حتى تكون في مستوى التحديات. لكن مع مرور الوقت، أصيب ثالث الدول/البنك/المقاول، أصيب بالعطل، إذ أن محاباة النظام السياسي ولا مسؤولية الأبنك لم تخلف سوى سلسلة متوالية من الإفلاسات التي لم تسلم منها لا الأبنك ولا المقاولات بدءاً من التايلاند إلى كوريا.

وبعد مرور عشرة أشهر على بداية الأزمة التي ضربت بقوة كلاً من التايلاند وماليزيا وأندونيسيا وكوريا واليابان، كما أصابت بدرجة أقل كلاً من هونغ كونغ وسنغافورة، في حين أمنت شرهاً كل من الصين وتايوان، فإننا نتساءل من جهة عن الآثار السلبية للاختلال المالي الذي يثير المخاوف حتى داخل صندوق النقد الدولي نفسه، كما نتساءل من جهة أخرى حول تحديد مفهوم جديد لدور الدولة، إذ أن العلاقة الوثيقة بين الدولة /الأبنك/ المقاولات، والتي شكّلت لعهد طويل عامل فعّالية ونجاح أضحت اليوم عامل تدهور وتقهقر.

لكن في ظل مناخ عالمي أثبتت فيه «السوق الشاملة» عدم جدواها وعجزها عن تخصيص الموارد دون حدوث عواقب غير محمودة، يظل العمل على خلق شكل من أشكال الدولة المتجددة مسألة جدّ حيوية ويعهد إليها بالقيام بأدوار ضرورية. دور الاستقرار ودور صمام الأمان -في ظل الشفافية- للنظام المالي، ودور الموجه لأنشطة المستقبل.

وخلاصة القول إن ما قامت به نساء كوريا عندما هرعن لتقديم ما يملكنه من ذهب للإسهام في مجهودات تقويم اقتصاد بلدهن يعتبر تأكيداً على تفاؤلهن بخصوص المستقبل لأن هذه الأزمة بقدر ما تقطع الأواصر بالمرحلة الحالية بقدر ماتعد ببزوغ فجر مرحلة جديدة.



### جنوب صحراء إفريقيا والأزمة الآسيوية

أحمد مختار أمبو

رغم أنه يصعب في الوقت الحالي تقييم آثار الأزمة الآسيوية على دول إفريقيا ما وراء الصحراء، يمكن القول إن هذه الأزمة ستكون لها آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على الاقتصاد الإفريقي نظراً لحجم العلاقات الاقتصادية

التي تجمع القارتين؛ فالصادرات الإفريقية نحو آسيا تجاوزت الـ 17 مليار دولار في سنة 1996 فيما تقدّر الواردات الآسيوية بأكثر من 19 مليار دولار.

ومن غير المحتمل أن تؤثر الأزمة الحالية على المعاملات بين القارتين بدرجة متساوية، إذ أن الركود الذي تمر به عدة دول آسيوية قد يقلص من حجم الصادرات الإفريقية من البترول ومنتجات الصيد، لكن ثمة عوامل قد تساعد على ارتفاع حجم المواد المستوردة من آسيا، نذكر منها انخفاض قيمة عملات دول جنوب شرقي آسيا الذي سيجعل المنتجات الموجهة نحو التصدير تباع بأسعار تنافسية في السوق الخارجية وهو ما قد يلبي احتياجات دول إفريقيا ما وراء الصحراء من هذه المواد.

ومن جانب آخر، قد تكون للأزمة الحالية عواقب سلبية على الاستثمارات الصناعية الآسيوية داخل دول إفريقيا ما وراء الصحراء إذا تأخرت أو ألغيت التحولات المالية نحو هذه المشاريع، وبالتالي ستحرم المنطقة من أنشطة اقتصادية تساعد على تقليص البطالة المتنامية وتحديث البنيات الاقتصادية التقليدية في إفريقيا. إضافة إلى ذلك، من غير المرجح أن تجتذب المنطقة رؤوس الأموال الآسيوية نظراً لصغر حجم السوق الإفريقية ولانتفاء بعض الشروط التي يركز عليها الاستثمار الناجح، وهي الاستقرار السياسي والاجتماعي والضمانات الأمنية ووفرة اليد العاملة التي تتمتع بالمهارة والإطار التنظيمي والقانوني والإدارة الناجعة البعيدة عن الفساد الخ... قد تكون للأزمة الآسيوية تبعات أخرى غير مباشرة على اقتصاد إفريقيا ما وراء الصحراء نتيجة انهيار أسعار بعض المنتجات الآسيوية في السوق الخارجية والتي تخضع للمضاربة، زد على ذلك مسألة انخفاض قيمة العملات الآسيوية الذي خفض بدوره الأسعار في السوق العالمية، وبالتالي فإن الكثير من دول إفريقيا ما وراء الصحراء مهددة بفقدان أحد مصادر العملة الصعبة التي تسمح بالإففاق على الواردات وبضمان خدمة الدين الخارجي

إن المناخ الاقتصادي ومجموع السلوكيات الاجتماعية يختلفان في دول آسيا عنها في دول إفريقيا ما وراء الصحراء، إلا أن النماذج التنموية الآسيوية مليئة بالدروس والعبر التي قد تفيد المنطقة الإفريقية، إذا ما أرادت تبني أحدها، وهي تتلخص في مستويين:

#### أ- على مستوى المبادئ الأساسية:

- واعي وطني مشترك تحفزه إرادة لاتباع برنامج منظم لتحقيق النمو الاقتصادي؛

- الحفاظ على الثقافة والقيم الآسيوية دون الانغلاق أمام المساهمات الخارجية الخصبة؛

- التصميم والمثابرة في العمل من أجل تحقيق الأهداف المرجوة .

#### ب- على المستوى العملي:

- بناء مناخ سياسي واجتماعي ومؤسسي يمكن من تحقيق الأهداف المحددة؛

- إعطاء الأولوية للعنصر البشري بتعميم التربية والتكوين وتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي؛

- إيلاء الأهمية لوضع البنيات التحتية لدعم أنشطة التنمية؛

- المرونة في توجيه الإنتاج مع تنويعه بغية الاستجابة للتغيرات المحتملة في الطلب الخارجي.



## الأزمة المالية الكورية: الأسباب والعلاج

دُون لي

تمثلت الأزمة المالية الكورية التي بدأت منذ نونبر 1997 في أزمة القطاع البنكي وأزمة العملة، ويمكن تقسيم مسببات الأزمة إلى قسمين: أسباب داخلية وأخر خارجية.

فعلى المستوى الداخلي، كانت المؤسسات المالية الكورية تعاني من نسبة عالية من القروض غير المنتجة حيث كان يلجأ إلى هذه القروض الهالكة بسبب الإنجازات الضعيفة للشركات التي أضحت تفقد قدرتها التنافسية في الأعوام الأخيرة. إضافة إلى ذلك، أفرطت الشركات الكورية في الاستثمارات رغم ضعف عائداتها، وبالتالي تنامى حجم ديونها.

أما على المستوى الخارجي، فقد أحدثت الهوة التي حصلت في الداخل بين الاستثمار والادخار عجزاً في الحساب الجاري، كانت تتم معالجته عن طريق قروض خارجية قصيرة الأمد. وبما أن المؤسسات المالية الخارجية أصبحت تفقد ثقتها تدريجياً في الاقتصاد الكوري، جعلت الأزمة الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا والتي اقترنت كذلك بضعف السياسات الاقتصادية للحكومة الكورية، جعلت المقرض الأجنبي يحجم بطول خريف 1997 عن إعادة جدولة الديون القصيرة الأمد. وبالتالي فشلت محاولات الحكومة في الحفاظ على استقرار عملتها، فكانت الأزمة.

وللتغلب على الأزمة الاقتصادية الحالية، يتعين إعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات، وهكذا أغلقت عشر أبنك تجارية والعديد من شركات الأسهم أبوابها، كما فرض بنك التسويات الدولية بعض الإجراءات على الأبنك التجارية، وفي حالة عدم التقيد بها، يتم دمج البنك المخالف أو تصفيته. ويسعى القطاع الخاص من جانبه إلى تخفيض معدل الديون وتحسين

طرق التسيير الإداري. وموازية مع ذلك، أحدثت الحكومة الكورية نظام حماية اجتماعية لاحتواء البطالة التي ستخلفها هذه الإصلاحات، كما بذلت بعض الجهود لتحسين شكل الديون الخارجية الممنوحة لكوريا عن طريق اجتذاب الاستثمار الخارجي وتوظيف فائض الحساب الجاري.

وإذا سارت هذه الإصلاحات على الطريق الذي خُط لها، فمن المتوقع أن يحقق الاقتصاد الكوري نسب نمو إيجابية ابتداء من العام المقبل.



## المغرب وأزمة جنوب شرقي آسيا

عادل الدويري

حدثت خصائص للاقتصاديات الآسيوية بمختلف الفاعلين إلى التنبؤ بانحسار حركة النمو داخل دول جنوب شرقي آسيا خلال سنة 1997، وقد استندوا في ذلك إلى عاملين مهمين:

- ارتفاع قيمة العملات الآسيوية المرتبطة بالدولار الأمريكي، وهو ما كان يهدد بغلاء تكلفة الصادرات، وبالتالي سيفقد هذه الدول أجزاء مهمة من السوق العالمية، ويوقف مسيرة نموهم الاقتصادي؛

- ارتفاع نسب الفائدة الذي كانت تلجأ إليه الأبنك المركزية لهذه الدول أملاً في تلافي التضخم والاستثمار المفرط خاصة في الميدان العقاري.

كانت النتيجة أن مالكي العملات الوطنية سارعوا إلى بيعها لتفادي انخفاض قيمتها مستقبلاً، وقد اتخذت الأبنك المركزية جملة من الإجراءات لدعم عملاتها الوطنية، فتحملت تبعات شرائها من سوق العملات عن طريق بيع احتياطياتها من العملة الأجنبية، وزادت من نسبة الفائدة على المدى القصير لحث مالكي العملات على الاحتفاظ بها؛ فكانت لهذه التدابير الأثر السيء على المقاولات والمستهلكين، وهو ما قوى احتمال حدوث انخفاض في قيمة العملة

وتبعاً لهذه التطورات اتخذت غالبية الدول المعنية بالأزمة قرار بعويم العملة بجعلها تستقر عند قيمة تحددها سوق الصرف وتضمن لها الاستقرار والتوازن، في حين عارضت دول أخرى هذا القرار ولم تسمح لعملاتها بالنزول عن مستوى معين، لكن في كلتا الحالتين، كان الخاسر الأكبر هو الأبنك وشركات التمويل، إما لأنها عجزت عن أداء ديونها من العملات الأجنبية، أو لأنها كانت ضحية فتور نشاط الاقتصاد الوطني، أو لأنها عانت بشكل كبير من انخفاض قيمة أصولها.

ويختلف الاقتصاد المغربي بشكل كبير عن اقتصاديات هذه الدول من حيث الدعائم التي يستند إليها، فهو يشكو من تأخر كبير فيما يخص التنمية الاقتصادية الشاملة، إذ يسجل معدل نمو منخفض، كما أن الدرهم المغربي لا يرتبط في حركته بالدولار فحسب، بل بالعملات الأوروبية والين الياباني كذلك. وفضلاً عن ذلك، يعاني الاقتصاد المغربي من قلة الاستثمارات، إلا أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تتقاطر عليه لا تأخذ شكل قروض، بل يتم استثمارها في المشاريع، كما أن مديونيته تظل في حدود المعقول بالنظر إلى حجم اقتصاده.

وإذا كان ثمة عبر يمكن استخلاصها من النماذج التنموية التي تبنتها هذه الدول، فهي كالتالي:

- شكل التعليم والتكوين ومكافحة الأمية أساس التنمية في هذه الدول وحققت نتائج باهرة خلال 15 سنة.

- القدرة على سن استراتيجيات اقتصادية واضحة.

- شفافية المقاولات من خلال استمدااد التمويل عبر سوق رؤوس الأموال بدل القروض.

## تأثيرات الأزمة الآسيوية على روسيا

### أناطولي كروميكو

تعتبر العولمة بمثابة الموجة الهادرة التي يصل منتهاها عند شواطئ كل اقتصاد وطني، وغالباً ما يكون لتقاطر رؤوس الأموال على أي اقتصاد وطني نتائج إيجابية، لكن حان الوقت لكي تعود هذه الموجة أدراجها: فكل حكومة وطنية معنيّة بما خلفته هذه الأزمة وراءها سواء أكان ذلك اقتصاداً قوياً أو أزمة مالية.

ومن الأهمية استيعاب العوامل الرئيسية، فلا يمكن أن نرجم بالغيب فيما يخص سير النظام المالي الدولي لأنه يسلك في تطوره عدة اتجاهات في آن واحد، كما أن تداخل القوى المالية العالمية على درجة كبيرة من التعقيد بحيث يمكنها أن تصيب الدولة الواحدة بنتائج كارثية، وقد تجلب أسباب الرفاه لدولة أخرى، إن الأسواق المالية العالمية شبيهة في اعتمادها على الحظ بالعب القمار، فالمغامرة بـ«رهان» ما قد يدفع بأحد الاقتصاديات نحو ركود ذي أمد طويل.

إن التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بات أمراً حتمياً بالنسبة للكثير من الدول بما في ذلك روسيا، فهذه الدولة غارقة حتى النخاع في مسار العولمة، وتضرب بجذورها في الأسواق العالمية وتتجاوز مديونيتها الخارجية المئة مليار دولار. ففي ظل هذه الظروف وفي حالة حدوث أزمة يتعين على كل دولة معنية بالأزمة الاختيار بين الدعم المالي على نطاق موسع أو السقوط في براثن الفوضى والاضطراب، وهو مبعث عدم رضا بل استعداد مستحکم تجاه صندوق النقد الدولي. إن المواقف العدائية تصبح معلنة وظاهرة للعيان عندما تكشف الأسواق المالية عن هشاشتها، والاقتصاديات الليبيرالية لا يجب أن تصبح «ملجأ» للعدد القليل من الدول المتقدمة، ولا أن تتحول إلى

فوضى بالنسبة لبقية دول العالم؛ فإصلاحات السوق الروسية التي انتهجت في ظل حماس نقدي ودون قيود، خلفت حالة من الفقر المدقع لأغلبية السكان.

وقد نجحت روسيا حتى الآن في إحداث تقدم دون أن تخفض من قيمة الروبل، هذا على الرغم من أنه لا يحتمل أن يكون بمقدور البنك المركزي في روسيا أن يوقف الانخفاض التدريجي للعملة الوطنية في خضم الظروف الراهنة. إن باستطاعة روسيا أن تهيبء لاقتصادها أسباب الاستقرار شريطة أن ترفع من حجم صادراتها المصنعة ومن القدرة الإنتاجية لدى القوى العاملة في اقتصادها ككل. ويتطلب إصلاح الاقتصاد الروسي فترة زمنية طويلة، فهو في ميسيس الحاجة إلى تقاطر الموارد والإمكانات على القطاع الإنتاجي.

لقد خبر المجتمع الروسي بعد دروس الماضي المريرة، خبر على نحو جيد احتياجاته ومكانه ضمن مسار العولة، إذ لا يجب على الدول أن تولي الأدبار أمام الوظائف الاقتصادية المهمة المنوطة بها، بل يتعين عليها أن تعالج أسباب التوتّر والتضارب بين المصالح الدولية والوطنية، وقد أضحت المهمة حالياً على جانب كبير من التعقيد، إذ يبدو أن ما يسمّى بـ«السوق العالمية الحرة» قد عقد العزم على أن يصبح الشكل الطاغي للنشاط الاقتصادي خلال القرن الواحد والعشرين. فهل سيحقق ذلك تقدماً حقيقياً بالنسبة للسكان، أم سيزيد ذلك من ثراء الأغنياء ويخلف الأزمة لدى الفقراء؟ الجواب: في ظل نظام عالمي عادل، لن يكن الأمر مرهوناً بيد صندوق النقد الدولي بقدر ما سيكون الفيصل هو الحكمة الجماعية للبشرية، وخلق فرص الشغل والعدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية.

## «نمر» صغير: «ماكاو» نموذجاً

### أوليفيرا

غني عن البيان أن الصين وهونغ كونغ وماكاو تشكلت تجمعاً اقتصادياً منفصلاً عن التجمع الذي تنتمي إليه الدول الآسيوية التي أصابتها الأزمة. لقد كان للانتعاش الذي سرى مفعوله في أوصال الاقتصاد الصيني مخالفاً لديه انخفاضاً في نسبة التضخم، وكذا ارتباط عملات معظم الدول التي طالتها الأزمة بالدولار الأمريكي في ارتفاع قيمته، كان لكل ذلك آثار إيجابية تمثلت في انخفاض نسبة التضخم كذلك في هونغ كونغ وماكاو.

ولقد كان الفاعلون الاقتصاديون يتطلعون إلى اجتذاب الاستثمارات إلى ماكاو، خصوصاً في الميدان العقاري، وذلك بعد إعادة هونغ كونغ إلى الصين. لكن على عكس توقعاتهم، لم يتدهور الوضع في هونغ كونغ بعد تسليمها، فكانت النتيجة أن حصل اختلال في إقليم ماكاو بين الطلب القليل والعرض الوفير.

لكن هذه المثبطات والمشاكل تم تجاوزها بفعل حدوث نمو في قطاع الخدمات شكل البديل لانخفاض مداخيل القمار الذي كان يشكل أحد المحركات التقليدية لعجلة النمو الاقتصادي في ماكاو، فضلاً عما وفره هذا القطاع من فرص شغل في الإقليم مع جعل السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة. وقد زاد من تحسن الوضع الاقتصادي بناء مطار دولي والامتيازات التي أصبحت تمنحها حكومة الإقليم للمستثمرين.

ولم يؤثر ارتفاع قيمة الباتاكا (عملة ماكاو) على صادرات هذا الإقليم لأنه لا يعتمد بشكل كبير على التصدير نحو دول آسيا المعنية بالأزمة بينما تعد السوق الأمريكية المستورد الأول من ماكاو، كما أن صادراته نحو بلدان الاتحاد الأوروبي في تنام مستمر، في حين لم يكن انخفاض الصادرات نحو

الصين ذا أثر كبير على اقتصاد ماكاو وذلك بفعل تصاعد صادراته نحو هونغ كونغ واليابان.

ولم تتناسَ حكومة ماكاو إتمام المشاريع الكبرى التي أنهت الأشغال بها كالمطار وذلك ببناء مرافق أخرى تابعة لها، إلا أن مسألة متابعة المشاريع التي شرع في بنائها والتي يتوقَّع أن تكون جاهزة بحلول دجنبر 1999 تستحث اللجنة المكلفة بتخطيط عملية تسليم ماكاو للصين على وضعها قيد الدرس والتفكير.



## اليابان: المنطلق للأزمة الآسيوية والعالمية

جورج ماطي

إذا لم يكن من الفجاءة في شيء أن تخبو شعلة الاقتصاد لدى المارد الآسيوي بنفس السرعة التي اشتعلت بها بسبب الجري وراء الأرباح القصيرة الأمد التي يتيحها رخص اليد العاملة بدل السعي وراء الربح على المدى الطويل لما في ذلك من تنمية للدول المعنية، فإن معاينة حالة الاقتصاد الياباني كان لها أثر الصدمة على خبراء الاقتصاد العالمي الذين كانوا يعولون على الدور المالي والمعنوي لهذا الاقتصاد في حصر خسائر الأزمة.

فقد كشفت بعض المعلومات عن عدة نقائص لدى ما يعتبر القوة الاقتصادية الثانية في العالم، إذ أن أبناكها الكبرى تركز استثماراتها في جنوب شرقي آسيا، أي في منطقة الأزمة، إضافة إلى ما عانتها هذه الأبنك منذ 1992 من انخفاض للبورصة، كما أن بعض الشركات سجل رقم معاملاتهما خسائر كبيرة، وأضحى الناس يفقدون الثقة تدريجياً في النظام المالي مع الكشف المتوالي عن حالات الفساد.

والحال أن الصين ليس بمقدورها الاضطلاع بدور اليابان ولا حتى مدّ العون للحدّ من آثار الأزمة الآسيوية. وإذا كان اليابان يمتلك احتياطات كبيرة من الدولارات على شكل سندات في الخزانة الأمريكية تفوق قيمتها الآلف مليار، فقد طالعتنا الأخبار بأن اليابانيين شرعوا مجبرين في بيع هذه السندات للحصول على السيولة المالية اللاّزمة للحفاظ على مستوى معين من الإنتاج.

وقد ذكر بنك التسويات الدولية في تقريره الدوري أن الأزمة الآسيوية هي أزمة النظام المالي والنقدي الذي تنتهجه أهم الاقتصاديات الآسيوية، فسحب رؤوس الأموال الأجنبية على حين غرة وبكميات كبيرة جعل هذه الاقتصاديات عاجزة عن الوفاء بمديونيتها الثقيلة، وهو ما يهدّد النظام المالي العالمي برمته.

وقد وجد اليابان نفسه في خضم الأحداث منطلقاً للأزمة الآسيوية بحكم احتلاله مركزاً وسطياً بين آسيا والنظام المالي الدولي إذ كان بمثابة «مضخة أموال» بالنسبة للاقتصاد العالمي. وفضلاً عن ذلك، كان للأبنك المركزية الآسيوية وخاصة البنك المركزي الياباني الدور الأساسي في النقص من عجز ميزان الأداءات الجارية الأمريكية. فعلى مدى عشرين سنة، كانت الولايات المتحدة تصرف الكثير دون أن تسدّد ديونها فعلياً بما أنها كانت تصنع الدولارات التي تسلّمها للدائنين.

وقد راكمت الأبنك المركزية الآسيوية بدورها احتياطات هامة من الدولارات، كان يقدم قسم منها للولايات المتحدة على شكل قروض، في حين يستثمر القسم الأكبر بوضعه على شكل سندات لدى الخزانة الأمريكية.

لقد كان الاقتصاد العالمي يشغل على هذا المنوال ولا سيما منذ الوقت الذي صار بالإمكان الاقتراض من اليابان دون نسب فائدة تقريباً، ثم شراء سندات أمريكية عن طريق عائد هذه القرض، ومن ثم تحقيق الأرباح على واجهتين: نسبة الفائدة وقيمة العملة.

## الأزمة الاقتصادية الأسيوية الكبرى

بيرناردان كانتين

إن حل الأزمة الأسيوية يكمن في الدعوة إلى حوار بين الحضارات واحترامها للأسس المشتركة بين المجتمعات والتي تسمو فوق الخصوصيات الثقافية لكل شعب على حدة.

فقد أكدت الكنيسة دائماً في مذهبها الاجتماعي على كرامة كل كانن بشري، إذ أن له حقوقاً يستمدّها من حيث هو إنسان موجود، ومن ثم لا يجب على أي نظام اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أن يخالف هذه الحقيقة، بمعنى أن الأنظمة السياسية مطالبة بتوفير شروط التنمية البشرية «لكل إنسان ولكينونته»: والحال أن عدة مظاهر من العولمة تتنافى مع هذا الهدف.

ويتعين على التنمية أن تأخذ بدورها منحى ليبرالياً من خلال توسيع حجم مسؤولية الأفراد لأنه بممارستهم للمسؤولية يتنامى وعيهم بكرامة الإنسان، ومن ثم يجب مقارنة المؤسسات التي أحدثت بفعل العولمة من خلال السؤال التالي: هل تسمح هذه المؤسسات بمشاركة واسعة وحررة ومنظمة للمجتمعات في اتخاذ القرارات التي تخصها؟ إن تلمس هذه الطريق هو الكفيل وحده بتوجيه دينامية العولمة نحو تكريس حقوق الجميع.

ويظل التضامن أحد أهداف المشاركة العضوية، إذ يرمي إلى تحقيق المساواة والخير للجميع، وبالتالي يتعين على المستفيدين من التقدم الاقتصادي أن يبحثوا عن سبل التضامن مع المحرومين والمهمّشين.

إن المبادئ المذكورة أنفاً تشكل في الوقت الحالي مكونات السلم الذي يتكرس كل يوم من خلال مبدأي العدل والإنصاف. ويقصد بالعدل السعي وراء وضع نظام اقتصادي دولي يحقق «النمو المادي والارتقاء الروحي» دون أي

شكل من أشكال التفرقة ! أما الإنصاف فيعني الرغبة في تقويم صرامة العدل، وذلك باتخاذ بعض الإجراءات التي تتغيب تحقيق مبدأ تساوي الفرص أمام الأشخاص والشعوب لصالح من لم تسمح له الظروف بالرقى في المجتمع الإنساني. فالسلم يولد في قلوب البشر الذين يجدون أحد أسباب الوفاق من خلال اعترافهم بأخوة الآخرين وحسن معاملتهم.

لقد كان لتجاهل القيم الاجتماعية نصيب وافر فيما يحصل اليوم من أزمات اقتصادية ومالية، إذ كان من الممكن تلافي عدة أخطاء في التسيير لو سادت الثقة الكافية في أوساط القائمين بأمور الاقتصاد. ومما لا شك فيه أن هؤلاء الفاعلين سيظلون دائماً معرضين لنهم الربح وإغراء القوة، لكن كان بالإمكان الحيلولة دون وقوع العديد من الانحرافات في نظام العلاقات الدولية لو اعتبر الشركاء أن الدافع الذي يحدو كل طرف منهم هو روح العدالة.

مناقشات



## 1- عبد الهادي بوطالب

ألاحظ أن نص الموضوع المطلوب منا معالجته يختلف في صياغته الثلاثية بعض الاختلاف، فهو في العربية غيره في الفرنسية والإنجليزية، ولهذا أودُّ أن يصحَّح النص العربي. النص العربي يقول «لماذا اکتوى المارد الآسيوي بنيرانه؟» فينسب إليه أنه قام بعملية إحراق نفسه بنيرانه، ولا يوجد ذلك في النص الفرنسي «Pourquoi les dragons asiatiques ont-ils pris feu?» ولا في النص الإنجليزي "Why Have the Asian Dragons Caught Fire" فالنصوص في غير العربية محايدة، والنص العربي أخشى أن يكون فيه تحميلاً لمسؤولية الآسيويين في أنهم احترقوا بنيرانهم، والمهم عندنا هو أنهم احترقوا، ونريد أن نعرف لماذا احترقوا، لا لماذا احترقوا بنيرانهم؟ هذه هي الملاحظة الشككية، أقولها لرفع اللبس.

وأريد أن أضيف أن الكل يعلم أن للعولمة إدارة تعمل في العلن، هي الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تُعولم الاقتصاد، والشركات العاملة في ميدان الفكر التي تبتث المعلومات الإعلامية والثقافية والعلمية عبر قنوات الفضاء والمؤسسات التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية على إثر نظام بروتون وودس، وهي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وما إلى ذلك. فهذه الآليات ترصد تطور العولمة - ما في ذلك شك - وتراقبه عن كثب، بل هي التي توجهه، فيظهر من خلال العروض مثلاً أن تدفق رأس المال بلا حدود على يد الشركات العملاقة وهي ضمن الآليات التي تعمل بها العولمة، والتي أصبحت تعوض الدولة الوطنية أو الدولة الوطن أو الدولة - الأمة - l'Etat nation وتدفعها إلى حصر مهامها في دور الدولة الدرّكي l'Etat gendarme كما كانت عليه في الأول، أقول هذه الدول التي تدفق رأس المال إليها على يد هذه الشركات لها مسؤولية فيما وقع في أزمة الاحتراق الآسيوية.

ولذلك فهذا مظهر من المظاهر التي تشير إلى أن هذه الدول لم تحترق فقط بنيرانها - بل إن هيمنة الدولار واستقراره على حساب تراجع سعر العملات الوطنية كان أيضاً وراء حادث الاحتراق، وأن الآليات العاملة لترسيخ العولمة التي بوغت بالأزمة، ولم تكن تنتظرها وأنها لم تتدخل كما قال الخبراء. هنا نتساءل لماذا تدخلت في المكسيك ولم تتدخل في آسيا؟ ولماذا تفاجأ إذا كانت مُحكمة؟ المبدأ أن لا شيء يفاجئها، فالحُكم هو فن التوقع Gouverner c'est prévoir وهذا شيء صالح في الاقتصاد كما هو صالح في السياسة، وإذا لم تكن تعلم فهذا نقص خطير في عملها. وإذا كانت قد علمت ولم تتدخل فنتساءل لماذا؟ لقد قال البعض إنه كان يراد أن يُعطى للدول الآسيوية دروس حتى تعرف أنه مطلوب منها أن تدخل في هذه العولمة جملة وتفصيلاً، أو تُعاقب - أنا أقول ما سمعت - إذن فهذا يدل على أن هذه الآليات ترى النار ولم تقم بدور مُطفئ الحريق، وكان عليها أن تفعل ذلك. إذن نحن أمام عولمة أظهرت الأزمة الآسيوية أن آلياتها في حاجة إلى كثير من الإتقان وفي حاجة إلى كثير من المراجعة حتى لا تُفاجأ مرة أخرى بمثل الأزمة الآسيوية التي فوجئنا بها أخيراً.

## 2- عابد حسين

بادئ ذي بدء، أود أن أقول إنني استحسننت تدخلات هذا الصباح وبعد الزوال، إذ أبرزت بعض الحقائق التي تحدّد تقدم الاقتصاديات وتدهورها في جنوب شرقي آسيا، وسأوجز تدخلني في نقطتين أو ثلاث.

ثمة أمر كان موضع إجماع في هذه الجلسة وهو أن مقومات الاقتصاد في دول جنوب شرقي آسيا كانت سليمة ومتينة، وأتفق مع ذلك عموماً، لكنني أود أن أقول إنه إذا أخذنا آسيا أو أية دولة تعيش فيها غالبية السكان في المناطق القروية، فإن المقومات ستكون هي الزراعة والتنمية القروية، وبالتالي،

فإن عدم توجيه الأموال نحو هذين العنصرين قد يحدث عائقاً كبيراً للمقومات الموجودة؛ وإذا كانت الصين قد استطاعت حتى الآن أن تتفادي بعض هذه المشاكل، فإن السبب يرجع إلى كونها مرت بثورة شاملة ركزت اهتمامها على الزراعة؛ وإذا كانت كوريا لم تطلها الأزمة بنفس القدر الذي طالت به الدول الأخرى فإن ذلك يعود إلى أن كوريا صرفت الكثير من الوقت والمال والجهد في تطوير زراعتها؛ وإذا كان بلدي الهند قد استطاع تجنب هذه الأزمة -على الأقل في الوقت الراهن- فمرد ذلك اهتمامه بالزراعة وصرفه للأموال، سواء كان ذلك عن صواب أو عن خطأ، في محاربة الفقر.

إذن، ما أودُّ الإشارة إليه هو أنه عندما نتمعن في مقومات بعض هذه الدول، يجب أن نلاحظ الاتجاه الذي تتخذه الاستثمارات الأجنبية، فالأزمة أعمق بكثير من أن تكون مجرد أزمة نقد.

النقطة الثانية التي أودُّ إثارتها هو أنه عندما نتحدث عن الأزمة، يجب ألاَّ يغرب عن بالنا أن سنغافورة وكوريا وكل الدول المعنية بالأزمة استطاعت أن تحقق مستوى معيناً من النمو بإمكانها أن تفخر به، وبالتالي أقول إنه لا يجب أن نعتبر بأن النموذج ككل قد أثبت فشله بسبب حدوث الأزمة، فإنا أوافق الرأي القائل بضرورة تطوير النموذج بحيث يتغيا التنمية أو بالأحرى النمو والاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومن ثم لا أضفي على هذه الأزمة طابع الديمومة والاستمرارية لأنه باعتقادي لم يسلم أي نموذج اقتصادي (سواء النموذج الاشتراكي أو أنماط النموذج الرأسمالي) من حدوث الأزمات.

النقطة الثالثة، هي أن الدول النامية والدول المتقدمة أسهموا على حدٍّ سواء في وقوع الأزمة. صحيح أن المقرضين لم ينفقوا المال على الوجه السليم خلال بعض الظروف وبعض الأوقات، لكن يجب أن نقول إن المقرضين

كانت لهم مواقف خاطئة في بعض الأوقات، وأن الاستثمارات التي تم القيام بها كان يتعين وقفها. وبالتالي، أودُّ أن أقول إنه لا يجب أن نبحث عن السبب الرئيسي في اندلاع الأزمة داخل دول جنوب شرقي آسيا فحسب، بل داخل الدول التي كانت تأتي منها هذه الأموال، وهنا أودُّ الإشارة إلى ما ينعت بثورة وول ستريت، إن التحول الكبير الذي حصل ووصف بتحوُّل وول ستريت هو أن الاختلال الذي وقع خلال الثمانينيات سمح للأبنك التجارية والأبنك الاستثمارية وشركات التأمين وغيرها بإزالة الحواجز والتعامل فيما بينها، كما أنه عندما وقع الاختلال، بدأ الناس في إرسال أموالهم بشكل سريع وقد وصفت حركة الأموال بأنها كمن ضغط على الزر بحيث أن الآلاف بل الملايين من الدولارات قطعت مختلف أرجاء العالم. أودُّ أن أقول إن الثالوث الذي يشكِّله كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لم يعر كبير اهتمام لهذا التحوُّل ولا لآثاره على الاقتصاد.

وارتباطاً بما سبق، أقول بما أن الأموال السائرة - كما أشار إلى ذلك بعض المتدخلين - كانت تتسبَّب في المشاكل داخل أمريكا، فقد كان بالإمكان اتخاذ بعض التدابير. أعتقد أن جيمس توبين، رجل الاقتصاد والحائز على جائزة نوبل هو من قال بضرورة فرض نظام ضريبي على هذه الأموال لأنها تتحرك وتنتقل بغرض ربح مال أوفر؛ إن كل شخص يتمتع بقدرة التمييز في استخدامه للمال سيعمل على نقل المال إلى المكان الذي يتأتى فيه الربح الوفير، لكن حركة الأموال هاته يتعين أن تخضع للمراقبة لأنها جزء من لعبة السوق. أنا ممن يؤمن بالمنافسة بين القطاعات المختلفة وبالمنافسة داخل القطاع الواحد على غرار ما يسمَّى بالألعاب الأولمبية التي تحاول فيها كل دولة على حدة اللحاق بالدولة الأخرى وهزمها، لكن ذلك يتم في إطار قواعد وقوانين معينة بحيث تكون حظوظ النجاح والانتصار متساوية بالنسبة لكل المشاركين في هذه اللعبة. ويخامرني إحساس بأن ذلك لم يحترم

فجورج سوروس الذي أورد اسمه العديد من المتدخلين على زعم أنه المسؤول عن هذه الأزمة يعتبر من القلائل الذين قالوا إنه يتعين اتخاذ الحيطة والحذر من العنصر البغيض، ألا وهو المضارب الذي لا نعود أفعاله بالخير لا على الدولة التي تذهب إليها الأموال ولا المكان الذي أتت منه هذه الأموال. وعلى نفس المنوال، أكرّر بأن توبيين طالب بالكف عن تحرير رأس المال حتى لا يتدفق من دولة إلى أخرى بحيث أراد أن يخفف وتيرة سرعته وقد قرأت مؤخراً خطاباً قيل فيه إذا تجاوز المال المتدفق إلى مكان ما الحد الذي يسمح باستيعابه فإن ذلك يعدُّ خطأ جسيماً. وقال جيفري أيضاً إن الذنب يقع على حدّ سواء على من يعطي المال وعلى من يأخذ المال ويسيء استخدامه ملاحظتي باختصار هي أنه ما دمنا بصدد البحث في الأزمة، فإنه يتعين علينا إيجاد الطريقة التي تمكّننا من ترويض هذا النوع من الرأسمالية لكي تساعد كلا من البلدان المانحة للأموال والبلدان المستفيدة منها. ثمّة تحامل وأحكام سببية على التعاون وليس ثمّة حاجة للمواجهة في هذا الشأن، وأقول إنه من الضروري ومن الأهمية بمكان بالنسبة لهذا الاجتماع أن ينظر في مسألة تعديل التدابير المتخذة لمعالجة الاختلال. ويخامرني شعور بأن بعض المؤسسات الدولية التي ظهرت غداة الحرب العالمية الثانية تواجه وضعاً جديداً للغاية ويختلف بشكل نوعي عما ورثته. وبالتالي، فمن المهم أن يعمّ تفكير في أوساط هذه المؤسسات وأن توضع آلية داخلها للنظر فيما يجب فعله. لقد سعدت غاية السعادة عند تحدثي إلى ممثل البنك العالمي عندما عرفت بأنهم يسرون على هذا المنوال وأعتقد بأنه يجب التأكيد على ذلك، لكن دعوني أوضح لكم بأنني لا أومن بنظرية المؤامرة فقد تحدث بعض المتدخلين هذا الصباح عن الولايات المتحدة وما لها من أياد خفية في هذه الأزمة. في اعتقادي حتى لو كان ذلك الأمر صحيحاً، يتعين إثباته ببراهين قطعية. أعرف أن ثمّة صلات وروابط هي التي أتت بالولايات المتحدة إلى هذا المجال، كما كان الحال

في السابق، وأنه كان ثمة تحالف يجمع بين الإدارة والجيش من جهة وبين الصناعة من جهة أخرى في وقت من الأوقات، وكان ثمة تحالف جمع بين الجيش والصناعة، لكن لم يتم ذلك إلا بعد دراسة متفحّصة للأمر كله، وأعتقد أنه يتعين اتباع نفس المسلك.

النقطة الأخيرة التي أودُّ إثارتها هي أن النمو والتنمية الاقتصادية، كيفما كانت درجة استحبابهما، يجب أن يتماشيا مع الإطار الديمقراطي، إذ لا يمكننا الكشف عن الخفايا، ولا يمكن أن تكون ثمة شفافية، ولا يمكن أن يُزاح النقاب عن بعض الفضائح التي ظلت في طي الكتمان في الكثير من الدول إلا إذا توفرت حرية الرأي والصحافة، وبالتالي، فإنني أعتقد تمام الاعتقاد بأن الديمقراطية والسوق الحرة يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب. أعني مشاكل التحول والانتقال بالنسبة لبعض الدول الاشتراكية والتي يعدُّ بلدي واحداً منها حيث يلاحظ أنه مع الانتقال من الاقتصاد الخاضع لرقابة الدولة إلى الاقتصاد الحر والمفتوح، تبرز بعض المشاكل الواجب تجاوزها؛ لكن هذا الأمر غير متحقق الوقوع إلا إذا توفّرت حرية الصحافة. ففي بلادي انكشفت فضيحتان أو ثلاث للرأي العام كان من الممكن أن تظل في طي الكتمان، لكن بما أنه لدينا صحافة قوية صار من الممكن كشف هذه الأمور. ومن ثم، أقول إنه من الممكن أن يجد المرء في جمهورية كوريا التي أكنّ لها الإعجاب الكبير أو في سنغافورة، أن يجد الانضباط لكن مع غياب الديمقراطية؛ يجب على هذه الدول أن تدرك قيمة النظام الديمقراطي وشأن القيم الديمقراطية التي بدونها نتساءل ما مدى الإنجازات التي يؤدّون الوصول إليها؟ ما درجة الاعتبار الذي نوليّه للتحسّن هناك؟ إن هذه الفضائح ستستمر وسيظل منعدمو الضمير وسنعاين حدوث أزمة تلو أخرى.

### 3- دوون لي

باعتباري الشخص الوحيد القادم من كوريا الجنوبية، أعتقد بأنه يتعين عليّ أن أتحدث. بادىء ذي بدء، أشكركم جزيل الشكر على دعوتكم لي لهذا اللقاء المهيّب. لديّ تعليقان أودُّ طرحهما. عندما تتحدّثون عن الأزمة الآسيوية كما عكفنا على ذلك طيلة هذا اليوم، أعتقد أنه من اللازم أن نقوم بتمييز للأمور.

النقطة الأولى التي أودُّ إثارتها هي أنه من الخطورة بمكان، بل ومن الخطأ أن ننظر إلى الاقتصاديات الآسيوية على أنها اقتصاد واحد، ثمّة جملة من الاختلافات بين كل اقتصاد على حدة، وبين الاقتصاديات الأخرى في آسيا: اختلافات على مستوى التنمية والدخل وحجم التصنيع وعلى مستوى البنيات الاقتصادية كما أشار إلى ذلك الأستاذ حسين قبل قليل. أعتقد أنه يلزم التمييز بين الاقتصاديات رغم أنه من الصعب القيام بذلك في هذا الظرف الزمني القصير.

النقطة الثانية التي أرغب في طرحها هي أنه عندما نتحدّث هذا اليوم عن الأزمة الآسيوية، بدا لي أن بعض المتدخّلين ذكروا بأن القيم الآسيوية هي التي كانت وراء اندلاع الأزمة الآسيوية. نعم، في رأيي الشخصي، للقيم الآسيوية ضلع في هذه الأزمة، لكن هذا النوع من الأزمات المالية لم يحدث في آسيا فحسب، بل في الدول الصناعية الأخرى كفنلندا والسويد، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي وقع فيها نفس الأمر منذ سنتين خلتا. إن السبب الرئيسي وراء نشوب الأزمة الآسيوية لا يتمثل في القيم الآسيوية على وجه التحديد بقدر ما يكمن في سياسة الإقراض التي تنتهجها الصناعة المصرفية والقطاعات الاقتصادية. لذا أعتقد أنه يتعين أن نوضّح بأن القيم الآسيوية ليست هي المسؤولة الرئيسية عن الأزمة رغم أنه لا يمكننا أن ننفي عنها المسؤولية ولو جزئياً.

## 4- إدريس خروز

أريد أن أضيف إلى مقاله المتدخلون عنصراً آخر فيما يخص هذه الأزمة مع الأخذ بالاعتبار ما قاله زميلي دوون لي.

هذا العنصر هو أن الأزمة بيّنت أن سبب حدوثها هو القطاع الخاص والمقاولات، وهذا من الأسباب التي تفسّر أن الحلول المستعملة من قبل المؤسسات الدولية - خاصة صندوق النقد الدولي - ليست مناسبة لهذه الأزمة لأن الحلول التي تستعمل غالباً في هذا الميدان هي حلول تنطبق على أزمة القطاع الخاص. أما هذه الأزمة، فليست أزمة عجز مالي في ميزانية الدولة، وليست أزمة عدم تعامل الآليات العامة والماكرو -اقتصادية مع العولمة، وهو ما يجعل هذه الأزمة تنذر في نظري بوقوع أزمات أخرى في أقطار أخرى، ويجعل من الضروري التفكير داخل هذه المنظمات وعلى مستوى الاقتصاد العالمي في إيجاد رؤية ومنظور جديدين لهذه الأزمة التي هي، في نظري، أزمة شبه عادية ومن المنتظر أن تتكرر.

## 5- أولسان واتارا

أود أن أتدخل لأقول لقد استمعت باهتمام شديد لمختلف التدخلات. وبإمكاننا أن نقول في ختام مناقشات اليوم إن مسببات الأزمة باتت جد واضحة رغم أن الجوانب السياسية لا تؤخذ غالباً بعين الاعتبار داخل المؤسسات الدولية. لقد اكتشفت من خلال عدة تدخلات بأن الجوانب السياسية كانت بالفعل عاملاً أساسياً في ظهور هذه الأزمة، غير أنني أود الرجوع إلى المسائل الاقتصادية وأقول بما أن هذه المشاكل كان لها طابع الجدة، فإن ردود الفعل التي أعقبتها لم تف بالمرام في البداية؛ فقد كان المشكل يتمثل قبل كل شيء في انعدام الثقة، إذن فهو مشكل مرتبط بخلل في النظام المالي بوجه خاص: الزبونية (المحاباة) وكل المشاكل التي أثارها الأستاذ لي قبل قليل،

والطريقة التي يسير بها النظام الصناعي والنظام البنكي وطبيعة الروابط بين السياسة وعالم الأعمال وهلم جرا ؛ وفي نهاية المطاف، المشكل الهيكلي الذي كان جذريا في بعض الحالات كأندونيسيا في ظل الاحتكارات الحصرية وفي ظل منع الأجانب من المساهمة في رؤوس أموال الأبنك إلخ... فعندما نقوم بعملية الجرد هاته، نقول إنه عند ظهور أزمة من هذا القبيل، يجب أن نسارع إلى إعادة الثقة. وخلال قيامنا بذلك، قد تكون الجرعات مجاوزة للحدّ على المستوى الماكرواقتصادي، وقد سجلتُ بياناُ بالمشاكل الاجتماعية التي قد تنتج عن تخفيض كبير للعجز لا سيما وأن العجز ليس ذا طابع هيكلي، وإنما حصل بفعل الحاجة إلى إعادة هيكلة النظام المالي، وأذكرُ بأن أغلب هذه الدول كانت لها ميزانيات متوازنة أو ذات فائض وأن العجز الذي نسجله سواء في كوريا أو في التايلاند يوازي الكلفة التي تتطلبها إعادة الهيكلة المالية، أي فوائد على الديون المحصل عليها حتى تعاد هيكلة هذا النظام، وبالتالي لتفادي مثل هذه الأزمات، لديّ قناعة بكون الشفافية في الإدارة وسرعة تمكين الفاعلين من المعلومات الأساسية بخصوص سير الاقتصاد أمران ضروريان. ومن ثم، أعود إلى المسائل التي أشار إليها الأستاذ حسين: مشكل ديمقراطية التسيير؛ في واقع الأمر، إذا كانت المعلومات غير متوفرة للجميع، فلن يكون الكل على قدم المساواة فيما يخص اتخاذ القرارات؛ وبالتالي يتعين ألاّ نخض الطرف عن البعد السياسي إذ أن من الأهمية بمكان أن نوفر الشفافية في المعلومات وأن نيسر المعلومات على جميع المستويات.

أريد الآن أن أعود إلى المسألة المتعلقة بتدخل صندوق النقد الدولي. فقد كنت منتدباً عندما اندلعت الأزمة في كوريا وأدركنا أنه على مدى أربعة أيام لم تعد تمتلك هذه البلدان سوى نصف الاحتياطيات التي كنا نعتقد أنها بحوزتهم، وبعد انصرام 48 ساعة على ذلك، لم يتبق لها سوى ثلث الاحتياطيات

(9 ملايين دولار بالتحديد) وكان ذلك اليوم هو 30 نونبر واستطعنا خلال أسبوع واحد أن ننهي المفاوضات وقدمنا تقريراً لمجلس الإدارة ، وخلال هذا الوقت، وفرنا 40 مليار دولار على أساس أن تدفع على ثلاث سنوات وهو ما أعاد الثقة في أوساط المال الدولية حتى يقدموا يد المساعدة لكوريا، لكن العنصر الأهم، حسب رأيي، يتمثل في رد فعل الكوريين أنفسهم الذين اعتبروا أن خطأ في التقدير وفي تسيير الوضع قد حدث ؛ فقد تمّ ذلك خلال وقت حرج، أي قبل إجراء الانتخابات بقليل، لذا كان يتعين التوصل إلى اتفاقات تروق على حدّ سواء كلاً من الحكومة القائمة والحكومة المحتملة، وقد تمّ التفاوض حول ذلك خلال أيام قليلة.

في محصلة الأمر، أعتقد أن العنصر الهام في كل محاولات الإصلاح هاته هو قدرة السلطات على تنفيذ التدابير المناسبة على أن يتم ذلك بأسرع الطرق؛ أعتقد أن الطبيب قد يكون ماهراً، لكن إذا تجاهل المريض وصفات الطبيب، فمن المؤكّد أن العلاج لن يتم أو سيطول أمده. ومن جهة ثانية، مسؤولية القطاع الخاص التي أثارها عدّة متدخّلين ، أدرك أنه من الصعب أن نتقبل أنه بعد أزمة المديونية عند بداية الثمانينيات حيث ساهمت الأبنك في توفير موارد هامة للاقتصاديات التي تكون فيها السياسة الاقتصادية الجمعية جدّ ملائمة، وأن هذا المشكل قد تمّ حلّه لأن هذه القروض قدّمت للدول، بعد 10-12 سنة من ذلك، نعود مع أزمة المكسيك والأزمة الحالية إلى الوضع السابق حيث يقدّم عدد من الأبنك الكبيرة قروضاً ذات أمد قصير للمقاولات الخاصة التي تستعملها بدورها في عمليات ذات أمد أقصر بكثير من العمليات الأولى. لذا نتساءل لماذا يتواصل التدخل وتتمّ بالتالي الحيلولة دون أن تؤدي هذه الأبنك أو هؤلاء الفاعلون ثمن إهمالهم أو سوء تسييرهم؟ لكن بمعاينة الأرقام، وقفنا على حقيقة مفادها أن من كان في البورصة تكبد خسائر هائلة، وأذكر لكم على سبيل المثال أنه بالنسبة للتايلاند مثلها في ذلك مثل كوريا وحتى ماليزيا، سجل انهيار أسعار البورصة حوالي 40% خلال الستة أشهر

الأولى، وبالنسبة لأندونيسيا فإننا على علم بالأرقام كما أن أسعار الفائدة انخفضت قيمتها بشكل كبير، حيث سجلت 3% كمستوى أدنى، كما سجلت 70% في أندونيسيا. إذن، فقد أدّى البعض في الوهلة الأولى ثمن مغامرتهم في هذه الأسواق حيث قاموا باستثمارات غير مناسبة. وفضلاً عن ذلك، أرغمت شروط المفاوضات الأبنك على اتخاذ جملة من تدابير التمويل وإعادة الهيكلة، إذن فقد تمت تأدية الثمن، لكن قد يعتبر البعض أن هذا الثمن لم يكن بمثابة العقاب المناسب وأنه يتعين إرغام هذه البنيات على توخي مزيد من التروي وقرأت في الصحافة الأمريكية أن البعض يقول إن مؤسسات بروتون وودس لا يجب عليها أن تتدخل في حالة وقوع صعوبات، والأجدر أن تترك الدول والأبنك تؤدّي ثمن أخطائها، لكن يجب ألا ننسى نظرية الدومينو والمشاكل التي قد تثيرها بالنسبة للمجموعة الدولية، فقد أشار بعض المتدخلين إلى أنه في حالة ما إذا استمرت الأزمة ووصلنا إلى وضع انخفضت فيه العملة في كوريا والتايلاند وأندونيسيا والفلبين... الخ - وحتى هونغ كونغ كانت مهددة في وقت من الأوقات بحيث كادت الأزمة أن تضرب الصين - فإن ذلك سيكون بمثابة الكارثة؛ فلو خفضت الصين قيمة عملتها مع وجود تقارب في أسعار الصرف حيث حققت الصين في سنة 1993 ربحاً تنافسياً يوازي 30% فلو قامت هذه الدول بتخفيض عملاتها، فإن ذلك سيكون بمثابة الكارثة لا بالنسبة لآسيا فحسب ولكن بالنسبة للعالم بأسره.

أخيراً، مشكل اليابان إذ لا نمو في هذا البلد - وهو ما تظهره توقعاتنا - كما أن نظامه المالي يمر ببعض المشاكل التي يجب حلها، وثمة مشكل آخر يتمثل في طريقة تمويل العجز، وفي الأخطاء التي ترتكبها هذه الأنظمة. في واقع الأمر، يأتي اقتصاد اليابان في المرتبة الثانية عالمياً ويؤثر نموه إن بالسلب أو بالإيجاب على الاقتصاد العالمي، وأعتقد أن هذه أمور يجب أخذها في الحسبان، فلو أصاب الركود دول شرقي آسيا بحدة أكثر، لوقعت الصين واليابان في نفس المطب، ولخسر العالم، حسب اعتقادي، الشيء الكثير من جرأ هذا الوضع.

## 6- نزهة الحريشي

أودُّ أن أثير من جديد ما تمّ ذكره قبل قليل لأقول إن السؤال الآني الذي يُطرح هو سؤال يتعلق بمسألة النقد، بما أن فكّ ارتباط العملات الآسيوية بمرجعيتها بالدولار قد يعلن عن ميلاد ثالث نقدي يجمع الدولار والأورو والين، وقد يخالف بعض التبعات التي يتعين أخذها في الحسبان. على أية حال، ذلك هو ردّ الفعل الآني الذي يجب توقعه، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي حظوظ النجاح بالنسبة لهذا الثالث النقدي علماً بأن تاريخ العملة يتداخل مع تاريخ الهيمنة. وتعقيباً على التدخل الأخير، لدي تعليق أو ملاحظة استخلصتها مما قيل خلال هذا اليوم الأول: إذا كان ثمة كلمة استوقفتني شخصياً فهي كلمة «التواضع»، تواضع حيال تعقد وتداخل وتشابك كل ما يفسّر أسباب هذه الأزمة الآسيوية، ويجب ألاّ نسقط في نوع من المانوية نقابل فيها كلاً من المعجزة والسراب. في واقع الأمر، ثمة قراعتان - وهما ما أحتفظ به شخصياً بخصوص هذا اليوم.

أولاً، بإمكاننا أن نرى وأن نقدم الوجه الخفي للقيم الآسيوية، أي أن نقوم بقراءة سلبية: غياب النشاط في العمل وانعدام الحركية والمرونة أمام سوء الحظ وروح المغامرة؛ هذه المساويء حلت محل كل القيم الآسيوية، وكانت سبباً في إثارة المشاكل.

وثمة قراءة ثانية تذهب إلى القول إن قوانين السوق التي هي قوانين هاته الدول تستدعي إحداث تعديلات عميقة تستهدف طريقة التفكير والعمل وتؤكد على أن احترام الغير يمر لزاماً عبر الاعتدال الثقافي، وأن هذه الدول بصدد التكيف. إن السؤال الذي يطرح - وقد طرح هذا الصباح - هو كيف سنمرُّ إلى شكل آخر من أشكال رأسمالية السوق؟ بعبارة أخرى، هل ستكون هذه الدول مرغمة على الانصياع للنموذج الدولي؟ هذا هو السؤال الرئيسي،

وكل شيء يتوقف على مال الأزمة في هذه الدول، ومن هنا، قد يدعونا التواضع إلى أن نفضل طرح أسئلة وجيهة على أن ناني بأجوبة خاطئة.

ثمّة تدخل يستحثني على الإجابة وقد تحدث صاحبه عن سير الأموال والتدفقات المالية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار القدرة الاستيعابية لهذه الدول. وفي هذا الإطار، أودُّ التذكير بما يعرفه الكل وهو الاستقلالية التامة التي تسود في الأسواق المالية العالمية؛ والمشكل الذي يطرح أمام المؤسسات المالية الدولية والحكومات السياسية هو كيف نتحكّم في الآليات على غرار ما سمّاه تويين بفرض الضرائب، كيف نعمل على انتظام سير هذه الآلية التي تتميز بالاستقلالية والقدرة على إنتاج العملة، فالتدفقات المالية تتكاثر ذاتياً والنزوع إلى الاستثمار في دول آسيا مرده الفرص الوافرة لتحقيق أرباح ضخمة تتجاوز بكثير تلك التي تحقق في الأسواق العادية، لذلك تسمّى هذه الدول بـ «الأسواق المتنامية». إذن، فالسؤال أو التحديّ يتمثل في كيفية التحكّم في استقلالية هذه الأسواق التي تمارس بحق طريقة الأمر المفروض على السياسات الاقتصادية للبلدان التي توفر الاندماج في الأسواق العالمية لرؤوس الأموال.

## 7- سالم ولد عدّود

رأيتُ أن المجتمعين هنا من رجال الفكر الديني من أتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث شغلهم الفكر الإنساني الماديّ الأرضي عن تحليل وتعليل الأزمة التي تتأجج نارها بالقارة الأم، ونرى ونشم دواخنها ونحن في قارتنا العذراء، ونخاف من سرعة الانتشار لولا ما نرجو من حكمة وحُكمة مؤسّس وراعي أكاديميتنا هذه، أمير المؤمنين ملك المسلمين وحامي حقوق الكتائبين، شريك أكبر سبطي رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم وريحانيته وسيديّ شباب أهل الجنة، شريكه في الإسم والكنية والسيادة.

فأردت أن ألم بهذا الجانب الذي أهمله المتحدثون فأقول : «إن الذي هو في السماء إله وفي الأرض إله وهو العزيز الحكيم»، قد شرع للناس على أسنة المصطفين من رسله وفي كتبه السماوية من الأحكام المنظمة لشؤون المال والاقتصاد ما يضمن للجميع السعادة في الدنيا والآخرة ويكفل للملتزمين بإطاره العام وخطوطه العريضة تحقيق المجتمع المثالي المتكافئ المتكافل، لا طبقية لا حسد لا حقد، فنبه أن الملك ليس كما تصوّره أصحاب مدّين حقاً مطلقاً، إذ قالوا لنبيهم «ياشعيب أصلواتك تامرك أن نترك ما يعبد أبائنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء»، بل هو وظيفة اجتماعية «وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه»، فحرّم سبحانه الربا والقمار والغش والخيانة والخلافة والاحتكار المضر بالجماعة، ونصّ الفقهاء على تحريم المتاجرة بالعملة نفسها بحيث تصير بضاعة تباع وتشترى لأن ذلك يفقدها وظيفتها التي أنشئت من أجلها، كما حرّم أكل المال بالباطل واطعاً بذلك أسس المبدأ الذي يخيل لأرباب القانون المدني أنهم مبتكروه وهو الإثراء بدون سبب.

كما تخيل زملاؤهم من أرباب القانون الجنائي أنهم مبتكرو قاعدتي شخصية الجريمة والعقوبة وأن لا جريمة إلا بنص جهلاً أو تجاهلاً لقوله تعالى : ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ أَنْ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ وَأَنْ سَعِيهِ سَوْفَ يَرَىٰ نَمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ﴾. ولقوله عزّ من قائل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾.

فالرجاء من قادتنا وخصوصاً مؤسس اتحادنا المغاربي حماية بلادنا من المتلاعبين بالمال والاقتصاد من المرابين والمضاربيين والمثرتين على حساب الآخرين من خلفاء وحلفاء الذين يأكلون الربا وقد نهوا عنه ويأكلون أموال الناس بالباطل ويقولون ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون.

## 8- برناردان كانتان

يجب التحلي بالتواضع... يبدو لي أن هذه الدعوة التي ورد ذكرها في هذا المحفل عدة مرّات قد جاءت في أوانها لأنه سيكون من باب العُجب والتباهي من أي طرف كان وخصوصاً من جانب المسؤولين عن الجماعات الروحية والدينية النزوع إلى إلقاء المواعظ على الآخرين خصوصاً وأن الموضوع الذي اقتضت حكمة صاحب الجلالة مؤسس الأكاديمية وراعيها اقتراحه على تفكيرنا على جانب كبير من الدقّة والتعقيد.

ورغبة في الاستزادة من المعرفة، أستسمحكم في طرح بعض الأسئلة على أناس ذوي خبرة طويلة وعلى قدر كبير من الكفاءة، والذين استمعنا إليهم بكل اهتمام وانتباه.

أولاً، هل إهمال القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تمّت الإشارة إليها غير ما مرة عند محاولتنا البحث عن حلول للأزمة الأسيوية، هل للحظ من شأن هذه القيم نصيب وافر في اندلاع الأزمات الاقتصادية والنقدية التي تصيب عالم اليوم؟

ثانياً، هل يمكن الجزم بأنه كان من الممكن تفادي أخطاء عديدة في التدبير لو سادت الثقة الكافية في أوساط القائمين بأمور الاقتصاد؟ فالمضاربة التي تعتبر بمثابة نقي للثقة كانت هي الممارسة السائدة، ولا شك أنه في هذا الميدان كما في غيره يكون المسؤولون عن الاقتصاد معرضين للاستسلام لجشع الكسب ولرغبة امتلاك القوة، لكن كان بالإمكان تحاشي العديد من هذه الانحرافات في نظام العلاقات الدولية لو اعتبر الشركاء أن دافع كل طرف منهم هو روح العدالة.

إن مسألة إدماج من يسمون بـ«الصامتين» (وهنا أضمت صوتي لرأي الدكتور مختار امبو) باتت حسب اعتقادي الهم المشترك بدل البحث الانفرادي عن القوة الاقتصادية والمالية مهما كان الثمن والشروط. فإما أن نرتقي سوياً وإما أن نسقط جميعاً. وما دمت أتحدث عن مسألة الإدماج، فإنه يتعين أن تكون هذه العملية نتاجاً لإرادة شخصية وتلقائية في اللحاق بمن ينشد التنمية الحقيقية في ظل مناخ من العدل والحقيقة.

إن عالماً كهذا الذي أصبح أفرادُه متضامنين لم يعد بإمكانه القبول بحدوث تصدعات وانشقاقات في النظم والتي تمثلها النزاعات والحروب، فهذه التصدعات ستكون منافية تماماً للهدف الأسمى الذي ينشده الكل الأ وهو العدل.

ثالثاً، إن تعدد الحضارات والثقافات أمر واقع، فهي تضرب بجذورها في أعماق كل فرد وكل أسرة وكل جماعة في المجتمع ككل، وللقيم التي تحملها ارتباط شديد بالضمير بحيث تعمل على التحام كل فرد بخلايا المجتمع وبخلية الأسرة في المقام الأول.

إن نزعة الفردانية التي نريد أن نجعل منها عجلة التنمية تصطدم بهذه القيم التقليدية التي كرسها التاريخ؛ ولهذا السبب، تعجز هذه النزعة عن تعبئة قوى المجتمع والتي قد تُوازن بتلك التي تدفع كل فرد وكل شعب نحو البحث عن امتيازات ذاتية.

ويتوقف تحقيق السلام للمجتمعات وتوفير تنمية منتظمة على استعداد أفراد جيلنا للالتزام بالقيم الجماعية للتضامن والحرية والعدالة والحقيقة.

إجمالاً، يمكن القول إنه بغض النظر عن المسائل الاقتصادية والمالية التي تمثل السبب المباشر لوقوع الأزمة الآسيوية، ثمة أسباب جد عميقة تفيد

بأن نُظِم القيم التي تمثلها الديانات - وأخص بالذكر هنا كلاً من الإسلام والمسيحية - لم تجد بعد أنجع سبل التعاون حتى تفرض على القوى الاقتصادية مسألة احترام الإنسان.

فالكنيسة من جانبها لم تضع في لب عقيدتها الاجتماعية سوى هذا الهدف الأسمى ألا وهو احترام الإنسان وكرامته : احترام للإنسان ولكينونته لأن الإنسان أرفع منزلة من المارد.

وأختم بإيراد فكرة البروفيسور بيير جودي الصائبة : «إذا كان ثمة تصدّع وانشقاق وانكسار، فثمة أيضاً انفتاح، فلنتسلح بالأمل بدل الاستسلام للخوف والشكوك».

### 9- أحمد صدقي الدجاني

أتمنى من اقتصادييننا أن يساعدونا على فهم ظاهرة إقبال أبناء الطبقة الوسطى المتعلمين الذين يتعاملون مع الحاسب على الاستثمار الفردي وانسياقهم أحياناً إلى المضاربة، ونحن نميّز بين الاستثمار، مجرد الاستثمار ثم ولع المضاربة. هناك دراسات بدأت تظهر عن ثقافة فرعية تسيطر في الولايات المتحدة الأمريكية، وموجز هذه الدراسات أن أبناء الطبقة الوسطى وهم يجلسون ساعات طويلة أمام الحاسب تَخَلَّوْا عن متعة هواية القراءة، ثم هناك ظاهرة تخليهم عن الرياضة لأن الحاسب يفرض عليهم البقاء ساعات طويلة، ثم لوحظ أنهم بدأوا لا يهتمون بأخبار السياسة اليومية. وهناك تساؤل ترى هل ستعم هذه الثقافة؟ وإلى أي مدى؟ يلحّ علي هنا أن ألاحظ دور الإعلام في التزيين بهذا كله وجر شباب من هذه الطبقة المتوسطة لهذا

وفي موضوع الإقبال على البورصة سألتُ أخاً عزيزاً في المغرب هل بدأت البورصة تتحرّك؟ فأخبرني أن هذا حدث مؤخراً. في مصر التي أعيش

فيها، البورصة حديثة ولكن الأرقام الأخيرة التي عرضتها مجلة «روز اليوسف» في عدد أخير هي أن هناك اليوم في مصر 138 شركة تعمل في مجال السمسرة، رؤوس أموالها (116 مليون و 750 ألف جنيه) 116 750 000 هناك 40 شركة نشاطها ترويج الاكتتاب وتكوين المحافظ وإدارتها تقدر ما تتعامل به بمليار و 103 ملايين. نحن الذين نعمل في العلوم الإنسانية لا نكتفي بالأرقام، وأذكر كلمة لسمو الأمير الحسن دائماً: كيف نُؤَسِّنُ الأرقام؟

بجوارري في منزلي شاب خريج جامعة أمريكية يتميز بكل سمات حيوية الشباب ووسامته، سألته ذات صباح عندما تبادلنا التحية: ماذا تعمل؟ فأخبرني أنه بدأ في البورصة في الأيام الأولى كانت ابتسامته واسعة راضية لأن الكسب كثير والإغراء عظيم. ثم ذات يوم رأيت البيت الذي تحتي مباشرة يحترق، فذهبنا جيراناً نعاون بعضنا، وإذا بابننا الشاب واسمه عمرو في أشد حالات الصدام مع أسرته إذ تبين أنه كتب صكوكاً مقدارها مليوني جنيه مصري، أي ما يقارب 600.000 دولار في مدى شهرين أو ثلاثة أثناء تعامله في المضاربات، وما زال عمرو يعالج القضية قانونياً.

لقد سمعنا في موضوع المضاربات أن من كل مئة دولار يذهب دولاران إلى قطاع الإنتاج و98 تذهب إلى المضاربة. ما السبيل إلى إنقاذنا من هذا؟ وكيف يقارب الاقتصاديون هذا الموضوع؟ نحن نقاربه بالصفة التي تفضل بطرحها قبل قليل العالمان الكبيران المسلم والمسيحي من زملائنا الكرام، وهنا أوسع لدقائق ما أردت أن أطرحه وهو أخلاقيات العمل، في زيارتي لبلد عربي مؤخراً، لاحظت انعطافاً من حكومته التي كانت في مرحلة سابقة لا تعنى بالقيم الروحية، فأصبحت تُعنى بها. وسمعتُ مسؤولاً كبيراً جداً يخاطبني مؤكداً على هذه النقطة عارفاً بعنايتي بها. قال لي: ثبت لنا أنه بدون هذه القيم وبدون التمييز بين الحلال والحرام يعم الفساد. البعد

الأخلاقي هو بُعد فردي بين الإنسان وخالقه لا تحكمه قوانين وإنما يحكمه هذا الإحساس الداخلي عند الإنسان نعبر عنه في الإسلام بالإحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

### 10- نزهة الحريشي

بما أنه تمّ طرح بعض التساؤلات على الاقتصاديين خلال هذا الصباح، أودُّ -إذا سمح لي الأستاذ جوبيير- أن أبدي بعض التواضع وأقول إن علم الاقتصاد لم يبلغ - للأسف - درجة النضج والاكتمال، كما أن النماذج كثيرة ومتناقضة فيما بينها بدل أن تتعاقب ويكمل بعضها البعض. وزيادة في البيان أقول ثمة نماذج عديدة، لكن ثمة شبكات على درجة كبيرة من التعقيد: شبكات العلائق التي نضعها ضمن النماذج المثالية والتي توصف بكونها غير متشابهة وتدفعنا إلى دحض أو تأكيد كل أطروحة نرغب في التدليل عليها ضمن هذا النموذج الآسيوي، وقد أكد الأستاذ الدجاني بوجه خاص على المضاربة، إن العشرين سنة الأخيرة من الاقتصاد تحاول تفسير ما نسميه بالتوقعات التي تكون تارة منطقية، وتارة أخرى غير معقولة. إذن، فالعالم أضحى معقداً وعلم الاقتصاد يكشف لحدّ الساعة عن قصوره ومحدوبيته.

ورداً على انشغالات الأستاذ الدجاني الذي وجّه إلينا تساؤلات، باعتبارنا مختصين بحقل الاقتصاد، أريد أن أستطرد - ولا أدعي الإتيان بجواب عن كل هذه التساؤلات - فأتساءل عن تاريخ النظام النقدي الدولي منذ بداية هذا القرن حيث يوسم بأنه مرّ بفترات سيطرة نقدية: الجنيه الاستيرليني، ثم الدولار بعد ذلك، كما يجب أيضاً طرح تساؤل بخصوص المستقبل. فيما يخصّ الدولار، أودُّ التذكير بشكل موجز بأنه في ظل اتفاقات بروتون وودس سنة 1945 لم يصدر أي قرار ينصُّ على أن تكون للدولار قابلية

التحويل للذهب. كان ثمّة تحديد ثنائي للعملات بالذهب والدولار؛ والولايات المتحدة الأمريكية هي التي قرّرت سنة 1948 من تلقاء نفسها ومن جانب واحد جعل الدولار قابلاً للتحويل. ومن هنا جاءت القوة التي اكتسبها الدولار ورؤوس الأموال الضخمة التي مولت عملية إعادة بناء الاقتصاد والتي تفسر نسبياً مصدر الهيمنة المالية. من جهة أخرى، لماذا انهار نظام بروتون وودس سنة 1971؟ السبب هو أن الولايات المتحدة الأمريكية عدلت عن قرارها لتؤكد على أن الدولار لم يعد قابلاً للتحويل للذهب. وللمفارقة، ظل الدولار منذ ذلك التاريخ عملة التداول الدولية.

لن أتطرق لبعض الاعتبارات والإوالات والسياسات المالية الأمريكية على وجه الخصوص التي تعمل على إدامة هاته الهيمنة النقدية رغم أن احتياطات الدولار في الخزائن الدولية قد انخفضت منذ ذلك الوقت. لكن ميلاد الأورو قد يوفر مجالاً خصباً للتفكير يتعين توظيفه للتأمل في مصدر الهيمنة المالية. لم أرد سوى التأكيد على هذا المحور الذي قد يهيبء لنا بعض عناصر الجواب.

## 11 - عابد حسين

استمعت اليوم كغيري من الزملاء بكثير من الانتباه والاهتمام للنقاط التي تمت إثارتها في المناقشات، وأوافق على الكثير من الأمور التي طرحت سواء فيما يتصل بالمشاكل المالية التي تتعرض لها الأبنك أو النظام ككل أو فيما يتعلق بنظام الإدارة والتدبير داخل الحكومة والدولة والذي عانى منه القطاع التعاوني. هذه أمور يجب أخذها بعين الاعتبار إضافة إلى ما أثير بخصوص الثقافة والقيم، لكن أعتقد أن ثمّة أمراً هاماً يتعين اعتباره وهو لم تدهورت الصناعات وقد كانت ذات فاعلية كبيرة في الأمس القريب؟ لقد أشار الأستاذ لي إلى أن المئات من الشركات الكورية وغيرها توقفت عن العمل ووصلت إلى

حافة الإفلاس؛ لا بدّ أن ثمة علة تفسر أن ما كان ذا فاعلية وأن ما كان يشكّل مصدر المعجزة في أمس القريب أضحى اليوم بمثابة الكارثة. وهنا يكمن الجواب، حسب اعتقادي، لكل الأمور التي طرحت ويتمثل ذلك حسب رأيي في التحوّل الجذري الذي طال عمليات الإنتاج نفسها. فالإنتاج لم يعد محلياً في الوقت الراهن بفعل ثورة التكنولوجيا، بل أضحى مرناً بحيث أصبح يتجاوز الحدود ويتنقل من مكان إلى آخر بسرعة هائلة ولا يعترف بأن ما يصلح لـ «جنرال موتورز» يصلح بالضرورة لأمريكا والعكس كذلك. لقد ذكرتم بأن «جنرال موتورز» تفضل ولوج مجالها الخاص لأن ذلك يعود عليها بالفائدة وبأنها لن تتنافس صانعي السيارات داخل أمريكا فحسب، بل خارجها كذلك لقد أوضحت المنافسة محتدمة لأن الخط الفاصل بين الإنتاج المجدي وبين الإنتاج الأقل فاعلية لم يعد موجوداً بحيث أن فرقاً صغيراً قد يبرز اختلافاً كبيراً في أداء المقاولات. إن احتدام المنافسة يعني أنه إذا تمكّن فرد من الأفراد في كوريا من إنتاج سلعة ما بسعر منخفض، فإن المال سيتقاطر على هذه المنطقة ليحتل له مكاناً بها، وإذا تبين في اليوم الموالي أن كوريا لم يعد بإمكانها الاحتفاظ بفاعليتها حتى تكون في مستوى منافسة السيارات التي تنتجها ألمانيا على سبيل المثال، فإن هذا المال سيهجر هذا المكان، وهنا تتجلى أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال. بل والأنكى من ذلك، أوكد أنه لن نستسيغ بالمرّة انهيار الصناعات المتفوقة إلا إذا أدركنا أنه يجب أن تتطور كل يوم وأن يتحسن أدائها، وهذا ما حدث. أعني بأن الأزمة المالية قد وقعت وأن أسبابها قد عُرِفَت، وقد تُقدّم لنا هذه الأسباب حلول تجاوز الأزمة وتعمل على تحسين الوضع. وأوافق الرأي القائل بضرورة إدخال تعديلات على النظام المصرفي والتسيير وغيرهما؛ فصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرهما هم بحق صادقون فيما يتعلق بهذه الأمور، لكن ما يجب علينا إدراكه هو أن الصناعة والزراعة أصبحت لهما أبعاد عالمية بفعل دخول ما يسمى بالشحنة

التكنولوجية إليها؛ لذا، من اللازم - وأنا واثق أن الأستاذ لي سيستحسن هذه الفكرة - أن يرتجى سواء في كوريا أو في ماليزيا أو أندونيسيا أو في أية دولة أخرى تحسين قطاع الصناعة الذي أضحى اليوم وثيق الصلة بالتطور التكنولوجي، وهكذا يتعين عليهم النظر فيما يجب القيام به داخل ميدان التربية والتعليم وخصوصاً الإعلام والتكنولوجيا والاختراعات والتطوير، وأتساءل هل يدرك الكل أهمية هذه الأمور؟ وهل للناس أو للعمال حوافز للقيام بذلك؟ لن تستطيعوا إيجاد الجواب اليوم، وهنا آتي على نقطة أخرى هامة تتعلق بطريقة التصرف في النظام الاستبدادي وفي النظام الديمقراطي. لم يكمل الأستاذ لي أسانيده بخصوص هذه المسألة، لكن ما أريد أن يدركه لي ويستحسنه هو أنه إذا كان على الفني أو التقنوقراطي أن يعمل اليوم، فلن يكون بإمكانه العمل في ظل نظام استبدادي، وإنما سيعمل إذا كانت لديه محفزات، وإذا كان مجهزاً بوسائل التكنولوجيا الحديثة، إذن، قلب المشكل يتمثل في أن من نجحوا حتى أمس القريب، أصبحوا متخلفين لأنهم لم يسايروا التحوّلات الجديدة وأشكال التطور والتكنولوجيا الحديثة. وبالتالي، فإن الحل يكمن فيما سنُسخر العلم والتكنولوجيا وكذا تأثيرهما على التنمية.

النقطة الثانية تتجلى في أنه عندما نحاول حل المشكل على المستويين الداخلي والخارجي، نستحضر أمراً آخر وهو أن الاختلاف هو الأمر السائد في الوقت الراهن؛ يجب أن نصل إلى التوافق وأن نشكّل تحالفات استراتيجية ونحقق التعاون خصوصاً وأننا نعيش في عصر تضطلع فيه العلاقات بدور هام، لكن ما نوع العلاقات التي سنقيمها؟ وكيف؟ إن إقامة العلاقات لا يجب أن تنحصر في القطاعين الخاص والعام ولا الحكومات المحلية ولا الحكومات المجاورة فحسب، بل يجب أن يكون لها بعد دولي، ويجب أن نقوم بمقاربة واضحة في هذا الشأن تحاول الكشف عن الطريقة التي ستبعتها الدول الصناعية والتي تدهورت أوضاعها حالياً حتى يتسنى خلق إطار

جديد لعلاقتها مع منافسيها في الخارج. إن من يلقي نظرة على ما يجري في الغرب حيث تتشكل التحالفات سيتساءل ما السبب الذي يجعل عمرو أو زيد يتصافح مع منافسيه؟ لم يتعاون المتنافسون أحياناً مع بعضهم البعض وتحتدم المنافسة بينهم أحياناً أخرى؟ إن السبب يكمن في هذا التحول الجذري الذي يحدث وأعتقد أنه يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار وجهي هذا التحول حتى نمضي قدماً. لا أعني بحديثي هذا كوريا - أتمنى ألا يساء فهمي وسأشير لبلدي الهند - أقول لن يتحقق أي نجاح أو تحسن إذا عدنا إلى سياسة الحمائية. ذكرت في تدخلتي الأخير بأن الاقتصاديات المنفتحة والعقول المنغلقة لا يمكن أن تتعايش. لن نحقق في روما ما عجز الرومان عن فعله في أوج حضارتهم. في الوقت الحالي، أعتقد أن ثمة أمراً هاماً يجب أن ندركه وهو أن المنافس يحاول بشتى الأشكال أن يجعل كلفة الإنتاج لدى غريمه أعلى من تكلفته هو، وبهذه الطريقة يحمي صناعته. وإذا ألقينا في الوقت الراهن نظرة فاحصة للأمور، سنجد نقيض المواقف التي اتخذتها الدول النامية بخصوص الحمائية، فإذا قالت اليوم إحدى الدول النامية إن فرص شغل عديدة فقدت بسبب انتقال المال من أمريكا إلى كوريا، وإذا قال أحد الأشخاص في أمريكا إننا أصبحنا أكثر فقراً لأن الدول الفقيرة ترسل إلينا صادراتها، فهم مخطئون على طول الخط لأن تدويل الاقتصاد لا يُخرب اقتصاد الصناعة أو الاقتصاديات الوطنية، بل يجب أن يكونا متلازمين في سيرهما في هذا الاتجاه. وهنا أود أن أشير بأنه يجب أن تكون لنا رؤيا واضحة، بمعنى أنه إذا أردنا - ولو أننا نعاني من المستوى المتدني للإنتاج - أن نحرز بعض التحسن في الإنتاجية ونوفر فرص الشغل، علينا أن نعمل على إدخال العلم والتكنولوجيا، وأؤكد على هذا الجانب لأنني مقتنع بأنه إذا كانت الأوضاع سيئة في الوقت الراهن، فإن زمام الأمور لن يكون في المستقبل بيد أصحاب رؤوس الأموال لأن ثمة دول مجاورة لنا أو في هذا

الجزء من العالم والتي تتوفر على أموال كثيرة، لكن ما الإنجازات التي حققتها، ثمّة دول لها عمالة، يد عاملة تشتغل بكل جد، هل تعنون بأن عمال الحقول في بلدي لا يشتغلون بجد؟ الأكيد هو أنهم يشتغلون بكّد، هل تعنون بأن التقني في بلدي لا يحاول تحسين مستواه؟ كلاً، فهو يحوز القبول الشديد عندما يجتاز الحدود ويصل إلى أمريكا! ما السبب الذي يجعله لا يكسب الكثير في بلده أو يدفعه إلى مغادرة بلده بحثاً عن آفاق جديدة؟ السبب هو أن إطار العُلم والتكنولوجيا والمهارات المتطورة غير متوفر.

وأعود إلى هذه النقطة لأقول: لِنَمِيزَ أسباب هذه الكارثة من نتائجها، ويجب ألا نقول إن هذه الكارثة ما كان لها أن تكشف عن أنيابها لو لم يكن عالم المال أمراً ذا أهمية في كوريا وماليزيا وغيرها، بل إن ذلك مشكل يواجهه جل العالم في الوقت الراهن ويتعين علينا إيجاد الحلول له.

## 12- مانع سعيد العُتبية

في الواقع، استمتعنا واستفدنا وتعلّمنا الكثير من المعلومات من زملائنا في الأكاديمية. ولا بدّ أن أتقدم بجزيل الشكر إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني على جميل اختياره للموضوعات الحيّة التي يقترحها لهذه الأكاديمية العتيبة، وخير مثال عليها هذا الموضوع الذي يشغل بال العالم كله ويبرهن على أن هذه الأكاديمية لا تهتم فقط بشأن محدود أو إقليم محدود، وإنما تهتم بجميع ما يهم العالم كله ويهم الإنسان.

لا أودُّ أن أكرّر ما قيل ولكن عندي بعض الملاحظات سأتطرق لها باختصار. أولاً، إن الأزمة التي حدثت في جنوب شرقي آسيا هي كما - يرى بعض الاقتصاديين - حركة تصحيحية لانطلاقة اقتصادية، والنمو الاقتصادي لا بدّ له من حركة تصحيحية بين فترة وأخرى، إلا أن هشاشة الأنظمة المالية والنقدية في تلك الدول ساعد على مضاعفة هذه الحركة التصحيحية وزيادة

سلبياتها، وقد تطرّق زملاؤنا بالأمس واليوم في بحوثهم لتلك السلبيات وتلك الهشاشة في النظام الاقتصادي لتلك الدول وما يتبعه أيضاً من هشاشة في الديمقراطية أو في النظم السياسية لتلك الدول. وعلى أيّ حال، رأينا المتواضع هو أنه يجب ألاّ نسرف في التشاؤم وأن تكون هذه الأزمة هي نقطة مراجعة لتلك الدول وللدول الأخرى التي تأثرت بما حدث في الدول الآسيوية.

الملاحظة الثانية التي سأطرق لها وهي تأثير الأزمة الآسيوية على الدول المنتجة للبتروول. ومع أني تركت العمل في شؤون البترول منذ أكثر من ثماني سنوات، إلا أن جاذبيته ما زالت تشدني، وستجدونني بين الفينة والأخرى أتطرق إلى بعض الأمور البترولية التي قد تجد بعض الاهتمام عندكم. فكما تعلمون تشكل دول شرق آسيا سوقاً رئيسية لاستهلاك البترول. وعليه، فما دما قد تحدثنا عن الأزمة في تلك الدول، فلا بد أن نتطرق ولو باختصار لتأثيراتها السلبية على اقتصاديات البترول واقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للبتروول؛ فإذا أردنا إجراء حسة بسيطة على ذلك الشيء، سنجد أن الانخفاض بلغ حوالي 5 دولارات للبرميل الواحد؛ فمجموع ما خسرتة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك يبلغ حوالي 50 مليار دولار في العام، وإذا ما علمنا بأن دول الأوبك هي دول نامية أيضاً، فإن تأثيرها السلبي وضياع 50 مليار دولار في السنة لا شك أنه يترك أثراً سلبية على اقتصادياتها وعلى أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بصفة عامة.

ثالثاً: قد يتساءل المرء: ما العمل إذن؟ هناك سبل من الاقتراحات لمعالجة تلك الأزمة التي مرّت بالدول الآسيوية وامتدّت أثارها إلى العالم كله بدرجات متفاوتة. قد يكون من بين تلك الاقتراحات إنشاء صناديق محلية للطوارئ، وإنشاء صندوق عالمي للطوارئ يربط تلك الصناديق ببعضها

البعض، وتستعمل إيرادات تلك الصناديق وذلك الصندوق الدولي لمواجهة أية اضطرابات في المستقبل. هذا اقتراح بسيط وقد يكون مفيداً جداً، ومن الممكن أن يكون بعض الخبراء قد تطرّق لشيء من هذا القبيل. الشيء الآخر هو مراجعة قوانين المؤسّسات الدولية كصندوق النقد الدولي وإعطاؤه سيولة أكثر حيث وجدنا أنه يقف عاجزاً حتى عن إقراض دولة واحدة مثل كوريا أو أندونيسيا. فلذلك، لا بدّ أن يعاد النظر في إمكانيات صندوق النقد الدولي وسياساته تجاه الدول النامية. تطرّق بعض الإخوة إلى القيم الروحية والقيم الأخلاقية، ونحن نؤيد ما جاء في حديثهم وندعو إلى حوار ليس فقط بين المسلمين والنصارى، وإنما اليهود أيضاً؛ فلوتحاورت الديانات السماوية الثلاث لسهلت الكثير من الأمور وساعدت على حل الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية.

### 13- أوري دادوش

أودُّ أن أصحّح بعض الأمور لأنني استشعرتُ من خلال مناقشات هذا اليوم وبالخصوص تلك التي دارت بعد زوال هذا اليوم، استشعرت وجود نبرة تشاؤم شديد بخصوص تقييم الوضعية الراهنة وأثار الأزمة، ولعلي ساهمتُ بنفسني في إشاعة هذا التشاؤم عندما أشرتُ البارحة في معرض حديثي عن مسببات الأزمة إلى مناحي الضعف المتعدّدة في الاقتصاديات الآسيوية والتي كشفنا عنها من خلال تحاليلنا المتعمقة لهذه الاقتصاديات على ضوء أحداث الأشهر الأخيرة، وقد أشرتُ على وجه التحديد إلى ضعف النظام المالي في آسيا، غير أنني أودُّ أن أخفف نبرة هذا التشاؤم المعمّم بالقول إن تقييماً آخر للاقتصاد العالمي سواء على المدى القصير أو المدى المتوسط ولو على مستوى الأبنك على الأقل - وهذا ينطبق أيضاً على زملائنا في صندوق النقد الدولي - يحمل عناصر إيجابية؛ وأودُّ الإشارة إلى ثلاث نقاط:

أولاً، تخضع آسيا لسياسة تقويم شاقة وطويلة الأمد على أساس دراسة كاملة للأزمات المالية المشابهة التي طرأت على مدى الخمسة وعشرين سنة الأخيرة، وقد يدوم هذا التقويم سنتين أو ثلاث وستكون له مضاعفات خطيرة فيما يتصل بالبطالة والفقر الخ، لكن في الوقت ذاته يصعب أن نجد المبررات لكي نقول إنه عقب الأحداث التي جرت خلال الأشهر الأخيرة، علينا أن نُقيّم من جديد احتمالات النمو على المدى الطويل في هذه المنطقة، فما نعرفه حق المعرفة هو أن ثمة عوامل تُحدّد النمو على المدى الطويل وهي العوامل البنوية الأساسية: نقطة الانطلاق الأولى هي معدل النمو السريع الذي انخفض نسبياً، لكنه لم يطرأ عليه تغيير كبير، إذن، ستضطلع مسألة استدراك ما ضاع بدور هام في المستقبل. ثانياً، استثمار رأس المال البشري، وهنا لا نتلمس حدوث تغييرات تذكر. ثالثاً، ثمة نزوع نحو الادخار بمعدلات جدّ مرتفعة. إن هذا النزوع نحو الادخار الذي له صلة وثيقة بالجانب الثقافي يجب أن يتغير كذلك. والعنصر الرابع المتعلق بالنمو السريع هو الانفتاح على العالم الخارجي، والحال أننا نرى أنه بعد حدوث الأزمة تميل التدابير التي تم اتخاذها إلى الزيادة من حجم هذا الانفتاح، أي ليس إنشاء الأوراق التجارية وإنما السماح باستثمارات أجنبية مباشرة في عدة قطاعات وفي كل هذه الدول بما في ذلك كوريا التي شهدت تقييدات خطيرة لهذه الأنشطة. وأخيراً، الاستقرار الماكرو-اقتصادي لهذه الدول التي لها ميل نحو التضخم - ويجب التذكير بأن التضخم لم يكن سبباً في حدوث الأزمة في آسيا، رغم أن التضخم يظل من العوامل المتغيرة بطبيعة الحال - وأعتقد أن التدابير التي اتخذت حالياً ستحسن من الاستقرار الماكرو-اقتصادي. إذن، من الممكن أن نفسر هذه الأزمة حالياً على أنها فرصة لا تعوز لتقويم مشاكل إدارة الانفتاح وهي مشاكل تتعلق بكيفية تسيير النظام المالي وليست - حسب اعتقادنا - مشاكل بنوية عميقة. لا أريد القول من خلال ما سبق إنها نظرة عامة وموحدة، فآسيا

منطقة على جانب كبير من التعقيد، ولأريد القول إن ذلك ينسحب على الكل، فبعض الدول تعاني من مشاكل القدرة التنافسية، لكن أعتقد أنه في هذه المنطقة عموماً لا نتحدث في الوقت الراهن عن مشاكل بنيوية أساسية وإنما عن مشاكل إدارة الانفتاح.

النقطة الثانية -بايجاز- هي أنه في ظل سياسة التقويم هاته في آسيا، نجد في الدول الصناعية الأخرى كاليابان وضعاً مناسباً للغاية لهذا التقويم، إذ يتقلص العجز في الميزانية ويتواصل اندماج التجارة وتوجد مؤشرات على النمو والانتعاش مع وجود نسبة تضخم منخفضة. ويجري الحديث في أمريكا عن حدوث ثورة في الإنتاجية وهو أمر مبالغ فيه. أعتقد أن الاقتصاديات الصناعية لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تمر ببعض المشاكل، لكنها تحسنت بكثير عما كانت عليه منذ خمسة عشر أو عشرين عاماً.

النقطة الثالثة والأخيرة تتعلق باليابان؛ لا أحد ينازع في كون اليابان يمثل القطب الأكثر إثارة للمخاوف في الوقت الراهن، لكن، ينبغي ألا ننسى بأن العافية لم تبدأ تدب في الاقتصاد الياباني إلا منذ سنة تقريباً، فخلال سنة 1996 وخلال النصف الأول من 1997، سجل الاقتصاد الياباني معدلات نمو تتراوح ما بين 3% و4% لكن للأسف، حدث خطأ في التقدير من جانب صانعي القرار في اليابان الذين كان شغلهم الشاغل هو تقليص العجز المتراكم في الميزانية، والذي بدأ يبرز تدريجياً لأن المسؤولين كانت لهم انشغالات ديمغرافية خطيرة، لكنهم تدخلوا بشكل سريع، وعقب هذه التغييرات في سياسات الميزانية، عاد الركود الذي نلاحظه من جديد. لقد أوردت ما سبق لأقول ليس ثمة حتمية فيما يتعلق بالنمو الياباني المنخفض، فقد أثبت اليابانيون منذ سنة خلت بأن بإمكانهم تحقيق إقلاع اقتصادي من جديد، ولي الثقة الكاملة في التدابير التي هم بصدد اتخاذها حالياً. ومع الضغوط السياسية التي أصبحت بالتدريج أمراً بديهياً في هذه الدول لتغيير

الإدارة وتحسينها، سينتعث الاقتصاد رغم أن ذلك سيستغرق وقتاً أطول مما كنا نتوقع.

#### 14- محمد علال سيناصر

منذ عام، كان حديثنا حول العولمة. واليوم كانت المناقشات حول النمر الأسيوية التي تحترق، ولا شك أن هناك تكاملاً بين الموضوعين وارتباطاً في رؤية صاحب الجلالة نصره الله الذي اقترحهما علينا للتأمل والدراسة.

فبالنسبة للعولمة، بدا لنا حينما تحاورنا حولها أن الموقف الإيجابي منها ضروري، ويعني تعيين الآليات للاستفادة منها. إن الاقتصاد يقوم على أساس أن لا شيء بدون مقابل، لذلك كان درس ما وقع في بلدان شرق آسيا بالنسبة إلينا بدوره يدعو إلى تحديد الوسائل التي تمكن من الاستمرار في الاستفادة من العولمة ودعم تقدمنا الاقتصادي بدون انزلاق إلى ما لا تحمد عقباه مما أصاب البلدان المعنية بالأزمة الأخيرة، وهذا يعني عملياً الاستمرار من حيث السياسة الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الخارجي مع العمل على دعم النسيج الإنتاجي الصناعي الوطني والسوق الداخلية، وحول هذا اليوم اتفاق في المغرب وإجماع حول الأسس الكبرى لسياستنا الاقتصادية، وبدا لي أن من المهم بالنسبة للمغرب الإشارة إلى هذا الواقع الذي يتجسد في حكومة التناوب، وفي تنويع المسيرة الديمقراطية حتى في ميدان السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

#### 15- عبد الهادي التازي

لقد استمعنا من خلال العروض التي تقدم بها السادة الزملاء والخبراء، إلى حالات تتحدث عن طابع الاستغلال القوي الذي يركز على الاتجار بالمال بآرباح وفوائد كبيرة وأحياناً مذهلة. أرى أن هذه الظاهرة أو بعضها على الأقل هو ما يحمل في الاصطلاح الإسلامي اسم الربا الذي حرّمه الشرع

ونحن نعلم أن الربا مظهر صارخ لاستغلال القوي للضعيف حرّم بمقتضى القرآن، وكل النصوص الفقهية تحرم التعامل بالنقد مع استفادة طرف دون آخر.

أعتقد ونحن نبحث عن الحلول الناجعة لمثل هذه الأزمات أنه من المفيد أن نذكر أيضاً موقف الإسلام من الربا وبذلك نكون قد توقّينا المرض قبل أن نضطر للعلاج. وأذكر هنا أن السيد جورج سوروس، رجل الأعمال المشهور والملياردير المعروف الذي تردّد ذكره في هذه الجلسات، إعترف بأنه كسب الكثير من المال بطريقة جدّ سهلة، الأمر الذي يفسّر شعوره بضرورة توزيع نصف ما يربحه على الأعمال الاجتماعية. أعود إلى التساؤل عن غياب الحديث عن الربا، فهل أكون مخطئاً في هذا السؤال؟

## 16- دون لي

أعتقد بأن هذا التدخل سيكون هو الأخير. سمعنا اليوم والأمس الكثير ممّا قيل بخصوص المضاربة. أعتقد بأن جلّ الحاضرين يتفق معي في القول إن المضاربة تخلف آثاراً سلبية على بعض الدول النامية، وقد ذكر عدد كبير من المتدخلين بأن الشرّ كلّ الشرّ في الإقدام على المجازفة بمبالغ هائلة من المال في وقت وجيز ودون ركوب المصاعب. لست بصدّد الدفاع عن المضاربة، لكن أقول إن المضاربة أمر واقع لا محالة، شئنا ذلك أم أبينا. وثمة تقديرات تذهب إلى أن حوالي تريليون دولار يتداول يومياً في أسواق المضاربة والأسواق المالية الدولية. إن المضاربة ستستمرّ بغضّ النظر عمّا إذا كنا أو لم نكن ننحي باللائمة على جورج سوروس، وسيكون لها وقع كبير على البلدان المتقدّمة والبلدان النامية على حدّ سواء. إذا كان الأمر كذلك، فثمة طريقتان لتحاشي تأثيرات المضاربة. تتمثل الطريقة الأولى في إغلاق الأسواق والنأي عن أسواق المضاربة وهي طريقة سهلة، لكنها غير مستحبة.

أما الطريقة الثانية فهي أن نتعلم كيفية التعايش مع المضاربة، وأفضل الطرق لتحقيق ذلك هي فهمها وإدراكها. لماذا تدخل أموال جورج سوروس إلى بلد ما وتخرج منها خلال يوم أو يومين وتخلف حالة الاضطراب وعدم الاستقرار؟ إن أموال المضاربة تلج البلدان وتخرج منها لأن ترى بأن ثمة احتمالات لارتفاع أو انخفاض قيمة العملات. فعلى سبيل المثال، عندما تكون حكومة من الحكومات بصدد تدبير عجز كبير في الميزانية، أو عندما يُنْهَك أحد الاقتصاديات بفعل الاستثمار المكثف أو الاستهلاك المفرط، ستكون للاقتصاد معدلات صرف جدّ عالية وهو ما يستدعي دخول أموال المضاربة. ومن جهة أخرى، إذا كان أحد الاقتصاديات يدبرّ عجزاً مزمناً بسبب عدم التوازن بين الاستثمار والادّخار، فإن ثمة احتمال كبير لتدهور الاقتصاد، وبالتالي، فإن أموال المضاربة ستخرج من هذا البلد بين عشية وضحاها.

إذن، ما أودُّ قوله هو إن الاختلال الداخلي الذي تحدّثه الدولة هو الذي يعجّل بدخول أموال المضاربة أو يطردها بسرعة شديدة ويخلف عدم الاستقرار، وعندما تحدث هذه الاختلالات الداخلية مع ما يترتب عنها من قدوم أو رحيل لأموال المضاربة، فإن أفضل سبيل لتحاشي الآثار الجانبية للمضاربة هو الحيلولة دون حدوث اختلال داخلي في البلدان. إذن، فإلقاء اللوم على جورج سوروس دون معالجة أسباب الاختلال الداخلي لن يكن مجدياً لإنعاش الاقتصاد، كما أنه لا يمكننا العيش على جورج سوروس دون معالجة أسباب الاختلال الداخلي. لا يمكننا العيش بدون أموال المضاربة، فالمضاربة مسألة تتم يومياً بمبالغ مالية ضخمة، شئنا ذلك أم أبينا، لذا يحسن بنا أن نتعايش معها بحكمة وحصافة وأفضل سبيل للوصول إلى ذلك هو القضاء على مسببات الاختلال الداخلي.

وفي الأخير، بما أن هذا التدخل سيكون هو الأخير، أعاود توجيه الشكر من أعماق قلبي لأكاديميتكم على دعوتها لي إلى المغرب.

### 17- بيير جودي

أودُ الإدلاء بملاحظة وجيزة بخصوص اليابان، وهي ليست ملاحظة رجل اقتصاد بقدر ما هي صادرة عن مراقب خارجي أصابته الدهشة عندما لاحظ منذ شهور طويلة نوعاً من الفتور والبطء اللذين أصابا المجتمع والاقتصاد اليابانيين ونوعاً من خيبة الأمل التي طالت شرائح عديدة من السكان وخاصة الشباب الذين كانت آمالهم تتطلع نحو المستقبل. ويسود انطباع بأن المجتمع الياباني أصابه التعب والنهك، فمنذ 130 سنة وبالتحديد منذ بداية ثورة الميجي سنة 1868، كانت تعتمل في دواخل اليابانيين الرغبة في تحدي الغرب الذي أتى لاستفزازهم، فقد كان يسكنهم هاجس اللحاق بهذا الغرب. والواقع أن هذا الهدف قد تحقق حالياً من حيث الكم. وقد ذكر البروفيسور ماطي قبل قليل بأن اليابان قد أصبح بالفعل بمثابة مضخة للأموال بالنسبة للنظام العالمي، إذن لنتساءل -وبإمكان اليابانيين أن يتساءلوا أيضاً - بما أن اليابان قد تمكّن من اللحاق بالغرب، فما العمل؟ وأية وجهة سياخذ؟ وما التحدي الجديد الذي سيعلنه؟ وفي أي اتجاه؟ وفي الأخير، السؤال الذي يطرح ليس على اليابان وحده هو مسألة مغزى ومدلول محاولات اللحاق والنمو وجملة من المبادرات.

شاركت مؤخراً في ندوة جمعت أوروبا واليابان حيث كانت للنساء اليابانيات تمثيلية كبيرة، فسمعنهن يطالبن بقوة لم يسبق لها مثيل -أعتقد إلى الآن- يطالبن بتبوء مكانة جديدة لا ثانوية ولا بمكانة الخادمة، ومن خلال هذه المكانة فإنهن يطالبن بشكل جديد للمجتمع. أعتقد أن هذا الأمر يستحثنا على التفكير في الأزمة المالية والاقتصادية التي هي أزمة مغزى وأزمة دلالات لا تنتصب أمام اليابان فحسب، بل أمام دول أخرى ننتسب إليها.

## 18- أوري دادوش

احتراماً لروح النقاش وبما أنه تمّ تطرح عدد من الأسئلة، أودُّ أن أسهب فيما قاله الأستاذ لي بخصوص الربا والمضاربة. إن المفارقة تتمثل في كون الأزمة لم تقع بسبب الربا بل بنقيضه. بعبارة أخرى، يمكن القول إنه قبل اندلاع الأزمة بفترة قصيرة، كانت بعض الدول مثل التايلاند وماليزيا وكوريا تقترض الأموال من الأسواق العالمية بنفس معدل الفائدة الذي تحدده الخزينة الأمريكية (أقل من 1.5 / مقارنة مع الخزينة الأمريكية). أشرت لهذا لأبين لكم بأن سبب الأزمة هو تدفق السيولة المالية وليس قلتها. بعد نشوب الأزمة، ارتفعت معدلات الفائدة بشكل سريع بفعل قلة السيولة والذعر وانعدام الثقة التي أعقبت وتعقب عادة كل فترة أزمة. فيما يخص مضاربة المستثمرين الأجانب والمحليين، ثمّة دراسات تختص بهذه الظاهرة ' في الحقيقة، ثمّة دراستان قام بهما زملاؤنا في صندوق النقد الدولي : واحدة جاءت عقب الأزمة المكسيكية، وثانية تلت الأزمة الآسيوية والتي تمّت مناقشتها من طرف المجلس الإداري لصندوق النقد الدولي منذ شهر واحد تقريباً. لقد وصلت الدراسات إلى نفس الخلاصات وأجمعنا على أنه كان للمستثمرين أو بالأحرى المضاربين المحليين النصيب الأوفر في مسؤولية اندلاع الأزمة المالية. ففي حالة التايلاند الذي كنا على علم بمشاكله قبل سنة من بداية الأزمة، كان المستثمرون المحليون والأجانب على حدّ سواء يقومون بالمضاربة حيث جنوا منها أموالاً طائلة خصوصاً بعد انخفاض قيمة الباهت. لكن بالنسبة للعملاء الأخرى التي تدهورت قيمتها مباشرة بعد انخفاض قيمة الباهت التايلاندي، لم يكن أحد يتوقّع حدوث أزمة في ماليزيا أو كوريا؛ ففي هذين البلدين كان عنصر المستثمر أو المضارب الأجنبي غائباً ومنتفياً، لكن ما تسبّب في حدوث الأزمة كان هو ذعر المستثمرين المحليين. وهنا تبرز مفارقة أخرى لأن القدر الأكبر من المضاربة قام به المستثمرون المحليون الذين اقترضوا

الأموال بالدولار - لأن ذلك لا يكلف كثيراً - ثم أقاموا استثمارات بالعملية الوطنية، فهذا إذن شكل من أشكال المضاربة، ربما كانوا يظنون بأنهم لا يضاربون على العملة، فالمضاربة تمثّلت في أنهم كانوا لا يتوقعون حدوث انخفاض في قيمة العملة، وهنا حصل الاختلال الكبير، ومباشرة بعد حدوث تغيير في المواقف تجاه العملات عم الذعر في أوساط المستثمرين المحليين الذين كانت لهم مديونية كبيرة بالدولار وحاولوا القيام بعمليات تحويل كبيرة لحجم هذه المديونية، وهنا حدثت الأزمة في آسيا.

## خطاب اختتام الدورة

الحبيب المالكي

لا أخفيكم سرا إذا قلت في هذه الكلمة الاختتامية إنني مُحرَج، فماذا يمكنني أن أضيف بعد أن استمعنا إلى سبعة عشر عرضاً وإلى المناقشات. كل ذلك استغرق أربع عشرة ساعة من الإنصات والحوار؟ فكان ذلك ربيعاً ونحن في دورة الربيع لأكاديمية المملكة المغربية، وكان حواراً خصباً دفعني إلى التفكير في بعض الخلاصات الأساسية التي يمكن اعتمادها.

الخلاصة الأولى تتمثل في تعدد القراءات للأزمة الأسيوية. هناك اتجاهان اتجاه أول يقضي بأن الأزمة الأسيوية أزمة تدبير لا غير، ويتم التركيز فيها على البعد المالي والنقدي للأزمة، وهناك اتجاه ثانٍ يقضي بأن الأزمة الأسيوية أزمة بنيوية بمعنى أنها أزمة شمولية لا تهم البعد المالي والنقدي فحسب ولكن نهم أيضا البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهي بدون شك أزمة تدبير وأزمة بنية. أقول ذلك لأنه عندما نتمعن في الخطاب الاقتصادي وفي الخطاب الذي يرتكز على التحليل المالي والنقدي والسياسي والاجتماعي، نجد قاسماً مشتركاً يتجلى في استعمال بعض الكلمات المعبرة عن تصور ومنهجية أعمال جل المتدخلين، ومن بين هذه الكلمات التي تردت كثيرا فيما قيل «الشفافية» و«الثقة» و«المصادقية» و«التخليق» و«القيم»، بمعنى أن العوامل التي حددت الانطلاقة الاقتصادية لهذه البلدان يمكن أن تكون فيها كذلك عناصر أو عوامل تجاوزت الأزمة التي ساهمتنا بقسط كبير في تشخيصها والتفكير في البحث عن الخروج منها. إذا اعتبرنا أن هذه الأزمة ليست أزمة تدبير فحسب ولكنها أزمة بنية، فالحلول ستكون بدون شك شمولية على مراحل متعددة نظراً لتفاعل العوامل التي ذكرناها.

الخلاصة الثانية هي أن التجربة الآسيوية أنشأت نموذجاً تنموياً متميزاً أصبح مرجعاً بالنسبة لأقطار كثيرة، لأنها ساعدت على توفير شروط ما يمكن أن نسميه بالرخاء الاقتصادي، وإلى حد ما بالرخاء الاجتماعي إلى حين انطلاق الأزمة. وفي هذا المستوى، طرح عدد من المتدخلين مجموعة من الأسئلة: هل كانت الأزمة الآسيوية أزمة مرتقبة أم غير مرتقبة؟ هل هي أزمة مدبرة أم غير مدبرة؟ على كل حال فإن النموذج التنموي الآسيوي ساهم في إفران مشروعية اقتصادية عززت الاستقرار السياسي طيلة عقود في البلدان المعنية، لكن نلاحظ أن النخبة السياسية التي تحكم هذه البلدان لم تعط للجانب النوعي من التحولات التي عرفتها هذه الاقتصاديات وهذه المجتمعات ما يكفي من أهمية، بحيث يمكن القول إن هذه البلدان قد عرفت نوعاً من «الهروب إلى الأمام» في الجانب الاقتصادي، وهذا يتجلى من خلال المضاربات - وأعطيت أرقام ناطقة في هذا المجال - وكذلك الإفراط في الاستثمار الممول من خلال اللجوء إلى الخارج وإلى قروض مشكوك فيها دُفعت من النظام البنكي للبلدان المعنية. وأقول ذلك لأن المسؤولين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ألحوا على نقطة أساسية هي أن الارتباك الذي عرفته هذه البلدان فيما يخص صياغة البرامج التقويمية لمعالجة الوضع المتأزم، نتج عن عدم توفر المعطيات الصادقة والموضوعية لمعالجة الأزمة معالجة جدية. فهذا «الهروب» الاقتصادي - إذا صح التعبير - هو الذي دفع الأستاذ جودي Judet إلى طرح تساؤل هو: ما مغزى الفعل الاقتصادي؟ وأعتقد أن مساءلتنا للتجربة الآسيوية ستؤدي بدون شك إلى التذكير بما هو بديهي، وبأن الإنسان يجب أن يبقى نقطة الانطلاق والنهاية لكل مشروع تنموي.

الخلاصة الثالثة والأخيرة تتعلق بالآفاق. فقد أكد كل المتدخلين أن الوضع، على تأزمه وتعقده، يدعو إلى أن نبقى متفائلين؛ هذا التفاؤل الحذر يشكل قاسماً مشتركاً لتدخلات الخبراء والأعضاء، لكن في أي اتجاه؟

الاتجاه الأول على المستوى السياسي وهو ضرورة إنجاز العمل الديمقراطي الذي يطبع في المرحلة الراهنة جل البلدان الآسيوية المعنية أو بمعنى آخر، لا يمكن للمشروع الاقتصادية التي تحدثنا عنها أن تسنمراً إلاً بمشروعية أخرى هي المشروع السياسية، من خلال إنجاز الديمقراطية ؛ وفي هذا الباب يتعين تجديد دور الدولة، وهذا الجانب يهمننا نحن البلدان العربية والإفريقية. لقد انتهى دور الدولة التقليدي، لكن هذه المراجعة وهذا التجديد لا يجب أن يكونا على حساب ضمان انسجام اجتماعي والإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي. هذه النقطة أساسية وحساسة، وعلينا أن نجتهد حتى ننجح في تجديد دور الدولة لنعطي المعزى الأسمى للفعل الاقتصادي، فإذا نجحنا في وضع الربط بين تجديد دور الدولة والمغزى الذي يجب أن يتسم به الفعل الاقتصادي، سنعطي بدون شك مغزى إضافياً لتدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع.

الاتجاه الثاني مرتبط بضرورة إصلاح مؤسسات بروتون وودس، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد درس هذا الجانب في العروض والتدخلات، فإصلاح مؤسسات بروتون وودس شرط أساسي لإنجاح البرامج التقويمية نفسها، فمحدودية البرامج التقويمية المطبقة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية من قبل مؤسسات بروتون وودس مرتبطة بإصلاح هذه المؤسسات نفسها، وسيساعدنا إصلاح هذه المؤسسات على توفير الشروط حتى ننتقل في ظروف مقبولة إلى القرن الواحد والعشرين.

وفي نفس الاتجاه، يمكن القول إن النظام الاقتصادي والمالي للقرن المقبل يبحث عن توازن جديد انطلاقاً من بروز قوى جديدة ، فهناك اقتناع شبه جماعي أصبح يتبلور ويفرض نفسه، وهو أن الولايات المتحدة عاجزة عن القيام بدور القطب الوحيد، لذلك نلاحظ أن هناك بروزاً لتكتلات جهوية تتركز على ثلاثة أقطاب القطب الأول هو الولايات المتحدة في إطار منطقة التبادل الحر التي ستشمل

بكيفية تدريجية بلدان أمريكا اللاتينية وكندا. القطب الثاني هو الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد توقيع الاتفاق يوم السبت 2 مايو 1998، الذي يعلن عن الوحدة الحسابية الجديدة. «الأورو» Euro، فهذا ليس مكسباً نقدياً فقط، بل إنه مكسب سياسي للاتحاد الأوروبي، لأن النقد وسيلة تُعبأ وتُستثمر لبناء مشروع معين يتمثل في بناء أوروبا الموحدة. أما القطب الثالث فتشكيلته ليست واضحة الآن ويخص المجموعة الآسيوية، لكن من سيكون محرك هذه المجموعة الآسيوية؟ هل هو اليابان، المحرك القديم والقاطرة القديمة، أم الصين؟ لا شك أن هذه المنطقة ستعرف مرحلة انتقالية تتميز بمحركين أو بقطرتين القاطرة القديمة اليابانية، وقاطرة جديدة ستتمثل في الدور المتزايد والمتعاظم للصين الشعبية. نبقى نحن الأفارقة والعرب متساقلين: ما مالنا والعالم من حولنا يتشكّل وفق هندسة جديدة. أظن أن من الصعب الإجابة على هذا السؤال بصفة مقنعة، لكن علينا أن نبقى متفائلين وأن نستخلص العبر لبناء مجال تتوفر فيه شروط الحضارة الإنسانية المشتركة بثقافتها ولغاتها، وسيكون ذلك حافزاً لبناء إطار يساعدنا لا على مواجهة الكبار والأقوياء، ولكن لنسير بجانبهم.

هذه أيتها السيدات وأيتها السادة بعض الخلاصات المستوحاة من العروض الغنية التي استمعنا إليها منذ أمس. وفي الختام أودُّ أن أشكر السادة الأعضاء على حضور أشغال هذه الدورة، وعلى تدخلاتهم، وأودُّ أن أشكر كذلك باسمكم جميعاً السادة الخبراء والسيدة الخبيرة على ما قدموه وما أغنوا به النقاش، وأن أشكر وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والبصرية على نقلها أعمال هذا المحفل العلمي، ونتمنى أن يواظبوا على حضور أشغال أكاديمية المملكة المغربية. وأشكر طاقم الترجمة لما بذله من جهود سهّلت التواصل بيننا. وأشكر باسمكم جميعاً الدكتور عبد اللطيف بربيش، الزميل وأمين السر الدائم، على تنظيمه أعمال هذه الدورة مع مساعديه، وأطلب منه باسمكم جميعاً أن يرفع إلى مقام صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله، راعي الأكاديمية، برقية وفاء والتزام للاستمرار في

مسيرة الأكاديمية مسيرةً يطبعها دائماً الحوار البناء والدراسة الموضوعية  
العلمية لقضايا الإنسانية وقضايا هذا العالم الذي نعيش فيه جميعاً  
بخصوصياتنا، ونسعى إلى أن يسوده الأمن والتعاون ورغد العيش للبشرية،  
والسلام عليكم.

l'analyse objective et scientifique des problèmes de l'homme et de ce monde où nous vivons tous ensemble avec nos particularismes, et où nous oeuvrons pour qu'y prédominent la paix, la coopération et le bien-être de l'humanité tout entière.

-----

La troisième conclusion est d'ordre prospectif. Tous les orateurs ont affirmé que la situation, malgré sa gravité et sa complexité, nous invite à faire preuve d'optimisme. Un optimisme prudent est conseillé par tous les intervenants. Mais dans quel sens ?

Le premier sens est au plan politique; il est nécessaire de réussir l'action démocratique entreprise actuellement dans la plupart des pays d'Asie concernés; ou, pour m'exprimer autrement, la légitimité économique dont nous avons parlé ne pourra continuer que simultanément à une autre légitimité qui est politique, et qui passe par la promotion de la démocratie. Et il est nécessaire ici de procéder au renouvellement du rôle de l'Etat. Cette question est sensible et primordiale pour les pays arabes et africains. Le rôle traditionnel de l'Etat est fini; toutefois, ce renouvellement du rôle de l'Etat ne devra pas s'effectuer au détriment de la cohésion sociale et l'accélération du taux de croissance. Nous devons assurer le succès du nouveau rôle de l'Etat pour donner son plein sens à l'acte économique. Si nous réussissons les deux, alors l'Etat sera partie prenante à la fois dans l'économie et dans le social.

Le deuxième sens concerne les institutions de Bretton Woods qu'il est nécessaire de réformer. Ce point est d'ailleurs soulevé dans les exposés et les différentes interventions. La révision de ces institutions internationales est une condition essentielle au succès des plans d'ajustements Structurels, et elle nous permettra d'être dans les meilleures dispositions pour nous acheminer avec confiance vers le siècle prochain.

Dans le même ordre d'idées, nous pouvons dire que le système économique et financier du siècle prochain est à la quête d'un équilibre nouveau à l'occasion de l'émergence de nouvelles puissances. Une conviction presque générale commence à s'imposer : les Etats-Unis sont incapables d'assumer à eux seuls le rôle de pôle unique. Aussi observons-nous que des regroupements régionaux se dessinent selon trois pôles. Le premier est constitué par les Etats-Unis dans le cadre de la région de libre échange qui comprendra progressivement les pays de l'Amérique latine et le Canada. Le

second pôle est l'Union européenne, qui vient de se renforcer davantage après la signature du traité du 2 mai 1998 reconnaissant l'Euro comme unité de compte; il y a là non seulement un acquis monétaire, mais un acquis politique, car la monnaie "se charge" et s'investit pour construire un projet qui est ici l'Europe unifiée. Le troisième pôle, qui est l'ensemble asiatique, n'a pas encore de contours précis. Qui sera le moteur de cet ensemble ? Est-ce le Japon, l'ancienne locomotrice ? Est-ce la Chine ? Cette région connaîtra sans doute une période transitoire avec deux pôles, l'ancien qui est le Japon et le nouveau-venu qui est la Chine populaire dont le poids s'accroît de plus en plus.

Nous les Africains et les Arabes, continuerons à nous poser cette question: quel sera notre devenir alors que le monde autour de nous se transforme et prend forme selon une architecture nouvelle. Je crois qu'il est ardu de répondre à cette question de façon convaincante. Cependant, nous devons rester sereins tout en nous efforçant de tirer les conclusions qui permettent d'édifier un espace de convergence des attributs de la civilisation que les hommes ont en commun. Cet espace sera non pas celui de la confrontation, mais celui de la coexistence.

Voilà, mesdames et messieurs, les quelques conclusions que m'ont inspirées les riches exposés que nous avons écoutés depuis hier. Pour finir, je remercie messieurs les membres de l'Académie pour leur présence et leurs interventions, et messieurs et madame les experts pour leurs exposés et la richesse de leurs informations. Je remercie les médias dans toutes leurs formes d'expression pour avoir permis la diffusion de nos travaux; j'espère qu'ils continueront leur présence auprès de l'Académie. Je remercie l'équipe des interprètes dont les efforts ont permis de nous comprendre. Je remercie en votre nom le Docteur Abdellatif Berbich, le collègue et le Secrétaire perpétuel qui, avec ses collaborateurs, a organisé les travaux de cette session. Je le prie, en votre nom, d'adresser au Protecteur de notre Académie, Sa Majesté le Roi Hassan II, un message de gratitude et d'engagement de notre part à continuer dans le parcours de notre Compagnie sur la voie du dialogue constructeur, de

la crise dont nous avons ici contribué à établir les causes, et à rechercher l'issue. Il reste que si nous considérons que la crise est structurelle, les solutions seront d'ordre global, et devront être étalées sur des étapes nombreuses, à cause de l'interaction des facteurs que nous avons cités.

La deuxième conclusion est que l'expérience asiatique a créé un modèle de développement à part, devenu une référence pour de nombreux pays, car elle a contribué à instaurer ce que nous pourrions appeler la prospérité économique, et jusqu'à un certain degré la prospérité sociale, et ce jusqu'au déclenchement de la crise.. A ce stade, les orateurs ont posé un certain nombre de questions : la crise était-elle attendue ou non ? Etait-elle le fait d'une manipulation ? De toute manière, le modèle de développement asiatique a largement contribué à secréter une légitimité économique qui a elle-même renforcé la légitimité politique dans les pays concernés durant des décennies. Cependant, il nous est donné de constater que les élites politiques qui sont au pouvoir n'accordent pas suffisamment d'importance à l'aspect qualitatif des changements qu'ont connus les économies et les sociétés de leurs pays: si bien que nous pouvons dire que ces pays ont effectué une "fuite en avant" au plan économique. Cela se voit dans la spéculation - des chiffres ont été fournis à ce sujet -, dans l'investissement à outrance financé de l'extérieur, et dans des prêts douteux avancés par le système bancaire des pays concernés. Je le dis d'autant plus que les responsables du FMI et de la Banque mondiale insistent sur le fait que la confusion qu'ont connue ces pays lors de la mise au point des plans d'ajustements Structurels en vue de remédier à la crise est le résultat de l'indisponibilité d'informations crédibles et objectives qui permettent de traiter la crise de façon sérieuse. Cette "fuite en avant" économique - si vous permettez l'expression - explique pourquoi M. Judet s'est interrogé sur le sens de l'acte économique. Je crois que notre interpellation de la crise asiatique conduira sans doute à rappeler l'évidence que l'homme devra rester le point de départ et la finalité de tout projet de développement.

## DISCOURS DE CLOTURE DES TRAVAUX DE LA SESSION

Habib El-Malki

Je ne vous cacherai pas, dans cette allocution finale, que je me sens embarrassé. Que pourrais-ajouter après que nous avons écouté dix-sept exposés suivis de débats, pendant vingt quatre heures d'attention alternée de discussions, le tout dans un climat printanier en cette session de printemps de l'Académie du Royaume du Maroc ? C'était un dialogue fructueux, qui m'a inspiré, pour ma part, quelques conclusions que je crois fondamentales.

La première conclusion consiste en la multiplicité des lectures qu'on peut faire de la crise asiatique. Il y a à ce sujet deux directions. La première est que cette crise est une crise de gestion; on y insiste seulement sur la dimension financière et monétaire. La seconde est qu'elle est structurelle, c'est-à-dire globale, concernant outre les aspects financiers et monétaires, les aspects politiques, économiques, et sociaux. Elle est sans doute les deux. Je le dis car lorsque nous approfondissons la réflexion sur le discours économique et sur celui de l'analyse financière, monétaire, politique et sociale, nous décelons un dénominateur commun qui transparait dans l'usage d'une terminologie qui traduit la conception et la méthodologie de nombreux intervenants. Dans cette terminologie, il y a des mots que nous avons souvent entendus comme "la transparence", "la crédibilité", "la moralisation", "les valeurs". Ce qui veut dire que les facteurs qui avaient présidé au décollage économique de ces pays pourraient aussi être des facteurs de dépassement de

---

cas des autres monnaies qui ont suivi au Thai Bhat, on ne s'attendait pas du tout à ce qu'il y ait une crise en Malaisie et en Corée. Là, l'investisseur ou le spéculateur international n'était pas présent, mais c'était surtout la panique des investisseurs domestiques qui a causé la crise. De nouveau, il y a de l'ironie dans cette situation parce que la grande spéculation sur la monnaie est en fait celle des investisseurs domestiques qui ont empruntés de l'argent en dollar parce que ça coûtait moins cher, et qui ont investi en une monnaie locale. C'est de la spéculation. Peut-être qu'ils ne s'imaginaient pas qu'ils spéculaient sur la monnaie, mais c'est une spéculation, et la spéculation était qu'ils ne s'attendaient pas à la dévaluation. C'est là le grand déséquilibre qui s'est créé, et c'est à la suite de changement de sentiment en ce qui concernait ces monnaies qu'il y a eu la panique des investisseurs domestiques qui avaient des dettes très importantes en dollar et qui ont essayé de convertir en masse et de liquider ces dollars en masse qui sont vraiment au centre de la crise en Asie.

---

qui ne soit plus une place secondaire, une place de servante, et à travers cette place elles revendiquaient une nouvelle expression de la société qui est leur société. Je pense que cela est de nature à nous faire réfléchir sur la crise financière et économique et qui est une crise de sens, de signification qui est posée, me semble-t-il pour le Japon en particulier, et pour beaucoup d'autres également dont nous faisons partie.

### 18 - Uri Dadush

Dans l'esprit du débat, puisqu'on a été interpellé, je voudrais ajouter quelques mots à ce que M. Doowon Lee a dit au sujet de l'usure et la spéculation. Ce qui est ironique est que la crise, loin d'être causée par l'usure, a été causée par l'inverse de l'usure, c'est-à-dire que juste avant la crise, des pays comme la Thaïlande, la Malaisie, la Corée empruntaient de l'argent des marchés internationaux essentiellement au même taux que la trésorerie américaine; il était de moins de 1,5% de plus que la trésorerie américaine; cela pour souligner que la base de la crise était une abondance plutôt qu'un manque de liquidité du capital. A la suite de la crise, il y a eu une forte hausse du taux d'intérêt qui était causée par le manque de liquidité, la panique, le manque de confiance qui a suivi et qui suit systématiquement toute période de crise. En ce qui concerne la spéculation par les investisseurs étrangers et domestiques, il y a eu des études de ce phénomène. En fait, il y a eu deux études faites par nos collègues au Fonds Monétaire International: une à la suite de la crise du Mexique, l'autre à la suite de la crise asiatique qui a été discutée au board du Fonds Monétaire International, il y a à peu près un mois. Les deux études arrivent à des conclusions qui sont semblables et qui avancent essentiellement qu'il y a eu un rôle plus important de la part des investisseurs ou plutôt de la part des spéculateurs domestiques dans la crise financière que de la part des spéculateurs étrangers. Dans le cas de la Thaïlande, dont on avait connu les problèmes un an avant la crise, il y a eu une spéculation de la part des investisseurs domestiques et étrangers et qui ont tous gagné de l'argent quand effectivement le Bhat s'est dévalué. Mais dans le

or domestic distortion will not do any good to your economy; if you cannot live without this speculative money, whether we like or not, speculation is going on everyday with huge amounts of money; if you have to live with it, you'd better live with it wisely, and the most wise way is to cure our own domestic imbalance, to get rid of domestic distortion.

Lastly, because this is going to be my last comment, I once again thank your Academy for inviting me over to Morocco from the very bottom of my heart.

### 17 - Pierre Judet

Je voudrais faire une brève réflexion à propos du Japon, pas tellement une réflexion d'économiste qu'une réflexion d'un observateur extérieur étonné de constater depuis de si longs mois une sorte de langueur de l'économie japonaise, une sorte de désenchantement quand on dit qu'elle a gagné largement un certain nombre de couches de la population, en particulier les jeunes qui étaient tendus vers l'avenir. On a l'impression d'une société fatiguée, essoufflée. Depuis 130 ans, en effet, depuis le début de l'ère Meiji en 1868, les Japonais ont été tendus, hantés par la volonté de relever le défi de l'Occident qui était venu les provoquer: ils ont été hantés par la volonté de rattrapper cet Occident. Or, cet objectif a été maintenant quantitativement réalisé, et tout à l'heure, le Professeur Mathé a dit que le Japon est devenu en quelque sorte la pompe à finance du système mondial; alors on peut s'interroger -et les Japonais peut-être peuvent s'interroger- une fois le rattrapage accompli, que faire? Où aller? Quel nouveau défi relever? Dans quelle direction? et finalement, s'il y a une question qui se pose au Japon, c'est la question du sens, de la signification de la poursuite et de la croissance et de toute une série d'initiatives.

J'ai participé récemment à un colloque euro-japonais où les femmes japonaises étaient particulièrement représentées et où on a pu les entendre revendiquer avec une force qui s'était rarement exprimée une nouvelle place

people here said that how evil it is to take the chance with huge sums of money in such a short period of time. Well, I am not going to defend speculation. I am not here to praise speculation, but the speculation is going to happen anyway, whether we like it or not; it is estimated that about one trillion dollars - amount of speculation - is going on almost everyday in the international financial market with regard to speculation; whether we like it or not, whether we're blaming George Soros or not, this kind of speculation will go on anyway, and that is going to inflict a huge impact on both developed and developing countries.

Well, if that is the case, there are two ways to be not inflicted by the speculation. One way is that you shut down your market and isolate yourself from the capital market, that is an easy way, but it is not a desirable way. The other way is that you have to learn how to live with it; so the best way to live with it is to understand it: Why does George Soros' money come in and out of a country in a day or two and does produce such instability? This speculative money goes into and out of a country because they see a possibility of a sudden appreciation, or a sudden depreciation of currencies. For example, when your government is running a huge budget deficit, or when your economy is oversteamed by excessive investment or excessive consumption, naturally your economy is going to have a very high interest rate which will invite speculative money into your country. On the other hand, when your economy is running a chronic deficit due to the imbalance between your investment and saving, there is a great chance of depreciation in your economy, then speculative money is going to get out of your country in a day or overnight; therefore, what I am trying to say here is that it is the domestic imbalance that your country creates which invites speculation into your country, or sometimes which expels speculative money out of your country overnight and does create instability. Well, when these domestic factors, or domestic imbalance, or should I say domestic distortions invite this speculative money into or out of your country, the best way to avoid this side-effect of speculation is not to create this domestic distortion in your country. Well, blaming George Soros without curing your domestic imbalance

investissements étrangers, tout en continuant de promouvoir le développement d'une industrie nationale productive et d'un marché intérieur. Il y a en ce moment, au Maroc, un consensus sur les grandes lignes de la politique économique, et il me semble qu'il est important de signaler que le gouvernement de l'alternance est conscient de ces impératifs, et que les acquis en matière de démocratie se reflètent sur les domaines de la politique économique et sociale.

### 15 - Abdelhadi Tazi

Il nous a été rapporté, dans les exposés développés par nos collègues et par messieurs les experts, des exemples de forte exploitation fondée sur le commerce de l'argent à des taux d'intérêts très élevés et parfois explosifs. Je pense que cette manière de faire est ce qu'on appelle en terminologie islamique l'usure que la Charia interdit. Il est connu que la pratique de l'usure est l'un des moyens d'exploiter les pauvres. En Islam, le Coran interdit l'usure, et tous les textes théologiques proscrivent le commerce de l'argent qui procure du gain à l'une des parties au détriment de l'autre.

Je pense, alors que nous recherchons des solutions à la crise dont il est question, qu'il serait intéressant de faire référence à la position de l'islam vis-à-vis de l'usure. C'est là un point à verser au chapitre des moyens de prévention. Je cite à ce propos que le célèbre milliardaire George Soros a reconnu qu'il avait gagné beaucoup d'argent facilement. Il en a ressenti le besoin de faire des dons aux oeuvres sociales.

Encore une fois, je pose la question de l'absence de nos débats de toute référence aux effets de l'usure. Aurais-je tort de poser cette question?

### 16 - Doowon Lee

I think this is going to be my last comment. Today and yesterday we heard a lot about speculation. I think that most of us agree that speculation does produce a bad effect on some of the developing countries, and many

Troisième et dernier point sur le Japon, c'est vrai que le Japon est le pôle le plus suscitant de souci aujourd'hui, mais n'oublions pas qu'il y a à peu près un an l'économie japonaise avait commencé à reprendre, en 1996 et dans la première moitié de 1997, l'économie japonaise a enregistré des taux de croissance de 3 à 4%. Malheureusement, il y a eu un mauvais calcul de la part des décideurs japonais qui se préoccupaient essentiellement de ces énormes déficits budgétaires accumulés qui se manifestaient de plus en plus à cause des problèmes démographiques, mais ils ont mis les freins très vite. C'est à la suite de ces changements de politique budgétaire qu'il y a eu cette chute de nouveau en recession qu'on observe: cela pour dire qu'il n'y a rien d'inévitable dans la basse croissance japonaise: les Japonais ont démontré il y a un an qu'ils pouvaient reprendre, et j'ai assez confiance dans les mesures qu'ils sont en train de prendre, et c'est avec les pressions politiques qui semblent de plus en plus évidentes dans ces pays pour changer et améliorer la gestion qu'il y aura une amélioration de l'économie même si cela prenait un peu plus de temps que ce qu'on attendait

#### **14- Mohamed Allal Sinaceur**

Il y a un an, nous débattions de la mondialisation, et voilà qu'aujourd'hui nos débats concernent les "dragons d'Asie qui ont pris feu". Il y a là, sans doute, une relation, voire une complémentarité entre les deux sujets, dans la vision de Sa Majesté le Roi, qui a bien voulu les proposer à notre réflexion

Par rapport à la mondialisation, il nous a semblé qu'il était impératif d'avoir une attitude positive, et de créer les instruments qui nous permettent d'en tirer profit. L'économie est, comme on sait, fondée sur le principe que rien n'est sans contrepartie. Aussi, la leçon à tirer de ce qui s'est produit dans les pays du Sud-Est asiatique est qu'en ce qui nous concerne, il nous faut identifier les moyens de continuer à tirer profit de la mondialisation et de soutenir le progrès économique sans risquer de tomber dans la crise qui a récemment frappé les pays d'Asie. Cela implique l'encouragement des

humain: là on ne voit pas de changements étonnants. Troisièmement: une tendance à des taux d'épargne très élevés: cette tendance à l'épargne qui a beaucoup à voir avec l'aspect culturel devrait également changer. Le quatrième élément de croissance rapide est l'ouverture sur le monde extérieur. Or, on voit qu'à la suite de la crise les mesures qui ont été prises ont tendance plutôt à augmenter cette ouverture, c'est-à-dire permettre des investissements directs étrangers dans plusieurs secteurs et dans tous ces pays y inclus la Corée où il y a eu des limitations très importantes de ces activités, et finalement la stabilité macroéconomique de ces pays qui ont une tendance vers l'inflation. Ce n'est pas à cause de l'inflation qu'on a eu la crise en Asie - bien sûr cela demeurerait une variable- et je pense que les mesures qui ont été prises maintenant devraient améliorer la stabilité macroéconomique. Donc, il est possible d'interpréter cette crise actuellement comme une très grande occasion de mener et d'arriver à un redressement de ces problèmes qui sont des problèmes de gestion de l'ouverture, des problèmes de gestion du système financier et non pas, à mon avis, des problèmes structurels profonds. Je ne veux pas dire par cela que c'est une vision générale: l'Asie est une région très complexe, je ne veux pas dire que cela s'applique à tout le monde d'une façon égale: certains pays ont des problèmes de compétitivité, mais dans l'ensemble de cette région, je pense qu'on ne parle pas en ce moment de problèmes structurels fondamentaux mais plutôt de problèmes de gestion d'ouverture.

Le deuxième point, très brièvement, est que face à ce redressement en Asie, on a une situation dans les autres pays industriels comme le Japon qui est extrêmement favorable à ce redressement, où les déficits budgétaires se réduisent, où l'intégration par le commerce continue et où on a la croissance, la reprise et on a très peu d'inflation. On parle en Amérique d'une révolution de la productivité, c'est exagéré. Je pense qu'aujourd'hui la santé des économies industrielles d'Europe et des Etats-Unis connaît des problèmes, mais elle est sans doute mieux que ce qu'elle a été depuis 15 ou 20 ans.

---

collègues ont accordé beaucoup d'importance au poids des valeurs morales et spirituelles. J'approuve leur appel en faveur de la promotion de ces valeurs et j'invite au dialogue des trois religions du Livre pour aider à trouver des solutions aux nombreux problèmes politiques, économiques et autres.

### 13 - Uri Dadush

Je voudrais ajuster un peu le tir parce que j'ai ressenti à la suite des discussions d'aujourd'hui et surtout de cet après-midi qu'il y a eu un ton -peut-être- un peu pessimiste à propos de l'évaluation de la situation actuelle et les conséquences de la crise. J'ai sans doute moi-même contribué à ce pessimisme soulignant hier, en parlant des causes de la crise, les faiblesses multiples des économies asiatiques découvertes par nos analyses plus approfondies à la suite des événements des derniers mois; j'ai souligné notamment la faiblesse du système financier en Asie, mais je voudrais corriger cette impression de pessimisme généralisé en disant qu'une autre évaluation de l'économie mondiale dans le court ou moyen terme à la Banque du moins - ça s'applique aussi au FMI- reste très positive. Je voudrais souligner trois points

Premièrement, l'Asie est certainement sujette à un ajustement long et difficile, vraisemblablement sur la base d'une étude assez complète des crises financières semblables qui se sont passées dans les derniers 25 ans; un ajustement qui peut durer deux ou trois ans et qui aura des repercussions très importantes sur le chômage, la pauvreté etc, mais en même temps il est difficile de trouver des raisons pour dire qu'à la suite des événements des derniers mois on devrait réévaluer les potentiels de croissance à long terme dans cette région. Tout ce qui détermine la croissance à long terme, c'est-à-dire les facteurs structurels fondamentaux: premier point de départ : un élément de croissance rapide relativement bas - là il n'y a pas de changement - il a peut-être diminué; donc le phénomène de rattrapage continuera à jouer un rôle très important dans l'avenir. Deuxièmement: l'investissement dans le capital

opérations négatives et ont donné des résultats pervers. Certains collègues ont, hier et aujourd'hui, développé dans leurs interventions ces effets néfastes ainsi que la fragilité économique accompagnée de la fragilité politique que connaissent ces pays. Il me semble toutefois que l'on ne doit pas verser dans un pessimisme exagéré, en espérant que cette crise soit l'occasion pour les pays concernés et les pays touchés par les effets de la crise, de procéder à de nécessaires révisions.

La deuxième observation concerne les effets de la crise sur les pays producteurs de pétrole. Bien que je n'occupe plus de poste de responsabilités dans le domaine pétrolier, et cela depuis environ huit ans, je me sens encore attiré par les questions relatives au pétrole que je me permettrai d'aborder devant vous de temps en temps. Vous savez que les pays du Sud-Est asiatique constituent un important marché de consommation de pétrole. Aussi, la crise asiatique oblige de parler des répercussions négatives sur les économies des pays producteurs et exportateurs de pétrole. Un simple calcul montre que la baisse de 5 Dollars US par baril, du fait de la crise, entraîne une perte globale, à l'échelle des pays membres de l'OPEP, d'environ 50 milliards de Dollars. Ces pays étant des pays en voie de développement, vous concevez que c'est une perte considérable pour le développement des secteurs productifs et sociaux.

Troisièmement : on pourrait se poser cette question : que faut-il faire ? Il y a des projets de solution visant à remédier à la crise qui frappe le Sud-Est asiatique. L'un de ces projets propose la création de Fonds locaux qui réagiraient de manière urgente. Un Fonds mondial d'urgences constituerait un lien entre les Fonds locaux. Tous ces Fonds apporteraient leur aide immédiatement si une crise se déclençait. C'est un projet de solution simple et qui pourrait être efficace.

Autre chose : la révision de l'action des institutions internationales. Le Fonds monétaire international doit être doté de plus de liquidités, pour qu'il ne soit plus, comme on l'a vu, dans l'incapacité de verser un prêt à un Etat, comme ce fut le cas pour la Corée et l'Indonésie. D'autre part, certains

but what have they achieved? There are countries which have labour, people who are working very hard, do you mean that the man in my country who works in the field is not working very hard? He is definitely working very hard, do you mean that my technician is not trying to be a better technician? He is absolutely accepted when he crosses the borders and goes to America: why is it that he is not able to earn more in my own country or that he is trying to leave the country for other pastures? Because again the set-up of science, technology and improved skills have not been provided for.

So I come back to this particular point that : Let us distinguish between the causes and the consequences of this tragedy, and let us also not understand that this tragedy might not have shown its face if finance were not important in Korea, Malaysia and others, but it is a problem which most of the world is facing and we must resolve

## 12 - Saïd Manie Al-Otaïba

Nous avons vraiment appris beaucoup de choses des exposés et interventions de nos collègues. Je dois présenter mes vifs remerciements à Sa Majesté le Roi Hassan II pour l'excellence des thèmes choisis pour figurer au programme des travaux de cette académie. Le thème qui nous est proposé ici préoccupe le monde entier. Il est la preuve éclatante que cette académie n'aborde pas seulement des sujets à portée limitée, mais s'intéresse aussi à tout ce qui est en rapport avec le monde et avec l'homme.

Je ne voudrais pas répéter ce qui a été dit, mais j'aimerais exprimer quelques observations que je tenterais de résumer

Premièrement, la crise du Sud-Est asiatique est, selon certains économistes, un processus de réparation et de rectification qui permettrait une reprise économique. Nous savons que toute réforme économique a besoin, de temps à autre, d'opérations de rajustement, mais la fragilité des systèmes monétaires et financiers dans les pays dont il est question a rendu ces

---

these industrial countries which have come to grief today are going to work out a new relationship with their competitors outside. If you look at what is happening in the western world, the mergers are taking place, why is it that Mr. X might be a wonderful man today, tomorrow has got to shake hands with his rivals? Why is it that the rivals are sometimes in cooperation with each other, and sometimes in competition with each other? It is because of this very fundamental change which has taken place, and I think we have got to take both senses of this change in order to understand how to move on about it. I am talking about Korea- I should not be misunderstood, I will refer even to my own country- the improvements and successes will not come if we go back to protectionism; I said it last time that open economies and closed minds can not go together. You can not do in Rome what Romans would not be able to do in the best of their times. Today, there is one more thing of which perhaps we have to be much aware which is that the competitor is trying to see that my cost of production goes up higher than his, and in this way only he would be able to protect the industry. Today, if you're looking into it, you'll see the reversal of the positions developed countries have taken on protectionism. Today, when we hear of a developed country saying that many jobs have been taken because money is shifting from America to Korea, today, if somebody says in America that I am becoming poorer because poorer countries are sending their exports to my country, they are taking a wrong part altogether because it is not the internalization of economy which disintegrates industrial economy or national economies; they have to go together hand in hand and side by side to move in that direction, so there again I would like to make a point that one has got to be clear in one's mind that if he wants - even in that lower level of production -to improve and to save jobs, he has to bring in science and technology. I am asserting on that aspect because I can see it very clearly that if it is not clear today, tomorrow is better going to be won not only on the basis of who has the capital, there are certain countries in our neighbourhood or in our part of the world which have plenty of money,

situation. I also agree that the banking system itself, management and others require to be fulfilling improvement; IMF, World Bank and others are certainly honest about the particularity, but the point which has got to be understood by everybody today is that manufacturing, industry, agriculture have become global because of the technological input that has come into it; hence it is extremely necessary -I am sure Lee would appreciate this particular point- that in Korea, Malaysia, Indonesia or in any country, the answer lies in improving the manufacturing aspect which has so necessarily intertwined today with technological development; they have got to see today what they should do about education, especially information, technological input, inventions, innovations. Are these things really understood? And are people or workers motivated to do that? You will not be able to find an answer today and this is where I come to the other important point about the authoritarian and the democratic way of doing it; Lee did not complete his arguments on that particular thing, but I would like him to understand and still appreciate this, that if the technician, the technocrat has to work today, it is not with the authoritarian system that he will be able to work, but when he gets incentives and is equipped with modern technology. So the heart of the problem lies in that those who were successful till yesterday became a back because they did not keep pace with the new changes, new improvements, new technologies which have come into it, and therefore, the answer should really be found in what we are going to do with science and technology and its impact on development.

My second point is that while you're trying to solve the problem internally and externally, let us also accept one thing that divergence is the order of the day; you must have correlation, you must have strategic alliances, you must have cooperation to be established; this is an era in which relationships are important, how and what relationships are you going to establish not only with your private and public sectors, not only with your own governments and your neighbours' governments, but also internationally? You must have a clear approach in this regard as to how

---

into view along with the things made about the culture and the values, but I think that there is one very important thing which we have got to consider: why did these industries which were so efficient till yesterday collapse? Lee has pointed out as to how hundreds of their companies and others started stopping their work and coming to bankruptcy; there must be some reason why what was efficient till yesterday became a disaster, and this is where, I think, lies the key to most of the things that we are trying to find an answer to and that, in my view, is the revolutionary transformation that is taking place in the processes of production itself. Production today due to the revolution in technology itself has not remained national; it has become transnational, flexible and starts moving from one place to the other and very fast: it has anyway no such thing as what is good for General Motors is good for America and what is good for America is good for General Motors. You said General Motors would like to go into their particular area because it is profitable for them and General Motors is going to compete not only with the car industry in America, but outside. The competition has become fierce because the line of demarcation between inefficient production and less efficient production has disappeared to such an extent that today a little difference of efficiency makes a lot of difference between the performance of enterprises, and the competition has become fierce in the sense that if somebody in Korea is able to produce something at a low price, the money is bound to rush to that particular area to get a place, and tomorrow if the area realizes that Korea is not able to maintain its efficiency which can compete with the cars which have been produced in Germany, that money will fly away from it, and this is where the technology of information and communication is helping, but much more than that, I am trying to emphasize a point that we will never be able to appreciate the collapse of good industries unless and until we understand that they have got to become better everyday and improve their performance. This is what has happened: I know that the financial crisis has come and the answers have been found to that crisis, and perhaps the answers may also provide the solutions and improve the

Je voudrais juste, pour répondre aux préoccupations de M. Dajani, puisqu'il nous interpelle, ouvrir une petite parenthèse et dire que dans l'histoire du système monétaire international depuis le début du siècle il y a toujours eu une prédominance monétaire : la Livre Sterling, puis le dollar. Et il faut s'interroger sur l'avenir. Pour le dollar, je rappellerai très brièvement qu'en 1945, lors des accords de Bretton Woods, on n'a jamais décrété que le dollar devait être convertible en or. Il y avait une double définition des monnaies: en or et en dollar; ce sont les Etats-Unis, unilatéralement en 1948, qui ont décidé d'eux-mêmes de rendre le dollar convertible. D'où toute la puissance qui a été conférée au dollar, les énormes capitaux qui ont financé la reconstruction de leur économie et qui expliquent relativement la source de l'hégémonie financière. Pourquoi d'ailleurs le système de Bretton Woods s'est-il effondré en 1971? Tout simplement parce que les Etats-Unis sont revenus sur leur décision pour dire que le dollar n'était plus convertible en or. Depuis, paradoxalement, le dollar reste la monnaie internationale. Je n'entrerai pas dans d'autres considérations, dans les mécanismes, à travers notamment les politiques monétaires et budgétaires américaines qui perpétuent cette prédominance monétaire même si le dollar dans les réserves internationales a baissé quelque peu depuis. Mais avec la naissance historique de l'Euro, il y a là peut-être un champ de réflexion qu'il faut investir pour réfléchir sur ce qui est la source de tout cela, c'est-à-dire, l'hégémonie financière. Je voulais juste préciser cet axe de réflexion qui pourrait, peut-être, apporter quelques éléments de réponse.

## 11 - Abid Hussain

I along with most of us today listen with a great amount of attention and interest to the points which have been made in this debate, and I mostly agree with the things which have been said either in terms of the financial difficulties to which the banks and the system itself are faced, or the system of governance both within the government and the State in which the corporate sector has suffered. These are the things which have got to be taken

Nous avons entendu que dans les opérations de spéculation, sur cent Dollars, deux Dollars seulement vont au secteur de la production alors que 98 vont à la spéculation. Alors, je me pose la question : comment s'en sortir ? Et comment les économistes font l'approche de cette question ? En ce qui nous concerne, nous faisons l'approche comme l'ont faite nos deux éminents collègues, le musulman et le chrétien. Je voudrais à ce sujet faire allusion à la morale du travail. J'ai récemment visité un pays arabe qui n'était pas connu pour avoir de l'intérêt pour cette question; j'ai remarqué des changements. Un responsable, qui connaissait mes convictions, m'avoua qu'on a enfin compris dans son pays que sans la pose de limites de démarcation entre le licite et l'illicite, la corruption de la vie publique ira de l'avant et gâchera tout.

La dimension morale se situe entre l'individu et son créateur; elle échappe à la juridiction et n'est régie que par le sentiment intime de l'homme qui est de se soumettre à Dieu comme s'il le voyait, et d'être convaincu que s'il ne le voyait pas, Dieu le voit constamment.

## 10 - Nezha Lahrichi

Je voudrais faire une réflexion - parce que les économistes ont été interpellé ce matin - pour dire encore une fois, si M. Jobert me le permet, qu'il faut faire preuve d'humilité, et dire que la science économique n'est pas malheureusement arrivée à maturité, et que les paradigmes, comme il est convenu de dire, sont nombreux et contradictoires au lieu de se succéder et de se compléter. De nombreux modèles existent, pour essayer d'expliquer, mais les réseaux sont tellement inextricables, réseaux de relations qu'on met dans les modèles de grandeur qui ne sont pas univoques et qui poussent à ce qu'on infirme ou confirme une thèse qu'on veut démontrer à travers le modèle. M. Dajani, pour le citer, a beaucoup insisté sur la spéculation. Ces 20 dernières années d'économie essayent d'expliquer ce qu'on appelle les anticipations tantôt rationnelles, tantôt irrationnelles. Donc, le monde devient complexe, et c'est une science qui reconnaît, pour le moment, ses limites.

## 9 - Ahmed Sidqi Dajani

J'aimerais que nos amis les économistes nous aident à comprendre pourquoi les enfants de la classe moyenne, qui ont l'habitude de travailler sur l'ordinateur, s'adonnent passionnément aux pratiques d'investissements individuels et la spéculation. Ce phénomène commence à faire fureur aux Etats-Unis où les enfants de la classe moyenne restent assis pendant des heures devant leurs ordinateurs au détriment du plaisir de la lecture, de la pratique du sport, et même de la connaissance des événements quotidiens qui se produisent dans leur pays. La question est de savoir si cette culture durera encore longtemps, car à présent on ne peut que constater le rôle laudateur des médias en faveur de ce phénomène.

Au sujet des opérations boursières, j'ai demandé à un ami qui m'est cher si la bourse commençait à jouer son rôle au Maroc, il me répondit affirmativement. En Egypte, où je vis, la bourse est récente aussi, et, selon la revue *Rose Al-Youssof*, dans une livraison récente, il y a en Egypte 138 sociétés de courtage dont le capital s'élève à 116.750.000 livres égyptiennes, et il y a 40 sociétés qui constituent des portefeuilles et s'activent dans les souscriptions. Leur chiffre d'affaires s'élève à 1 milliard et 103 millions. Nous autres qui enseignons les sciences humaines, nous ne nous contentons pas de chiffres, nous aimerions humaniser les chiffres, comme aime dire Son Altesse Royale le Prince Hassan de Jordanie.

Tout près de chez moi vit un jeune diplômé d'une université américaine. Il est affable et a la vivacité des jeunes. Je lui demandai un matin où il travaillait, il me répondit qu'il travaillait à la bourse. Je remarquais, au début de ses activités, qu'il affichait toujours un sourire large et tranquille. Puis, un jour, le logement situé au-dessous du nôtre prit feu. Les voisins sont allés au secours. Nous vîmes alors notre jeune ami, qui se nommait Amr, s'empoigner avec sa famille. Il avait, durant deux ou trois mois, spéculé et émis des chèques dont le montant s'élevait à 600.000 Dollars. A l'heure qu'il est, il tente toujours de résoudre son problème par les voies juridiques.

absolument contraires à l'objectif fondamental de justice poursuivi en commun

### 3° La diversité des civilisations et des cultures est un fait

Elles plongent leurs racines au plus intime de chaque individu, de chaque famille ou groupe social. Les valeurs qu'elles véhiculent sont si intimes à la conscience qu'elles soudent chaque homme au sein des cellules sociales, et en premier lieu celles de la famille.

-L'individualisme dont on veut faire le moteur du développement se heurte de plein front avec ces valeurs traditionnelles consacrées par l'histoire et, pour cette raison, ne peut mobiliser les forces sociales qui feraient contrepoids à celles qui poussent chaque individu et chaque peuple à la recherche d'avantages propres.

-La paix des sociétés et leur développement harmonieux dépendent de l'aptitude des hommes de notre génération à adhérer aux valeurs collectives de solidarité, de liberté, de justice et de vérité

En somme, au-delà des questions économiques et financières qui sont à l'origine immédiate de la crise asiatique, se trouvent des raisons plus profondes qui viennent de ce que la coopération des systèmes de valeurs représentées par les religions Islam et Christianisme n'ont pas encore trouvé la voie de leur coopération pour imposer aux forces économiques le respect de l'homme.

L'Eglise, pour sa part, a mis au centre de sa doctrine sociale, précisément et uniquement, cet objectif majeur: le respect et la dignité de l'homme, de tout homme et tout l'homme! L'homme est plus grand que le plus grand des dragons.

Je termine en reprenant volontiers la juste réflexion du Professeur Pierr Judet:

"Rupture, cassure, brisure, oui, mais aussi ouverture! Espérer plutôt que redouter".

vouloir faire la leçon aux autres, surtout à propos d'un thème d'étude aussi délicat et aussi complexe que celui qui est proposé à nos réflexions par la sagesse de S. M le Roi du Maroc, le Fondateur et le Protecteur de notre Académie.

Je me permettrais simplement, afin d'en savoir davantage, de poser ici quelques questions à des hommes de très haute compétence et de longue expérience que nous avons entendus depuis hier avec intérêt, attention et profit

1<sup>o</sup>. Est-ce que la négligence des valeurs sociales et morales (auxquelles plus d'une fois allusion a été faite quand il s'est agi de chercher des solutions à la crise asiatique), est-ce que la sous-estimation de ces valeurs n'a pas une part essentielle dans les crises, toutes les crises, économiques et monétaires, qui affectent notre monde d'aujourd'hui ?

2<sup>o</sup> Ne peut-on pas affirmer que beaucoup d'erreurs de gestion pourraient être évitées, si une confiance réciproque suffisante régnait entre les gestionnaires des économies ? En fait, c'est la spéculation, négation de la confiance, qui a prévalu.

Sans doute, là comme ailleurs, les gestionnaires des économies seront toujours exposés à céder à l'avidité du gain et à la soif de puissance; mais beaucoup de distorsions seraient sans doute évitées dans le système des relations internationales, si chacun était perçu par les autres partenaires comme animé par le sens de la justice.

-L'insertion de ceux qu'on appelle les "sans voix" (je rejoins ici le Dr. Amadou-Mahtar M'Bow) deviendrait, je pense, une préoccupation commune au lieu d'une recherche individualiste de la puissance économique et financière, à tout prix et à n'importe quelle condition. Il est temps de nous convaincre que nous monterons ensemble - ou nous tomberons ensemble

- L'insertion en question doit être l'effet d'une volonté.

Un tel monde devenu solidaire ne pourrait plus accepter les ruptures du système que sont les conflits et les guerres; car de telles ruptures seraient

cette machine caractérisée par l'autonomie, la capacité de création de monnaies. Les flux se génèrent d'eux-mêmes. Il y eut bien sûr la tendance à s'adresser à des pays comme ceux d'Asie où les opportunités de profits -c'est pour ça qu'on les appelle "marchés émergents"- dépassent de loin celles qui existent sur les marchés traditionnels. Donc, la question --presqu'un défi- est comment maîtriser l'autonomie de ces marchés qui réellement exercent un diktat sur les politiques économiques des pays qui intègrent bien sûr le marché financier international des capitaux.

### **7 - Salem Ould Addoud**

J'ai pu constater que les participants à cette réunion qui se réclament des trois religions abrahamiques versent davantage dans les considérations matérielles et se désintéressent de la crise qui monte dans le continent -mère, l'Afrique.

Je voudrais dire que Dieu a posé, par l'intermédiaire de ses messagers, et dans les livres sacrés, les lois qui régissent la finance et l'économie de la manière qui procure à l'homme son épanouissement et son bonheur, dans une société d'entraide où sont bannis l'injustice et le classement des hommes selon leur richesse. Dieu a interdit l'usure, les jeux où l'on risque l'argent, la fraude, la tromperie, l'accaparement qui nuit à la communauté. Les théologiens ont interdit que la monnaie soit en elle-même une marchandise qui se vend et s'achète, car elle est ainsi détournée de la fonction pour laquelle elle avait été créée.

### **8 - Le cardinal Bernardin Gantin**

"Il faut être modeste"... Ce message est très opportun: il a été plusieurs fois répété durant ces deux jours.

En effet, il serait prétentieux de la part de quiconque et surtout de la part d'hommes responsables de Communautés spirituelles ou religieuses de

sachant que l'histoire de la monnaie se confond avec celle de la domination; mais tel n'était pas mon propos. J'ai rebondi sur la dernière intervention et je voudrais faire un commentaire, une sorte de conclusion qu'on pourrait tirer de cette première journée: s'il y a bien un mot que je retiens personnellement c'est le mot "modestie" devant la complexité, l'interaction et l'imbrication de tout ce qui pourrait expliquer cette crise asiatique, et il ne faudrait surtout pas qu'on tombe dans cette espèce de manichéisme où on oppose "miracle" à "mirage".

En fait, il y a deux lectures: c'est ce que je retiens personnellement de cette journée. On peut voir et présenter les faces cachées des valeurs asiatiques, c'est-à-dire, faire une lecture négative, ce n'est plus l'énergie au travail, ni le dynamisme, ni la souplesse devant le revers des fortunes, ni le goût du risque; maintenant, toutes ces valeurs sont contrebalancées par leurs inconvénients et qui sont à la source des problèmes.

Il y a une deuxième lecture, c'est de dire que les lois du marché qui sont maintenant celles de ces pays-là requièrent des modifications profondes dans la manière de penser et d'agir, que le respect d'autrui passe par le relativisme culturel, et que ce sont des pays qui sont en train de s'adapter. La question qui se pose et qui a été posée ce matin, est comment va-t-on transiter vers, peut-être, un autre capitalisme du marché, ou alors est-ce que ces pays vont être obligés de se soumettre au modèle universel? C'est donc la question fondamentale, et tout dépend de la sortie de crise de ces pays-là, et c'est pour cela que peut-être la modestie nous invite à poser de bonnes questions, plutôt que d'apporter pour le moment ce qui serait de mauvaises réponses.

Je suis tentée de répondre au monsieur qui a parlé du comportement des flux financiers qui doivent tenir compte de la capacité d'absorption de ces pays. Je voudrais, à ce niveau, rappeler ce que tout le monde sait, l'autonomie totale qui existe sur le marché financier international, le problème qui est posé aux institutions financières internationales et aux gouvernements politiques. Comment les maîtriser? Comment ce que M. Tobin a appelé sa taxe et que j'appellerai "comment mettre des grains de sable" dans le fonctionnement de

que les institutions de Bretton Woods ne devraient pas intervenir du tout s'il y a des difficultés et laisser les pays et les banques payer le prix de leurs erreurs, mais n'oublions pas l'effet domino et la difficulté que ceci peut poser pour la communauté internationale: plusieurs orateurs l'ont indiqué: si cette crise continuait et que l'on se retrouvait dans une situation où en raison de la dépréciation de la monnaie en Corée, en Thaïlande, en Indonésie, aux Philippines etc - et même Hong Kong a été menacé à un certain moment, la Chine aurait suivi- ça aurait été la catastrophe: si la Chine dévaluait, alors qu'avec la convergence des taux déjà en 1993 elle a eu un gain compétitif de près de 30%, et si ces pays devraient rentrer en danse et procéder à une dévaluation de leurs monnaies, ceci aurait donc été la catastrophe, non seulement pour l'Asie mais pour le monde entier

Enfin, nous avons le problème du Japon où il n'y a pas de croissance -nos prévisions le montrent- et où il y a la difficulté du système financier qu'il faut résoudre, et nous avons également le problème de la manière de financer les déficits et les erreurs dans ces systèmes, le Japon est effectivement la deuxième économie mondiale, sa croissance pèse lourdement de manière positive ou négative sur l'économie mondiale, et je pense que ce sont des choses dont il faut tenir compte. Si les pays d'Asie orientale avaient chuté plus bas, la Chine et le Japon auraient suivi, et je crois que le monde aurait beaucoup perdu d'une telle évolution.

## 6 - Nezha Lahrichi

Je voudrais rebondir sur ce qui vient d'être avancé pour dire que la question immédiate qui se pose est une question monétaire, puisque le décrochage des monnaies asiatiques de leurs référence par rapport au dollar peut annoncer et annonce la naissance d'une triade monétaire fondée sur le dollar, l'euro et le yen, et lancer aussi une conséquence dont il faudra tenir compte. En tout cas, c'est la réaction la plus immédiate à laquelle il faut s'attendre. Donc, quelles sont les chances de succès de cette triade monétaire

En définitive, je pense que dans tous ces programmes de réformes, l'élément-clé est la capacité des autorités à mettre en oeuvre des mesures adéquates et à les faire de la manière la plus rapide. Je crois qu'un médecin peut être excellent, mais si le patient ignore les prescriptions du médecin, il est évident que la guérison ne peut pas se faire ou peut être très longue.

En deuxième lieu, la responsabilité du secteur privé qui a été évoquée par plusieurs orateurs. Je comprends qu'il est effectivement difficile de concevoir qu'après la crise de la dette au début des années 80 où les banques avaient contribué à mettre des ressources importantes dans des économies où la politique macroéconomique était totalement adéquate et que ce problème a été résolu parce que c'étaient des prêts faits à des Etats. On se retrouve à 10 ou 12 ans après avec le cas du Mexique et maintenant dans la même situation où un certain nombre de grandes banques font des crédits à des entreprises privées, elles le font à court terme et ces entreprises le font d'une manière pas tout-à-fait conforme, et même les utilisent pour des opérations à plus court terme que les opérations initiales. On peut donc se poser la question de savoir pourquoi continuer d'intervenir et de faire en sorte que ces banques ou ces opérateurs ne payent pas le prix de leur négligence ou de leur mauvaise gestion? Mais en regardant les chiffres nous nous sommes rendu compte que pour ceux qui étaient en bourse les pertes ont été considérables. Je vous dirai, par exemple, que pour la Thaïlande comme pour la Corée et même pour la Malaisie, les chutes en bourse ont été de près de 40% les six premiers mois, et en Indonésie les chiffres et les taux de change ont été également fortement dévalués entre 30% pour le plus bas en Corée et 70% pour l'Indonésie. Donc, dans un premier temps, un prix a été payé par ceux qui se sont aventurés sur ces marchés et qui ont investi d'une manière inappropriée. Les conditions de négociation ont également forcé ces banques à prendre un certain nombre de mesures de provisionnement et de restructuration, donc un prix a été payé mais peut-être que les uns et les autres considèrent que ces prix ne sont pas suffisamment punitifs et qu'il faudrait amener ces structures à être plus prudentes. J'ai lu dans la presse américaine certains qui estiment d'ailleurs

restructuration du système financier. Je rappelle que pour la plupart de ces pays les budgets étaient en équilibre ou même excédentaires, et que les déficits que l'on constate en Corée ou en Thaïlande sont l'équivalent du coût de la restructuration financière, donc des intérêts sur la dette à contracter pour essayer de restructurer le système. Par conséquent, pour éviter de telles crises je suis persuadé que la transparence dans la gestion et la rapidité de la mise à disposition des opérateurs d'informations essentielles sur le fonctionnement de l'économie sont essentielles. Ceci me permet de revenir aux questions indiquées par M. Hussain, le problème de la démocratisation de la gestion. En réalité, si l'information n'est pas à portée de main pour tout le monde, il est très difficile pour les uns et les autres d'être à égalité dans les prises de décision; il est donc essentiel que cette dimension politique ne soit pas ignorée; cette transparence de l'information, la mise à disposition de l'information à tous les niveaux est un élément particulièrement important.

Je voudrais maintenant revenir sur la question relative à l'intervention du Fonds. J'étais intérimaire quand la crise s'est déclenchée en Corée, et nous nous sommes rendus compte en l'espace de quatre jours que ces pays ne possédaient que la moitié des réserves que nous pensions qu'ils avaient, et 48 heures après, il ne leur restait que le tiers des réserves (9 milliards de dollars exactement) et nous étions le 30 novembre, alors nous avons pu en une semaine terminer les négociations et présenter un rapport au conseil d'administration, et pendant ce temps nous avons mobilisé 40 milliards de dollars à être décaissés sur trois ans. Ceci a redonné une confiance à la communauté financière internationale pour venir au secours de la Corée, mais l'élément le plus important, à mon sens, a été la réaction des Coréens eux-mêmes qui ont estimé qu'une erreur d'appréciation de gestion de cette situation avait été commise, c'était pendant une période difficile, juste avant les élections, il fallait donc arriver à des accords avec le gouvernement en place comme le gouvernement éventuel, et tout ceci a été négocié en quelques jours.

macro-économiques d'une part, et les obligations posées par la mondialisation d'autre part.

Cette remarque permet de penser que des crises similaires pourront se produire dans d'autres pays. Alors, il est nécessaire que l'on procède au sein des organisations internationales et au niveau de l'économie mondiale, à une réflexion en vue de donner une explication nouvelle à cette crise qui, à mon avis est quasi normale et peut se reproduire.

## 5 - Oualassane Ouattara

J'ai écouté très attentivement les différentes interventions. A l'issue de cette journée de discussions, on peut dire que les raisons de la crise sont assez claires même si dans les institutions internationales les aspects politiques ne sont pas toujours pris en compte: j'ai découvert par de nombreuses interventions que cela était effectivement un aspect important du début de cette crise, mais je voudrais revenir aux questions économiques telles que nous les avons perçues et dire qu'en fait c'est parce que ces problèmes sont d'un type nouveau que les réactions n'ont pas été tout-à-fait adéquates au départ: il s'agissait d'abord d'un problème de confiance, donc, un problème du système financier, un dysfonctionnement du système financier de manière importante: le clientélisme et tous les problèmes que même M. Doowon Lee évoquait tout à l'heure, la manière dont fonctionne le système industriel, le système bancaire, les liens entre la politique et les affaires et ainsi de suite: en fin de compte, le problème structurel qui était profond dans certains cas comme en Indonésie avec des monopoles de restriction et des interdictions de participation des étrangers aux capitaux des banques etc, alors qu'on fait de bilan, on se dit que quand une crise pareille apparaît, il faut rétablir rapidement la confiance. Dans le rétablissement de la confiance, les doses sont peut-être trop fortes au plan macroéconomique, et j'ai noté des problèmes sociaux qui peuvent découler d'une réduction très forte du déficit surtout que le déficit n'est pas structurel, mais il est créé par les besoins de

regard the Asian economies as just one economy. There are a great deal of differences between one economy and the other economies in Asia. There are differences at the level of development; there are differences in terms of incomes, in terms of industrialization, in terms of the industrial structures as just Mr. Hussain mentioned a minute ago, so when we talk about the Asian crisis, I think we need to distinguish one economy from the other even though it is difficult to do it in such a short time.

The second point that I want to raise is that when we talk about the Asian crisis today, it seems like that some of the presenters mentioned that the Asian values were the cause behind the Asian crisis. To me, though, the Asian values, of course, have some responsibility behind this crisis; however, this kind of financial crises happened not only in Asia, but also in the other industrial countries such as Finland, Sweden and also in the United States a couple of years ago. So the main cause behind this Asian crisis is not exactly the Asian values, rather it is the loan practice of banking industries, loan practice of economic sectors; so I think we need to make it clear that it is not exactly the Asian values behind this crisis even though it has something to do with it.

#### 4 - Driss Khrouz

Je voudrais ajouter aux interventions précédentes un élément nouveau relatif à la crise, tout en tenant compte des données communiquées par mon collègue M. Doowon Lee.

Cet élément est que la crise a laissé apparaître que sa cause réside dans le secteur privé et les entreprises. Cela explique que les tentatives de solution tentées par les organisations internationales, notamment le Fonds monétaire international, ne conviennent pas à cette crise, car les solutions souhaitées ici sont celles qui correspondent aux spécificités du secteur privé. Or cette crise n'est pas une crise d'un déficit financier dans le budget de l'Etat, elle n'est pas non plus une crise d'interaction entre les mécanismes globaux et

but that was done after a deep study of the whole thing, and my feeling is a similar thing is necessary.

My last point is that economic growth and economic development, how good and nice they may be, will have to match very much with a democratic set-up. You cannot really expose, you cannot have transparency, you cannot bring out some of those scandals which were hidden in many countries unless and until you offer freedom of press and opinion, and therefore, I've been clearer in my mind that democracy and the free market will have to go together. I see the problems of transition with some of the socialist countries, some of the countries in which I include my own country, where when you are moving from the state-controlled economy to the more free and open economy, you face many difficulties which have to be encountered, but then this thing cannot really happen unless you have free press. In my country, two or three scandals which have come out could have been hidden from the public, but we have a very strong press which has exposed some of these things and it become possible for us to do so. Therefore, I would say that rather it is the Republic of Korea for which I have got the greatest admiration or it may be Singapore where you see that discipline is there, but democracy isn't there. They will have to understand the value of the democratic system and the democratic values without which how much do they like to do? How much may we consider the improvement over here? These scandals will be there, and you will find one crisis following the other.

### 3 - Doowon Lee

I think I am the only person from South Korea that I have to speak out. First of all, thank you so much for inviting me to such a prestigious meeting like this. I have two comments to make. When you talk about the Asian crisis as we have done today, I think we have to make some distinction here. The first point that I want to raise is that it is rather dangerous and inappropriate to

---

take care of this detestable character, the speculator, who goes and does no good to the country to where money goes, nor to the place where money has come from. Similarly, I will repeat it again that Tobin said, stop sending the release of the capital flowing from one country to the other; he wanted to slow it down. I have recently read a speech wherein it was said that if you send more money than what can be absorbed there, then you're committing a mistake. It was Geoffrey who said that both are guilty those who give the money and those who take it and put it wrongly. So my brief point is that while we're looking into this crisis, we have got to see it as to how we tame this type of Capitalism to see that it helps both countries; there is prejudice for cooperation, there is less need for confrontation in this regard, and I would say that it is extremely necessary and important for this meeting to see that some of the measures of deregulation which have taken place have got to be corrected and modified.

My own feeling is that some of the international institutions also which have come up after World War II are facing an absolutely new situation, qualitatively different from what they had inherited. Therefore, it is extremely necessary that an internal thinking and an internal mechanism should be set up in these institutions so as to see what should be done.

I was happy, while talking to the representative of the World Bank, to know that this is exactly how they are doing it, and I think we've got to emphasize it, but let me make it very clear that I do not believe in the conspiracy theory; some of the eminent speakers in the morning were talking about the US and they are seeing the hidden hand of this particular thing. My own feeling is that even if it is true, there must be imperative evidence to prove that it is so; I know there are connections which bring the US into this particular context as it has happened earlier: there was the administration and the military in alignment with industry at one particular point of time and there was the industry-military complex which was created,

southeast Asian countries, but also in the countries from where this money was coming, and here I refer to what is generally described as Wall Street Revolution. The big change which took place and was described as the Wall Street Change is that the deregulation which came in the 80's made it very easy for the commercial banks, the investment banks, the insurance companies and others to break the barriers which were laid earlier, and getting to each other's businesses; when the deregulation took place, people started sending their money fast and certainly -as has been described- with the hell of what you call a pressing button or a pushing button: thousands and millions of dollars were crisscrossing the world and the different parts. I would say that the trinity -that is the World Bank, IMF and WTO recently- has not taken note of this particular change and its effects on the economy.

In connection with that, I would say that -as has been described by some of the people- if the hot money was going and was creating problems in America, surely certain measures could have been put off. I think it was James Tobin, the economist and Nobel Laureate, who had said that there should be a certain amount of taxation which should be put on such money which is going there because money is definitely being sent to make more money: anybody who is in his senses using money would take money to a place where money can be made, and he would move away from this place to a better haven which will give him large profits, but it is for them a part of the game to see that this particular tendency has got to be properly guarded. I am one of those who believe in competition between the different sectors and many in the same sector to compete with each other, a little like the Olympics which you call tournaments in which you see one country wanting to overtake the other and to defeat it; but again there are certain rules and regulations, there are chances of equal victory and equal success for the players in this game.

My feeling is that this was not considered. George Soros whose name is being dropped into saying that he is the culprit of the whole show was amongst the very few persons who wrote in their books that you have to

money in the direction which is not towards agriculture and rural development can create a basic handicap to the fundamentals which are there. If China has been able to avoid some of these difficulties so far, it has been so because of the fact that it had a fundamental revolution taking care of agriculture; if Korea is not really in the forefront of the crisis, but behind the others, it is mainly because of the fact that Korea did spend a lot of time, money and effort in developing its agriculture; if India, my country, has been able to be out of this particular crisis, at least for the time being, it is again because of the fact that it did take care of agriculture and spending money -rightly or wrongly- on the elimination of poverty. So the point that I am trying to make is that when we think of the fundamentals of some of these countries, we've got to see as to how foreign investments are going in that particular direction. So it is a crisis more than that of finance.

The second point which I would like to make is that when we are talking about the crisis, let us also not forget the fact that Singapore, Korea and all these countries have been able to build up a certain state of development which they can really be proud of. Therefore, I would say that it should not just be considered that because this is a crisis which is coming that the entire model has failed; the model requires improvement. I agree, the model should be development or rather growth, interest in development and social justice, but then I would not just describe it as a crisis which is permanent because, to my mind, there is no economic model (either the socialist model or the different types of the capitalist model) that, one way or the other, has not seen a crisis.

My third point is that the developing countries have together contributed to this crisis. It is true that the borrowers have not spent money correctly in certain respects and in certain periods of time, but one has also got to say that the lenders were also at a fault somewhere and the investments which have taken place should have been stopped. Therefore, I would say that the root cause of the crisis should not be searched just in the

Les mécanismes dédiés à consolider la mondialisation furent surpris par la crise à laquelle ils ne s'attendaient pas, et pour laquelle ils ne firent rien. Là, nous nous demandons pourquoi ces mécanismes avaient réagi à la crise du Mexique et n'ont pas réagi à celle de l'Asie ? Pourquoi cette carence s'il n'y avait pas en réalité un manque de performance ? Le principe est qu'en matière de gestion rien ne devrait surprendre "Gouverner c'est prévoir". Ce principe est tout aussi valable en économie qu'en politique. S'il y avait ignorance au sein des mécanismes en question, c'est chose grave. S'il y avait connaissance sans volonté d'intervenir, alors il nous est permis de nous questionner: Pourquoi? D'aucuns ont répondu à ces questions en avançant qu'on voulait "donner une leçon" aux Etats asiatiques pour n'avoir pas accepté de s'intégrer dans la mondialisation, dans le global et dans le détail. Je ne fais que dire ce que j'ai entendu!

Nous avons là la démonstration que les institutions dont il est question voient le feu et refusent de l'éteindre. Elles devraient pourtant le faire. Nous sommes donc confrontés à une mondialisation où la crise asiatique a montré que les mécanismes internationaux ont besoin de plus de rigueur, voire de révision, pour que nous ne soyons pas dans le futur surpris par une crise semblable à celle de l'Asie

## 2 - Abid Hussain

First of all, I would like to say that the people who were presenting this morning and this afternoon were excellent and brought out some of the facts which really determined the rise and fall of economies in Southeastern Asia. I will try to be brief and make only two or three points.

One thing which is generally accepted around the table is that the fundamentals of economy in Southeast Asian countries were sound. I generally agree with that, but I would like to make a point: when you think of Asia or any country where most of the people live in the rural part, the fundamentals are agriculture and rural development, and therefore pushing

## 1 - Abdelhadi Boutaleb

Je constate que la formulation du thème soumis à notre réflexion diffère d'une langue à l'autre. Elle est en arabe différente de ce qu'elle est en français et en anglais. Dans le texte arabe nous pouvons lire "Pourquoi le dragon asiatique s'est-il brûlé de son feu ?". Cette expression veut dire qu'il se serait lui-même immolé volontairement avec son feu. Ce sens n'existe pas dans le texte français "Pourquoi les dragons asiatiques ont-ils pris feu ?", ni dans le texte anglais "Why Have the Asian Dragons Caught Fire ?". Ces deux derniers restent ainsi neutres, tandis que le texte arabe, et je le crains, responsabilise les Asiatiques en les accusant de s'être eux-mêmes brûlés par le feu. L'important pour nous est qu'ils ont pris feu et nous aimerions savoir pourquoi. Il y a là une observation de forme qu'il faut faire pour lever toute équivoque

J'aimerais ajouter, d'autre part, que le phénomène de la mondialisation dispose de véritables organes de gestion, travaillant à découvert, qui sont les gigantesques sociétés multinationales qui mondialisent l'économie, et les organisations qui s'activent dans les domaines de la pensée et diffusent l'information, la culture, la science par des relais extra-terrestres. Il faut ajouter les institutions créées à Bretton Woods au lendemain de la seconde guerre mondiale, qui sont le Fonds monétaire international, la Banque mondiale et d'autres. Elles assurent, sans aucun doute, le suivi de la mondialisation qu'elles contrôlent de près et dirigent vers nombre de domaines. Ainsi, il est apparu des exposés développés que le déferlement intempestif sur l'Asie de capitaux illimités, par l'entremise de sociétés géantes - qui comptent parmi les outils de la mondialisation et qui sont devenues une alternative à l'Etat-Nation et confinent l'Etat dans le rôle d'Etat-gendarme, comme autrefois - rendent les Etats qui ont reçu ces capitaux détenteurs d'une part de responsabilité dans la crise. Il y a là quelque chose qui montre que ces Etats ne se sont pas brûlés seulement de leur feu - si je peux me permettre l'expression -, la domination du Dollar, sa stabilité face aux monnaies nationales a aussi sa part de responsabilité.



---

---

**DEBATS**

---

---



standards which is one of the prerequisites of successful management of business

There are also some underlying factors:

-Looseness in governmental control and, therefore, in the supervision of the central banks on the monetary and banking system;

-Difficulties posed by the local capitals to the authorities by siding with foreign flows and monopolizing the internal market;

-The repercussions of globalization tendencies to hegemony.

However, many observers consider that the Asian tigers will be able to re-emerge thanks to their adaptability, to their tendency to take up the challenge, to the integration of lessons drawn from the current crisis, their millenary cultural acquired attainments and their assimilation of sophisticated technologies.

A notre opinion, plusieurs facteurs seraient en cause, elles sont mêlées, difficiles à cerner parfois : la chute des taux de change des monnaies locales suite à un déficit de la balance des paiements, l'usage de la réserve officielle en devises, la hausse de la dette externe en devises due à des emprunts détournés vers les secteurs non productifs...Le comportement des gouvernements vis-à-vis des investisseurs étrangers a donné lieu à une hausse de la spéculation, les manquements aux prescriptions morales qu'exige une bonne gestion des affaires financières...

Il y a aussi d'autres facteurs moins apparents :

- Le relâchement du contrôle gouvernemental, et partant, du contrôle des banques centrales sur le système monétaire et bancaire en place.
- Les difficultés qu'oppose le capital local aux autorités en s'alliant au capital étranger et en monopolisant le marché interne.
- les effets des courants de la mondialisation à tendance dominatrice.

Cependant, nombre d'observateurs pensent que les tigres asiatiques, grâce à leur pouvoir d'adaptation, à leur tendance à relever les défis, à l'intégration des enseignements tirés de la présente crise, à leur acquis culturel millénaire et à l'assimilation des technologies les plus modernes, pourront émerger à nouveau.

### LESSONS OF THE ASIAN ECONOMIC CRISIS

There is no denying that the economic boom that the tigers of Southeastern Asia have experienced has highly enhanced social and political progress. It was completely unexpected then that these countries would undergo an acute economic crisis fraught with consequences.

Several causes underlie this crisis; these are interrelated and sometimes unfathomable, drop in the exchange rate of local currencies as a result of a deficit in the balance of payments, the recourse to the official reserves of hard currency, heavy debting in foreign currency due to borrowings invested in non productive enterprises, the behaviour of governments towards foreign investors has incited them to bull the market, the non abidance by moral

préconisant des comportements sains en vue d'une gestion saine. La moralisation du monde des affaires devra faire en sorte que le développement vrai part de l'homme et aboutit à l'homme en tant que finalité. La finance pour la finance tue l'homme en le corrompant.

### ALONG WITH THE ASIAN TIGERS, BUT WHERE TO ?

The economic crisis in Southeastern Asia has struck those who were called the tigers because of their rapid economic growth. One must acknowledge that these nations have benefitted by the repercussions of this growth. Yet, what remains is to perfect the democratic structure at all levels.

The causes of the crisis are numerous. Attention is drawn to the problems of investment, speculation, fall in the exchange rates of local currencies, collapse of the stock markets. The negative effects of each factor of these differs from one country to another, but it seems that the rulers and the operators didnot give heed to long-term expectations.

The remedy for the crisis will include a stage where urgent measures will have to be taken with humility, objectivity and sacrifice. The radical treatment will then be proceeded to by introducing radical reforms and setting solid platforms for business via advocating transparency in management. We have to raise the moral standard of the business sphere in such a way that upright development conceives Man as a starting point and as an end. Finance for finance's sake corrupts and subsequently kills Man.



Ahmed Sidqi Dajani

### LES LECONS DE LA CRISE ECONOMIQUE D'ASIE

Il est indiscutable que l'embellie économique qu'ont connue les tigres du Sud-Est asiatique s'est accompagnée d'un degré appréciable de progrès social et politique. Personne n'envisageait alors que ces pays connaîtraient une crise économique dont l'acuité est aux conséquences incalculables.

There are conflicting opinions expounding the causes of the crisis. Some refer to internal aspects related to governance system, economic structures and totalitarian regimes claiming that only authority can guarantee economic success. In the long run, things are going wrong and will end up by a succession of corrupt power, mismanagement, non justified expenditure and excessive borrowing.

Others impute the crisis to external factors. They make a hint at a possible implication of the US in causing the crisis so as to foil any independent model defying the American leadership.



Mohamed Habib Belkhodja

### EN COMPAGNIE DES TIGRES ASIATIQUES, MAIS VERS OÙ ?

La crise économique de l'Asie du Sud-Est a frappé ceux qu'on appelait les tigres pour leur rapide développement économique. Il faut reconnaître que les peuples en question ont bénéficié des retombées de ce développement. Restait à parachever l'ossature démocratique à tous les niveaux.

Les causes de la crise sont nombreuses. L'attention reste sollicitée par les problèmes de l'investissement, la spéculation, la baisse des taux de change des monnaies nationales, l'affaissement des bourses. Le degré de malignité de tel ou tel facteur varie d'un pays à l'autre, mais il semble que les prévisions sur le long terme aient fait défaut dans la pensée des gouvernants et des opérateurs.

Le traitement de la crise comprendra une phase où des mesures urgentes seront mises en oeuvre, avec humilité, objectivité et sacrifice. Le traitement de fond sera entrepris en second lieu. Il s'agira de procéder à des réformes de fond et d'asseoir les affaires des pays concernés sur des bases solides, en

Nasser-Eddine Al-Assad

## THE ECONOMIC CRISIS OF ASIA : NOTES AND COMMENTS

The crisis in Southeast Asian countries has an economic tendency. Yet, it has also social, political, educational and ethical facets. Its analysis is intricate owing to the interpenetration of various factors which led to its coming to the surface. As for us, we shall confine ourselves to three labels usually enumerated when mention is made of the Asian economic miracle :

1- The Occidental model : This model has always been accused of originating the failure of development plans undertaken in Third-world countries. In actuality, occidental model is the fruit of occidental thinking at the social, cultural, institutional and political levels. This model conceives the industrial sector as the grassroot of sophisticated technology-based development. Developing countries aspire to a global development in all fields by making good use of local potentialities because integrating industry in development policies underlies the import of foreign technology till infrastructure is established and human resources acquire knowledge and competence in order to entrust them with the running and development of local technologies.

2- Asian values : This term is used to explain the economic growth in these countries called tigers. These values stress the supremacy of the state over the individual, praise sacrifice for the community more than individual action and freedom, extol respect and submission to the political authority. However, these values, according to many observers, have no bearing on sound economic management. Indeed, they are responsible to a certain extent for the current crisis because they serve as pretexts for despising freedoms, making good individual interests and curbing democratic progress.

3-The Asian miracle: This term denotes the rapid economic growth thanks to hard-working labour and creative genius in the economic field. This miracle has brought forth local as well as regional welfare.

2- On parle de valeurs asiatiques pour expliquer la poussée économique de ces pays, surnommés tigres . Elles consacrent la primauté de l'Etat sur l'individu, glorifient le sacrifice et la dilution de l'élément dans le tout, préfèrent le communautarisme à l'action et à la liberté individuelles, prônent le respect dû à l'autorité politique. Ces valeurs n'ont cependant, pour nombre d'observateurs, aucune relation avec une saine gestion économique. Bien au contraire, elles seraient responsables jusqu'à un certain point de la crise actuelle, car elles ont été aussi l'occasion de faire fi des libertés, et de faire prévaloir les intérêts particuliers tout en constituant un frein au progrès démocratique.

3- Il y a enfin ce miracle asiatique, expression généralement employée pour désigner la rapidité du développement économique due au labeur ardu et continu des classes laborieuses, au génie créateur dans le domaine économique. Ce miracle a généré le bien-être à la fois local et régional.

Les opinions divergent sur les causes de la crise. Certains attribuent celle-ci à des causes internes inhérentes au système de gouvernement et à l'édifice économique mis en place, sous une autorité qui s'exerce de façon implacable, sous prétexte que seul un régime autoritaire est capable d'assurer le succès économique. A la longue, les choses se gâtent, et l'on finit par assister au cortège d'un pouvoir corrompu, d'une mauvaise gestion, de dépenses non justifiées et d'emprunts considérables.

D'autres attribuent la crise à des facteurs externes. Ils parlent de possibles mesures de sanctions exercées par les États-unis sur ces pays pour les empêcher de devenir un modèle indépendant, défiant le leadership des Américains.

Il ne faut cependant pas croire que la crise actuelle est le signe d'un déclin irréversible. Les pays asiatiques en question possèdent encore les réserves propices à une reprise de croissance. Les ressources humaines capables, les expériences subies constituent les meilleurs garants du ressaisissement.

The aggravation of the crisis may bring the populations of the region to ancient times and make governments founder in bankruptcy if preventive measures are not taken. On top of all, democratic rules should be reinforced via adopting transparency in transactions and check-and-balance policy in the governance system. The private sector and the government should show realism and far-sightedness. Equally important, they should grasp and integrate the tendencies of world economy in this era of globalization which doesnot allow to keep in the background of the world.



Nasser-Eddine Al-Assad

## LA CRISE ECONOMIQUE D'ASIE :

### NOTES ET COMMENTAIRES

La crise qui frappe actuellement les pays d'Asie du Sud-Est est avant tout économique, mais elle a des effets sociaux, politiques, pédagogiques et éthiques. Son analyse est complexe, à cause de l'interpénétration des divers facteurs qui ont présidé à son émergence. Pour notre part, nous nous arrêtons à trois expressions habituellement utilisées lorsqu'on parle du miracle économique asiatique, car nous y trouvons des éléments d'explication:

1- Parlons d'abord du modèle occidental qu'on a accusé d'être à l'origine de l'échec des plans de développement entrepris dans le Tiers-Monde. La réalité est que le modèle occidental est le produit de la pensée occidentale structurée aux plans social, culturel, institutionnel et politique. Ce modèle considère le secteur industriel comme la base de développement fondé sur la technologie de pointe. Les pays en développement, eux, aspirent à un développement global dans tous les secteurs, en s'appuyant sur les possibilités locales, car l'adoption de l'industrie aux fins de développement suppose l'importation de la technologie étrangère jusqu'à ce que soient mises en place les infrastructures et que soient formées les ressources humaines capables de gérer les technologies locales et les faire évoluer. Il y a là, sans doute, cause de distorsions

transparence dans les transactions, le contrôle à tous les niveaux de gestion, et l'institution de comptabilités fiables et responsables. Le secteur privé et les gouvernements devraient faire preuve de plus de réalisme et d'esprit de prospective. Ils devraient aussi saisir à l'avance les tendances de l'économie mondiale à l'ère de la mondialisation qui ne permet plus de se mettre à l'écart du monde.

### THE EVENTUAL POLITICAL SEQUELS OF THE CRISIS IN SOUTHEASTERN ASIA.

Southeast Asian countries have been going through a rapid economic growth which won them the appellation of tigers. At present, they are going through a terrible ordeal: a stage of crises having common characteristics. Yet, this does not exclude the fact that the crisis in each country has a specific typology.

At the political level, the common factor in these countries is that the ruling powers want to quickly attain a high degree of development by exploiting the profits presented by cheap labour, huge consumer markets, benefit-motivated élites, malleable economic institutions and weak democratic structures. This region still lacks in a democracy -as conceived by the Occident- based on institutions, separation of powers and action of political parties.

The causes of the Asian crisis can be summarized as follows:

- Expectations of development showed an overconfidence to such an extent that capital flows were rushed to these countries at acceptable rates.
- Huge expenditure on real estate speculation.
- Heavy debts owed to foreign banks as a result of fixed interest rates and rapid openness of economies to short-term capitals.
- Weak rules governing the banking sector and the relations between the corporate sector, banks and governments.

Othmane Al-Omeir

## INTERACTIONS POLITIQUES POSSIBLES DE LA CRISE ASIATIQUE

Les pays du Sud-Est asiatique ont connu un développement économique rapide qui leur valu le surnom de tigres. Actuellement, ils passent par une période de crises qui ont des caractères communs, ce qui n'exclut pas que dans un pays donné, la crise a sa typologie propre.

Au plan politique, ce qui est commun à ces pays, c'est que les pouvoirs en place ont voulu atteindre rapidement le degré de développement souhaité en exploitant les bénéfices que procurent une main d'oeuvre bon marché, l'existence de marchés de consommation immenses, des élites motivées par le profit, la malléabilité des institutions économiques et la fragilité des structures démocratiques. La démocratie, au sens occidental du terme, fondée sur les traditions institutionnelles, la séparation des pouvoirs, l'action des partis politiques, n'existe pas encore dans cette région du monde.

Nous pouvons résumer ainsi les causes de la crise en question :

- Les prévisions de développement ont été exagérées, si bien que les capitaux se sont déversés sur ces pays, par la voie de prêts, à des taux acceptables.

- La dépense démesurée dans la spéculation immobilière.

- L'augmentation de la dette auprès des banques étrangères, résultant de la fixité des taux de change, et de la rapidité d'ouverture des économies sur des capitaux étrangers qui opèrent sur le court terme.

- La faiblesse des règles régissant le système bancaire et les rapports entre les sociétés, les banques et les gouvernements.

L'aggravation de la crise pourrait ramener les peuples de la région à des temps anciens et faire sombrer les gouvernements dans la banqueroute si des mesures préventives n'étaient pas prises. La pratique des règles de la démocratie arrive en tête de ces mesures et consiste à mettre en oeuvre la



---

---

## RESUMES

---

---

## NOTES

- 1) Mit brennender Sorge § 37 ; Divini Redemptoris § 30
- 2) Populorum Progressio § 14
- 3) Sollicitudo Rei socialis § 35-37 , Centesimus Annus § 11, 57.
- 4) Populorum Progressio *passim*.

3- La négligence des valeurs sociales qui viennent d'être proposées à votre attention à une part essentielle dans les crises économiques et monétaires qui affectent le monde d'aujourd'hui. Beaucoup d'erreurs de gestion pourraient être évitées si une confiance suffisante régnait entre les gestionnaires des économies: sans doute seront-ils toujours exposés à céder à l'avidité du gain et à une soif de puissance, mais beaucoup de distorsions seraient évitées dans le système des relations internationales si chacun était perçu par les autres partenaires comme animé par le sens de la justice: l'insertion de ceux qu'on appelle les "sans voix" deviendrait une préoccupation commune au lieu de la recherche de la puissance économique et financière: un tel monde devenu solidaire ne pourrait plus accepter les ruptures du système que sont les conflits et les guerres car elles seraient absolument contraires à l'objectif fondamental de justice poursuivi en commun.

4- La diversité des civilisations est un fait; elles plongent leurs racines au plus intime de chaque individu, de chaque famille ou groupe social. Les valeurs qu'elles véhiculent sont si intimes à la conscience qu'elles soudent chaque homme au sein des cellules sociales, et en premier lieu celle de la famille. L'individualisme dont on veut faire le moteur du développement se heurte de plein front avec ces valeurs traditionnelles consacrées par l'histoire et, pour cette raison, ne peut mobiliser les forces sociales qui feraient contrepoids à celles qui poussent chaque individu et chaque peuple à la recherche d'avantages propres. La paix des sociétés et leur développement harmonieux dépendent de l'aptitude des hommes de notre génération à adhérer aux valeurs collectives de solidarité, de liberté, de justice et de vérité. Au-delà des questions économiques et financières qui sont à l'origine immédiate de la crise asiatique se trouvent des raisons plus profondes qui viennent de ce que la coopération des systèmes de valeurs représentés par les religions n'ont pas encore trouvé la voie de leur coopération pour imposer aux forces économiques le respect de l'homme.

\* **La participation organique.** Il faut pour que la croissance soit libératrice qu'elle étende le champ de responsabilité des individus; c'est en effet en l'exerçant qu'ils prennent conscience de leur dignité. Ainsi les institutions sociales que la mondialisation conduit à mettre en place doivent être examinées de ce point de vue: permettent-elles une plus grande participation, libre et organisée, des populations aux prises de décision qui les concernent? La poursuite de cet objectif permettra seul d'humaniser la mondialisation en faisant orienter son dynamisme vers la satisfaction des droits de tous.

\* **La solidarité.** Ce principe indique quel doit être l'objectif de la participation organique; elle n'est pas destinée à garantir les privilèges d'un groupe social; elle doit tendre à l'égalité et au bien de tous. Ainsi, les bénéficiaires du progrès économique doivent examiner comment se comporter vis-à-vis des exclus de la vie (populations déplacées ou marginales qui n'ont pas un accès normal aux avantages qu'elle apporte); cette concrétisation de la solidarité se trouve résumée dans l'expression d'option préférentielle pour les pauvres<sup>(3)</sup>

\* **La paix.** Les objectifs d'une action commune des hommes de bonne volonté qui viennent d'être énoncés rentrent actuellement dans les composantes d'une valeur qui les englobe toutes, celle de la paix. Celle-ci se construit chaque jour, par la justice et l'équité; la justice, c'est-à-dire la poursuite d'un système économique international qui rende effectif, sans discrimination aucune, le droit de poursuivre son "développement matériel et progrès spirituel"; l'équité, c'est-à-dire la volonté de corriger les rigueurs de la justice par des mesures qui tendent à rétablir entre les individus et les peuples l'égalité de chances au profit de ceux que les hasards de la naissance ou de l'histoire ont davantage privé que d'autres de possibilités de croître en humanité<sup>(4)</sup>. La paix naît dans le coeur des hommes qui, reconnaissant la bienveillance et la fraternité des autres, trouvent dans le dialogue la voie de l'entente.

# LA GRANDE CRISE ECONOMIQUE ASIATIQUE

Cardinal Bernardin Gantin

1- Il s'agit de surmonter les oppositions qui risquent de se produire entre mondes culturels différents dans la défense de leur identité en les associant à un travail positif dont tous reconnaissent la valeur. Il faut renforcer aujourd'hui l'unité de la famille humaine; son fondement se trouve dans l'adhésion de tous aux valeurs de vérité, de justice, de liberté et de solidarité.

2 - La solution de la crise asiatique appelle au dialogue des civilisations et à leur rencontre sur les grands axes de l'anthropologie sociale qui leur sont communs et se situent au-delà des particularités culturelles de chaque peuple :

“ **La dignité de la personne humaine.** La doctrine sociale de l'Eglise a toujours souligné l'infinie dignité de toute personne humaine créée à l'image de Dieu. Mais alors que dans les siècles passés, la réalisation de cette égalité était rejetée dans l'autre monde et que l'on demandait aux pauvres d'être contents de leur état, une nouvelle approche du problème est devenue courante à partir de Pie XI: partant de l'affirmation que tout être humain est titulaire de droits du fait même qu'il existe, il en conclut qu'aucun ordre social, politique ou économique ne pouvait aller à l'encontre de cette vérité; c'est-à-dire que les systèmes politiques doivent créer les conditions de la croissance humaine de "tout homme et de tout l'homme"<sup>(2)</sup>; or de nombreux aspects de la mondialisation sont en contradiction avec ce but.

Le Japon peut en payer comme conséquence, de se retrouver seul au coeur des mouvements spéculatifs: il devra donc rapidement s'aligner sur la stabilisation Euro-Dollar. Il devra aussi ouvrir ses marchés. Il lui faudra non seulement maintenir comme une obsession, sa démocratie, mais aussi imprimer à celle-ci, la moralité occidentale. Ce besoin de moralité ne concerne pas que lui: plusieurs réseaux d'activités dont le mien, ont dû affirmer leur éthique. L'économie et la finance devront définir leur morale.

## NOTES

- (1) Ces divergences résultent du fait que les banques ont accumulé tous les artifices comptables possibles pour maquiller leurs comptes calamiteux, ce qui accroît la défiance des experts.
- (2) Même avec le niveau actuel de stimulation financière, le gouvernement japonais ne parvient pas à faire augmenter l'indice boursier Nikkei à 18 000, niveau nécessaire pour que les banques détentrices de titres aient des fonds propres suffisants pour recommencer à prêter

Chine est, elle aussi, devenue "vendeur net" au cours du quatrième trimestre 1997, tout comme la Corée (ventes nettes de 4,27 milliards), la Thaïlande et l'Indonésie.

La tendance au rapatriement de fonds asiatiques investis aux Etats-Unis a donc commencé. C'est un bouleversement dans le système financier et monétaire international. La "pompe à finances" a perdu son "moteur" le plus récent.

Si l'on situe ce phénomène dans le contexte des derniers chiffres publiés par le MITI sur l'économie japonaise-chute de la production industrielle de 3,3% en février, risque d'une chute de 2,5% en mars et en avril - tous les ingrédients d'une crise majeure se trouvent réunis.

#### **V- La solution est-elle un nouveau Bretton Woods?**

La crise asiatique et le dilemme japonais ne sont que les révélateurs, les symptômes d'une crise qui affecte l'ensemble du système financier et monétaire international actuel. C'est celui-ci qui se trouve en état de faillite virtuel et atteint aujourd'hui son point de rupture. Son existence même est devenue incompatible avec la croissance de l'économie réelle, le développement de l'économie physique. En effet, tel qu'il est, ce système est comme un réservoir percé: tous les flux d'argent et de crédit qu'on y déverse, comme au Japon, s'écoulent hors du moteur et se dirigent vers la bulle financière, dont la logique même est le gain à court terme. C'est pourquoi une mutation du système monétaire et financier international s'imposera tôt ou tard.

La libération des mouvements des capitaux rend nécessaire l'instauration d'une monnaie mondiale. Avant la proposition d'un tel changement, il convient de fixer le rapport Dollar-Euro, en profitant de la situation pour obtenir le niveau 1: 1.

de la Société générale - l'une des banques du monde les plus fortement engagées dans ces opérations. 3) Le spectre d'une baisse du Yen pourrait rendre les produits japonais, comme les produits chinois ou ceux d'autres pays asiatiques, moins chers. Un "boom" de leurs exportations vers l'Europe et les Etats-Unis s'ensuivrait. Si la Chine dévaluait, en outre, toute l'Asie risquerait d'être entraînée comme l'Europe dans une surenchère de dévaluations compétitives. 4) Aux Etats-Unis, la baisse du Dollar sanctionnerait la hausse du déséquilibre commercial américain, ce qui rendrait les produits américains encore plus compétitifs en Europe. 5) Enfin et surtout, les conséquences financières seraient les plus graves et les plus fortes.

En effet, revenons à ce que nous disions au départ. Le Japon et les pays asiatiques ont été, depuis une vingtaine d'années, la pompe à finances des Etats-Unis et donc de l'économie mondiale. Ils détiennent d'énormes créances (140% du PIB du pays en prêts par les banques japonaises) et de très fortes positions en bons du Trésor américains.

Le Japon détiendrait ainsi un stock de réserves-Dollars qui, combiné à ceux du reste de l'Asie, dépasserait les 1000 milliards de Dollars. Les bons du Trésor américains détenus par le Japon s'élèveraient à environ 550 milliards de Dollars, et ceux qui se trouvent entre les mains du reste des pays asiatiques s'élèveraient à environ 300 milliards.

Or ces pays, de l'aveu même de l'US Quarterly Bulletin (bulletin trimestriel) du Trésor américain publié le 26 mars, commencent tous à vendre pour se procurer des liquidités, y compris le Japon. Ainsi, le Japon et les autres pays asiatiques ont réduit leurs avoirs en bons du Trésor américains de 17 milliards de Dollars au cours du quatrième trimestre 1997. Sur ces 17 milliards, les ventes nettes japonaises s'élèvent à 8,48 milliards, plus de trois fois le montant net vendu par Tokyo au cours du troisième trimestre 1997 (3,63 milliards de Dollars). Au cours de l'ensemble de l'année 1997, les achats nets du Japon -- déterminés par les opérations des premier et second trimestres -- n'ont atteint que 20 milliards de Dollars, par rapport à une moyenne annuelle d'achats précédente de 40 à 50 milliards de Dollars. La

Dans ces conditions, de nombreux investisseurs -comme les compagnies d'assurance, les fonds de pension ou les étrangers-se trouveraient obligés de liquider leurs actions pour obtenir des liquidités, aggravant encore la situation. Une spirale d'effondrement financier se trouverait ainsi enclenchée.

### 3) Hyperinflation ou déflation?

Entre le Charybde de l'hyperinflation et le Scylla de la déflation, l'économie japonaise se trouve ainsi prisonnière. Ce que les autorités japonaises ont fait jusqu'à présent a été d'entretenir une inflation monétaire et financière, tout en subissant une déflation de l'économie physique. La situation n'a pas été brillante, mais elle est demeurée gérable tant que le reste de l'Asie progressait.

Aujourd'hui, avec l'effondrement des monnaies, des Bourses et de l'économie physique des pays asiatiques, le Japon se trouve piégé. Dans le système, il ne peut que tomber dans l'hyperinflation ou dans la déflation avec, dans les deux cas, des conséquences catastrophiques à court terme. Non seulement pour lui-même, mais pour l'économie mondiale.

## IV - Les économies européenne et mondiale dépendent de la stratégie économique japonaise

Si le Japon n'échappe pas au piège, les économies européenne et mondiale se trouveront à leur tour atteintes, et tous les beaux rêves de reprise s'effondreront en quelques semaines. 1) La stagnation de la deuxième économie de la planète, ajoutée à celle des autres pays asiatiques, la Chine ne pouvant que tomber à son tour dans ce contexte, ferait planer une menace directe sur la croissance mondiale. 2) La multiplication des faillites pourrait toucher rapidement les banques européennes, et en particulier françaises, qui sont les plus engagées au Japon. Elles devraient alors passer d'importantes provisions. Leurs opérations sur produits dérivés, notamment, afficheraient des pertes élevées et les surprises pourraient être fortes du côté, par exemple,

### 1) Accélérer l'inflation monétaire et financière

Actuellement, la banque du Japon accroît ses émissions monétaires au rythme de plus de 40% par an (10% pour le seul mois de septembre). Mais ces liquidités, nous l'avons vu, n'alimentent plus la croissance économique. Elles dérapent vers la bulle financière tout en évitant l'effondrement du système bancaire.

Cependant, l'inflation entretenant l'inflation, cette politique ne peut atteindre un stade d'équilibre. Elle a pris désormais sa propre dynamique. Aussi, si le gouvernement japonais continue, ses déficits budgétaires devront croître de plus en plus pour alimenter la bulle et les banques<sup>(2)</sup>. Toute mesure de stimulation fiscale ou de réduction des impôts aboutirait ainsi fatalement à un cycle d'hyperinflation financière.

A partir de là, la monnaie japonaise perdrait toute crédibilité et suivrait l'évolution des autres monnaies asiatiques. Ce qui aurait un effet désastreux sur l'économie japonaise et sur l'économie mondiale.

### 2) Arrêter toute stimulation de l'économie?

C'est ce que le Japon a essayé de faire l'an dernier pour tenter de maîtriser l'évolution de son économie, en augmentant la TVA et en supprimant quelques niches fiscales. Avec, pour résultat, un effondrement de la consommation et la nécessité, pour éviter le pire, de restimuler en catastrophe.

Aujourd'hui, arrêter la stimulation de l'économie aurait des conséquences bien pires encore. Le Nikkei pourrait rapidement s'effondrer, faute d'investissements, et cet effondrement provoquerait à son tour la chute de plusieurs grandes banques japonaises, déjà très vulnérables. En effet, ces banques détiennent des titres boursiers qui figurent dans leurs réserves, et la baisse des cours les ferait passer nettement en dessous des ratios Cook (moins de 1 Franc de capitaux propres pour 8 Francs prêtés). Leurs notes se trouveraient encore plus diminuées. Les investisseurs s'en détourneraient. Dès lors, leur chute serait fatale.

Dans ces conditions, si les autorités chinoises ne dévaluent pas le Renminbi, les exportations du pays baisseront et la croissance se trouvera ramenée à 4,5%. D'ores et déjà, les investissements étrangers directs en Chine (qui contribuent pour environ un tiers à la croissance totale) sont en baisse. Dans cette hypothèse, des troubles sociaux et économiques graves sont à prévoir.

Cependant, si la Chine décide au contraire de dévaluer, c'est une course aux dévaluations compétitives qui se trouverait engagée en Asie. De plus, la chute du Dollar de Hong-Kong suivrait celle du Renminbi, ce qui favoriserait une hémorragie de capitaux internationaux hors de l'ex-colonie britannique, capitaux dont Pékin a un besoin vital pour assurer son propre développement industriel. La sortie des capitaux étrangers, suite à la dévaluation, affaiblirait ainsi les marchés boursiers, dont Pékin dépend également.

Ainsi, à l'intérieur du système, la Chine se trouve en plein dilemme. Les deux options -- dévaluer ou pas -- débouchent l'un comme l'autre sur une situation de crise. Et cette crise se communiquera fatalement au Japon et à son environnement.

Ainsi, de manière exacerbée, c'est un régime de "lutte de tous contre tous" qui se trouve mis en place en Asie, dans la mesure où la loi de l'économie financière s'impose à celle de l'économie physique, qui est au contraire fondée sur le développement mutuel.

### **III- Le piège de l'économie japonaise**

L'économie japonaise se trouve au centre du piège. En effet, à l'intérieur du système que nous avons défini, deux options seulement lui sont offertes: ou bien continuer à pratiquer une inflation monétaire et financière, ou bien fermer les vannes du crédit public. Dans les deux cas, comme pour la Chine, les conséquences s'avèrent désastreuses si la règle du jeu n'est pas changée.

### 3) Hyperinflation et déflation

Le Japon cumule ainsi une hyperinflation dans le secteur financier avec une déflation dans le secteur physique, de manière bien plus spectaculaire que dans le reste de l'économie mondiale. C'est pourquoi je l'ai qualifié d'épicentre

A court et moyen terme, deux foyers extérieurs risquent de faire sauter la machine intérieure, ce sont la Corée et la Chine.

La dévaluation du Won coréen, qui a perdu 50% de sa valeur face au Dollar, va d'abord toucher de plein fouet le Japon. Les deux pays exportent à peu près les mêmes produits. Or, nous l'avons vu, le Japon aborde cette concurrence dans une situation déjà fragilisée. Toutes les conditions d'une rupture se trouvent ainsi réunies: d'un côté la Corée concurrencera les entreprises japonaises avec une forte compétitivité monétaire, de l'autre les débiteurs coréens ne pourront pas payer leurs crédettes japonais.

Enfin, reste la question de la Chine, qui peut constituer aussi un point de destabilisation décisif pour le Japon dans le système financier actuel, alors que dans un système de crédit productif, elle en constituerait la contrepartie idéale.

### 4) Le "risque chinois"

La Chine, pourtant mieux défendue par un système protectionniste, ne pourra échapper à la crise générale de la région. Certes, Pékin, comme Tokyo, dispose de très grandes réserves de change (130 à 140 milliards de Dollars) et la convertibilité de la devise chinoise, le Renminbi, est très strictement limitée. Cependant, d'une part la Bourse chinoise de Shenzhen ne peut échapper à la crise générale (forte crise de l'indice des actions "B", que les investisseurs étrangers peuvent détenir) et, d'autre part, la Chine a besoin d'un taux de croissance de 8% pour créer les trente millions d'emplois par an dont elle a besoin pour éviter une explosion du chômage. Or la compétitivité des produits chinois souffrira fortement face à leurs concurrents asiatiques, ramenés à des prix très bas par les multiples dévaluations monétaires.

Cette politique a cependant constamment "dérapé". Certes, une certaine activité - alimentée aux deux-tiers par l'Etat - s'est trouvée créée, mais sans jamais embrayer sur l'économie physique privée.

Pourquoi? Parce que, dans le système actuel, il est plus avantageux d'emprunter pour presque rien au Japon et de réinvestir à l'étranger, en Dollars, dans le secteur financier. Le gain est double: sur le différentiel des taux d'intérêt, d'abord, et sur la hausse du Dollar par rapport au Yen ensuite. C'est ce système qui a servi de "pompe à finances" au Trésor américain et qui explique pourquoi le déficit budgétaire japonais dépasse 7%, alors que l'économie du pays non seulement ne redémarrera pas, mais se trouve en pleine dépression!

L'Etat a acheté massivement en Bourse pour soutenir le Nikkei et ainsi valoriser les titres détenus par les banques. Il a ouvert les vannes monétaires: rien qu'au mois de décembre, la masse monétaire a augmenté de 10%.

Le Parlement a voté à la mi-février, pour tenter de conjurer le risque d'implosion, un plan de sauvetage d'une ampleur historique: 1500 milliards de Francs, soit l'équivalent du budget de la France, avec 650 milliards de Francs qui seront injectés sous la forme de quasi-fonds propres (actions préférentielles) et 850 milliards de Francs en dotation du fonds de garantie des dépôts du système bancaire.

Tout ceci en pure perte: les liquidités ainsi déversées sur les marchés dérapent systématiquement du monétaire vers le financier, sans passer par le physique.

Les banques, avec l'argent qu'elles reçoivent, règlent leurs créances- ce qui évite des faillites-mais réduisent leurs engagements nouveaux pour améliorer leurs bilans et respecter les ratios Cook, accélérant ainsi les défaillances des entreprises et le chômage!

La gestion catatrophique du dégonflement de la bulle financière a coûté 180 000 Francs par ménage en provisions bancaires et en soutien public. Le Japon est ainsi devenu une locomotive qui tire ses wagons vers l'arrière au lieu de les faire avancer!

1) Les signes de déflation de l'économie physique sont visibles dans les statistiques et dans la rue. La contraction du crédit et la chute de la consommation des ménages (-4% en janvier) ont un impact déflationniste rapide. En plein centre de Tokyo, les promoteurs ouvrent des parkings en plein air sur des terrains qu'ils espéraient hier revendre à prix d'or. Tous les concessionnaires automobiles affichent des rabais gigantesques pour tenter de ranimer une consommation qui s'est effondrée de 20% en janvier. Les prix de l'immobilier de bureau ont diminué de 75% à Tokyo en dix ans, et les achats de logements ont chuté de 20 à 30% en six mois. Les programmes de logements neufs ne trouvent pas preneur depuis quatre mois.

La crise est désormais synonyme de fermeture de comptes bancaires, faillites d'entreprise (1502 sociétés ont fait faillite en janvier, le plus mauvais chiffre depuis la guerre) et de pertes d'emplois, ce qui cause un véritable traumatisme dans la population. Les ménages japonais font preuve d'un attentisme sans précédent et, pour la première fois depuis la guerre, ont peur du chômage. Pour la première fois, les ventes d'automobiles et de téléphones mobiles ont fléchi en 1997.

Le Japon aborde cette période dangereuse dans une situation fragilisée, en raison de la hausse de la TVA l'an dernier et de la disparition de quelques niches fiscales. Le dégraissage des établissements financiers et la contraction de crédit (crédit-crunch) que subissent les entreprises entraînera une nouvelle aggravation de la situation.

## 2) Le dérapage systématique de la "machine à relancer"

Depuis six ans, les gouvernements successifs ont espéré que des taux d'intérêt proches de zéro et des plans de relance budgétaire toujours plus importants feraient redémarrer le train japonais et effaceraient les terribles ardoises laissées par l'explosion de la bulle financière (l'indice boursier Nikkei a perdu 56% par rapport à son plus haut niveau de décembre 1989).

### 3) La confiance dans le système financier japonais s'est effondrée

Chaque jour en effet apporte son lot de révélations sur les connivences entre les banques et les hauts-fonctionnaires chargés de les contrôler. Tout le monde sait aujourd'hui que les établissements financiers disposent d'un réseau quasi-officiel de corruption, composée "d'experts" chargés d'entretenir des relations étroites avec les hauts personnages du ministère des Finances (MOF)

Toutes les grandes banques étaient ainsi prévenues à l'avance des inspections du ministère! Le MOF, qui a feint de découvrir en novembre dernier les pertes cachées de Yamaichi, aurait été informé dès 1991.

Le "grand tabou", la relation de protecteur à protégé, a été brisé le 26 janvier devant toutes les caméras de la télévision nationale. Une centaine d'enquêteurs du bureau du procureur de Tokyo ont perquisitionné dans la "forteresse Okuracho" (Le MOF). Deux fonctionnaires chargés du contrôle des banques ont été arrêtés, et un troisième s'est suicidé. Le 11 mars, ce fut au tour de la banque du Japon, autre grand symbole de la puissance du pays, de subir l'humiliation d'une perquisition suivie d'arrestations.

En conclusion, le gouvernement japonais sait aujourd'hui qu'il ne pourra pas régler les problèmes financiers par des habillages, des maquillages et des manoeuvres. Mais il se trouve, en le réalisant, au bord du gouffre et l'économie japonaise avec lui.

## II - La déflation de l'économie physique japonaise

Aujourd'hui, la seconde économie mondiale se trouve-t-elle dans l'impossibilité de jouer les locomotives pour sortir l'Asie de la crise? Tous ses moteurs sont en panne. L'année dernière, sa croissance n'a été que d'un demi-point et, en 1998, elle ne sera guère plus brillante. Les injections massives de capitaux ne font pas bouger le train.

Enfin, à l'échéance fiscale japonaise du 31 mars, les banques japonaises qui doivent afficher leur bilan, ne respectent par le ratio Cooke, ce critère de solvabilité qui veut que pour huit Francs prêtés, il y ait un franc de fonds propres. Un très grand nombre s'attendent à voir encore se dégrader leur déclassement par les grandes agences de notation anglo-saxonnes, véritables arbitres en matière de confiance financière. Dans ces conditions (cf plus loin), ces banques, lorsqu'elles bénéficient d'un soutien public, ne s'en servent pas pour augmenter leurs prêts à l'économie et alimenter une reprise, mais pour rééquilibrer leurs bilans réduisant ainsi leurs engagements nouveaux, elles accélèrent les défaillances d'entreprises et perdent avec leurs clients insolvables ce qu'elles avaient gagné dans la structure de leur bilan.

D'ores et déjà, les banques japonaises suppriment des emplois et diminuent la rémunération de leurs cadres et de leurs administrateurs. La Dai-ichi Kangyo Bank a annoncé début mars la suppression de 2000 emplois et la fermeture de 10% de leurs succursales. La Bank of Tokyo-Mitsubishi, la plus grande du pays, va supprimer 1500 emplois en trois ans et compte diminuer de 5% la rémunération de ses cadres et de 30% celle de ses administrateurs dès le 1<sup>o</sup> avril. Nomura introduira des "méthodes de gestion anglo-saxonnes", c'est -à-dire la recherche de la rentabilité à court terme et le "dégraissage"

Cependant, parmi les établissements financiers, Il y a pire que les banques " *Une crise, probablement plus grave que celle des banques, couve dans les caisses de retraite*", s'alarme récemment l'hebdomadaire Toyo Keizai. Les caisses gérées par les employeurs ne seraient plus aujourd'hui capables de remplir, au mieux, que 60% de leurs obligations!

Quant au secteur de l'assurance, il est, de l'avis général, encore davantage sclérosé que celui des banques. "*La bombe à retardement de l'assurance-vie japonaise va exploser un jour ou l'autre*", estime Hideyasu Ban, analyste chez Morgan Stanley. Au moins trois ou quatre grandes compagnies d'assurance-vie sont virtuellement en faillite. Le gouvernement prépare, d'ores et déjà, une loi pour améliorer la protection des épargnants!

analyse, dans les deux cas, la présence de " trop fortes pertes virtuelles " par rapport au niveau des capitaux et des réserves.

Pis encore, deux grandes banques japonaises, la Fujibank et la Sakura Bank, quatrième et sixième maisons de l'archipel Nippon, donnent d'inquiétants signes de faiblesse. Il circule même un scénario-fiction repris par *le Nouvel Observateur*, dans un intéressant dossier sur l'Asie, suivant lequel "le jour où la banque Fuji sautera le système financier international implosera".

Certes, le Japon continue à accumuler les excédents commerciaux, et ses réserves représentent le quart du bas de laine mondial. Ce géant de l'épargne est pourtant assis sur un volcan: le total des prêts accordés par les banques japonaises représente 140% du PIB du pays (contre, par exemple, 40% aux Etats-Unis).

C'est une mesure de leur vulnérabilité. D'autant plus que les comptes des banques japonaises comportent de véritables " mines de fond " prêtes à exploser. Ce sont les engagements sur produits financiers dérivés, qui sont presque tous hors bilan et ne sont pas encore dénoués. Ces pertes sont donc virtuelles et pas encore prises en compte, mais elles vont devoir "s'extérioriser" au cours des prochains mois. En effet, les échéances sur produits dérivés viennent avec un décalage de quelques mois par rapport à la réalité des mouvements qui ont lieu sur les marchés: c'est dire que les pertes sur les marchés asiatiques apparaîtront au cours des second et troisième trimestres 1998, avec l'effet de levier des dérivés!

Le vendredi 20 mars, les pertes affichés par la société japonaise Yakult Honsha Co. donnent une idée de l'ampleur possible du désastre. Cette société de produits alimentaires (secteur santé) a perdu 813 millions de Dollars sur ses opérations financières, en particulier sur produits dérivés, ses pertes s'élèvent à presque la moitié des actifs de la société (qui sont d'environ 1800 millions de Dollars)! Les opérateurs sur les marchés de Tokyo, cités par l'agence anglaise Reuters, prévoient que d'autres sociétés japonaises, notamment dans le secteur bancaire, risquent d'afficher de telles pertes.

*de défaut sur la dette privée extérieure et /ou intérieure coréenne".* Le Japon, ajoute-t-il, se trouverait alors en première ligne. Ne parlons pas de l'Indonésie, qui ne pourra en aucun cas rembourser, au moins dans les délais concevables, les banques japonaises.

b) La crise japonaise frappe d'abord les établissements financiers. Les pertes nettes des neuf grandes banques commerciales devraient dépasser 140 milliards de Francs pour l'année se terminant le 31 mars. Huit des neuf grandes "citibanks", les banques commerciales, vont terminer l'année dans le rouge.

Le système bancaire a accumulé 3800 milliards de Francs de créances douteuses, suivant l'évaluation faite par le ministère des Finances japonais le 12 janvier. Ce chiffre, plus de trois fois supérieur à l'estimation officielle précédente, sous-estime encore la réalité: les évaluations de nos amis japonais retiennent plutôt un montant de 6000 milliards de Francs<sup>(1)</sup>.

De plus, la chute de la Bourse depuis 1992 aura coûté 2000 milliards de Francs aux banques japonaises, auxquels il faut ajouter environ 750 milliards de Francs déjà engloutis dans des provisions pour mauvaises créances.

La destruction de richesse que les banques japonaises ont déjà eu à supporter atteint donc environ 2750 milliards de Francs (près de la moitié du PIB français) et leurs pertes à venir devraient s'élever à 6000 milliards (l'équivalent de ce PIB).

La faillite, en novembre dernier, de la grande banque Hokkaido Takushoku (première faillite d'une grande banque depuis la guerre), suivie de la spectaculaire fermeture de la célèbre maison de titre Yamaichi, présage d'autres troubles bien plus sérieux encore.

Moody's, la grande agence de crédit américaine, vient ainsi d'attribuer la note "E" (la plus basse note possible) à la Long Term Credit Bank of Japan (LTCB), treizième banque japonaise avec 232 milliards de Dollars d'actifs. Elle a en même temps mis sous observation l'Industrial Bank of Japan, la dixième banque japonaise avec 350 milliards de Dollars d'actifs. Moody's

# LE JAPON, EPICENTRE DE LA CRISE ASIATIQUE ET MONDIALE

Georges Mathé

## I - La rupture de l'économie financière japonaise

Comme le dit Kenneth Curtis, économiste principal de la Deutsche Bank à Tokyo, la crise asiatique est l'équivalent, pour le Japon, d'un choc pétrolier régional. A ce choc s'ajoutent les effets propres à la gestion catastrophique du dégonflement de la bulle financière japonaise depuis une dizaine d'années. La conjonction de ces deux facteurs rend le Japon immédiatement vulnérable et le met financièrement au bord du gouffre.

Les maillons faibles de la chaîne sont les banques, les maisons de courtage et les compagnies d'assurance-vie.

a) Les banques japonaises restent de loin les plus engagées en Asie, avec une part de 32% des crédits totaux courants dans la région à la fin juin 1997 (54% des crédits accordés à la Thaïlande, 39% à l'Indonésie, 36% à la Malaisie et 32% à la Chine). La courroie de transmission joue donc à plein.

La Corée du Sud constitue " le facteur immédiat". En effet, un rapport de la Société de banque suisse/Warburg Dillon Read montre qu'il reste, au-delà des 24 milliards précédemment rééchelonnés, 58 milliards de dette coréenne à court terme qui restent dus en 1998. Sur ce total, 90% sont constitués par la dette privée et 20 milliards viennent à échéance au cours du second trimestre 1998. SDB-Warburg Dillon Read parle d'un " *risque élevé*



From an economic point of view, such development of the area of services was enough to provide a substitute for the decline of gambling, one of Macau's traditional engines of economic expansion, with the advantage of providing more and healthier jobs in the City and making tourism a more interesting activity.

The Macanese exports were not affected by the appreciation of the *pataca*, as Macau did not depend much on the exports to the Asia-Pacific countries affected by the crisis. The US, not those countries, are indeed Macau's major export market and the exports to the European Union are increasing fast. On the other hand, the drop in the exports to China was compensated by a growth in the exports to Hong Kong and Japan.

On the contrary, imports, which were traditionally concentrated in the Asia-Pacific Region, fell in 1996, but they already increased in 1997.

The Government of the Territory did not forget Keynes economic ideas, as new important public works projects have recently been launched to continue those, like the Airport, which had been completed during the last few years. A lack of continuity is to be feared, however, as all these works are expected to be ready by December 1999: a point which the Luso-Chinese committee who is in charge of jointly planning the transference of Macau to China will have to consider urgently in order that the transition process may be in Macau as smooth as in Hong Kong.

---

place in 1997. The EU was the second largest market for Macanese exports, absorbing 33.7%. It has been steadily increasing. A drop in exports to China was compensated by the Hong Kong and Japanese markets.

The imports, persistently concentrated in the Asia Pacific region, fell by 3.5% in 1996, following a 3.9% drop in 1995. However, an increase of 4.5% seems to have occurred in 1997.

The unemployment rate also stabilized in 1996, settling at 3.8% at the end of the year, at the same level as registered in 1995. Macau maintained its largely youthful labour force, with 65% of its employed population between the ages of 25 and 44. Services represent almost three quarters of the employment market, evidencing that Macau has potential for new areas.

Public finances were remarkably balanced, in common with preceding years, despite falls in gambling receipts and land concession payments.

The banking sector had uneventful years.

## 5- CONCLUSIONS

It is clear that China, Hong Kong and Macau form an economic block separate from the one composed by the Asian countries affected by the crisis.

The cooling in the Chinese economy and the resulting drop of inflation in China, together with the fact that the currencies in these countries followed the American dollar in its upward trend, made possible the drop of the inflation also in Hong Kong and Macau.

The economic agents were clearly expecting investments in Macau, mainly in the real estate sector, which did not come because the situation in Hong Kong did not deteriorate, as they expected to, in the years before the handover. As a result, there was a fall in demand and an oversupply in the sector.

These troubles were overcome, however, as a development in the area of services took place. The impact of the new international airport and the favourable conditions offered by the Territory were two positive factors which helped changing the situation.

positive development in the area of services was the growth in service receipts, primarily in lines related to the airline industry and also offshore activities, which, given the favourable conditions in the Territory, are progressively becoming established in Macau.

Macau's tourist business underwent strong revival and considerable structural changes after the opening of Macau International Airport. A considerable number of international passengers, which up to then transited through Hong Kong, began to fly directly to and from Macau. Macau, in turn, became a stopover point for passengers travelling between Taiwan and Mainland China.

While the number of arrivals to the Territory by sea remained stable (around 6 million visitors a year), arrivals by air reached a total of 400 thousand in the first year of full operation of the airport, not including 308 thousand passengers in transit. This development caused a 5% rise in non-gambling tourism during 1996, which represents a remarkable structural change for the sector. However, in 1997, although the number of tourists arriving by air continued to increase, those arriving by sea decreased 20% a decline clearly due to the decrease in the number of tourists arriving from the countries affected by the crisis.

The worst performing sectors in 1996 appear to have been the industrial export sector, increasingly uncompetitive with Mainland China, and the real estate sector, which very slowly started to recover from the over-supply crisis affecting it since mid-1995.

In a small open economy like Macau, foreign trade plays an important role in the overall macroeconomic developments. Lower imports of merchandise and services reflected the slowdown in economic activity. Exports of goods and services grew, however, despite the growing competitiveness problems Macau is facing in its traditional export sectors.

The US remained Macau's major export market, accounting for 40% of the Territory's total exports. After a fall of 4.2%, an increase of 23% took

#### 4- MACAU IN 1996 AND 1997

Between 1993 and 1995, the population of Macau had a small increase: 390 to 415 thousand inhabitants and the per capita GDP more or less stabilized.

The Territory's economy had suffered however a slowdown over the last two years before 1996 which continued due to a weakening in domestic demand and in foreign trade. Calculations put real GDP growth at -0.3%, a slight contraction, the first ever recorded since GDP estimates began to be made in the early 1980's, and well below the average annual growth rate of 6.1% of the preceding five years. For 1997, a growth of 0.7% of the real GDP growth was forecasted.

Inflation reached a pick (8.6%) in 1995, but was down to 4.8% in 1996 and to 3.5% in 1997. The appreciation of the US dollar, which the *pataca*, the Macanese currency, followed in its upward trend, made it possible to achieve such reduction in the rate of inflation.

According to the AMCM 1996 report, the fall in domestic demand was largely provoked by a wait-and-see attitude on the part of economic agents, given the uncertainty resulting from oversupply in the real estate sectors (it was sad to see so many empty brand new flats waiting for a purchaser). This consequently inhibited new investment in a sector which is of primary importance to the Territory's economy.

Many large public construction projects were completed in 1996 (the most important of them all being Macau International Airport, inaugurated in December 1995), thus diminishing the contribution from another of the major stimulants of the local economy. The Government quickly understood that there could be no stop, even if all the engagements taken by the Portuguese administration seemed to be all fulfilled, and new projects were launched.

Gambling receipts, one of the other traditional engines of economic expansion in the Territory, were also lower. Slight increases were registered however in the public administration and tourism and service sectors. A

"The main stimulus to GDP growth continued to be the external sector, exports, but above all, foreign direct investment in new projects. The industrial and service sectors of the Chinese economy continued to grow at the expense of agriculture, the GDP contribution of which fell to 17.8% in 1996 from 27% in 1990".

"Despite favourable developments over the last decade, the Chinese economy continues to be hampered by serious structural problems. An increasingly dynamic private sector coexists with an increasingly obsolete state sector which still represents 17% of GDP and employs 18% of the working population. The high level of direct or indirect subsidies paid to some state enterprises, through soft bank loans, has given rise to some anxiety about crisis in the financial sector. The gradual process of economic transformation has, despite everything, led to the closure of some non-viable state enterprises. The issue of employment and underemployment, estimated at approximately 8%, is therefore ever present".

And what about Hong Kong?

"After three years of economic downturn, the rate of growth of the Hong Kong economy, in real terms, stabilized at 1995 levels, or 4.7%. The proximity of the date of reintegration with the Mainland (*the report was written before the handover*) and the absence of any setback in the transition process appears to have given rise to a generalized optimism among economic agents who have not refrained from undertaking new investments. This confidence has been shared by international financial operators, as underscored by the continued inflow of capital into the territory and by recent survey results that rank Hong Kong as one of the three safest investment destinations in Asia, alongside Japan and Singapore".

"Inflation continued to fall during 1996, reaching an annual average rate of 6.3%, compared with 8.7% for 1995. This was mainly due to the rise in the value of the US dollar and to the fall in inflation in the People's Republic of China, which reduced the import price pressures on domestic inflation".

rise in the US dollar. Furthermore, increasing wage costs, namely for skilled labour, and persistent infrastructure deficiencies further aggravated the competitiveness situation in those countries".

"To this unfavourable set of circumstances, must be added a rupture in foreign direct investment, forcing those countries showing a deficit in their current account balances to resort increasingly to external sources of short-term financing. The chronic deficits run by these countries, which have become a hindrance to sustained development, have eliminated any possibility of employing expansionist monetary or fiscal policies geared towards maintaining the momentum of growth".

The analysis ended with what could be understood as a recommendation for short-term government action:

"In the short-term, heavy investment in construction and infrastructure could minimize the effects on growth of a downturn in industrial investment and the renewed rise in the US dollar and in American interest rates that occurred during the first months of 1997"

Unfortunately, in 1997, the situation became worse and a major crisis exploded which has been described by several speakers who preceded me in this podium.

### 3- CHINA AND HONG KONG

Macau is, of course, highly dependent on China and Hong Kong.

According to the AMCM 1996 report:

"Macroeconomic developments in the People's Republic of China during 1996 were more balanced than in previous years. A healthy cooling of the economy was witnessed which permitted, for the first time since 1992, a reduction in inflation to single digit levels. This was achieved without significantly compromising the soaring economic growth, averaging 15% per year, seen since 1995".

The annual Report of the Macau Autoridade Monetária e which provides remarkable analyses of the economies of Macau and its neighbours, reported the following in its 1996 edition:

"The slowdown in the high levels of growth registered by the economies of Southeast Asia in 1966, having already affected China, Hong Kong, Macau and Taiwan during the previous three years, began to spread in general across all the countries of the region (South Korea, Indonesia, Malaysia, Singapore and Thailand). This resulted in a more or less general period of stagnation in the regional financial and real estate markets, particularly in Thailand and South Korea where there were even some signs of crisis".

"Nevertheless, the region continues to register unmatched global growth levels; the newly industrialized Asian nations (South Korea, Hong Kong, Singapore and Taiwan) witnessed real growth of 6.3%, while the remaining four major industrializing economies (the Philippines, Indonesia, Malaysia and Thailand) succeeded in achieving overall GDP growth around 7.4%. On the other hand, and as mentioned, this relative slowdown in economic activity allowed for a general reduction in inflation"

"Growth and price developments in the region were aided by the conduct of monetary policy, which, in line with events in the United States, was characterised by a slight rise in interest rates that spread to the Southeast Asian countries due to the pegging of the various local currencies to the US dollar. This peg affected the competitiveness of South Asian economies as the US dollar appreciated in value against the major international currencies. Exports thus increased by only 10%, less than half the level for 1995. The situation was further aggravated by a deterioration in the region's terms of trade, due in part to a halving in the price of semi-conductors, that led to growing trade deficits in South Korea, the Philippines and Thailand".

"These economies, which competed directly with Japan, thus suffered a double blow to their economic competitiveness, as the latter profited by the

(i.e., the Atlantic), was useful to China, and the Chinese pragmatism prevailed upon any other feeling or consideration.

The Portuguese remained in Macau without ever having understood clearly which was the statute assigned to them. The best definition is perhaps the one given by the 1976 Portuguese Constitution which defined Macau as a Chinese Territory under Portuguese administration.

Under the secular Portuguese administration, Macau, which Almerindo Lessa compared to Venice, considering it as a kind of city-state, the first democratic republic in the Far East, knew highly prosperous periods, particularly when it served as a link between China and Japan. Such periods were strongly affected by the isolation of Japan under the Tokugawa. Subsequently, the first Opium War and the rise of Hong Kong drove the Territory to an increasing oblivion, transforming it into a relic. The extinction of the religious orders in Portugal deprived it, on the other hand, of the significant historic role it had played, under the frame of the Padroado, as a bond between Christianity and China.

In 1974, Portugal tried to return the small territory to China. The People's Republic did not accept it: only in December 1999 the Chinese administration will succeed to the Portuguese one. This was all for the best, as it was precisely by that time that Macau, following the example of most countries of the Region, initiated a new cycle of economic prosperity

This short paper is aimed to give some information about to what extent such process has been or not affected by the crisis whose analysis His Majesty, King Hassan II, sagely proposed to the Academy as the subject of its present session.

## **2- THE CRISIS IN SOUTHEAST ASIA**

In 1996, it would be difficult to predict that a major crisis would affect the Southeast Asian economies.

# THE CASE OF MACAU, A SMALL DRAGON

E. R. de Arantes e Oliveira

## 1- INTRODUCTION

It was in 1557 that the Portuguese settled in Macau. China was then, as it continued to be for a long time, the most important country in the World.

The Portuguese came thus to China with feelings of respect and admiration.

As a result of the Treaty of Tordesillas, signed with Spain under the aegis of the Pope, the Kings of Portugal were entitled, "Masters of the Conquest, Navigation and Trade of Ethiopia, Arabia, Persia and India". West of Malacca, they were willing to fight for what they considered to be their legal rights. Beyond Malacca, the common sense led them to recognize that they could not envisage to do more than sponsoring a profitable trading activity and exercising the glorious *Padroado do Oriente*, the Patronage of the East, that entrusted the Portuguese Crown with the charge of protecting Christianity in India and in the Far East.

The Territory of Macau was thus not taken by force, as Ormuz, Goa and Malacca had been. It was graciously granted by the great Central Empire to serve as a base for merchants and missionary/scientists whose activity was regarded with high interest by China. Portugal, the strange and semibarbarian (as seen by the Chinese) *Ta Si Yan Kuo*, the Country of the Western Ocean



more complex than in the past. The so called "free world market" looks set to be a dominant form of economic activity in the XXI century. Will it deliver to people real progress or economic growth for rich and crisis for the poor? In a just world order the answer will depend not on IMF but on collective wisdom of humanity, job creation, social justice, ethics and moral values.

There are fears of an accelerated ruble depreciation due to budget problems. Such expectations are explained by low prices of oil and other raw commodities on international markets and the inefficiency of tax collection in Russia. On the other hand, it is unlikely that Russia may go bankrupt. Its resource-rich economy can sustain a large volume of debt.

Up to now Russia manages to develop without drastic ruble depreciation, though it is unrealistic to expect that the Central Bank of Russia in present circumstances will be able to halt further slow devaluation of the national currency. Russia can stabilize its economy only if it increases its manufacturing industry exports and raises productivity of labour force in economy as a whole. It will take several years, far beyond "Yeltsin's Era", to cure the Russian economy. It needs urgent inflow of resources into the production sector of the economy.

One of the biggest problems of the Russian economy is the huge inefficiency of the labour market. Wages in the State and even private sector often are not paid for months. IMF by its deeds creates an impression that such situation is a part of the "stabilization" process. It would be interesting to see, how the government of Mr. Kirienko is going to tackle unpaid salaries problem. The internal market without balanced supply and demand policy will stay weak and open to negative influence from external financial markets.

The Asian financial crisis of late 1997 is still in progress. Globalization means growing interdependence not only of individual countries but of whole regions. The negative results of fragile financial markets can be met with a new paradigm of national competitiveness. The efforts of Russia are to be directed not only at seeking to get foreign capital to come in, but at preventing Russian capital leaving the country, not by controls but by incentives.

The Russian society, after bitter lessons of the past, has a better understanding of its needs and place in the process of globalization. States must not retreat from important economic functions. They are to deal with tensions between global and local (national) interests. The task is now far

especially visible when financial markets become fragile. Liberalized economies should not become "haven" for the minority of developed states and a mess for the rest of the world. In Russia market reforms, conducted with monetarist zeal without any restraints, created situation of acute poverty for the majority of the people.

The only true voice of opposition in US Congress, the only independent congressman Bernie Sanders is a strong critic of IMF. In his opinion, "It is pretty clear that the function of IMF is not in the interests of the poor developing countries or working Americans... It is to protect multinational corporations and big banks which have made huge sums of money in Asia and see their loans and business going sour."

In Duma, the Russian lower house of Parliament, there are not one but hundreds "Sanders". This explains why Mr. Chubais, the symbol of close cooperation with IMF, was at odds with them. Such feelings, right or wrong, are widespread in the world. Together with a desire to avert future Asian-style economic crisis, the USA put forward at G7 Group of the richest industrial countries proposals to overhaul the "architecture of the international financial system." There is a widespread feeling not only in Russia but all over the world that the crisis and its effects are more severe than they initially appeared. Galloping complacency may bring new dangers, new financial bubbles burst. The present economic expansion in the USA continues for almost 8 years, the American dollar has strengthened further. The risk of reversal due to western asset overvaluation is high.

### **What to expect.**

After the change of government in Moscow, the old dilemma is still there - after Asia, who is next? Is financial crisis looming in Russia? Will Russia follow Indonesia's steps? Many people think it will. They warn of a deterioration in foreign investors confidence in Russia's economy and its financial markets in spite of the fact that yields on domestic treasury bills (GKO) have reduced recently. Yields on GKO have fallen from 45% in January to less than 30% in March.

presumably, with stable finances and private business. One of the main aims of IMF is to lower share of public employment. Such policies are called "stabilization". IMF promotes the reduction of military spending, strong export and stable financial markets and the spread of "market-based democracy". In practice the latter means international control over national economies. IMF prevents the spread of Mexican and Asian financial crises to the American banking system.

At present IMF, founded in 1945, is subjected to criticism for its failure to forecast "Asian flu" and also for its strategy of privatization, banking systems and tax structures.

In my opinion, after the Soviet Union break-up the strategy of IMF towards Russia was at the best controversial. The right road for the development of once superpower did not materialize. IMF got its way simply by promising and giving financial rewards if Russian government accepted its advice. IMF insisted on fundamental changes in economic and institutional structures as a condition for receiving its loans. The result of this policy, that was slavishly followed in Moscow, is a deepening economic crisis in Russia.

IMF should become both - transparent and accountable to its member countries. External evaluation of its procedures and results should become commonplace. "Transparency" is the key word for healthy cooperation between IMF and its members. Demand to work more efficiently and professionally should be put not only before national governments but also before the top brass of IMF. "Transparency" alone is not enough. There is a strong necessity to regulate national banking systems better.

For many countries, including Russia, there is no way back from cooperation with IMF and World Bank. Russia is deeply involved in the globalization process and world markets. Its international debt far exceeds 100 billion. USD. Under such circumstances in a case of a crisis a nation must choose between large-scale financial support or chaos. This makes a lot of people in Russia unhappy and unfriendly towards IMF. Hostile attitude is

Until 1993 direct investments constituted the main inflow of foreign capital into Asian economies. Since then indirect portfolio investments crowded in. In Thailand and South Korea the bubble of portfolio investments became especially inflated. Later events reflected an integration of Asian economies into global financial markets to the extent when, in the opinion of investors, there were no "safe heavens" With the first signs of crisis they flew away. On the contrary, China, which in 1997 received 20 billion USD direct investments, was affected by the crisis only marginally.

Our view of the situation in Asia must be realistic and balanced. The future of Asia may not be bleak at all. Globalization has already integrated economies of Asia, Europe and the US to a high degree. The capitalist West is not interested in a prolonged Asian crisis. A vacuum on Asian financial markets may create a possibility for unprecedented socialist China's expansion in this region. IMF has chosen a road of urgent help to Asia. For the stabilization of its markets the West spent in 1997 - first months of 1998 around 117 billion USD. This policy aims at securing 30% of American exports that go to Asia and at curbing cheap Asian export to the US and Europe. If, for example, Singapore goes bust, "Boeing" will lose one of its best consumers. Every cloud, indeed, has its silver lining but the general situation in Asia is unhealthy. At the moment everybody looks towards IMF and World Bank as possible saviours.

### **Who needs IMF?**

In the globalization environment - everybody, but for different reasons.

For the USA and other major developed nations of the West IMF is at present mainly an insurance against the spread of Asian financial crises. At the same time programs of IMF and World Bank promote systematic trade liberalization. On the whole this process favours developed countries.

IMF promotes US interests in Eastern Europe and Russia by restructuring their economies from a state-dominated to a market-oriented,

Many questions are posed:

Why the crisis in one country, Thailand, engulfed the whole Asian region?

Why did the Asian model, which for 10-15 years was considered "a miracle", suddenly plunged into crisis of unprecedented proportions?

Was the crisis purely financial or also politically motivated? Is there proof that it was instigated by speculators?

What regions of the world benefited from the "Asian flu" the most?

What was and will be the role of IMF in the process of globalization?

Is the crisis at the end?

These questions still do not have clear answers except one. The "Asian miracle" received severe blows from the same forces which helped to create it.

The first quarter of 1998 showed that Asia risks a second financial threat that could overshadow the crisis that began in 1997. If we look into a situation in Japan or Korea it is difficult to avoid a conclusion that the financial markets are heading towards another disaster.

Take for example Korea. The nation is on the verge of another bankruptcy. The IMF demands from the Korean government to carry out far-reaching reforms as a condition for giving in full a rescue package of nearly 60 billion USD. Korea lags behind in promoting these reforms. Its total debts are rising. Up to 3,000 small and middle-size companies declare bankruptcy every month. In April 1998 the Korea Development Institute estimated that total debts in South Korea come to about 728 billion USD. That figure includes more than 150 billion owed to foreign banks. The debt situation is deteriorating. The financial crisis in Asia has not been cured at all. If speculators succeed in their attempts to devalue the Hong Kong dollar and the Chinese yuan on foreign-exchange markets, the recovery of the Asian economies will slow down considerably.

budget deficits are concerned. At the same time the production sector of the Russian economy was neglected and financially undernourished.

So called "new Russians" are not Henry Fords or Duponts. Some of them turned to financial speculations, others grabbed public enterprises for a fraction of their real cost. The justification of such a faulted approach was based on an argument that quick privatisation would bring about a class of energetic businessmen with a secure income, who would become the country's wealth-creators. In practice, such neo-liberal economic policy overestimated individualistic qualities at the expense of community and ushered in vices of corruption, self-profiteering and greed.

It is important to learn these lessons of history well to avoid further increase of social stress in Russia. The Asian financial crisis is a vivid example of contradictions between priorities of private capital and national economies. Lessons of Asia tell us that without a strong modern state, geared to balance private and national interests, even advanced economies are at the mercy of blind market forces. The fate of young developing economies is obvious - they will become weaker unless forces of global financial markets are tamed.

Today Russia and many other countries are in search of stability that would permit effective adjustments to the conditions of globalization.

### **The situation in Asia**

Today the situation in Asia is still unclear to the point, when IMF predicts for South-East Asian (SEA) countries (without South Korea and Japan) a modest 1.7% increase in GNP. At the same time experts from OECD forecast the rate of development for Malaysia and Singapore up to 6%. Predictions for China's GNP are up to 9% and for Thailand from 2 to 5.4%.

Globalization is a process to which our Academy already drew attention. Globalization is like a big tide coming to the shore of every national economy. The inflow of finances into a domestic economy often brings positive results. However, the time comes when this tide retreats. Every national government should be concerned with what is left behind - strong economy or financial crisis.

**It is important to understand basic factors.**

International financial system is unpredictable. It develops in several directions simultaneously. The interplay of global financial forces is so complex that they may bring catastrophic results to one country and prosperity to the other. Global financial markets to some extent resemble a roulette. A risky "bet" may cause a national economy to suffer a prolonged recession.

For 6 years the Russian government had made many risky "bets". They were the result of a simplified faith that financial markets guarantee prosperity. This misguided belief was so strong that the Russian highly centralized economy was relieved from any substantial state support. Governmental structures lost influence over economic situation. Russia turned both into a mine field for nascent national business and potential Mecca for foreign portfolio investments.

As to direct investments, and they are the best remedy against further financial flues, they are coming to Russia step by step, rather slowly. This strange phenomenon, in my opinion, is explained by political and geopolitical factors. Russia is still regarded in the West by many politicians and politologists as the main rival. Such psychology gets in the way of normal relations.

Any society, including Russia, is a complex. The past years demonstrated a decisive turn from a state-led economy, overburdened with hyper-inflation, to an economy with sound finances as far as inflation and

# EFFECTS OF THE ASIAN CRISIS ON RUSSIA

Anatoli Gromyko

## In search for stability

In the wake of the Asian financial crisis the situation in Russia changed dramatically. There is a feeling of special urgency to correct the direction our country follows. The road to effective reforms is still being searched. The outcome of this effort is crucial to the future of Russia.

In Russia the major victim of the "Asian flu" was the government of Viktor Chernomyrdin. President Yeltsin realized in full that due to his long-serving prime-minister's acquiescent support of successive monetarist reforms, masterminded in recent years by Anatoli Chubais, the Russian economy is on a wrong track. It lost almost 50% of its industrial production. Economic landscape in Russia altered to the worse.

Governmental failures to meet its obligations to the citizens became constant and irritating for common people. Many of them do not receive their salaries and pensions for months

The central element, which spurred the governmental crisis in Russia, was a loss of public confidence in monetary policies. Their mistakes are many. Among them one can name the conspicuous neglect for national industry and agriculture. Another blunder was the accumulation of precarious foreign debts and poor understanding of Russia's proper place in the global economic environment.



sanction. Si les entreprises ne sont pas transparentes, si elles ne se financent pas par le biais du marché des capitaux, elles ont peu de sanction et de surveillance critique lorsqu'elles s'embarquent dans des stratégies plus ou moins déraisonnables. En outre, plus le capital d'une entreprise est largement répandu en bourse, plus la voix des actionnaires minoritaires peut se faire entendre. Il faut encourager l'activisme des investisseurs institutionnels minoritaires et des épargnants dans les assemblées générales et même les instances de surveillance des entreprises : c'est la meilleure garantie de bonne performance de nos entreprises. La poursuite du développement des marchés de capitaux marocains, s'adressant au nombre le plus large d'entreprises et d'épargnants, est un filet de sécurité essentiel qui a été un peu négligé par les pays du sud-est asiatique.

## LE MAROC PEUT APPRENDRE DE CETTE CRISE

### 10- Une leçon à retenir pour notre pays

Nous avons la chance extraordinaire de pouvoir presque lire dans l'Histoire par avance. Notre pays doit savoir garder ce qui est bon dans le modèle sud-est asiatique et éviter deux ou trois faiblesses.

Encore une fois, dans un horizon court (moins de 5 ans), nous ne sommes pas dans une situation qui nous expose de la sorte, ainsi que nous l'avons détaillé auparavant.

## LES ATOUTS DE NOTRE POLITIQUE MONETAIRE

Cependant, la question de la politique monétaire pourrait se poser plus tard. L'avantage d'un Dirham ancré à une combinaison de devises fortes est évident: stabilité, confiance des investisseurs dans la valeur future de leurs investissements, confiance de l'épargne internationale, faible inflation, taux d'intérêts raisonnables. Mais une monnaie "ancrée", bloquée artificiellement, supprime un amortisseur, un mécanisme de régulation des déséquilibres qui peuvent apparaître à l'un ou l'autre moment dans une économie. Aujourd'hui, nos déséquilibres et déficits sont de tailles supportables, mais s'ils devaient dérapier, alors le fait que notre monnaie soit "ancrée" nous enlève une possibilité d'autocorrection du dérapage ; cela peut se révéler dangereux.

En caricaturant, à long terme, nous aurons sans doute le choix entre un Dirham librement flottant et échangé, ou adhérer, sous une forme ou sous une autre à la monnaie unique européenne et s'en remettre à la politique monétaire de la Banque Centrale Européenne.

## LA TRANSPARENCE DES ENTREPRISES EST LE MEILLEUR DES REMPARTS

La deuxième leçon est qu'il faut veiller attentivement à ne pas fausser certains mécanismes de base d'une économie de marché et notamment la

ans des progrès spectaculaires dans ce domaine, que le Maroc a encore à accomplir : ce doit être une grande priorité nationale;

## STRATEGIE CLAIRE DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE

La capacité à formuler, clairement et explicitement, une stratégie de développement économique. C'est incroyable, difficile à imaginer et c'est pourtant le cas: le Maroc se révèle incapable de dire clairement à ses entrepreneurs, à ses salariés, aux investisseurs étrangers les biens et services qu'il compte produire de façon compétitive dans un monde sans protection douanière. Notre pays n'a pas le courage, sans doute de peur de se tromper, de lister une dizaine de grandes filières de biens ou de services sur lesquels il va concentrer tous ses efforts et devenir un acteur de référence à l'échelle régionale (Europe de l'Ouest et ses pays satellites), voire mondiale. Le Maroc est incapable de dire clairement, avec assurance, qu'après avoir développé une industrie textile en vingt ans d'efforts, il va maintenant s'atteler à favoriser l'émergence par exemple, d'une industrie de composants automobiles de niveau mondial ou encore d'une industrie touristique de qualité internationale, ou encore d'une industrie de composants électroniques et informatiques (le textile du XXI<sup>e</sup> siècle).

Ce qui est vrai à l'échelle d'une entreprise est vrai à l'échelle d'une nation dans un monde sans barrières douanières : A titre d'exemple, Nestlé, Danone, Coca-Cola, le Groupe ONA, Royal Air Maroc, CFG, etc... , ont choisi leurs métiers et les clients spécifiques auxquels ils s'adressent ; ils déploient tous leurs efforts dans le cadre d'une stratégie claire et explicite et c'est leur seule chance de succès.

Il appartient donc à la nation d'exprimer ses options et d'agir de façon volontaire.

C'est cette vision à long terme et cette clarté de stratégie qui a permis l'enrichissement rapide des pays du Sud-Est asiatique et qui continuera de le faire dans les prochaines décennies.

détiennent que 5% à 8% des titres des entreprises cotées à la Bourse de Casablanca (selon les estimations de Casablanca Finance Group). Les intervenants les plus importants sont les épargnants marocains, notamment ceux qu'on appelle les institutionnels, comme les assureurs, caisses de retraites ou Fonds d'Investissements marocains. Nos institutionnels sont de grande taille par rapport à la dimension de la Bourse de Casablanca encore naissante. Nous jouissons donc plutôt d'excédents d'épargne domestique à même de soutenir la Bourse si les étrangers venaient à vendre massivement, ce qui n'a même pas été le cas.

## **LA THAÏLANDE OU LA MALAISIE PROPOSEES COMME DES MODELES POUR LE MAROC?**

### **9- Validité du modèle de croissance du Sud-Est-Asiatique.**

On peut lire ça et là divers articles que l'on lit ça et là et qui rejettent en bloc le modèle sud-est asiatique, félicitant presque le Maroc de la lenteur de sa croissance (!); un adage français dit: *"Il faut prendre garde à ne pas jeter le bébé avec l'eau du bain"*. Si certaines des caractéristiques des économies de ces pays étaient dangereuses, comme nous l'avons longuement évoqué il y a quelques instants, d'autres aspects de leur stratégie sont formidablement efficaces. A bien des égards, ces pays demeurent pour nous des modèles, dont nous sommes encore loin. Si vous me le permettez, je voudrais en citer deux:

## **SUCCES SPECTACULAIRES EN MATIERE D'EDUCATION, FORMATION ET ALPHABETISATION**

L'éducation, la formation et l'alphabétisation. Il n'y a, au XXI<sup>e</sup> siècle, aucune stratégie gagnante, aucun modèle de développement qui ne soit appuyé sur l'excellence des hommes, le savoir et le savoir-faire des ressources humaines, la capacité d'apprendre et de s'adapter des femmes et des hommes d'une nation. Les pays d'Asie du Sud-Est ont réussi en quinze

e- les capitaux étrangers attirés sont largement sous forme de dette à court-terme: Non. Ce point fondamental est complètement différent. Nous attirons essentiellement des capitaux étrangers sous forme d'investissements en fonds propres, en capital, et non sous forme de dette (à l'exception du renouvellement de la dette extérieure de l'Etat). Cela est beaucoup plus sain. Nos entreprises privées ne sont pratiquement pas endettées en devises, et les rares qui le sont réalisent leur chiffre d'affaires en devises (à l'export) et ne sont donc pas exposées:

f- structure peu méritocratique du capitalisme, allocation non-optimale de l'épargne vers les projets d'investissement, marchés financiers locaux encore peu développés : Oui. C'est là un point commun entre le Maroc et ces pays. Cependant, le Maroc fait de réels efforts pour construire un financement de son économie par le biais des marchés des capitaux; nos marchés financiers sont en pleine éclosion et, s'il manque encore quelques mesures importantes pour hâter leur mise en place, la direction globale est bonne;

g- surendettement de l'économie et surinvestissement: Non. Au contraire, nous souffrons plutôt de sous-investissement (à l'exception de certains segments du marché immobilier). Quant à l'endettement, il est raisonnable et plutôt en voie de réduction (en proportion de la taille de notre économie).

Vous le voyez, notre économie a des caractéristiques éloignées de celles des pays du Sud-Est Asiatiques, même si elle présente un petit nombre de défauts communs.

## LA BOURSE DE CASABLANCA

### EST ENCORE ESSENTIELLEMENT DOMESTIQUE

#### 8- La Bourse de Casablanca et la méfiance nouvelle envers certains pays émergents.

Il est important de comprendre que nous avons une bourse essentiellement domestique, c'est-à-dire que les épargnants étrangers ne

-Soit qu'elles soient victimes de la baisse de la valeur des actifs, immobiliers notamment (cas des promoteurs immobiliers).

De telles crises conduisent donc à des faillites et fermetures spectaculaires de banques et sociétés de financement.

## LA SITUATION DU MAROC EST DIFFERENTE DE CELLE DES PAYS DU SUD-EST ASIATIQUE

### 7- Probabilité d'un tel choc au Maroc.

La situation au Maroc est parfaitement différente de celle qui prévalait dans ces pays. Nous avons environ 10 ans à 15 ans de retard sur ces pays en termes de développement économique global ; nous ne sommes donc pas confrontés au même type de problèmes. Si vous le souhaitez, prenons point par point les caractéristiques précédemment évoquées :

a- ancrage de la monnaie : là, c'est un point commun. Le Dirham est également "ancré" à une combinaison de devises de pays industrialisés. Les variations du Dirham ne reflètent pas les performances de l'économie marocaine, mais sont le résultat arithmétique des variations du Dollar U.S., des monnaies européennes ou japonaise;

b- existence d'un réel marché des changes: Non. Notre marché des changes n'en est pas encore vraiment un et demeure encore très limité;

c- croissance économique rapide: Non. Notre pays a une croissance économique lente pour un pays peu développé. Nous croissons environ 3 fois moins vite que ces pays, c'est-à-dire au rythme moyen de 3% l'an;

d- abondance de capitaux, coût du capital artificiellement bas, gros déficit des échanges externes entraînant la nécessité de capitaux étrangers pour le compenser : Non. Tout cela est plutôt modéré au Maroc. Notre déficit des échanges extérieurs est dans des proportions plus raisonnables que ceux de certains de ces pays (2% du PIB contre 5% à 8% du PIB). Il s'agit cependant de surveiller ce point avec attention, dans la mesure où une importante composante de notre déficit des échanges extérieurs est sans doute instable à long-terme (les transferts des RMEs);

D'autres, comme Hong-Kong, ont au contraire résisté jusqu'au bout et persisté à bloquer leur monnaie à un niveau élevé. Dans ce dernier cas, l'ajustement de leur économie vers une meilleure compétitivité ne se fera pas par la baisse de la valeur de la monnaie mais par une baisse de la valeur des biens en monnaie locale. En théorie, donc, baisse des cours boursiers, de l'immobilier, ralentissement de la croissance sont plus marqués dans le scénario de Hong Kong.

Cependant, Hong-Kong est vraiment un cas particulier, très différent des autres pays cités: c'est avant tout un centre de services (80% de l'économie) plutôt qu'une économie agricole, minière ou industrielle.

Ceux qui ont laissé leur monnaie flotter librement le plus vite sont sans doute ceux qui souffriront le moins de la crise pour les mois et trimestres à venir: leurs économies redeviendront rapidement compétitives et après un an ou deux de ralentissement, leur croissance repartira de plus belle.

## **FAILLITES SPECTACULAIRES DES BANQUES DU FAIT DE L'INSOLVABILITE DES ENTREPRISES CLIENTES LOURDEMENT ENDETTEES**

### **6-Les effets concrets de ce type de crise à l'intérieur de ces pays.**

Dans les deux cas de sortie de crise, le grand perdant est le secteur financier local de ces pays, c'est-à-dire les banques et les sociétés de financement. En effet, on assiste alors à une explosion des débiteurs défaillants, des entreprises incapables de rembourser leurs dettes :

-Soit qu'elles soient endettées en devises étrangères et que leur dette vaut alors soudainement le double de sa valeur initiale dans la monnaie locale:

-Soit qu'elles soient victimes du ralentissement de l'économie nationale et que leurs projets et investissements apparaissent soudainement surdimensionnés;

## DILEMME DES BANQUES CENTRALES: SOUTENIR A TOUT PRIX LEURS MONNAIES...

### 4- La réaction des banques centrales.

Les banques centrales ont été prises de vitesse. Elles ont initialement mal réagi en tentant, désespérément, de soutenir leur monnaie à bout de bras:

-Elles se sont massivement portées acheteuses de leur propre monnaie sur le marché des devises, en vendant progressivement les réserves de devises étrangères qu'elles possédaient ;

-Elles ont augmenté de façon extrême leur taux d'intérêt à court-terme pour essayer d'inciter les détenteurs de leur monnaie à la conserver (jusqu'à 8% par jour de taux d'intérêt pour Hong-Kong par exemple);

-Elles ont essayé de modifier, par des mesures réglementaires, le fonctionnement du marché des changes pour ralentir les possibilités de vente des opérateurs.

Leur réaction acharnée et désespérée a conduit à consommer leurs réserves de devises : ceci a encore plus inquiété les opérateurs et les a conduit à douter plus encore de la capacité du pays à conserver une monnaie "ancrée" au Dollar.

La hausse extrême des taux d'intérêt à court-terme qu'elles ont décidée a conduit les opérateurs à anticiper plus encore un ralentissement de la croissance économique dans ces pays compte-tenu des effets qu'une telle hausse peut avoir sur les entreprises, et les consommateurs. Ceci a donc conforté plus encore la thèse d'une très prochaine dépréciation de la monnaie.

## ... OU BIEN LAISSER FLOTTER LEURS MONNAIES?

### 5- La sortie de la tourmente.

Il y a deux façons, schématiquement pour sortir d'une telle crise. La plupart des pays (Thaïlande, Philippines, Indonésie, Malaisie, Corée...) ont finalement décidé de laisser leur monnaie flotter librement et aller vers une valeur d'équilibre que le marché des changes voudrait bien lui donner.

La hausse des taux d'intérêts à l'intérieur de ces pays, souvent menée par leur banque centrale, pour combattre le surinvestissement, notamment dans le secteur immobilier et un début d'inflation

Ainsi, pour ces deux raisons, les analystes ont progressivement conduit les opérateurs, entreprises, intermédiaires financiers ou épargnants, à anticiper un net ralentissement de la croissance de ces pays.

Ralentissement voulait dire risque de faillite des entreprises les plus endettées, de celles qui ont le plus " surinvesti ". Ralentissement était, dans ce cas aussi, synonyme de ralentissement des exportations.

#### **LA CRAINTE DU DESANCRAGE DES MONNAIES, PAR RAPPORT AU DOLLAR, A PROVOQUE DES VENTES MASSIVES DE CES MONNAIES**

Ceci a posé la question, pour tout le monde, de la capacité de ces pays à conserver leur monnaie " ancrée" au Dollar: la hausse continue de ce dernier était synonyme d'importants dégâts potentiels pour les économies de ces pays. Evidemment, les détenteurs de monnaie de ces pays ont alors commencé à vouloir s'en défaire, pour éviter la dépréciation qui leur paraissait inévitable.

Il ne faut surtout pas croire que seuls les investisseurs étrangers à ces pays ont commencé à céder leurs avoirs en monnaie locale. Rappelez-vous en effet que les entreprises privées locales étaient souvent endettées en devises étrangères, et à court-terme de surcroît. Dès qu'elles ont commencé à douter de la valeur future de la monnaie, elles se sont précipité (à juste titre) pour céder une partie de leurs avoirs en Baht thaïlandais ou en Roupie indonésienne et acheter du Dollar U.S., afin d'être en mesure d'honorer les échéances futures de leur dette.

## STRUCTURE DE CAPITALISME PLUS FEODALE QUE MERITOCRATIQUE

Cette structure de capitalisme, plus féodale que méritocratique, n'est pas propre à l'Asie du Sud-Est. Elle prévaut au Japon, qui vit des problèmes similaires et prévalait il y a encore une quinzaine d'année en France, ou en Allemagne. Ce n'est que très récemment que les participations croisées des grandes entreprises françaises ont commencé à se défaire et que le petit cercle des diplômés de l'ENA et des Inspecteurs des Finances, qui occupaient les grands conseils d'administration en France, a commencé de s'ouvrir.

g- En résumé, des capitaux abondants, bon marché, une croissance économique régulièrement forte, une monnaie artificiellement forte car bloquée, une méthode d'allocation de l'épargne peu rigoureuse ont conduit à un surendettement progressif de certaines entreprises et à un surinvestissement effréné. Le surinvestissement affectait le secteur industriel, mais aussi l'immobilier.

Voilà, pardonnez-moi d'avoir été long mais il était important de "planter le décor " macro-économique de ces pays avant le début de la crise.

## LA HAUSSE DES MONNAIES LOCALES ENTRAINEE PAR LE DOLLAR RALENTIT LA CROISSANCE DE L'ECONOMIE

### 3- Le déclenchement de la crise.

Encore une fois, les facteurs déclenchants ont été similaires, d'un pays à l'autre. Deux phénomènes ont conduit, au cours de l'année 1997, les différents opérateurs à prévoir, anticiper, un ralentissement de la croissance de ces pays:

La hausse de leurs monnaies, "ancrées" au Dollar U.S. qui lui même avait entamé un fort mouvement haussier face aux monnaies européennes et au Yen dès le début de 1997. Cette hausse de leurs monnaies risquait de renchérir le coût de leurs exportations, et donc de leur faire perdre des parts de marché dans le monde et ainsi ralentir leur croissance économique.

dont le dirigeant est Monsieur X. Ainsi, si Monsieur X est indulgent et complaisant lors des conseils d'administration de la société B, en retour Monsieur Y sera patient et peu critique lors des conseils d'administration devant juger du travail de Monsieur X.

Complaisance, patience, indulgence des administrateurs ne sont pas nécessairement les attitudes qui garantissent des stratégies saines et optimales pour les entreprises.

### **FINANCEMENT PAR CREDIT BANCAIRE PLUTOT QUE PAR VOIE DE MARCHE FINANCIER**

Parallèlement, les pays du Sud-Est Asiatique, pour la plupart, avaient peu incité leurs entreprises à se financer en bourse ou par voie de marché financier en général. L'essentiel du financement des entreprises se faisait par le crédit bancaire. A titre d'illustration le marché financier était, en proportion de la taille de l'économie, 11 fois moins grand en Thaïlande ou en Indonésie qu'il ne l'est aux USA. Or, comme vous le savez, le financement des projets et des entreprises par le biais du marché financier possède un caractère "impitoyable", en cela que les projets et les entreprises jugés performants par l'ensemble des épargnants sur un marché financier trouvent un financement au plus bas coût. *A contrario*, si un projet ou la stratégie d'une entreprise sont jugés douteux par l'ensemble des épargnants, alors le financement par le marché financier ne se fera pas, ou se fera dans des conditions très coûteuses. C'est en cela que le financement de l'économie par le marché financier est méritocratique (est fonction du mérite des projets à financer).

Le financement longuement prédominant dans ces pays n'était pas celui-là, mais le crédit bancaire, octroyé de surcroît par des banques souvent actionnaires de leurs grands clients et qui se montraient nécessairement plus patientes et sanctionnaient moins les stratégies déraisonnables que ne le ferait un marché financier.

## LES CAPITAUX ETRANGERS N'ETAIENT PAS DES CAPITAUX D'INVESTISSEMENT, MAIS DES PRETS

e- Malheureusement pour eux, ce n'était pas la bonne forme de capitaux étrangers qu'ils attiraient: au lieu d'attirer essentiellement des investissements étrangers, ils recevaient essentiellement des prêts étrangers.

Pis encore, et ceci est particulièrement crucial : un pays comme la Thaïlande avait mis en place une institution chargée de faciliter l'endettement en devises étrangères des entreprises thaïlandaises.

Malgré une certaine sélection, ce système a conduit à des abus et à un endettement en devises d'entreprises non-exportatrices, qui n'avaient pas de recettes en devises, et qui donc se trouvaient pleinement exposées au risque d'une dépréciation de leur monnaie locale par rapport aux devises étrangères.

## CAPITAUX LOCAUX: MEFAITS DES PARTICIPATIONS CROISEES

f- Enfin, et c'est ici une caractéristique aussi importante que l'endettement significatif des entreprises en devises étrangères, la structure même du capitalisme de ces pays pêchait par certains aspects.

En un mot, pour schématiser, on pourrait dire que l'obtention du capital (c'est à dire l'utilisation de l'épargne) pour les projets d'investissement n'était pas suffisamment méritocratique. Grandes banques et grandes entreprises multipliaient les participations croisées, c'est-à-dire que les banques commerciales prenaient souvent des participations dans des entreprises industrielles lesquelles prenaient simultanément des participations dans ces mêmes banques. C'était également vrai pour deux entreprises industrielles qui pouvaient souvent détenir chacune 10% (par exemple) de l'une ou de l'autre.

A quoi conduit cette structure de capitalisme? Au fait que les conseils d'administration (c'est-à-dire les dirigeants) des grandes entreprises et des grandes banques sont composés essentiellement des mêmes personnes. Le dirigeant Monsieur X de la société A est administrateur de la société B dont le dirigeant est Monsieur Y. Mais Monsieur Y est administrateur de la société A

b- Malgré ce blocage (on dit un "ancrage" de la monnaie à d'autres monnaies), ces pays avaient organisé un début de marché des changes, dans lequel les entreprises, les intermédiaires financiers ou les épargnants pouvaient acheter et vendre, assez librement, la monnaie en question. Cependant, dès que la valeur de la monnaie (du Baht thaïlandais dans notre exemple) s'éloignait du panier, la Banque Centrale Thaïlandaise intervenait sur le marché des changes pour acheter ou vendre du Baht et ramener la valeur de la monnaie vers celle du fameux panier auquel elle devait rester "ancrée".

#### **CROISSANCE ECONOMIQUE RAPIDE ET ABONDANCE DE CAPITAUX ETRANGERS ET LOCAUX**

c- Un troisième point commun est que ces pays jouissaient d'une croissance économique extraordinairement rapide, entre 6% et 10% l'an hors inflation et ce, depuis plus d'une décennie.

d- Ces pays avaient organisé une abondance de capitaux, afin de disposer d'un coût du capital particulièrement bas, à même de stimuler l'investissement et la croissance. En plus d'une bonne collecte de l'épargne nationale, ces pays ont mis en place d'excellents canaux de collecte de capitaux étrangers, dont ils avaient de toute façon besoin pour compenser la croissance rapide des importations de biens d'équipements. Avec une croissance économique aussi soutenue et rapide, leurs importations progressaient fortement et leurs échanges extérieurs étaient de plus en plus déficitaires. Ils avaient donc besoin de capitaux étrangers pour compenser ce déséquilibre. Leur croissance économique très rapide et leur succès les rendaient très attirants pour les capitaux étrangers: ils n'avaient donc aucun mal à attirer ceux-ci.

Ainsi, l'effondrement de la monnaie a mis les entreprises et parfois même les Etats dans l'incapacité de rembourser les échéances de dette étrangère à venir, c'est-à-dire en cessation de paiement virtuelle.

## CARACTERISTIQUES PROPRES DES ECONOMIES ASIATIQUES

### 2- Les raisons de la perte de confiance.

L'économie moderne est essentiellement basée sur des facteurs psychologiques puisque toutes les décisions des opérateurs économiques sont motivées par leurs anticipations d'événements futurs, par les prévisions qu'ils considèrent les plus probables.

Partant de cette réalité, il est frappant de constater un scénario-type dans la perte de confiance et l'effondrement du Baht thaïlandais, de la Roupie indonésienne, du Ringgit malais ou du Won coréen. Permettez-moi de tenter de dresser le scénario-type que la plupart de ces pays ont vécu.

Avant d'expliquer l'effondrement de la monnaie, il est indispensable de rappeler, très schématiquement, l'état des économies de ces pays à la veille de la crise. Ces dernières, en effet, présentaient de nombreuses similitudes :

## MONNAIES ANCREES PRINCIPALEMENT AU DOLLAR AMERICAIN

a- La valeur de leur monnaie n'était pas le libre résultat d'un marché dans lequel offre et demande de devises étaient confrontées. En termes techniques, on dit que leur monnaies "ne flottaient pas librement". Au contraire, celles-ci étaient "ancrées" à une autre devise (ou à un ensemble de devises): pour la plupart au Dollar américain. Par exemple, le Baht thaïlandais ne fluctuait pas librement en fonction des performances de l'économie thaïlandaise : sa valeur était bloquée, par décision de la Banque Centrale, et égale à celle d'une combinaison de devises constituée à hauteur de 80% de Dollars U.S., de 10% de Yens japonais et de 10% de Deutsche mark allemand

# LE MAROC ET LA CRISE DU SUD-EST ASIATIQUE

Adil Douiri

## EFFONDREMENT DES MONNAIES ASIATIQUES ET RENCHERISSEMENT DES DETTES EXTERIEURES

### 1- Les événements récents en Asie du Sud-Est.

En un mot, nous avons assisté à l'effondrement de la valeur des monnaies de plusieurs pays d'Asie du Sud-Est.

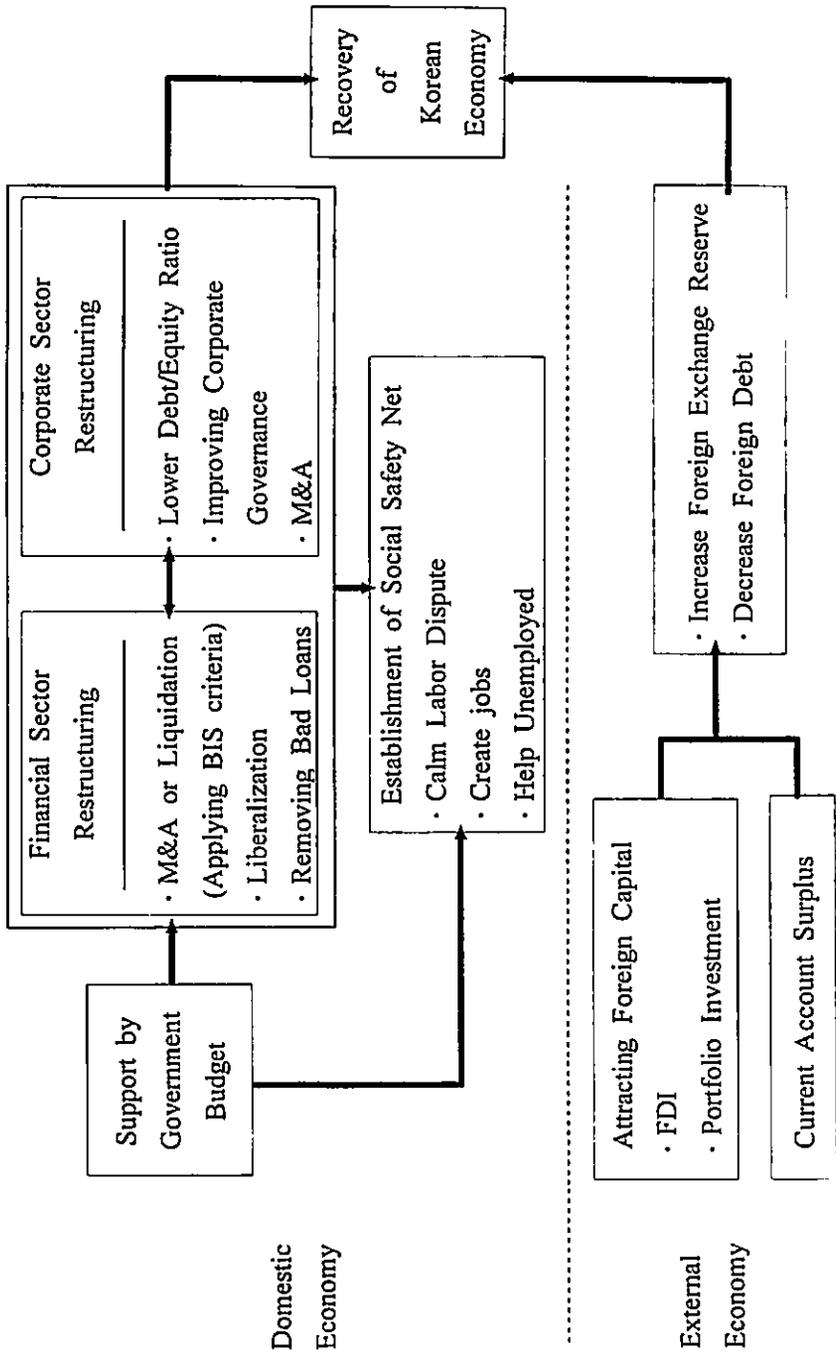
Cet effondrement a été particulièrement rapide et brutal, puisqu'en quelques semaines, ces monnaies ont perdu entre 30% et 70% de leur valeur en Dollars U.S. ou en Francs français.

Les pays les plus touchés ont été la Thaïlande, la Corée, l'Indonésie, la Malaisie et les Philippines. Hong-Kong, Singapour ou Taïwan ont également été pris dans la tourmente, mais avec des symptômes différents.

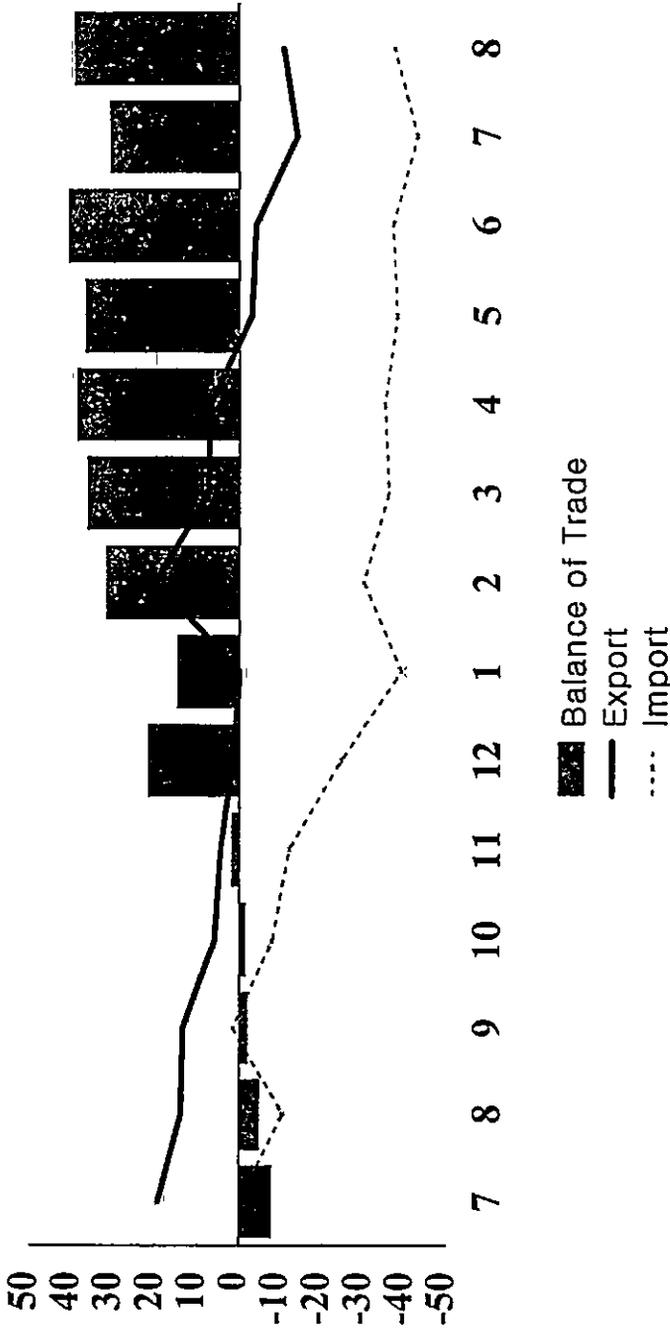
La baisse de ces monnaies, rapide et de forte amplitude, rend le remboursement de leurs dettes étrangères soudainement très coûteux, pour ne pas dire impossible.

Ceci est d'autant plus critique que les entreprises privées de ces pays étaient largement endettées en devises étrangères et qu'il s'agissait souvent de dette dite "à court terme", c'est-à-dire dont le remboursement aux banques étrangères était dû quelques semaines ou quelques mois plus tard.

Chart 2. Remedies of Korean Economic Crisis



**Figure 10. Export and Import Growth Rates  
(July 1997 ~ August 1998)**

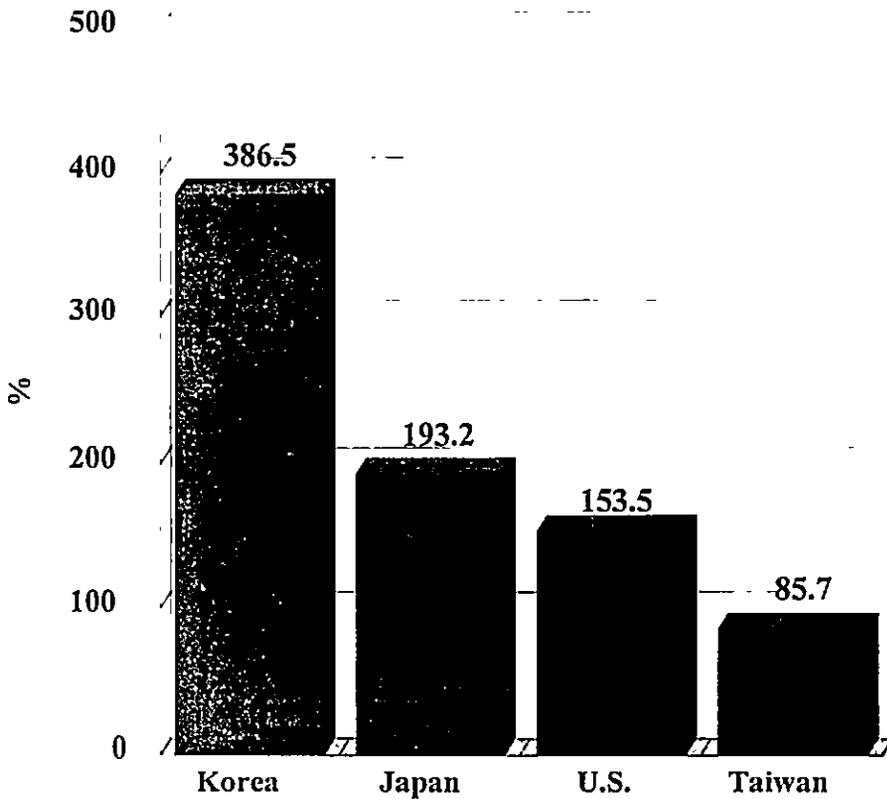


Sources : IMF Economic Information (Hyundai Research Institute, 1998.8.11)

Note: Unit for trade balance is \$ 100 million.

Unit for export and import growth rate is %.

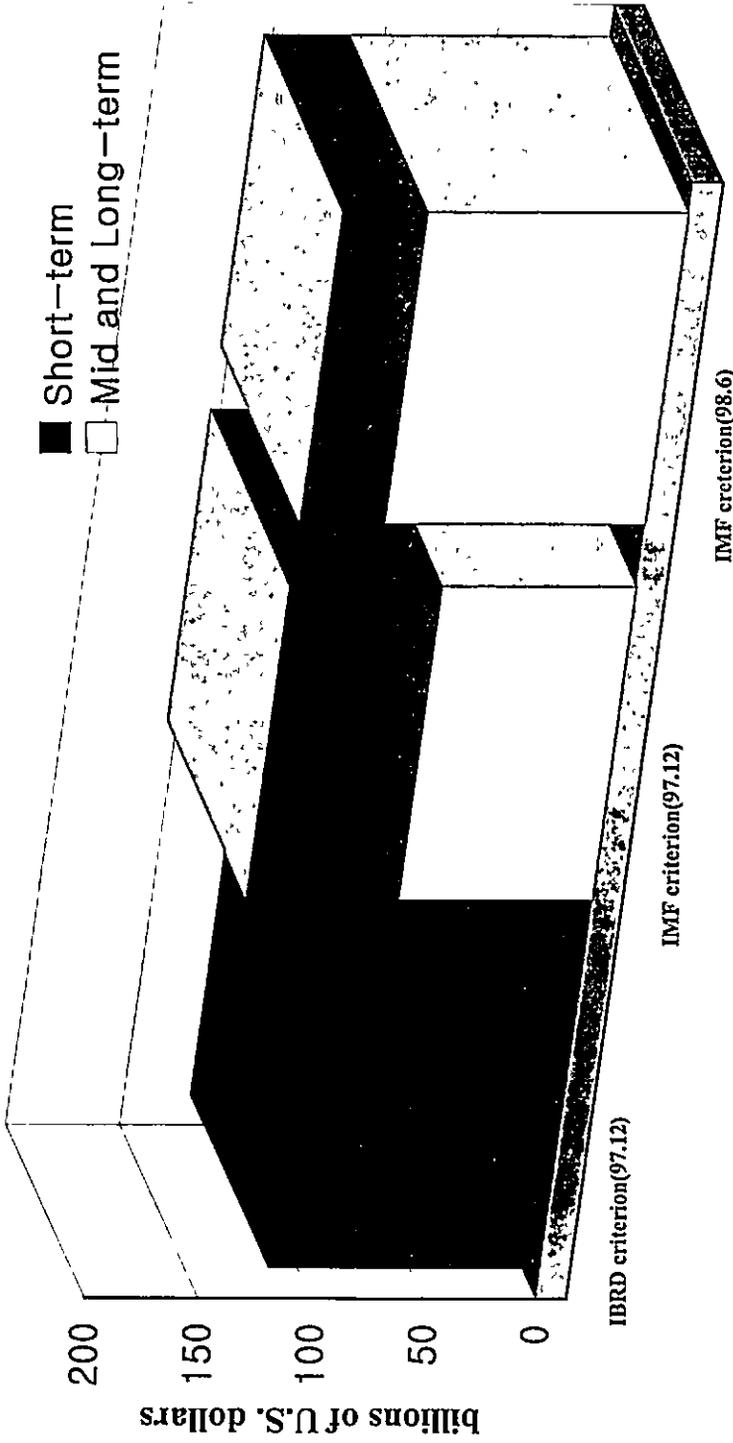
## Figure 9. Debt/Equity Ratio of Manufacturing Sector - 1996 -



Source : Maeil Business Newspaper, 1998. 4. 22.

Note : 1997 data was used for Korea.

**Figure 8. Structure of Foreign Debt**



IBRD(97.12) : 120.8 billion \$      IMF(97.12) : 154.4 billion \$      IMF(98.7) : 153.8 billion \$

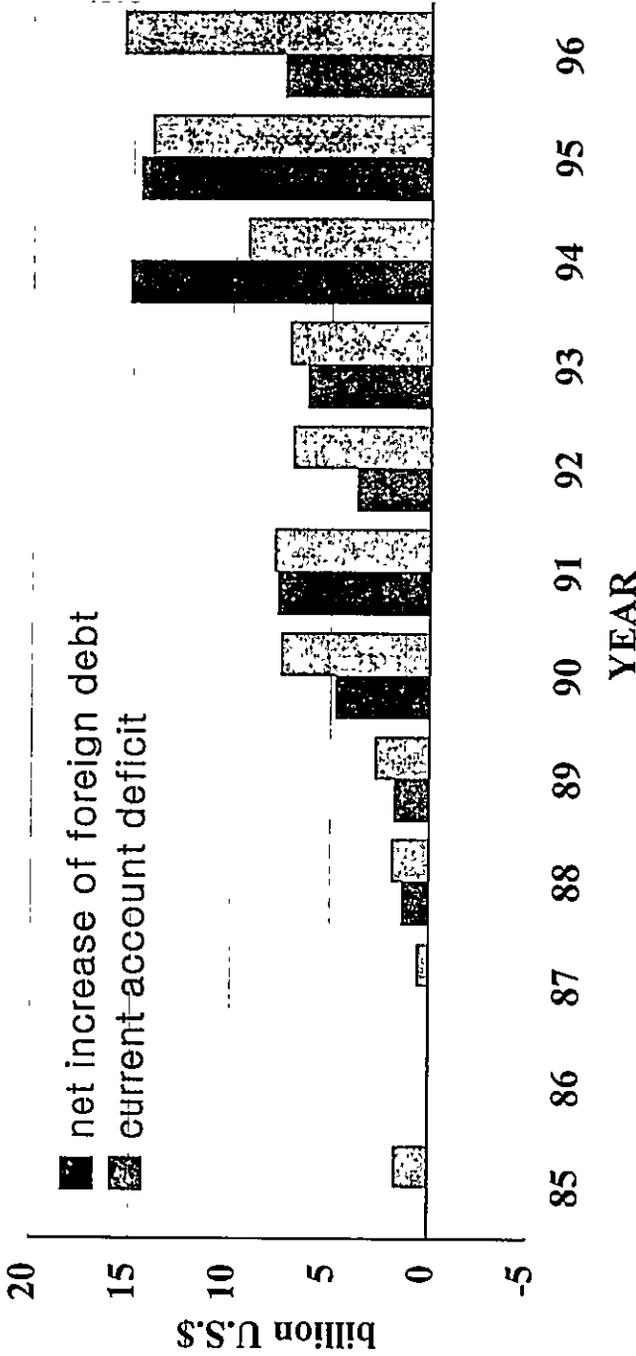
Source: IMF Economic Information (Hyundai Research Institute, 1998.8.19)

# Figure 7. Financing Current Account Deficit - Malaysia -



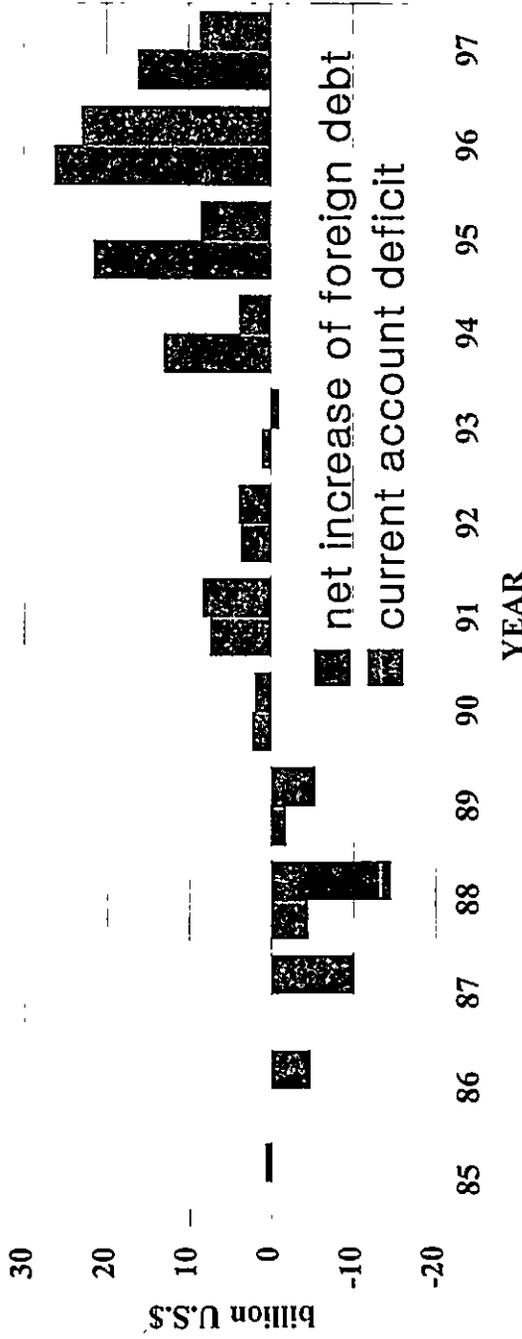
Sources: International Statistical Yearbook (National Statistical Office, 1996, 1997)  
World Development Report (World Bank, 1997)  
International Financial Statistics Yearbook (IMF, 1998)  
World Investment Report (UNCTAD, 1995, 1997)

**Figure 6. Financing Current Account Deficit**  
**- Thailand -**



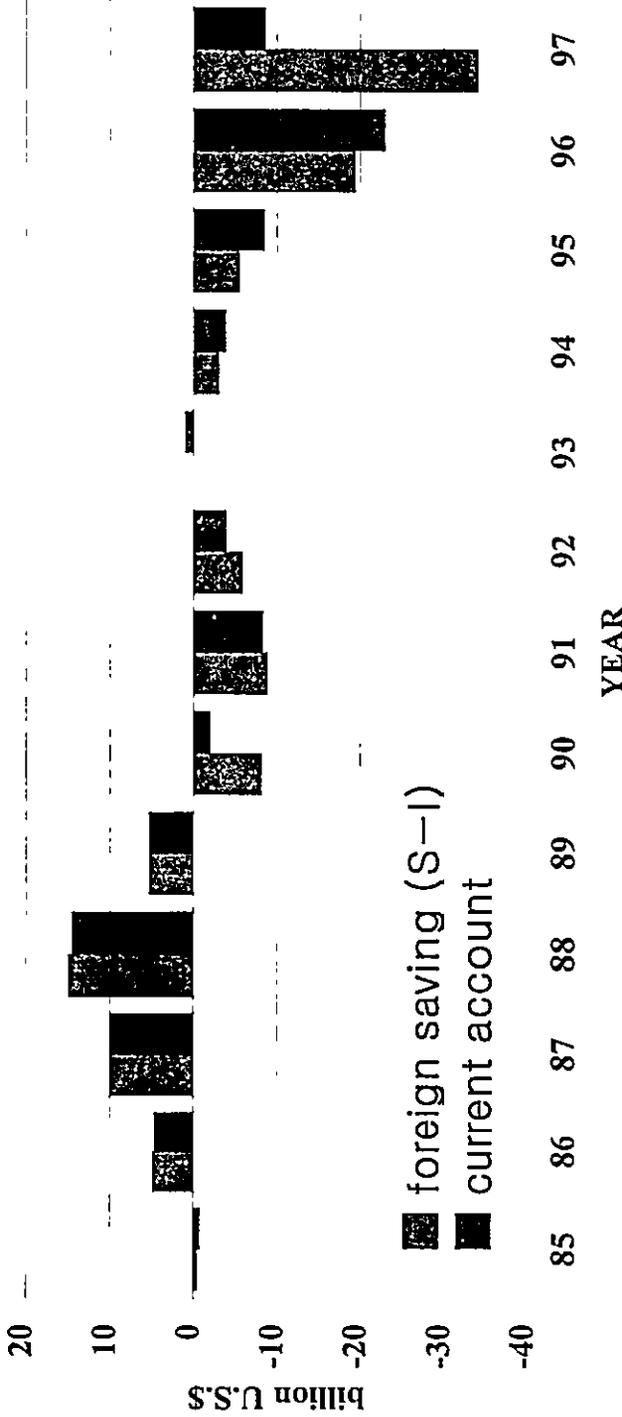
Sources: Principal Statistical Indices of Korea (National Statistical Office, 1997. 9)  
 International Statistical Yearbook (National Statistical Office, 1997)  
 World Development Report (World Bank, 1997)  
 KOTRA-NET (Chollian, 1998.9.11)

**Figure 5. Financing Current Account Deficit**  
 - South Korea -



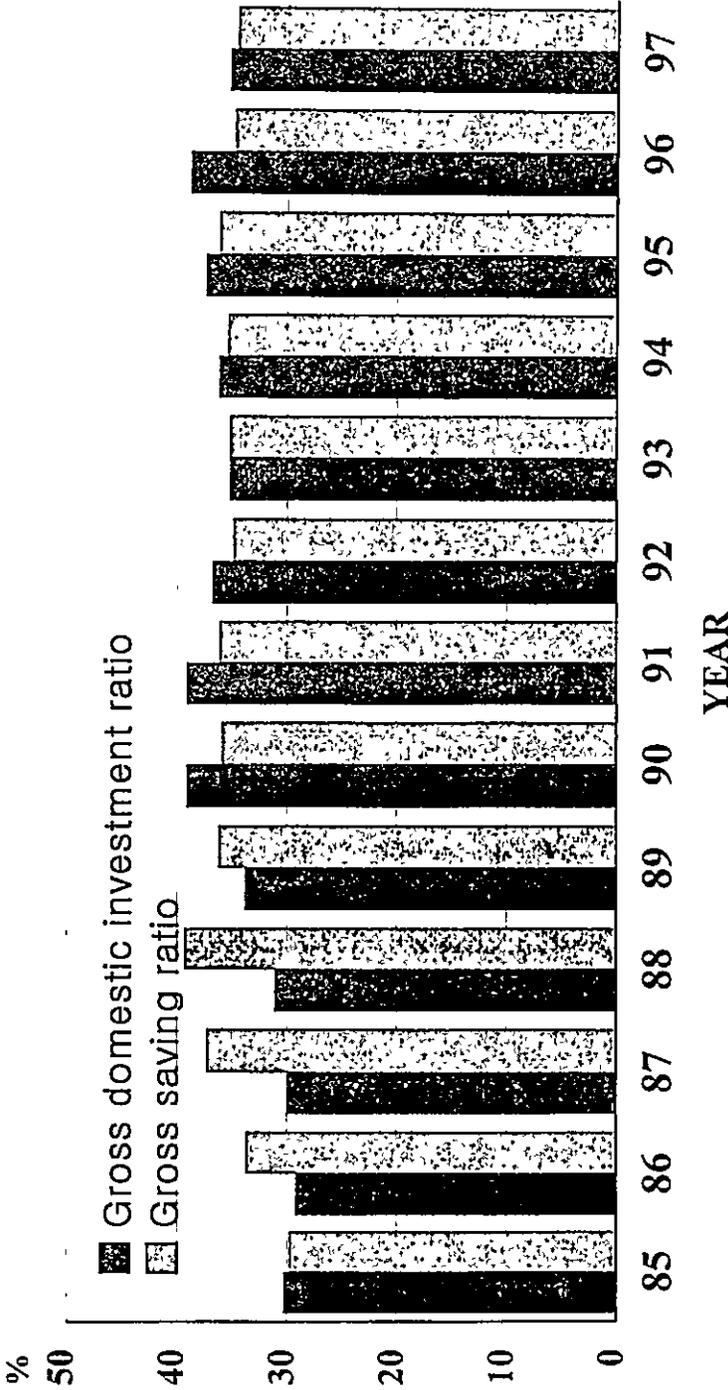
Sources: International Statistical Yearbook 1996, 1997 (National Statistical Office, 1996, 1997)  
 Monthly Bulletin (Bank of Korea, 1998.1)  
 BOK Information (Bank of Korea, 1998. 4)

**Figure 4. Foreign Saving and Current Account**  
 - South Korea -



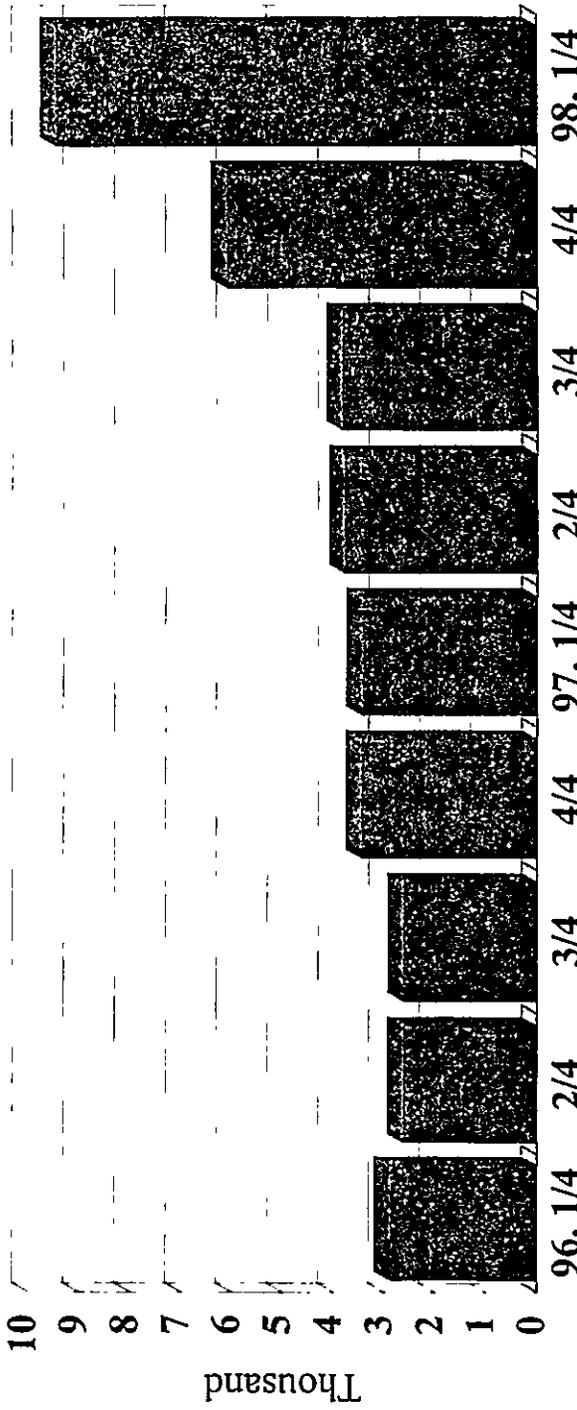
Sources International Statistical Yearbook (National Statistical Office, 1996, 1997)  
 Monthly Bulletin (Bank of Korea, 1998.1)  
 BOK Information (Bank of Korea, 1998. 4)

**Figure 3. Investment and Saving ratios of Korea**



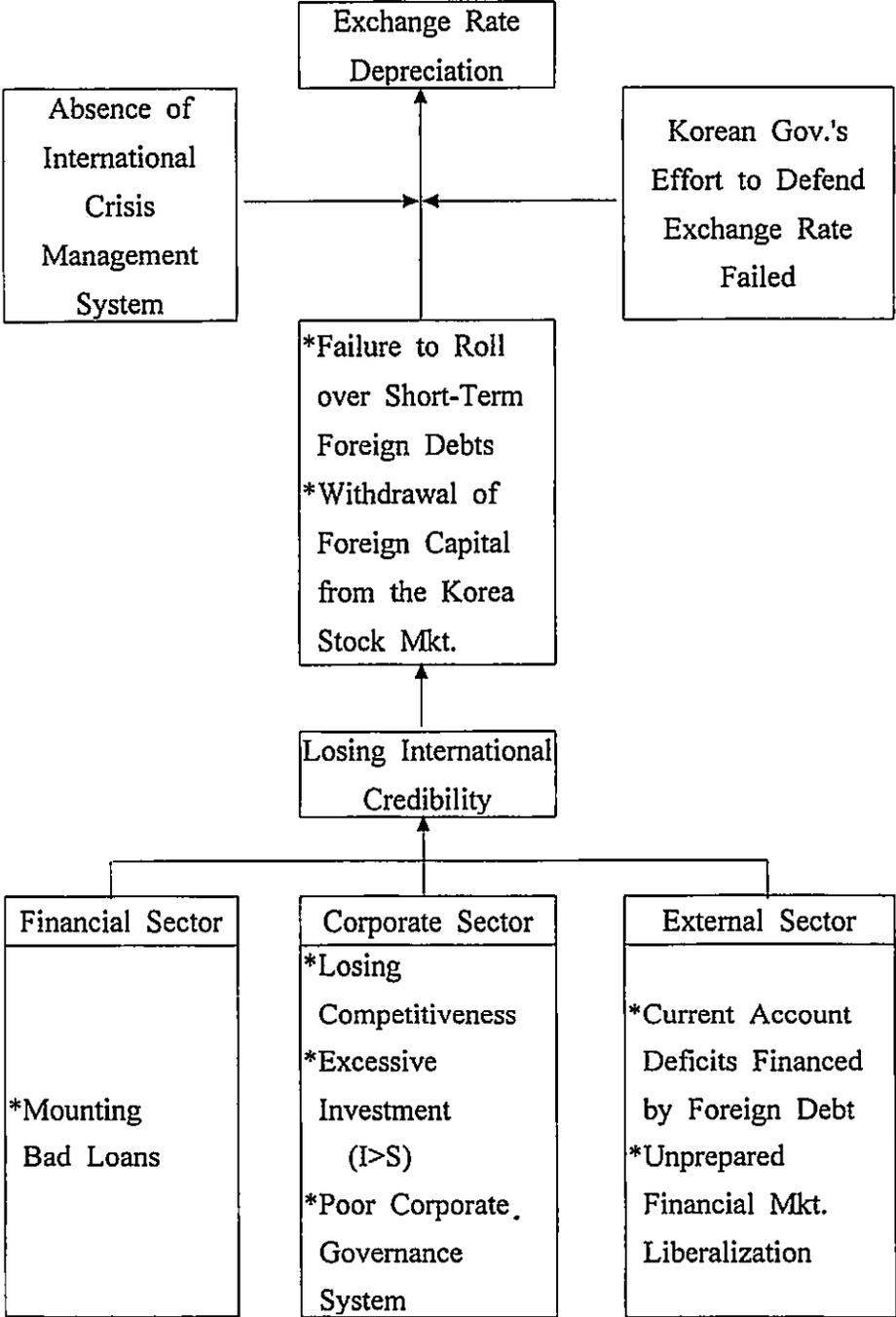
Sources: International Statistical Yearbook (National Statistical Office, 1996, 1997)  
Monthly Bulletin (Bank of Korea, 1998.1)  
BOK Information (Bank of Korea, 1998. 4)

**Figure 2. Number of Bankrupt Firms**

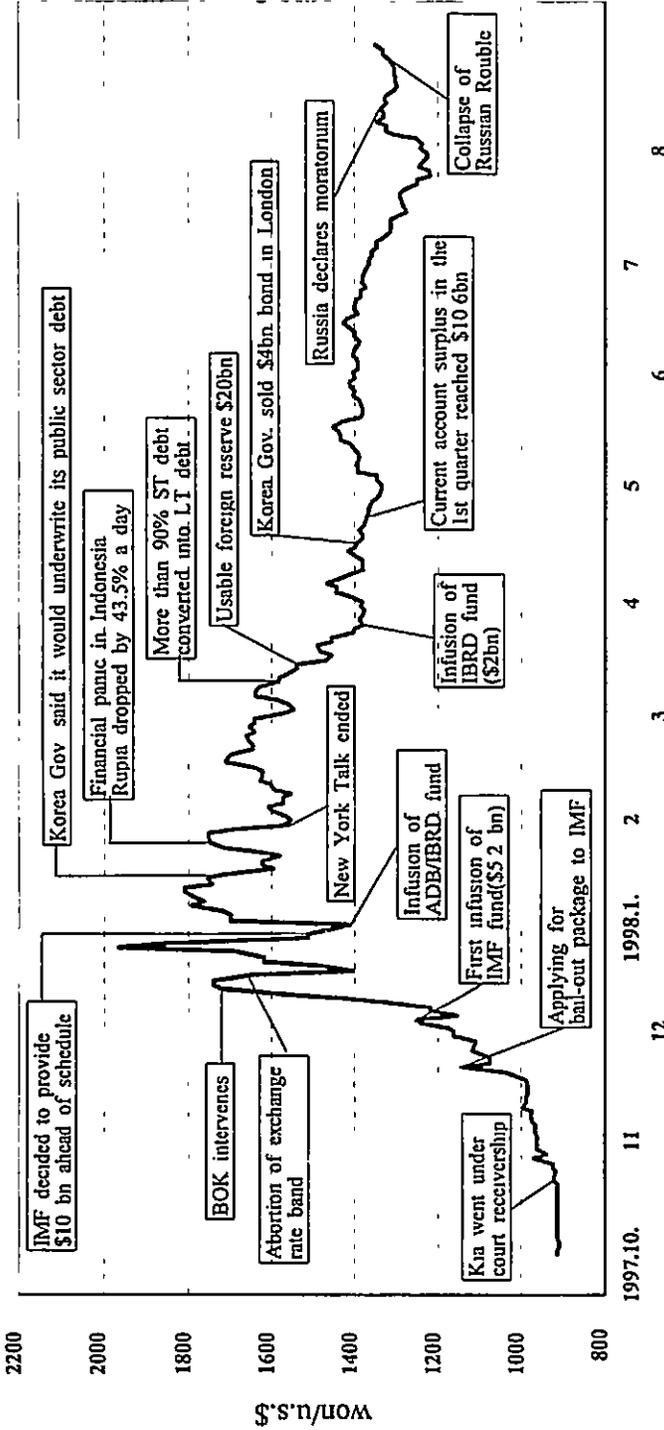


Source: BOK Information (Bank of Korea, 1998. 1.)

Chart 1. Causes of Korean Economic Crisis



**Figure 1. Movement of Exchange Rate**



Source: BOKIS(Bank of Korea Information System), Chollian(1998.9.11)

**In Korean**

- Bank of Korea. *Bank of Korea Information*. (various issues).
  - *Monthly Bulletin* (various issues).
  - Hyundai Research Institute. *IMF Economic Information* (various issues)
  - Kim, Byung-Joo. "Political Economy of Financial Reform" in *Policy Seminar of the Korean International Economic Association* (June 1998).
  - Korea Economic Research Institute. *Policy Report* (1998, June)
  - Pax Koreana 21. *Policy Report*, Vol. 3 (1997).
-

- 26- Refer to Hyundai Research Institute. *IMF Economic Information (in Korean)*, May 30, 1998). As of September 3, 1998, it was expected that the Korean government will spend more for recapitalizing banks. Instead of spending 16 trillion won for recapitalizing banks, it was expected that approximately 20 trillion won had to be spent to recapitalize banks. Also, only 20 trillion won was expected to be spent for KAMC resolution fund. Refer to Maeil Business Newspaper (*in Korean*, September 3, 1998)
- 27- Foreign exchange reserve of China as of April 1998 was \$143.3 billion and that of Hong Kong as of May 1998 was \$77.9 billion. Refer to *Far Eastern Economic Review* (August 20, 1998)
- 28- Refer to *Time* (September 21, 1998).
- 29- Refer to Hyundai Research Institute. *VIP Report*, Vol. 203. (*in Korean*, August 6, 1998).
- 30- Refer to International Herald Tribune (July 18-19, 1998).
- 31- Refer to New York Times (July 30, 1998).
- 32- Refer to Hyundai Research Institute. *VIP Report*, Vol. 203 (*in Korean*, August 6, 1998)

## REFERENCES

### In English

- Korea Institute of Finance. *Korea's Financial Sector: Recent Development and Future Prospects* (June 11, 1998)
- Ministry of Finance and Economy., *Republic of Korea Economic Bulletin* Vol. 20, No. 6, published by Center for Economic Education (June, 1998).
- Mo, Jongryn and Chung-In Moon. "Democracy and the Origins of the 1997 Korean Economic Crisis" in *Democracy and the Korean Economy*, edited by Chung-In Moon and Jongryn Mo (Hoover Institution Press, forthcoming).

The government will extend about 1 trillion won worth of taxpayers' money to help liquidate the four weak insurers, which will be implemented in the purchase and assumption (P&A) method. Refer to *Korea Herald* (August 12, 1998).

- 12- 53 conglomerates whose borrowings from financial institutions exceed 250 billion won had to sign an accord with their major trading banks to improve their financial status. Also, every February and August, they are supposed to report to their major trading banks with regard to their efforts to improve their financial status.
- 13- Refer to *Bank of Korea Information (in Korean)*, December 1997)
- 14- Refer to KIF (June, 1998)
- 15- Refer to MOFE (June 1998, pp 21-22).
- 16- After the small share holder's right has been strengthened, a group of small share holders of Korea First Bank sued the former president and directors of the bank for their irresponsible behavior in providing loans to companies such as Hanbo and won the case. The court ordered the former managers of the bank to pay 40 billion won worth of penalty to the bank. Refer to *Korea Economic Daily (in Korean)*, July 24, 1998)
- 17- Refer to Mael Business Newspaper (*in Korean*, September 4, 1998)
- 18- According to Mael Business Newspaper (*in Korean*, September 10, 1998), the amount of foreign direct investment from January to August 1998 was \$4.13 billion.
- 19- Refer to Mael Business Newspaper (*in Korean*, July 9, 1998)
- 20- Refer to *IMF Economic Information (in Korean)*, August 19, 1998) of Hyundai Research Institute
- 21- For example, from January 1st to June 19th, 1998, the total amount of corporate bonds issued by Korean firms was 23.9 trillion won. Out of this, the corporate bonds issued by the five largest conglomerates accounted for 80%. Refer to *Chosun Ilbo (in Korean)*, August 26, 1998)
- 22- Before this lay-off negotiation, Hyundai Motor Co. already dropped 6,750 workers out of its total 46,000 workers through voluntary retirement scheme
- 23- Refer to Mael Business Newspaper (*in Korean*, August 25, 1998)
- 24- Refer to Mael Business Newspaper (*in Korean*, September 3, 1998).
- 25- Refer to Mael Business Newspaper (*in Korean*, September 8, 1998)

- 4- IMF Economic Information (in Korean, Seoul, Hyundai Research Institute, 1998-09)
- 5- IMD (Institute for Management Development) of Switzerland has placed Korea's international competitiveness as 35th in 1998 out of 46 countries. Korea's rank used to be 30th in 1997.
- 6- In the end of December, 1997, the official foreign reserve balance was \$20.4 billions. However, the usable foreign reserve, which has to exclude Korea's foreign currency deposits at overseas branches of Korean banks from the official foreign reserve, was merely \$8.87 billions. (*Economic Bulletin*, Ministry of Finance and Economy, June 1998, p. 31).
- 7- In fact, there was an effort to reform the financial sector of Korea before the economic crisis began. In January, 1997, "Financial Reform Committee" was formed under President Young Sam Kim, and was in operation to the end of 1997. However, due to much internal and external pressures from numerous interest groups, this committee could not successfully implement its reform measures. Refer to Kim, Byung-Joo (*in Korean*, 1998)
- 8- In this regard, Korea Asset Management Corporation resembles the Resolution Trust Corporation of the U.S. during the American Savings and Loans crisis.
- 9- For example, KAMC has spent 7.5 trillion won to purchase NPL's from the Korean financial institutions whose book value was 13.8 trillion won from November 1997 to February 1998.
- 10- P&A (purchase and assumption) is one of the ways to resolve the problem of nonviable financial institutions. Unlike M&A (merge and acquisition) method, the viable financial institution which is taking over the nonviable financial institution does not have to take over the non performing loans of the nonviable financial institution at the time of take-over. Instead, government or government-backed institution will take over the non performing loans of the nonviable financial institution. Refer to Bank of Korea (*in Korean*, 1998, 6., p: 72). As of August 19, 1988, Donghwa Bank, one of the five nonviable banks, was successfully taken over by Shinhan Bank. Shinhan Bank decided to take over 19 branches out of the total 118 branches of Donghwa Bank along with 313 Donghwa employees out of the total existing employees of 1800. Refer to *Maeil Business Newspaper* (August 19, 1998)
- 11- FSC announced that *Kukje*, *Taeyang*, *BYC* and *Coryo* life insurance companies will be suspended from operations for three months before being merged into healthier insurers.

economic crisis and the suffering Asian economies had to be rescued by the help of the U.S. and IMF.

The current experience, however, does not imply that the so-called "Asian values" are no more valid. Many factors of the "Asian values" such as high saving and investment ratios, qualified human capital and hard workmanship that enabled the Asian economies to grow fast in the past are still there, and it is believed that these factors will play positively in the future. However, the experience of current economic crisis tells us that it is about time that we have to introduce major modification to our development mechanism. Excessive investment, inefficient allocation of financial resources, and practices of bad lending were possible due to the nature of "crony capitalism" that prevailed in the Asian region. Thus, significant modification has to be made in the relationship between government and business and role of government. The political system of these economies needs to be more democratic as Mo and Moon (forthcoming) suggested. Once these modifications are successfully made, and once the Korean economy recovers from the current crisis, it is believed that the revived Korean economy will be more efficient and competitive.

## NOTES

- 1- Refer to "IMF Economic Information" (in Korean, Seoul Hyundai Research Institute, 1998-09)
- 2- The usable foreign exchange reserve of Korea was as low as \$5.7 billion as of December 3rd, 1997. According to Kim, Tae-Dong, the former chief economic advisor to President Kim, Dae-Jung, the usable foreign exchange reserve of Korea on December 18th of 1997, one day after the presidential election, was merely \$3.8 billion (Refer to *Pax Koreana* 21, Vol. 3).
- 3- For the full text of agreement between the Korean government and IMF, refer to *Bank of Korea Information* (in Korean, December 1998).

The Japanese economy is still in deep financial turmoil due to large amount of bad debts that its financial institutions possess. The Financial Supervisory Agency of Japan has recently announced that the amount of risky debts, which are held by the Japanese financial institutions such as banks and thrifts, could be as large as 80.6 trillion yen (or roughly \$580 billion) as of March 1998, which was roughly 12% of the total lendings.<sup>(30)</sup> However, the U.S. officials and private experts evaluated that the actual amount of Japanese bad debts, which are hidden due to the tricky accounting system of Japan, can be as large as \$1 trillion.<sup>(31)</sup> Even though the Japanese government is trying to resolve this bad debt problem by setting up so-called "bridge banks", it is still doubtful whether these bad debts can be removed swiftly. In the meantime, the Japanese government is trying to boost up the economy by introducing huge fiscal stimulus package, which was introduced in April 1998. The total size of this fiscal stimulus package is 16.65 trillion yen, which includes 4.6 trillion yen worth of tax cuts and 7.7 trillion yen worth of SOC investments.<sup>(32)</sup>

## 6. Implications and Concluding Remarks

The current financial crisis that swept not only Korea but also many countries in Asia has several important implications for policy makers. First of all, it is very important to maintain sound macroeconomic policy that can be sustainable in the long run. Many Asian economies including Korea maintained unusually high growth rates by depending on excessive investment, which had to be financed by relying on foreign capital. As foreign debt accumulated and current account deficit widened, it was almost inevitable to face sharp depreciation of currencies. As pressure to depreciate mounts to a critical level, the foreign capital, which is often described as "hot money", began to exit these countries. Second, the need to set up an internationally cooperative system, that can prevent or cure a crisis like this, has been emphasized. In particular, in the Asian region, the Japanese economy did not show a leadership as the U.S. did in the 1994 Mexican

surpluses.<sup>(27)</sup> However, there are some negative factors as well. Even though the Chinese government can defend its own currency value, it will be difficult to defend Hong Kong dollar's value. Hong Kong dollar is currently pegged to the U.S. dollar, and it is a fully converted currency in international financial market. Once foreign exchange speculators attack Hong Kong dollar, then it will be very difficult for the Chinese and Hong Kong authorities to defend its value even with their plentiful foreign exchange reserves. Also, even though China is still enjoying trade surplus, the export growth rate of China in the first half of 1998 was only 7.6% compared with 21% of last year. Reflecting these negative factors, it was reported that the US dollar is transacted approximately 7% above the official rate in the black market as of September, 1998.<sup>(28)</sup>

#### **b- Sluggish domestic market of Japan**

The Japanese economy is suffering from seven consecutive years of recession since the burst of bubble in the early 1990's. Without the recovery of the Japanese economy, which is larger than all the other Asian economies except China combined, it will be very difficult for the other Asian economies to regain its strength due to the following two reasons: (1) The Japanese financial institutions are the largest leaders in Asia; and (2) the Japanese market is the largest export market in Asia.

As of the end of 1996, the Japanese financial institutions are the largest lender in Asia, whose total lending to Asian economies amounts to \$260.4 billion, and it accounts for approximately 35.4% of the total lendings these economies borrowed from foreign financial institutions. In particular, the Japanese financial institutions has provided a total of \$24.3 billion worth of lending to Korea, which accounts for approximately 24% of Korea's total borrowing from foreign financial institutions.<sup>(29)</sup> Therefore, revival of the Japanese financial industry is vitally important for the rest of the Asian economies, which are in short of fresh foreign capital inflows. As all the Asian economies are competing head to head to increase their exports nowadays, a revived Japanese domestic demand for foreign imports will greatly help the other Asian economies to increase their exports to Japan.

be spent for KAMC resolution fund; 2) 16 trillion won will be used to recapitalize financial institutions; 3) 9 trillion won will be used for depositor protection. It is expected that approximately 3.6 trillion won will be needed for the interest payments of these public bonds within this year and this interest payments will be done by privatizing SOE, reducing government expenditure and increasing government tax revenues.<sup>(26)</sup>

## 5.2. External Factors

### a- Possibility of Chinese yuan depreciation

As financial crisis sweeps across almost every nation in Asia, China remained as the only country which did not devalue its currency, the Chinese yuan (or renminbi). Considering the fact that the devaluation of the Chinese yuan in 1994 eventually led the other Asian currencies lose their price competitiveness, and triggered chain-reaction devaluation, it can be easily predicted that currencies in Asia will be devalued further once China devalues its currency. Fortunately, however, the Chinese government authority keeps on saying that China will not devalue its currency at least until the end of 1998. There are several factors that can prevent Chinese yuan from devaluation. First of all, the Chinese economy will not be able to get benefits out of its currency devaluation if all the other Asian nations devalue their currencies along with China. Therefore, devaluing the Chinese yuan will not help the Chinese economy to gain price competitiveness, and it will only increase the inflation level in China. Second of all, the Chinese government has openly and repetitively announced that it will not devalue its currency, and it will be very hard for the Chinese authority to change their stance and lose their face. Thirdly, as the Chinese yuan is not a convertible currency, which can be bought and sold freely in international financial markets, which make it virtually impossible for foreign exchange speculators to attack the Chinese yuan. Furthermore, the Chinese government is maintaining a firm grip in its exchange rate policy and it will be able to defend its exchange rate with huge amount of foreign exchange reserve and current account

The negative export growth is mostly due to the decreased import demands from the major export markets of Korea such as Japan and ASEAN region. As most of the economies across Asia are undergoing economic recession, the negative export growth is a phenomenon observed not only in Korea but also in other Asian countries -Singapore, Taiwan, Thailand, Malaysia, Indonesia and Hong Kong-. All these economies depended heavily on the other Asian economies for their export markets, and they all suffered from negative export growth in the first half of 1998. Therefore, unless economies such as Japan revive its domestic market, it will be difficult to expect sudden increase of export at least for a while.

#### d- Problem of financing budget deficit

As the Korean government is carrying out the ambitious task of clearing up bad loans from the financial institutions and setting up social safety nets, running up a huge amount of government budget deficit for years to come seems inevitable. Even though the Korean government and IMF have agreed to increase the budget deficit to reach 4% of GDP, it is expected that the budget deficit will be close to 5% of GDP or approximately 21 trillion won by the end of this year.<sup>(24)</sup> Naturally, the task of financing this huge budget deficit has become a major problem faced by the government. There can be several ways to finance it: (1) The Korean government can issue government bonds; (2) can also cut down government expenditures in non-economic areas such as the military; and the Korean government can try to privatize some of the state-owned-enterprises (SOE) by selling them either to domestic or foreign buyers in an open market.

A lion's share of the government budget deficit will be financed by issuing government and public bonds. By the end of 1998, 19.6 trillion won worth of government bonds will be issued along with 47.4 trillion won worth of various public bonds such as the one issued by the state-run "Deposit Insurance Corp"<sup>(25)</sup> The 50 trillion won worth of public bonds that will be issued by the government will be used in three ways: 1) 25 trillion won will

reserve of the Korean government reached a certain level, the IMF and the Korean government agreed to let the market interest rate go down.

#### **b- Unstable labor market condition**

As the restructuring process of financial and corporate sector goes on, the unemployment rate has reached a record high level in Korea. In October, 1997 when the financial crisis was about to begin, the unemployment rate in Korea was only 2.1%, which implies that the labor market was virtually at full employment. However, it has continued to increase, and by July 1998, the unemployment rate has reached to 7.6% with 1.65 million unemployed labor forces. This historically unprecedented high unemployment level has agitated trade unions in Korea. For example, the massive labor strike in Hyundai Motor Co., which ended on August 24, has caused huge damages not only to Hyundai Motor Co., which is the biggest motor company in Korea, but to the Korean economy as well. After the strike, the Hyundai Motor Co. agreed to lay off 277 workers which was a dramatic set back from its original plan of laying off 4830 workers.<sup>(22)</sup> Moreover, involvement of politicians in the middle of negotiation has started especially the foreign presses. Out of this labor strike, Hyundai estimated that total financial losses of Hyundai Motor Co. would be around 905 billion won with lost production of 105,465 vehicles, and losses for companies that make parts for them would be around 700 billion won.<sup>(23)</sup> Possibility of labor dispute led by "Korean Confederation of Trade Unions".

#### **c- Sluggish export performance**

Even though Korea enjoys large amount of trade and current account surplus, these surpluses are mostly due to decreased imports, not increased exports. In fact, the export growth rates had turned to be negative since May 1998 as it is shown in figure 10.( See figure 10)

## 5. Uncertain Factors in the Future

Even though the Korean government is doing its best to overcome the current economic crisis by reforming its financial sector and establishing social safety nets, there are still many uncertain factors that can hinder these efforts. These uncertain factors can be either internal and external. How soon the Korean economy can recover from the current economic crisis will largely depend on the interaction between the reform measures that the Korean government and firms are carrying out and the uncertain factors that are stated below.

### 5.1. Internal Factors

#### a- High interest rate

As firms went bankrupt and banks refused to provide loans in order to meet the BIS ratio of 8%, the domestic interest rate skyrocketed in the early 1998. The market rate once reached approximately 30% a year, and many medium- and small-size firms simply could not get access to bank loans even though they were willing to pay for this high interest rates. As a result, only the large conglomerates, especially the five largest conglomerates, dominated the bank loans, and the corporate bonds issued by these five largest conglomerates dominated the bond market.<sup>(21)</sup>

It is usually said that high interest rate is a two-faced sword. It can help the Korean economy by accelerating the restructuring process by removing insolvent firms out of operation, and simultaneously it can bring about considerable amount of damages as it can stifle even the healthy firms. Originally, it was the idea of IMF to maintain high interest rates at least for a while in order to attract more foreign capital into Korea. However, as many Korean firms already have high debt-equity ratio, maintaining high interest rate for a long period of time was not recommended even by the IMF. Eventually, when the exchange rate was stabilized and the foreign exchange

Table 2. Target for 1998 Macroeconomic Indices Agreed by  
IMF and the Korean Government

	Initial Agreement (97.12.3)	Latest Agreement (98.7.28)
Growth rate	3%	-4%
Consumer price index	5%	9%
Current account	-4.3 Billion \$	33 to 35 billions\$
Unemployment rate	3.9%	7% (2)
Interest rate	Allow high interest rate	Adjust flexibility
Money supply growth (basic money)	15.7% (1)	14.2%
Budget balance	Balance or slight surplus	Deficit of 4% of GDP

Note: 1) According to the agreement on February 17th, 1998.

2) As of June, 1998.

Sources: Hyundai Research Institute. IMF Economic Information (in Korean, 1998, 8/4) KERI (in Korean, 1998, p: 6)

The performance of the Korean economy in the first half of 1998 was in fact more disappointing than it was expected. The GDP growth rates of the first and second quarters were -3.9% and -6.6% respectively. The sluggish growth was mostly due to depressed consumption and investment. In the first and second quarters of 1998, the private consumption growth rates were -10.6% and -12.9% respectively, and the machinery investment growths during the same periods were -40.7% and -52.4% respectively. Due to these poor performance of the Korean economy in the first half of 1998, the average operation ratio of the manufacturing industry in Korea has been lowered to 63.7% by the end of June 1998, while it used to be 80.6% in October 1997.

nationwide campaign of "gold collection" was carried out, and the collected gold was exported in order to earn foreign exchange. Thanks to this nationwide campaign, the current account surplus in the first quarter of 1998 has reached \$10.7 billion. Even though the export performance was not that satisfactory since May 1998, the current account balance remained to be surplus due to severely decreased imports. The current account surplus from January to July of 1998 has become \$22.38 billion, and it is expected to be approximately \$35 billion by the end of 1998.<sup>(20)</sup>

Thanks to foreign capital inflows and large current account surpluses, the usable foreign exchange reserve as of August 1998 has reached \$41.35 billion, exceeding the target amount of \$41 billion to be reached by the end of 1998, four months ahead of schedule. Also, the foreign debt structure has been improved as it is shown in figure 8. The ratio of short-term debt out of the total foreign debt has been reduced from 44% as of December 1997 to only 25% by the middle of 1998. However, considering the amount of short-term foreign debt, the mid-term and long-term foreign debt which will be matured within this year, and the amount of foreign exchange to be reserved in order to secure at least three months' imports, it would be desirable to accumulate more than \$60 billion worth of foreign exchange reserves.

#### **4.5. Projected Targets of Major Macroeconomic Indices**

Since the Korean economy went under the IMF-bail out system, the Korean government is holding a policy review meeting with IMF every quarter. The first agreement between IMF and the Korean government regarding the macroeconomic indices was made in December, 1997 as it is shown in the following table. Since then, several policy review meetings were held and the latest agreement was released in July, 1998. As it is shown in Table 2, the initial agreement and the July agreement are different from each other in almost every aspect. Generally speaking, most of the macroeconomic indices will be worse than initially expected except for the current account surplus.

#### 4.4. Increasing Foreign Exchange Reserve

##### a- Attracting foreign investment

Korean firms and government are doing their best to attract more foreign investments into Korea. Foreign investments can come into Korea in two ways: one is foreign direct investment and the other is portfolio investment. Korean government has removed various government red tapes that used to prohibit foreign investors from purchasing real estates in Korea and taking over domestic firms. Also, KOTRA (Korea Trade Association) has been providing so-called "one-stop service" to foreign investors from May, 1998 in order to help foreign investors to deal with numerous paper works in one place. Thanks to these measures, the inflow of foreign direct investment has been increased <sup>(18)</sup> Moreover, Korean firms are drawing foreign capital into Korea through selling their domestic or foreign assets and inviting foreign joint ventures. For example, Hyundai Electronics has sold its U.S. subsidiaries, and collected more than \$1 billion. Also, Samsung Heavy Industry has sold a part of its operation to a Swedish company, "Volvo", and raised \$720 million. Through these efforts, Korean firms have raised foreign capital of \$5.7 billion by July, 1998, and more than \$5 billion worth of potential deals are currently under negotiation as of early July.<sup>(19)</sup>

In order to attract foreigners' portfolio investments, the Korean stock market as well as bond market are now fully open to foreign investors. However, due to the depressed stock market prices in Korea, the inflow of foreign capital into stock market is not that satisfactory so far

##### b- Achieving large amount of current account surplus

As the domestic consumption and investment demand dramatically reduced, the amount of imports has been cut down significantly since the beginning of the financial crisis. Thanks mostly to reduced imports, the current account balance has turned to be surplus from deficit, and it is expected that the current account surplus of Korea will easily exceed \$30 billion by the end of 1998. In particular, in the first quarter of 1998, a

Assembly of Korea on March 10, 1997. This new law stated that layoffs would be possible after two years grace period.

**a- Formation of the "Three Party Committee"**

After the economic crisis began, a so-called "Three Party Committee of Labor, Manager and Government" was formed. After weeks of struggle inside this committee, the three parties finally reached a consensus to make lay-off possible in February of 1998. According to this new agreement, the grace period of two year for the implementation of lay-off was omitted. Instead, employers agreed to inform the employee sixty days in advance of lay-offs, and the government agreed to secure 5 trillion won worth of fund for the unemployed.

**b- Establishing social safety nets**

In order to take care of the unemployed and the low-income families, various forms of social safety net programs have been established by the Korean government. These measures include direct measures such as providing unemployment benefits, job training, loans to the unemployed labors, and indirect measures such as increasing government expenditures in various SOC (social overhead capital) projects. Thanks to these measures, approximately half of the 1.3 million expected unemployed labor forces of next year will receive unemployment benefits up to four to seven months.

In 1998, 5.65 trillion won will be spent to help the unemployed and the low-income families, and additional 5.85 trillion won will be spent on indirect measures such as SOC projects. These figures will be increased in 1999 to reach 8.05 trillion won and 5.85 trillion won respectively. In order to finance this, 14 trillion won worth of government bonds will be issued next year and the budget deficit will exceed 5% of GDP.<sup>(17)</sup>

its board of directors. Additionally, prevent excessive exertion of management power by a large share holder and also to protect the right of a small share holders, the minimum share ownership that was required to sue the CEO of a company was lowered from 1% to 0.05%.<sup>(16)</sup>

#### c- Restructuring business activities

Corporate sector restructuring effort inevitably involves liquidation of nonviable firms and encouraging M&A's. First, the firms that are designated as nonviable by their major trading banks will no longer receive new loans and will be asked to pay back their existing loans including syndicated loans, and be forced to be extracted from the market. Second, M&A's are encouraged to both domestic and foreign investors. In order to facilitate foreign investor's investment into Korean firms, hostile take-over by a foreign investor has been allowed. Also, in order to help these restructuring efforts, the Korean government is providing tax incentives and deregulating legal restrictions.

### 4.3. Flexible and Peaceful Labor Market

Korean labor market has long been criticized for its rigidity. Like Japan, the labor market of Korea had a tradition of lifetime employment, and it was very difficult to lay off a worker once he/she is hired. At the time of rapid growth, however, such a rigid labor market did not cause much problem as the Korean companies were always in short of skilled labors. As the business cycle of Korea turned downward since 1996, and the so-called "3-Highs" were blamed for losing competitiveness of Korean firms. They were high labor cost, high interest rate, and high logistic cost. As the labor market began to be blamed for its high cost and rigidity, the Korean government tried to enact a new labor law that allows Korean firms to lay off workers more easily. However, the attempt to enact this new labor law faced strong resistance from the violent trade unions and opposition parties. In the end, a much softer version of new labor law was passed in the National

help restructure the debts of viable small and medium-sized companies, "Corporate Restructuring Funds (CRF)" has been established.<sup>(14)</sup> (See figure9)

After months of self-effort by Korean firms in improving their financial status, creditor banks have assessed corporations' financial viability. Each commercial bank has set up an assessment committee, and this committee began to sort out financially nonviable firms from viable ones. After coordinating each bank's decision, the commercial banks came up with the final list of nonviable firms on June 17, 1998. According to this list, 55 firms out of 313 firms that were initially subjected to commercial banks' assessment turned out to be nonviable. These nonviable firms will no longer receive additional credit from banks, and will eventually be removed from the market unless any outside help can be provided.<sup>(15)</sup>

#### **b- Improving corporate governance structure**

The large conglomerates of Korea have long been criticized for their governance structure, which is highly centrally-oriented and whose decision making processes were done in non-transparent ways. The centrally-oriented governance system, in which one person (usually the founder or the descendant of the founder) or one family (the founder's family) dominates the whole conglomerate, enabled Korean firms to indulge in bold projects such as semi-conductor, automobile, chemical and steel industry without much preparation or know-hows in these industries. This, in turn, produced the problem of excessive investment and diversification into unrelated business areas. In order to improve the corporate governance system, several new measures have been introduced: (1) Korean firms have to improve their transparency by bringing their accounting and auditing practices into the line with international standards.(2) large conglomerates have to submit "combined financial statements", which encompass financial information of all subsidiaries within a conglomerate from the fiscal year 1999. (3) every listed company has to have at least one director from outside the company in

except residents' travel, moving and settlement expenses. In capital account transaction, the Korean government abolished its "positive list system", and adopted "negative list system". Also, any remaining restrictions will be abolished from January of 2001.

## 4.2. Corporate Sector Restructuring

As the financial sector reform proceeds, the corporate sector reform goes on simultaneously. The corporate sector reform can be composed of mainly the following three areas: improving financial structure of firms, improving corporate governance system, and restructuring its business activities. In carrying out corporate sector reform, the Korean government is trying to minimize its intervention, and encourage financial sector and corporate sector to negotiate with each other on voluntary basis.

### a- Improving financial structure of Korean firms

As President Dae-Jung Kim has become a newly elected president, one of the first things he did was to reach an agreement with business leaders to restructure the corporate sector. Since then, major conglomerates of Korea had to reach an agreement with its major trading bank to improve its financial structure by lowering its debt/equity ratio and removing cross-underwriting debts among its subsidiaries<sup>(12)</sup>.

According to this agreement, Korean firms have to lower their debt/equity ratio to be less than 200% by the end of 1999 by raising capital, debt-equity swap, debt rescheduling and selling real estates. As it can be seen in figure 9, the average debt/equity ratio of listed companies in Korea is almost 400% vis-à-vis 200% of the Japanese firms and 150% of the American firms. Due to the high debt/equity ratio, Korean firms spent 3.9% of their total sales revenue in debt service in 1996, while the equivalent numbers for Japanese and Taiwanese firms in 1995 were 1.6% and 2.2% respectively.<sup>(13)</sup> Also, cross-underwriting each other's debt among subsidiaries within a conglomerate has been prohibited since April, 1998. Furthermore, in order to

The 25 leasing companies also had to submit their rehabilitation plans to FSC by May 25, 1998. After reviewing the rehabilitation plans, FSC evaluated 9 leasing companies as nonviable, and these nonviable leasing companies are to be removed from the market. Similar measures will be taken on insurance companies by the end of August, 1998. For example, FSC decided to close four life insurance companies on August 12, 1998 and further overhaul of the insurance industry is expected to continue in the future<sup>(11)</sup>.

#### **d- Financial market liberalization**

In order to draw more foreign investments, and enhance the competitiveness of Korean financial institutions, the Korean financial market was broadly liberalized.

In terms of capital market, virtually most of the restrictions that used to bind foreign investors were removed. For example, in the stock market, ceilings on foreigner's equity investment were eliminated on May 25, 1998 and foreigners now can own up to 100% of any listed Korean companies. In the bond market, foreign investment were permitted for all types of bonds on December 23, 1997 with aggregate ceiling of 30%. In the money market, restrictions on foreign investment in commercial paper, commercial bills, and trade bills were removed on February 16, 1998. Restrictions in all other instruments such as CDs, cover bills and RP's were removed on May 25, 1998.

Financial market opening also proceeded to open the domestic financial service industries. In order to facilitate M&A's, the minimum equity purchase requirement has been abolished. Also, foreign banks, brokerage houses, and investment management companies are allowed to establish fully-owned subsidiaries. In addition, restrictions on ownership of banks were eased.

Foreign exchange control has been dramatically eased as well. In terms of current account transaction, virtually all the restrictions were removed

categorized as unsound or undercapitalized banks. These 12 unsound banks submitted rehabilitation plan to FSC by the end of June. After reviewing the rehabilitation plans, FSC named 5 commercial banks as nonviable banks, and they are to be restructured by P&A (purchase and assumption) method or M&A (merge and acquisition) method.<sup>(10)</sup> The remaining 7 unsound banks are required to meet the BIS ratio of 8% by June 2000 either by attracting foreign capital or engaging in M&A.

Furthermore, the two commercial banks of "Korea First Bank" and "Seoul Bank", which had been state-owned as the Korean government injected 1.5 trillion won worth of capital in each bank in January 1998, are to be privatized through an open bidding by November 15th, 1998.

#### **c- Restructuring non-bank financial institutions (NBFI)**

Measures similar to those applied to commercial banks were invented for NBFI with slightly different criteria and timetable. These measures will be applied to merchant banks, leasing companies and insurance companies. These NBFI used to be under the supervision of the Ministry of Finance and Economy (MOFE) of Korea, and were in fact loosely supervised compared to commercial banks which were supervised by the Bank of Korea. This lack of proper supervision eventually made these NBFI nonviable.

Merchant banks already went through heavy restructuring process. The merchant banks of Korea engaged in lending and borrowing business, especially in borrowing abroad at lower interest rates with shorter maturity and lending to domestic firms at higher interest rates with longer maturity. As many domestic firms went bankrupt and could not pay back their interest payments to merchant banks, the financial status of Korean merchant banks suffered from huge losses. Currently, out of 30 merchant banks that existed before the financial crisis, only 15 merchant banks are operating with one suspended and 14 closed. Furthermore, the existing 15 merchant banks have to meet the criteria of BIS 6% and 8% by June 1998 and June 1999, respectively.

- Notes: 1) Core NPLs are the sum of losses, doubtful loans, and substandard loans
- 2) Precautionary loans are loans in arrears for three to six months
- 3) Non banks include merchant banks, security firms, insurance firms and etc.

Sources: KERI (in Korean, 1998, p: 21). Also, refer to KIF (1998, June).

As it can be seen from the above table, the total amount of NPL's whose interest payments had not been served for more than three months is already exceeding 100 trillion won. The Korean government is predicting that the amount of core NPL's, whose interest payment had not been served for more than six months, will reach 100 trillion won by the end of this year as corporate restructuring progresses. In order to deal with this NPL's, the Korean government has established "Korean Asset Management Corporation (KAMC)" with a fund of 20 trillion won in November 1997. The core NPL's, which will be approximately 100 trillion won by the end of this year, will be disposed by financial institutions or sold to the KAMC at market value.<sup>(8)</sup> Out of the total 100 trillion won core NPL's, 50 trillion won will be disposed by selling off collateral or call in loans by the financial institutions. The remaining 50 trillion won NPL's will be purchased by the KAMC at estimated market value, which will be roughly 50% of the book value<sup>(9)</sup>.

#### **b- Restructuring commercial banks**

As it is shown in Table 1, the banking sector of Korea is holding the lion's share of NPL's. Therefore, making the financial status of Korea's large commercial banks sound has become the most urgent task since the financial crisis began. The criteria that were used in this ambitious task was the capital standards set by the Bank for International Settlements, or so-called "BIS ratio" of 8%. Out of the 24 commercial banks in Korea, 12 banks' BIS ratios were below the critical level of 8%, and these banks were

supervisory commission (FSC) was created by merging three separate government supervisory agencies of bank, security and insurance. Thereafter, the financial supervisory commission has been leading the financial sector reform measures. The newly established financial supervisory commission is pursuing financial sector reform mainly in two areas: restructuring and liberalization. The most important task is how to deal with the huge amount of non-performing loans (NPL) held by the financial institutions of Korea, which has caused the problem of "credit crunch" since the end of 1997.

a- Removing the non-performing loans (NPL)

At the end of March, 1998, the estimated total of NPLs in all the financial institutions of Korea was roughly 112 trillion won, which is roughly 14.5% of the total loans. The following table summarizes the status of NPL's in Korea.

Table 1. Non Performing Loans held by the Korean financial institutions  
(At the end of March, 1998, unit: trillion won)

	Core NPLs 1)	Precautionary Loans 2)	Total NPLs	Total Loans
Banks	38,94	48,33	87,26	516,61
Non Banks 3)	17,65	7,11	24,76	256,97
Total	56,59	55,44	112,03	773,58

Japanese bankers to lend in a significant amount to its Asian neighbors. Third, China has devalued its currency in 1994 almost by half, and it made many of its Southeast Asian neighboring countries lose their international competitiveness.

The above stated internal and external factors eventually made the Korean economy lose its international credibility. Consequently, the foreign financial institutions refused to roll over the short-term debts, which was accounting for more than 40% of total foreign debt as it is shown in figure 8, and foreign investors in the Korean stock market withdrew their money. Even though the Korean government tried to defend its currency, this effort failed and eventually Korea asked for IMF bail out on November 21, 1997.(See figure 8)

#### **4. Remedies of the Korean Government**

With the help of IMF, the newly inaugurated Korean government is carrying out several reform measures since the end of 1997. Initially, the Korean authority focused on the foreign exchange liquidity problem by receiving massive amount of loans from IMF and the other international institutions such as IBRD and ADB and rescheduling its foreign debt structure by negotiating with its foreign creditors. In this regard, the Korean government has made visible success. However, as the structural problems that caused the financial crisis still remain inside the Korean economy, the Korean government is pursuing structural reform in the areas of banking sector, corporate sector and labor market. Chart 2 summarizes the scheme of the Korean government to cure the current economic crisis.(See chart 2)

##### **4.1. Financial Market Restructuring: Guided by the "Financial Supervisory Commission"**

In order to achieve the challenge of financial market restructuring, the Korean government has accepted the recommendation from IMF and created the "Financial Supervisory Commission" on April 1, 1998<sup>(7)</sup>. The financial

long-term loans to domestic firms at higher interest rates. Even though the Korean financial institutions enjoyed considerable amount of capital gain due to the interest rate gap between foreign and domestic financial market, the mismatching of maturity between the foreign debt and domestic loan made the Korean financial institutions highly vulnerable to an external shock. Furthermore, some financial institutions of Korea engaged in currency speculation, which ended in huge losses.

It was not only Korea but also the other countries such as Finland during 1991-93, Sweden during 1990-93 and Thailand in 1997 which have experienced financial market liberalization before the financial crisis. Therefore, many critics are blaming the liberalization measure of these countries, and believe that they can avoid financial crisis by further protecting their capital market from international financial market. However, as we have seen in the case of Korea, it was not the liberalization measure to be blamed, but rather the lack of proper supervision. This lack of supervision brought about a financial crisis a couple of years after the liberalization.

#### **b- Southeast Asian crisis in 1997**

When the Southeast Asian countries such as Thailand and Indonesia were suffering from financial crises in the summer of 1997, many economists in Korea did not think that the Korean economy will be inflicted by the same disease in such a short period of time. However, the contagious nature of this financial disease finally reached to Korea, and it now even threatens the Japanese and Chinese economies.

#### **c- U.S., Japan, and China**

The three big players of the world economy also helped the Asian financial crisis to break out in indirect ways. First, the U.S. government has maintained a strong dollar policy since the early 1990's, and this policy has made most of the Southeast Asian countries' currencies, which were pegged to the U.S. dollar, overvalued compared to the Chinese Yuan. Second, a prolonged depression of the Japanese economy since the early 1990's made the domestic interest rate of Japan to be rock-bottom, and it made the

Not only did the Korean government not carry out the necessary reform policies, but it also made the Korean economy watchers lose their confidence in the Korean government. First of all, the Korean government repeatedly denied the possibility of crisis to happen. For example, the Prime Minister of Korea denied the possibility of crisis in front of the Korean National Assembly. Additionally, Deputy Prime Minister Kang mentioned many times that the Korean economy's fundamental is strong enough and not to worry about the happening of economic crisis. Second of all, the Korean government was not honest enough to reveal the real situation of the Korean economy to the public. The Korean government reported the amount of foreign exchange reserve falsely. When the official foreign exchange reserve was \$20.4 billions at the end of 1997, the usable foreign exchange reserve was far less than \$10 billions.<sup>(6)</sup> Furthermore, the Korean government tried to defend its exchange rate in vain until it finally gave up in November, 1997.

### 3.2. External Factors

#### a- hasty joining of OECD

##### and loosened supervision of overseas and offshore banking

Korea joined OECD in 1996, claiming that its economy has reached a mature stage. However, after the joining of OECD, a series of financial market liberalization measures were implemented. For example, the Korean capital market was more open to the foreign portfolio investors, and the Korean commercial banks and non-bank financial institutions were allowed to perform their operations overseas. However, the financial market liberalization measures were implemented without proper supervisory measures. The financial institutions of Korea, which used to be heavily regulated inside Korea by the Korean Ministry of Finance and Economy, began to enjoy high degree of freedom overseas. However, the exertion of freedom granted to them overseas was done without bearing proper responsibility. They began to borrow short-term debts recklessly from foreign financial institutions at lower interest rates abroad, and provided

officials in the Ministry of Finance and Economy and politicians in the ruling party were always the targets of conglomerates to be lobbied. This three-way relationship between business sector, government sector and banking sector created collusive ties, and it made the easy loans to inefficient investment projects possible in Korea as it is revealed in the case of Hanbo. Another factor that lies behind the excessive investments into unprofitable projects is the poor corporate governance structure of the Korean large conglomerates. Even though many aspects of the Korean society were democratized since the late 1980's, the governance structure of the Korean conglomerates was still dominated by a single person or a single family. This kind of governance structure has its merits. However, it also has its pitfalls. That is to say, the large Korean conglomerates do not have "check and balance" system inside their decision making process. When a chairman of a conglomerate decides to carry out a huge project, there is no one inside the firm who can oppose to the decision making of the chairman whether the project is profitable or not.

#### c- Lost timing and credibility of government policies

What made things worse and triggered the financial crisis of Korea was the poor policies of the Korean government. The Korean government had a chance to carry out reform policies without relying on IMF in 1997, but it failed to do so. First of all, the labor law enacted in the early 1997 was short of expectation. It was a well known fact that the labor market of Korea was notoriously rigid. It was very difficult to lay off a worker once he/she is hired, and it hindered the restructuring of companies. However, the new labor law enacted in the early 1997 was far short of the expectation, and it disappointed many economists and managers. Also, the government could not successfully pass the financial reform law in November 1997. Moreover, the inability of government to handle the bankruptcy of Kia, the second largest passenger car company in Korea and the tenth largest conglomerate in Korea, disappointed many local and foreign investors.

domestic imbalance (the gap between investment and saving, which is foreign saving) goes hand in hand with current account deficit. Figure 4 shows us that Korea had current account surplus when its saving ratio was higher than its investment ratio, which was true until 1989. However, when Korea's investment ratio exceeds its saving ratio since 1990, Korea has continuously had current account deficit. (See figure 4)

As Korea's current account deficit accumulated, it had to be financed. In financing current account deficit, there can be two ways: One is to finance it by borrowing more short-term foreign debt as Korea and Thailand did. The other is to finance it by attracting more FDI (foreign direct investment) as Malaysia did. Figures 5, 6 and 7 show the way the three countries (Korea, Thailand and Malaysia) financed their current account deficits. As the figures show, Korea and Thailand relied on foreign debt to finance their current account deficit. This is particularly the case in Thailand where the size of its current account deficit almost equals to the amount of foreign debt increase for many years. However, Malaysia, which also had current account deficit from 1990 relied on FDI instead of foreign debt. As it is shown in figure 7, the amount of inward FDI was large enough in Malaysia to finance the current account deficit for every year except 1991. (See figures 5, 6, 7)

The enthusiasm of Korean large conglomerates to expand and to grab more market share is well-known. However, if banks in Korea did not provide easy loans to these conglomerates, such expansion would not be possible. As it is stated already, the large companies of Korea stressed more on sales volume rather than on profit. Therefore, the ratio of profit out of total sales was negligibly small to many firms, and these firms had to rely on bank loans to increase their investments. In this regard, banks in Korea are also responsible for excessive investments made in the Korean corporate sector. What made the easy loans possible was the collusive ties between the government and business sectors. As the Korean banks are tightly under the control/monitoring of the Korean government, bankers had to listen to what government/politicians ordered them to do. The influential government

also due to the excessive investment made by Korean firms. Korean firms have a long tradition of high investment. However, since the early 1990's, the investment ratios constantly exceeded the saving ratios, which resulted in accumulating foreign savings. As it can be seen in figure 3, the investment ratios of the Korean economy exceeded the saving ratios from 1990 to 1997.(See figure 3)

As the gap between investment and saving has persisted since 1990, there was an argument whether the Korean economy saved too little (i.e., consumed too much) or the Korean economy invested too much. Even though some people argue that the Korean consumers consumed too much, it is very hard to buy this argument considering the fact that the saving ratios of Korea was consistently near the level of 35%, which is one of the highest saving ratios in the world. Thus, in this paper, we will conclude that it was the excessive investment zeal, not a lack of saving, that made the gap between investment and saving. For example, Hanbo, one of the 30 largest conglomerates of Korea which went bankrupt in early 1997, has made investments whose total amount reached 6 trillion won, which was roughly \$7 billions. However, after all these huge investments, Hanbo collapsed in the early 1997. When the steel factory of Hanbo was offered in the market to be sold, nobody wanted to take over its facilities. The potential buyers knew that the investment made by Hanbo was so poorly done that nobody would be able to make profit out of Hanbo's facilities. This simple incident implies how much investment was done in inefficient way in Korea.

As it is mentioned already, the inefficient investment made by the large companies of Korea resulted in a gap between investment ratio and saving ratio, which was roughly 4-5% of the Korean GDP. The domestic imbalance balance has to be reflected in the external imbalance according to the very fundamental equation of macroeconomics. In the case of Korea, this domestic imbalance resulted in current account deficit, which was roughly the same size as the gap between investment and saving as the Korean government budget was balanced. As it is shown in figure 4, the amount of

### 3. Causes of the Crisis

The causes of the financial crisis of Korea can be categorized into two factors: domestic factors and external factors. These two factors are inter-related, and more fundamental causes of the crisis lie inside the Korean economy. Chart 1 describes the causes of the crisis. (see chart 1)

#### 3.1. Domestic Factors

##### a- Bad loans in the banking sector

As it is stated already, the Korean banking sector was suffering from a problem of accumulated non-performing loans during the last several years. The total amount of bad loans in the financial sector reached 68 trillion won by the end of 1997, which was 13.2% of the total loans. Out of this 68 trillion won, commercial banks accounted for 55.9 trillion won, merchant banks 2.3 trillion won, lease companies 6.7 trillion won, security firms 1.7 trillion won, and insurance firms 1.2 trillion won.<sup>(4)</sup>

The reason the financial sector of Korea accumulated bad loans was due to the sluggish performance of the Korean corporate sector. The Korean corporate sector was losing its international competitiveness due to what is so-called "3-highs and 1-low". Three "highs" stand for "high labor cost", "high interest rate", "high physical distribution cost", and one "low" stands for "low productivity". These unfavorable business environments made the Korean firms lose their competitiveness, and their profit/sales ratio got deteriorated gradually over time.<sup>(5)</sup> As Korean companies are losing their competitiveness, about a third of its 30 largest conglomerates went bankrupt in a year or two. The bankruptcies of these large companies again aggravated the bad loan problems of the Korean banks further.

##### b- Excessive investment by domestic firms

The loss of competitiveness of Korean firms, which resulted in the mounting bad loan problem of the Korean financial sector, was not only due to the unfavorable business environments such as "3-highs and 1-low" but

exchange rate soared up and it remained abnormally high for several months. Figure 1 shows the movement of the Korean won/dollar exchange rate since last October. (See figure 1)

As figure 1 shows, the Korean exchange rate gradually depreciated even before the Korean government asked for rescue package to IMF. As the usable foreign exchange reserve of the Korean government was drastically reduced, the Korean government gave up its effort to maintain its currency value and asked for help to IMF on November 21st, 1997.<sup>(2)</sup> IMF and the other international financial institutions promised to deliver \$57 billion to Korea, and the first infusion of IMF fund was delivered on December 5th, 1997<sup>(3)</sup>. Even though the infusion of IMF and the other international financial institutions' fund was made, the exchange rate remained high for the most of December and January and it once reached 1,962 on December 23 rd. However, as the infusion of promised fund carried out and the rescheduling of foreign debt achieved as a result of New York talk between the delegation of the Korean government and its creditors which ended on January 29th, 1998, the exchange rate gradually decreased and stabilized. Furthermore, as the domestic demand for consumption and investment cooled down, the amount of imports decreased while the amount of exports gradually increased. This helped the Korean economy to enjoy current account surplus of more than \$10 billion in the first quarter of 1998, and it also helped to stabilize the foreign exchange market in Korea.

In the meantime, many reform measures were introduced along with significant restructuring of the Korean financial and corporate sectors. In the financial sector, several merchant banks were closed, and two commercial banks are offered in the market to be sold either to domestic or foreign buyers. Also, numerous firms went bankrupt as they suffered from high interest rates, loss on foreign exchange and depressed consumption. As it is shown in figure 2, the number of firms went bankrupt almost tripled in the first quarter of 1998 compared to the same period of 1996 and 1997.(See figure 2)

constitute 13.2% of the total loans.<sup>(1)</sup> This banking crisis was the fundamental cause behind the Korean financial crisis. Almost all economies, which experienced financial crises, had suffered from banking crisis. In this regard, the Japanese and Chinese economies are not an exception even though their economies do not have foreign exchange shortage problem due to their huge trade surpluses. More detailed explanation of the Korean banking crisis will be discussed later.

### 1.3. Currency Crisis

The more direct and immediate cause of the Korean financial crisis was its currency crisis. As foreign financial institutions lose confidence in the Korean economy, they refused to roll over the short term debt of Korea. Facing this foreign exchange liquidity problem, the Korean government tried to bolster the value of its currency for months by spending its foreign exchange reserves in vain. When the market force of devaluation finally made the Korean government to kneel down, the exchange rate of won per dollar soared up and the crisis began. Many countries, which experienced banking crisis, did not suffer from this currency crisis. However, countries like Korea, Thailand and Indonesia, which had a considerable amount of foreign debt due to their chronic trade deficits, are inflicted by this currency crisis.

## 2. How Did the Korean Financial Crisis Evolve ?

Even though the Korean financial crisis officially began on November 21st, 1997, there were several incidents that preceded the financial crisis. First of all, several conglomerates of Korea went bankrupt in 1997. These conglomerates were Hanbo, Sammi, Dae-Nong, Jinro, Ssang-Bang-Wool, Haitai, Newcore and Kia. The collapse of these large companies coupled with the Asian financial crisis that began in Thailand in July, 1997 made the foreign financial institutions to lose confidence in the Korean economy. When the Korean government's effort to keep its currency value failed, the

# **THE KOREAN FINANCIAL CRISIS : CAUSES AND REMEDIES**

**Doowon Lee**

## **1. Definition of Financial Crisis**

This paper tries to analyze the causes of the Korean financial crisis that officially began on November 21st, 1997 when the then Deputy Prime Minister of Korea asked for the bail-out package to the International Monetary Fund (IMF) after several months of fruitless effort to defend the value of its currency. There are several domestic and external factors that caused this crisis in Korea, which will be examined in depth in this paper. Not only will we examine the causes, but we will also introduce emergency measures set up by the new government of Korea.

The financial crisis has two dimensions. (1) Banking crisis, which is normally caused by accumulated bad loans due to excessive lending practice of banks. (2) Currency crisis, which normally follows the banking crisis as the foreign financial institutions lose confidence in the economy that is suffering from banking crisis. This was the case not only in Korea, but also in many other economies that experienced financial crisis.

### **1.2. Banking Crisis**

As it is stated above, the banking crisis of Korea was caused by mounting bad loans, estimated to be 68 trillion won in the end of 1997, which

---

**BIBLIOGRAPHIE**

- 1) SUD-HEBDO - Journal Sud Quotidien du 6 Janvier 1998 publié à Dakar citant des sources de l'OCDE
- 2) Manuel des statistiques du commerce international et du développement (1995) publié par les Nations-Unies à New-York et Genève, 1997.
- 3) Journal "Le Monde", publié à Paris, du 13 Avril 1998, page 12.
- 4) Journal de l'Economie, publié à Dakar, n° 102 du 11 Février 1998
- 5) "Jeune Afrique Economie", Revue publiée à Paris, n° 262 du 13 Avril au 3 Mai 1998 : enquête sur l'ajustement structurel
- 6) Journal "Le Monde", publié à Paris, du 7 Avril 1998, page 15
- 7) Yves Jegourel, Journal "Le Monde" du 7 Avril 1998, page V
- 8) Journal "Le Monde" du 5 Avril 1998
- 9) Pierre Antonie Donnet: "Le choc Europe/Asie", Editions du Seuil, Paris, Février et 1998.
- 10) Documents du séminaire sur les "leçons pour l'Afrique des économies asiatiques à croissance rapide" réuni à Bangkok-Thaïlande les 4 et 5 Juin 1997 par :
  - Marcus Noland, du "Department of Economics University of southern California Los Angeles , USA.
  - Nawaparn Maharagka - Thaïlande.
  - Institut of Development "Moon - Soo Kang", Corée du Sud -
  - Déclaration de Monsieur Ruyutaro Hashimoto, Ministère des Finances du Japon.
  - Déclaration de M. Kanju Sugimoto, Associate Director and general Manager The NOMURA SECURITIES CO Ltd.
  - Entretien avec Monsieur Moctar Sow, Sénégal, ancien Président du Conseil National du Patronat Sénégalais.

## V) CONCLUSION

Par quoi conclure? Sinon affirmer encore des convictions. Comme l'homme, sa capacité de comprendre, de vouloir, d'agir, est le fondement essentiel de toute transformation sociale, c'est une véritable révolution culturelle qui s'impose à l'Afrique subsaharienne pour sortir de ses impasses actuelles. Les générations nouvelles sur lesquelles repose désormais un autre avenir doivent être préparées à rompre avec la routine du quotidien, la passivité, les tabous paralysants, l'esprit de dépendance; elles doivent se convaincre que c'est avant tout par son action, par le recours à ses forces unies et non par des aides extérieures parcimonieuses et orientées et très souvent coûteuses et corruptrices, que l'Afrique cessera d'être le continent de la pauvreté, des misères et de la désespérance. C'est dire une fois encore l'importance d'une éducation renouée qui éveille en la jeunesse le goût d'apprendre, la curiosité de savoir et surtout la volonté d'entreprendre et celle de briser toutes les chaînes de l'ignorance, de la fatalité, de l'apathie.

Trois siècles de traite des esclaves et de saignées sans fin, près d'un siècle de colonisation, de domination, d'exploitation et d'humiliation et quatre décennies d'indépendances tronquées ont déstructuré l'Afrique subsaharienne politiquement, économiquement, socialement et souvent engendré un sentiment d'impuissance face aux enjeux du monde contemporain. Le XXI<sup>e</sup> siècle qui s'annonce devra être nécessairement le siècle de la Rupture/Reconstruction afin que l'Afrique rendue à elle-même s'engage résolument dans la voie du renouveau indispensable au progrès de ses populations, et à l'équilibre et l'harmonie du monde.

8) L'importance accordée à la mise en place des infrastructures de base nécessaires au soutien des activités de développement;

9) La flexibilité dans l'orientation de la production et la diversification des produits, afin de parer aux fluctuations éventuelles de la demande extérieure

### **C) POUR CE QU'IL FAUT EVITER**

10. Eviter l'appel de façon imprudente aux crédits à court terme spéculatifs pour financer des activités dont la rentabilité n'est assurée qu'à moyen ou long terme;

### **D). POUR CE QU'IL FAUT FAIRE ET QUI NE SEMBLE PAS AVOIR ETE FAIT SUFFISAMMENT**

11 Mettre en place des moyens de canalisation et de contrôle des flux financiers spéculatifs ;

12. Promouvoir plus de démocratie, plus de justice sociale, plus de transparence dans les actes publics et privés;

13. Créer les conditions d'exercice de la liberté d'apprécier, de critiquer d'informer.

### **E). POUR CE QUI EST SPECIFIQUE A L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE**

14. Promouvoir une intégration régionale, exempte de toute interférence extérieure, afin de favoriser le développement d'un marché intérieur fiable et de permettre la libre circulation des personnes et des biens par la création des ensembles africains cohérents hors des clivages étatiques nés de la conquête coloniale.

#### **IV. LES ENSEIGNEMENTS QUE L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE PEUT TIRER DES EXPERIENCES ASIATIQUES DE DEVELOPPEMENT ET DE LA CRISE ACTUELLE.**

##### **A) DU POINT DE VUE DES PRINCIPES DE BASE:**

1°) L'existence d'une commune conscience nationale sous-tendue par une volonté d'être et de vouloir progresser;

2°) La fidélité à soi, à sa culture, à ses valeurs, celles-ci servant de levain à l'effort commun, sans pour autant se fermer aux apports féconds extérieurs;

3°) La clarté et la précision dans le choix des politiques de développement ainsi que dans la fixation des objectifs à atteindre;

4°) La détermination et la constance dans la mise en œuvre de ces objectifs et dans l'action visant à les atteindre;

##### **B) DANS LE CADRE DE L'ACTION:**

5°) La création d'un environnement politique, social, institutionnel et réglementaire favorable à la mise en œuvre des objectifs fixés;

6°) La priorité donnée:

a) à la valorisation des capacités humaines par la généralisation de l'éducation et de la formation et par la conscientisation et la stimulation des différents acteurs du développement;

b) à la recherche scientifique et technologique et à la Recherche/Développement, à l'établissement des liens étroits entre Recherche/Production/Services, en même temps qu'au développement des capacités de maîtrise et de re-création des technologies importées;

7°) L'appel à l'épargne intérieure comme source principale du développement, tout en ayant recours aux financements extérieurs susceptibles de favoriser l'implantation de nouvelles technologies, l'acquisition de modèles efficaces de gestion, l'accès aux marchés extérieurs;

suffisamment consolidées. Tout aura été dit par nos honorables collègues tout au long de cette session sur les facteurs qui ont déterminé la dure crise asiatique.

Mais tout porte à croire que les pays qui en sont affectés sauront surmonter cette crise qui pourrait bien n'être pour quelques uns d'entre eux, qu'une sorte de crise de croissance. L'Afrique subsaharienne devra faire le bilan de ces événements paroxystiques et en retenir les leçons.

Mais l'économie mondiale a tant évolué depuis les années 1960-1970, qu'on peut se demander néanmoins si les modèles asiatiques de développement constituent encore une référence. Certes, l'Afrique ne peut devenir une copie conforme de l'Asie, elle n'y réussirait pas: les contextes historiques et géographiques, malgré quelques similitudes avec les pays du Sud-Est asiatique, divergent.

L'environnement économique mondial n'est plus le même, et les comportements sociaux et humains, face aux questions économiques sont loin de correspondre. C'est donc dans le génie propre de ses peuples, dans leur aptitude à prendre la responsabilité d'eux-mêmes, dans leur capacité d'innover, dans leur ardeur au travail et dans leurs choix philosophiques et politiques que se trouvent quelques unes des clés de l'avenir de l'Afrique.

Toutefois, l'exemplarité des modèles asiatiques de développement demeure. Ces modèles comportent de nombreux enseignements susceptibles de servir de ferment aux économies en devenir des pays d'Afrique subsaharienne.

dont l'accès leur aurait été rendu autrement difficile, sinon impossible. Mais le souci constant des spécialistes chargés des programmes de financements extérieurs a été de faire en sorte que le recours aux capitaux externes serve d'appoint et non de substitut au financement intérieur. Leur préoccupation majeure était alors d'éviter toute situation pouvant donner à des investisseurs extérieurs la possibilité de déstabiliser éventuellement l'économie nationale par des interventions inappropriées.

Toutefois, adopter une politique volontariste de développement, ne suffit pas à garantir le succès. Sans infrastructures de base solides, les progrès réalisés en Asie auraient été aléatoires. Aussi tous les pays concernés ont-ils développé leurs systèmes de communication intérieure, régionale et internationale. Ils ont mis en place des réseaux hautement fiables pour assurer des liaisons permanentes entre eux et entre les pays d'Asie et les différents centres nerveux du monde, tant pour ce qui concerne l'information scientifique et technique que pour l'information économique et les transactions commerciales et financières.

Des réseaux de transports terrestres, maritimes et aériens en particulier, permirent de s'ouvrir aux autres parties du monde et d'y accéder de façon régulière.

Il importe enfin de rappeler, comme cela a été souligné à Bangkok, le rôle primordial de l'État qui a été partout l'initiateur de la politique de développement. L'État a constamment encouragé la mise en œuvre de cette politique, intervenant chaque fois qu'il le fallait pour aplanir les difficultés.

Mais il en est des pays asiatiques comme de tous les autres. L'esprit pionnier qui guide les premiers pas dans toute entreprise d'envergure peut, à la longue, s'émousser. Et les succès peuvent masquer les défauts et endormir les vigilances; l'intervention de l'État peut apparaître tatillonne et l'édifice administratif peut être gagné par la corruption. Des "ventres mous", pour employer une expression à la mode, peuvent fragiliser des pans entiers d'un système édifié, peut être, trop rapidement sur des bases non encore

recr e, s'il y a lieu, par les sp cialistes asiatiques eux-m mes, ce qui exigeait d'eux des niveaux  lev s de formation. Car n'importe qui ne peut p n trer ais ment l'univers complexe des technologies nouvelles, au point de pouvoir les refabriquer et, souvent m me, les am liorer.

Par ailleurs, les entreprises n'ont pu se cr er, produire, se d velopper exporter et innover sans cesse sans le soutien de l'Etat. Celui-ci le leur accorda g n ralement sans r serve, par l'adoption d'une r glementation favorable au d veloppement de leurs activit s - tout en leur  vitant les pi ges d'un protectionnisme rigide - et par l'octroi,   des conditions favorables, des moyens financiers. Le probl me si crucial des investissements dans les pays en d veloppement, et, en particulier dans ceux qui, comme en Afrique subsaharienne n'ont pas connu dans leur histoire une p riode favorable d'accumulation primitive, pourrais-je dire, du capital, avait  t  longuement  voqu  par deux sp cialistes thaillandais et cor en du Sud, au s minaire de Bangkok. Il  tait apparu alors que le recours   l' pargne locale avait  t  g n ralement pr f r    l'appel aux financements ext rieurs. Et ce, pour deux raisons. La premi re est que les capitaux se trouvant d j  sur place pouvaient  tre rendus disponibles plus rapidement et h ter les cr ations d'entreprises. La seconde concerne la r duction des risques cr es par un  ventuel retrait brusque, pour quelque motif que ce soit, des capitaux venus de l'ext rieur.

L'acc s   ces derniers capitaux n' tait cependant pas rejet . Les investissements ext rieurs furent m me recherch s. On leur reconnaissait un quadruple r le: celui de pouvoir suppl er l'insuffisance des ressources locales, celui ensuite de servir de vecteur essentiel de technologies nouvelles, celui de permettre l'acquisition d'une expertise hautement performante en mati re d'organisation et de gestion, et enfin celui de faciliter l'acc s aux services d'information scientifique et technologique ext rieurs, par l'utilisation de r seaux auxquels  taient reli s les investisseurs  trangers.

A ces r les, s'ajoutait un dernier, et non des moindres, pour le d veloppement des exportations. Les investisseurs ext rieurs offraient la possibilit  aux nouvelles industries d' tre reli es   des march s ext rieurs

Sans négliger l'agriculture qui a été pendant longtemps, dans certains pays, la base essentielle du développement et qui devait continuer à fournir l'alimentation d'une population parfois très nombreuse, tous les Etats avaient opté pour un développement fondé sur l'industrialisation.

Les politiques industrielles devaient être sans ambiguïté pour emporter l'adhésion: elles le furent. Elles étaient toutes orientées vers l'exportation. Profitant au départ, comme nous l'avons déjà indiqué, d'une main d'œuvre, à bas salaires, puis optant pour une main d'œuvre plus qualifiée et mieux payée, les entreprises devaient pouvoir concurrencer facilement celles des autres pays sur les marchés extérieurs, notamment dans le domaine de certaines industries de pointe.

La production industrielle devait être organisée cependant avec souplesse et diversifiée de manière à pouvoir s'adapter à tout changement imposé par les circonstances, en particulier au changement du goût des consommateurs potentiels. Les animateurs de cette politique étaient conscients, en effet, qu'ils ne pouvaient maîtriser toutes les données relatives aux comportements des marchés extérieurs, et qu'il leur fallait se préparer à s'adapter aux fluctuations de la demande et à amortir tout choc éventuel. Le premier choc pétrolier du début des années 1970 entraîna le recours à des systèmes permettant d'appréciables économies d'énergie.

D'où aussi l'importance accordée à la recherche scientifique et technique, à l'innovation technologique dans les secteurs porteurs d'avenir. Contrairement aux autres pays en développement, qui se focalisaient, au cours des années 70 et 80, sur les transferts de technologie, les pays d'Asie en développement se préoccupaient davantage de la création des conditions permettant un développement scientifique et technique interne par l'accroissement des capacités de recherche et de recherche/développement.

On ne renonçait pas pour autant aux transferts de technologies ; au contraire, on les recherchait même. Mais toute technologie introduite devait généralement faire l'objet d'études minutieuses pour pouvoir être maîtrisée, et

Le premier enseignement qui se dégage de ce séminaire est que dans chacun des pays intéressés s'est exprimée la volonté d'entreprendre un programme systématique de développement économique à l'exemple du Japon. Ce développement devait être réalisé de façon autonome et engager l'ensemble de la communauté nationale. Pour ce faire une des tâches primordiales était donnée à la valorisation des capacités humaines par l'éducation et la formation, domaines pour lesquels furent consentis de substantiels efforts en vue de former une main d'œuvre qualifiée, des cadres compétents et des spécialistes de haut niveau, tout en donnant à chacun la conscience du rôle qui lui incombait désormais. Chacun devait se sentir responsable du succès de l'œuvre menée vis-à-vis de la nation et vis-à-vis de sa propre entreprise. Chaque travailleur devait pouvoir rivaliser, dans sa spécialité, avec les meilleurs travailleurs du monde et faire de sa firme la plus performante du pays dans son domaine propre.

Certes, les premiers efforts de développement ont été fondés sur la recherche de la compétitivité des entreprises par l'utilisation d'une main d'œuvre à bas salaires. Mais on se rendit vite compte que cette pratique ne pouvait durer parce que contraire à toute logique de progrès. Et la préférence allait être donnée bientôt à une main d'œuvre mieux formée, plus qualifiée et plus productive avec des salaires capables de la motiver.

Le second enseignement est qu'on ne peut fonder une vision à longue durée du développement économique sans une certaine stabilité politique et sociale. Cette stabilité est d'autant plus recherchée que les incertitudes ne favorisent guère des investissements dont la rentabilité n'est assurée que sur de longues périodes. La stabilité concerne tout autant le climat politique et social que les aspects institutionnels et réglementaires dans lesquels s'inscrivent les activités des entreprises. Ceux qui les créent ne s'engagent généralement que si les règles du jeu sont connues et leur respect garanti.

Mais l'élément essentiel autour duquel gravitent tous les autres est sans conteste la formulation dans chaque pays d'objectifs clairs en matière de développement.

de 606 Dollars en 1963 à 1.546 en 1988, faisant plus que doubler, avec pour la Malaisie 3 643 Dollars, la Thaïlande 1.627, les Philippines 1.460 et l'Indonésie 1348. Dans le deuxième groupe, l'accroissement était encore plus rapide avec une moyenne de 5.162 Dollars soit 5 fois plus qu'en 1963 avec pour Hong Kong 11.952, pour Singapour 11.963 pour Taïwan 4.607 et pour la Corée du Sud 4.094.

En revanche, pour le groupe des pays d'Afrique, la moyenne n'était passée que de 628 Dollars en 1963 à 742 Dollars en 1988 avec 1 316 pour le Maroc, 933 pour le Zimbabwe, 883 pour la Côte d'Ivoire et 579 pour le Nigéria. Seul le Maroc avait pu atteindre un taux proche de la moyenne des pays asiatiques du premier groupe.

Ainsi, alors que l'Asie progressait, parfois d'une façon prodigieuse et que l'Afrique subsaharienne n'enregistrait que de très faibles résultats, le fossé se creusait dramatiquement entre les deux continents. On peut dès lors se demander pourquoi l'Asie avance-t-elle et que l'Afrique subsaharienne stagne? Les réponses ne sont pas simples car nombreux sont les facteurs négatifs qui jouent dans le cas de l'Afrique. En Asie, les choses sont plus claires: chacun des pays cités ici s'était engagé délibérément dans la voie d'un développement économique accéléré, en s'en donnant les moyens.

Ces moyens ont été longuement expliqués au cours du séminaire que j'ai évoqué. Celui-ci, réuni à Bangkok à l'initiative du Ministère japonais des finances, de la Banque Centrale de Thaïlande et du Fonds monétaire international, a groupé des spécialistes asiatiques appartenant aux pays en croissance rapide, des hommes d'affaires et décideurs africains. C'est à l'obligeance du Président du Conseil National du Patronat sénégalais de l'époque qui a participé à ce séminaire, que je dois les documents que je cite, qui ont étayé ma propre expérience de l'Asie que j'ai visitée à plusieurs reprises.

Mais le redressement et les succès du Japon sont dûs avant tout au sursaut de son peuple, à la volonté de surmonter les épreuves de la guerre, à la constance de ses efforts et à ses choix politiques de privilégier l'éducation et la science. L'exemple du Japon a fait tâche d'huile, et à partir du début des années 1960, la Corée du Sud, Taïwan, Hong Kong, les Philippines, la Thaïlande, la Malaisie, Singapour et l'Indonésie ont entrepris des efforts systématiques de développement économique.

Ces pays n'avaient pas tous les mêmes atouts. Deux d'entre eux avaient des ressources minérales importantes: la Malaisie et l'Indonésie; d'autres des ressources agricoles appréciables: la Thaïlande, les Philippines et Taïwan: mais Hong Kong et Singapour n'avaient, comme le Japon, que des ressources humaines. Ils surent, les uns et les autres, tirer parti de leur potentiel humain.

Du point de vue des revenus, la situation de ces pays n'était pas très différente de celle de certains pays africains. Lors du séminaire organisé à Bangkok (Thaïlande) les 4 et 5 juin 1991 sur "*les leçons pour l'Afrique des économies asiatiques à croissance rapide*", séminaire auquel je me référerai souvent dans cette partie de mon exposé, des comparaisons avaient été faites sur l'évolution des revenus de 1963 à 1988 entre un groupe de quatre pays africains et un groupe de quatre pays d'Asie choisis en fonction des similitudes qu'ils présentaient au départ.

Il fut établi qu'en 1963, le revenu par habitant était en moyenne de 628 Dollars pour les pays africains choisis, soit: Maroc 835 Dollars, Zimbabwe 613, Côte d'Ivoire 826, Nigeria 568, et de 606 Dollars pour un groupe de pays d'Asie comprenant la Malaisie 1 233 \$, la Thaïlande 537, les Philippines 965 et l'Indonésie 463. Pour un autre groupe de pays asiatiques déjà mieux nantis, la moyenne était de 974 Dollars par habitant : on y trouvait Hong Kong: 2.247 \$, Singapour 1.777, Taïwan 980, Corée du Sud 747.

Vingt cinq ans plus tard, la situation avait complètement changé pour les pays asiatiques. La moyenne des pays d'Asie du premier groupe était passée

Le Japon, puissance économique et militaire de première importance à la veille de la deuxième guerre mondiale, n'était plus que l'ombre de lui-même au lendemain de celle-ci. Les deux bombes atomiques d'Hiroshima et de Nagasaki, succédant aux bombardements massifs de Tokyo et des autres grandes villes, avaient réduit à néant ses capacités économiques. En août 1945, c'est un pays complètement ruiné qu'occupe l'armée américaine.

Le témoignage du journaliste français Robert Guillain, qui vivait alors au Japon et qui est rapporté par Pierre Antoine Donnat dans son ouvrage "*le Choc Europe-Asie*" publié en Février 1998, montre l'étendue du désastre<sup>(9)</sup>.

Il écrit "*les survivants des bombardements américains fouillaient les décombres des habitations détruites à la recherche de quelques tôles ondulées pour reconstruire une baraque de fortune. Et ils crevaient de faim. Ils ont crevé de faim pendant longtemps*".

La situation était si apocalyptique que le général Douglas Mac Arthur, qui avait reçu la reddition sans condition du Japon en août 1945, pouvait dire en septembre de la même année: "*Le Japon ne sera jamais plus une puissance mondiale*"<sup>(10)</sup>.

Dix ans plus tard, les Japonais avaient retrouvé le même revenu par habitant qu'avant la guerre et entrepris une rénovation complète de leur production. En 1965, le Japon devenait la troisième puissance industrielle du monde après les Etats-Unis et l'Union Soviétique. Aujourd'hui, il est la deuxième puissance économique mondiale après les Etats-Unis.

Certes, le contexte politique de l'époque dominée par les guerres de Corée et du Vietnam et le déclenchement de mouvements insurrectionnels dans les pays du Sud-Est asiatique et la réaction qu'ils ont provoqués aux Etats-Unis, décidés à endiguer l'expansion du communisme en Asie, a-t-il créé des conditions favorables à la reprise économique dans le continent. Le Japon a bénéficié alors, puis les autres pays, de l'aide américaine.

En évoquant la démocratisation des Nations-Unies, le Président Mandéla rappelle opportunément que le système des Nations-Unies a été créé au lendemain de la tragique seconde guerre mondiale pour renforcer la solidarité entre les Nations en vue d'assurer la paix, la sécurité et la "prospérité commune de l'humanité".

Cette prospérité passe nécessairement par le développement des potentialités de chaque nation. Aussi les expériences asiatiques de développement qui ont permis à de nombreux peuples de réduire considérablement la pauvreté, méritent-elles d'être examinées, en dépit de la crise actuelle, comparativement à la situation de l'Afrique subsaharienne pour dégager les enseignements qui pourraient en être tirés.

### **III. LES MODELES ASIATIQUES DE DEVELOPPEMENT ET LES ENSEIGNEMENTS QU'ILS COMPORTENT POUR L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE**

Une précision s'impose tout d'abord concernant le mot développement: celui-ci est employé ici au sens strictement économique du terme. Il s'applique au processus de modernisation de l'économie - productions et services confondus - par le recours aux technologies modernes et aux formes d'organisation et de gestion initiées en Occident et qui n'ont cessé de se perfectionner depuis la première révolution industrielle.

Quant aux modèles asiatiques de développement, ils sont loin d'être uniformes. Certes, il existe entre eux de nombreuses convergences, et on retrouve certaines constantes d'un pays à l'autre. Mais chaque Etat a mené son développement selon sa propre spécificité et selon les orientations majeures qu'il a choisies. Toutefois une coopération régionale étroite s'est établie dans le cadre de l'ASEAN qui groupe les pays de l'Asie du Sud et de l'Est.

On peut situer le point de départ des nouvelles politiques de développement économique et social des pays asiatiques dans les années 1960, sauf pour le Japon dont l'exemple a inspiré pratiquement tous les autres pays de la région.

des années. Pour certains observateurs, l'intervention des organisations financières internationales en Afrique viserait essentiellement à créer des conditions favorables au paiement du service de la dette sans égard aux conséquences sociales négatives des mesures édictées<sup>(5)</sup>.

On voit dans cette différence d'attitude le signe évident d'un intérêt moindre vis-à-vis des difficultés des pays africains. Ces observations mises à part, la réaction la plus significative est, sans contexte, celle venue du Président Nelson Mandéla. En recevant en Afrique du Sud le 27 mars 1998, le Président des Etats-Unis, Monsieur W. J. Clinton, il n'a pas hésité, d'une part, à réclamer une démocratisation des Nations-Unies pour que soient mieux pris en compte les pays pauvres, d'autre part, à dénoncer "*un système financier global désorganisé et prédateur*"<sup>(6)</sup>.

Ainsi, face à une mondialisation plus favorable aux intérêts des grandes multinationales qu'au progrès des pays pauvres, et à une globalisation plus propice aux transferts financiers spéculatifs qu'aux investissements productifs à long terme, s'est élevée une des voix les plus autorisées du Continent. Le volume énorme des transactions financières qui portent essentiellement sur des produits financiers et non sur des productions de biens réels ou sur des services, pose pour l'ensemble du monde un problème à la fois économique et moral qu'il paraît de plus en plus difficile d'éluder.

Certains économistes estiment, d'ores et déjà, que des mesures devraient être prises en vue de "*rationaliser les mouvements de capitaux, de décourager les transactions à court terme jugées déstabilisantes et d'accroître l'autonomie des politiques monétaires par rapport aux marchés*"<sup>(7)</sup> (Journal "*Le Monde*" du 7 avril 1998 page 5.).

Dans la déclaration commune du Forum Asie -Europe, qui s'est achevé à Londres le 4 avril 1998, sont soulevées explicitement les "*mesures qui auront été prises pour éviter l'instabilité provoquée par la spéculation et pour réduire la vulnérabilité des systèmes financiers*"<sup>(8)</sup> (*Le Monde* du 5 avril 1998).

garanties de sécurité, des objectifs à long et court terme clairement définis, une main d'œuvre abondante, qualifiée et motivée, un cadre réglementaire et juridique bien spécifié, un système judiciaire fiable, une administration efficace et non gangrenée par la corruption, et j'en passe. Aussi les investissements directs les plus importants qui ont été réalisés au cours des dernières années en Afrique concernent-ils essentiellement la reprise, dans le cadre des privatisations, d'entreprises dont la rentabilité est garantie, comme cela est le cas dans les secteurs de télécommunications, de la distribution d'eau ou d'énergie électrique.

Quant aux effets indirects de la crise asiatique sur l'économie de l'Afrique subsaharienne, ils peuvent résulter notamment d'une chute des cours sur les marchés extérieurs de certains produits de base comme le café, le cacao, le thé, l'huile de palme, l'hévéa, etc. qui font l'objet de spéculation sur les places boursières selon les conditions climatiques notamment, et pour lesquels la concurrence est parfois âpre entre l'Asie du Sud-Est, l'Amérique latine et l'Afrique. Si la dépréciation des monnaies asiatiques avait pour résultat de faire baisser les cours sur le marché mondial, plusieurs pays de l'Afrique sub-saharienne risqueraient de perdre une des sources principales de devises étrangères servant à financer les importations et à assurer le service de la dette extérieure.

Pour toutes ces raisons, on peut regretter que la crise asiatique n'ait pas eu plus d'écho en Afrique subsaharienne. On s'y borne généralement à rendre compte des analyses faites ailleurs, notamment au sein d'organisations internationales, sans chercher à les approfondir et sans se référer au contexte particulier qui prévaut dans l'économie du Continent. Les rares réactions qui émanent de certaines autorités concernent essentiellement la différence de traitement par les institutions financières internationales entre les pays africains et les pays asiatiques. Alors que la crise asiatique a fait, tout de suite, l'objet d'une grande attention et mobilisé des ressources énormes comme cela avait été le cas pour la crise mexicaine, les négociations avec les pays africains en difficulté traînent souvent en longueur, s'étalant parfois sur des mois voire

Il n'est pas exclu non plus, que les flux financiers publics ou privés de l'Asie vers l'Afrique diminuent, réduisant ainsi l'apport de fonds qui auraient pu servir à l'amélioration de certaines infrastructures de base qui sont indispensables au développement, et à développer des secteurs clés de la production comme l'agriculture, qui vise à assurer l'autosuffisance alimentaire, ou les mines qui souffrent d'installations et de méthodes d'exploitations archaïques, ou encore celui de la transformation sur place des produits de base qui, exportés à l'état brut reviennent sur le Continent sous la forme de produits semi-finis ou finis. Comme on le sait, l'aide publique au développement ne cesse de diminuer alors que les capacités d'endettement sont compromises par le poids élevé de la charge de la dette.

Il est peu raisonnable, dans ces conditions, d'espérer que les capitaux privés fuyant l'Asie, viendront s'investir en Afrique subsaharienne. Du reste, l'Asie continue toujours d'exercer une attraction sur certains détenteurs de capitaux qui, profitant de la dévalorisation des monnaies locales, cherchent à racheter des actifs industriels et financiers à bas prix<sup>(3)</sup>.

Par ailleurs une déclaration faite à Dakar en février 1998 par le financier Georges Soros du "*Soros Fund management*" qui gère environ 15 milliards de Dollars, laisse peu de doutes à ce sujet. Interrogé sur ce qu'il pensait du point de vue exprimé par les Etats-Unis selon lequel le continent africain offrirait l'une des meilleures rentabilités pour l'investissement, il n'a pas hésité à répondre: "*Peut être, mais nous sommes des investisseurs de marchés financiers. Il se trouve qu'en Afrique les marchés financiers ne sont pas assez grands et il n'y a pas assez de mouvements pour les appuyer. Nous avons eu à réaliser des investissements au Maroc qui ont été assez bons et en Afrique du Sud de temps en temps*"<sup>(4)</sup>.

Mais l'étroitesse des marchés n'est pas le seul fait en cause. Il s'y ajoute d'autres. Les placements financiers étant hautement spéculatifs, visent à obtenir des rendements rapides et élevés. Mais ceux qui les réalisent sont attentifs à plusieurs conditions qui sont loin d'être remplies partout dans l'Afrique subsaharienne d'aujourd'hui: la stabilité politique et sociale, des

d'exportation particulièrement compétitifs sur les marchés extérieurs. Or, la demande africaine, autre facteur, ne cesse de progresser du fait notamment de la croissance démographique, de l'accélération de l'urbanisation et de la modification des habitudes de consommation qu'elle entraîne. L'Afrique subsaharienne consomme de plus en plus de riz au détriment des céréales et féculents traditionnels, et la plus grande partie du riz qui nourrit ses villes et, de plus en plus ses campagnes, vient d'Asie. Les biens d'équipement et les produits manufacturés asiatiques, naguère relativement rares en maints endroits, sont de plus en plus répandus, qu'il s'agisse des véhicules automobiles pour lesquels les concessionnaires des marques asiatiques prennent chaque jour un peu plus la place des concessionnaires des marques européennes, des produits électroniques sous leurs diverses formes, des textiles, etc.

L'engouement pour les produits d'origine asiatique est favorisé par un autre facteur, le développement du secteur dit "informel". Ce secteur, qui prend une part croissante dans la distribution, s'approvisionne de plus en plus en Asie et aux Etats-Unis d'Amérique. Les négociants africains mandatés par des groupements de commerçants pour effectuer des achats groupés à l'extérieur, généralement hors des circuits bancaires traditionnels, trouvent dans ces pays des produits mieux adaptés aux besoins de leurs clientèles à des prix avantageux, une flexibilité plus grande dans le traitement des affaires, et, surtout des facilités optimales d'accès (visas de longue durée pour des entrées multiples obtenus plus facilement) et un accueil que l'Europe ne leur offre plus.

Ainsi se développent de nouveaux circuits commerciaux dont il est difficile d'évaluer la portée future faute d'études précises.

En revanche, la crise actuelle peut avoir des effets éminemment négatifs sur les implantations d'industries asiatiques en Afrique subsaharienne. Si les transferts envisagés d'usines travaillant notamment pour le marché international étaient retardés ou annulés, l'Afrique subsaharienne se verrait privée d'activités susceptibles de contribuer à réduire un chômage de plus en plus inquiétant, mais aussi, et surtout, de l'apport d'industries novatrices et de méthodes de gestion qui auraient pu redynamiser des structures industrielles souvent obsolètes ou peu performantes.

C'est ainsi que les exportations du continent vers l'Asie, l'Afrique du Nord comprise, ont dépassé 17 milliards de Dollars en 1996; les importations en provenance d'Asie se chiffrant à un peu plus de 19 milliards de Dollars. L'Afrique subsaharienne, prise seule, a doublé en l'espace d'une décennie ses exportations vers l'Asie qui a absorbé 20% de ses ventes à l'extérieur<sup>(1)</sup>.

Cette évolution est d'autant plus significative que la part de l'Afrique dans les importations et les exportations mondiales n'a cessé de baisser, atteignant seulement 1,7% (soit 0,9% pour l'Afrique subsaharienne) en 1995 contre 5,1% (soit 3% pour l'Afrique subsaharienne) en 1960. Quant à l'Asie, prise dans son ensemble, sa part progressait de 8,5% en 1970 à 22% en 1995<sup>(2)</sup>.

L'Afrique vend essentiellement à l'extérieur des produits bruts ou semi-finis pétrole, minerais divers, or et pierres précieuses ou semi-précieuses, engrais chimiques, bois, coton, hévéas, produits de la pêche, huiles végétales, café, cacao, thé, etc. Elle importe surtout des biens d'équipement, des produits pharmaceutiques, des produits manufacturés d'usage courant, des véhicules automobiles, des tracteurs, des produits vivriers et en particulier des céréales ainsi que des services.

Il est peu probable que la crise actuelle agisse de façon uniforme sur les transactions entre les deux continents. Si une récession trop grande semantestait dans plusieurs pays asiatiques, certaines exportations africaines pourraient en souffrir, en particulier le pétrole, les minerais, voire les produits de la pêche dont la consommation pourrait diminuer avec la baisse éventuelle du pouvoir d'achat et le renchérissement des prix, du fait de la dévalorisation des différentes monnaies.

En revanche, les importations africaines en provenance d'Asie, paraissent être appelées à se développer, stimulées par plusieurs facteurs. L'un d'entre eux, et non des moindres, est la dépréciation, estimée entre 40 et 70% des monnaies des pays de l'Asie du Sud-Est, qui rend leurs produits

Car, outre le fait que les relations économiques se sont beaucoup développées au cours des dernières années entre les deux continents, les organisations financières internationales ont souvent fait valoir que les modèles de développement suivis par les pays asiatiques pourraient constituer d'utiles exemples pour ceux d'Afrique.

Aussi, voudrais-je axer principalement la présente réflexion sur "l'Afrique subsaharienne et la crise asiatique" sur deux points :

1°) Les conséquences éventuelles de la crise asiatique sur l'Afrique subsaharienne;

2°) Les modes asiatiques de développement et les enseignements qu'ils peuvent comporter.

J'énumérerai enfin les leçons que l'Afrique subsaharienne me paraît pouvoir tirer des expériences de développement asiatiques et de la crise actuelle.

## II. LES CONSEQUENCES DE LA CRISE ASIATIQUE SUR L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE

Bien qu'il soit difficile, au stade actuel, d'évaluer avec précision toutes les conséquences que la crise asiatique peut avoir sur les pays de l'Afrique subsaharienne, on peut considérer dès maintenant, que cette crise aura à la fois des effets directs et indirects sur l'économie africaine. Les effets directs résulteraient des incidences sur l'économie de plusieurs pays, du ralentissement des relations économiques entre les deux continents. Ces relations sont fort anciennes puisque l'Afrique orientale commerçait normalement avec l'Asie jusqu'à l'arrivée des Européens sur les côtes africaines au XV<sup>e</sup> siècle. Avec la traite des esclaves et la colonisation, les courants d'échanges se sont modifiés progressivement dans le sens Nord-Sud. Avec les indépendances acquises, il y a environ quatre décennies, des changements notables sont intervenus. En effet si l'Europe demeure de nos jours le principal client, le premier fournisseur et le plus grand créancier de l'Afrique subsaharienne, celle-ci n'en a pas moins développé des relations économiques fécondes avec l'Asie au cours des dernières années.

# L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE ET LA CRISE ASIATIQUE

Amadou-Mahtar M'bow

## I. INTRODUCTION

L'intérêt suscité par la crise asiatique dans le monde, et en particulier dans les pays industriels, témoigne, d'une part, de l'interdépendance de fait qui s'est établie de plus en plus entre les différentes économies du monde, d'autre part, de la place prise par l'Asie dans les transactions commerciales et financières internationales.

C'est ainsi que de nombreuses études ont été consacrées aux effets probables de cette crise sur l'évolution des économies des pays concernés, à ses conséquences sur la croissance économique dans les pays industriels, et parfois à l'influence qu'elle peut avoir sur les flux financiers internationaux.

Mais peu de place a été accordée dans ces études aux effets de cette crise sur les pays en développement et singulièrement, sur ceux du continent africain. Sur ce continent lui-même, l'événement ne nous semble pas avoir suscité un intérêt à la mesure des enjeux qu'il peut comporter. Même si beaucoup d'incertitudes demeurent encore sur toutes les suites que l'on peut attendre de cette crise. L'Afrique, et l'Afrique subsaharienne en particulier, ne devrait pas se désintéresser des conséquences qu'elle peut avoir sur ses relations avec l'Asie, et, plus spécialement avec l'Asie du Sud-Est. Elle devrait sans doute réfléchir aussi aux enseignements qu'elle peut comporter pour son propre développement.



Cela rappelle que la réalité asiatique - et c'est la troisième remarque - est contradictoire et complexe, faite d'entrelacements du Yin et du Yang. La crise étant à la fois cassure et brisure mais en même temps promesse d'une nouvelle étape. Le dragon tutélaire et bienfaisant n'a pas fini de serpenter : une raison d'espérer plutôt que de redouter.

- - - - -

-un rôle, enfin, de promotion pour la saisie et le traitement des informations externes et internes nécessaires pour identifier et mettre en œuvre les activités du futur et pour construire de nouveaux avantages comparatifs.

Ces nouveaux rôles de l'Etat étant joués dans le respect et la promotion de l'initiative des acteurs décentralisés : banques, entreprises, citoyens et associations de citoyens dans un espace politique et sociétal. Dans cette perspective, il est intéressant de se référer à la pensée économique arabe ancienne. Selon Ibn Sina, présenté et commenté par Monsieur Yacine ESSID, doyen de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Sfax en Tunisie *"les adaptateurs musulmans ont compris, à l'instar de leurs maîtres de la Grèce, que la ressource principale de toutes les sociétés n'est rien d'autre que la capacité de l'homme à produire et à entretenir le capital humain"*.

Et encore: *"L'efficacité de la pensée libérale est mise en doute car elle repose sur une machine impersonnelle. Le marché à lui seul ignore le rôle du pouvoir dans la création de richesses et de profit; il considère que le pouvoir est étranger à la production alors qu'il est la caractéristique intrinsèque à toutes les organisations économiques"*.

#### 4. TROIS REMARQUES POUR CONCLURE

La première remarque porte sur l'imaginaire asiatique, si différent de l'imaginaire occidental. Dans l'imaginaire de l'Occident chrétien, le dragon est le symbole du mal qu'il faut terrasser. Dans l'imaginaire asiatique, le dragon, est, au contraire, le symbole de la puissance, du bonheur ... de l'avenir de l'Asie.

La deuxième remarque se réfère au geste des femmes coréennes qui se sont précipitées récemment pour donner leur or (100 tonnes au total) afin de participer à l'effort de redressement de leur pays. Etonnant exemple de solidarité pour les individualistes que sont devenus les Occidentaux ! Extraordinaire affirmation d'optimisme de ces femmes dans l'avenir de leur pays.

Ce qui a constitué pendant plusieurs décennies un facteur d'efficacité et de succès a fini par devenir, dans l'opacité, un facteur de dégradation:

- des entreprises, se laissant aller aux facilités de l'endettement et du surinvestissement,

- des banques, privatisées ou non, demeurées de simples guichets aux ordres du pouvoir politique, et dépourvues de capacités autonomes d'évaluation des projets ainsi que d'appréciation des risques,

- de l'Administration submergée par la masse des sommes en jeu et tentée par la corruption.

Les anciens présidents coréens CHUN DOO WAN et ROH TAE WOO avaient servi de boucs émissaires mais c'était le fonctionnement du système lui-même qui était en cause.

### **3.3. Vers un Etat plus transparent, compétent et agile**

Dans un contexte où le "tout marché" fait la preuve de son incapacité à allouer judicieusement les ressources, un Etat rénové garde un rôle indispensable:

- un rôle de stabilisateur qui assure les transitions et les contrôles indispensables pour éviter les dérapages d'une ouverture sans frein; car les capitaux "flottants" ont fait la preuve et font la preuve tous les jours qu'ils sont aveugles et inconscients et , cela impunément, au Mexique puis en Asie;

- un rôle de garant, dans la transparence de la solidité du système financier : banques, maisons de titres, ainsi que leurs capacités d'évaluer des projets et d'apprécier les risques, ce qui ne devrait exclure ni l'initiative, ni le dynamisme;

- un rôle de "balsage" des voies et des activités du futur; car l'Etat demeure seul en mesure de mobiliser les acteurs autour de visions longues; visions nationales qui tiennent compte du contexte international et des combinaisons possibles qu'il recèle;

*des capitaux par une libéralisation progressive et ordonnée des capitaux, grâce au maintien de certaines mesures de contrôle dans la phase de transition. Ce qui permettrait de faire face aux chocs".*

Les mesures de contrôle sont souhaitables lorsque le système financier n'est pas assez robuste ; elles seront moins nuisibles si elles sont fondées sur le marché.

### **3.2. La définition d'un nouveau rôle de l'Etat**

Il faut en effet faire le rapprochement entre la fragilisation du système bancaire et boursier et l'étroite relation (de complicité) qui existait entre Administration (gouvernement) et système bancaire aussi bien qu'entre Administration (gouvernement) et grandes entreprises : en Thaïlande, en Corée, au Japon.

L'Administrative guidance a constitué pendant plusieurs décennies un facteur d'efficacité et de succès. En Corée, par exemple, l'Etat a organisé les prêts aux industries (ciblées), à travers les banques, nationalisées dans un premier temps puis privatisées (en 1983) et qui se sont comportées, avant comme après, comme des "guichets" dociles, sans aucune autonomie.

Le système *d'Administrative guidance* a été efficace pour construire de nouveaux avantages comparatifs et créer une base industrielle moderne: sidérurgie, chantiers navals, automobile, électronique, pétrochimie, ce qui a permis à la fois des exportations manufacturières de plus en plus sophistiquées ainsi que des hausses de salaires rapides.

Mais, lorsqu'il a fallu passer à une sélectivité plus fine, en fonction de la concurrence et de la rapidité croissante des évolutions industrielles, le tournant n'a pas été pris. Le processus a continué sur sa lancée d'investissements massifs et de moins en moins rationnels

Cela ne remet pas en course la base - et la puissance industrielle - déjà constituée mais plutôt les surinvestissements facilités par les habitudes acquises d'endettement et de surendettement.

- d'une intervention du FMI: en Thaïlande (moins de 20 milliards de US\$); en Indonésie; plus récemment en Corée: 57 milliards de US\$, l'intervention du FMI étant complétée par les interventions de la Banque Mondiale, de la Banque Asiatique de Développement et de plusieurs grands pays industriels : Japon, Etats-Unis, membres de l'Union Européenne.

Pour l'instant, seules la Chine et Taïwan sont restées à l'écart de ces interventions.

### **3.1. On peut s'interroger sur l'impact négatif de la dérèglementation financière sur la fragilisation des systèmes financiers et boursiers nationaux en Asie.**

Il est certain que des surliquidités internationales, attirées par la haute croissance, ont afflué en Asie de l'Est et affolé les banques et les institutions financières qui ont été incitées encore davantage à prêter sans discernement, ce qui a nourri la bulle immobilière, la spéculation boursière, ainsi que le surendettement des entreprises.

On remarquera à ce propos que ce sont les pays le plus en retard en matière d'ouverture (Chine, Taïwan) qui ont le mieux résisté ainsi que le Chili qui a imposé aux capitaux flottants entrant dans le pays, l'obligation d'y rester au moins un an.

Les effets négatifs de la dérèglementation financière ont même suscité des inquiétudes feutrées au sein du FMI dont la position de principe est bien connue: "*Les intervenants sur le marché doivent eux aussi évaluer la situation économique fondamentale: ce sont les forces du marché qui assureront son bon fonctionnement*". Mais le FMI reconnaît (Bulletin du 27 octobre 1997) qu'une économie libéralisée sera plus vulnérable face aux revirements d'opinion du marché et ces derniers, quoique généralement rationnels, seront parfois excessifs.

Et le FMI admet que "*financer des déficits par des capitaux à court terme est alarmant*". Il serait donc souhaitable "*d'éviter une inversion rapide*

la haute croissance, la complicité/connivence qui régnait entre les trois partenaires et qui a fonctionné efficacement pendant 30 ans, s'est traduit:

- par les dérives de la corruption; les deux anciens présidents Coréens : le fils de l'actuel Président ont été emprisonnés;

- par la mise en lumière de l'incapacité des banques à exercer leur responsabilité dans l'évaluation des projets dans l'évaluation des risques, ce qui s'est traduit par la multiplication des créances douteuses, par la montée de l'endettement par suite du surinvestissement des entreprises bénéficiaires.

La complaisance du pouvoir politique et l'irresponsabilité des banques ont abouti à des faillites en chaîne de banques et d'entreprises en Thaïlande, en Indonésie, en Corée et même au Japon, le tout aggravé par l'euphorie engendrée par la surabondance des capitaux disponibles attirés par l'Asie. On entre aujourd'hui dans une nouvelle étape où l'Etat aura un rôle à jouer, dans la transparence, à condition qu'il sache collaborer avec des partenaires responsables et autonomes.

### 3. PREMIERES LECONS DE LA CRISE FINANCIERE ASIATIQUE

La crise asiatique dure depuis 9 mois (juillet 1997); elle a frappé d'abord la Thaïlande, l'Indonésie et la Malaisie, puis la Corée et le Japon. La crise asiatique se traduit par:

- la dévaluation des monnaies, du *Baht* thaïlandais, de la roupiah indonésienne, du Ringgit malais, du Won coréen, du Yen japonais: de 30 à 50% et parfois davantage;

- l'effondrement boursier : l'indice Nikkei, à Tokyo est tombé de 30 000 à moins de 15 000 : les indices boursiers (depuis le 1er janvier 1997) ont perdu 42% à Séoul, 54% à Kuala Lumpur ; 57% à Bangkok ; 38% à Djakarta;

- les faillites de banques et d'institutions financières: 56 banques et institutions à Bangkok, près de la moitié des banques coréennes devront de leur côté, être reprises par d'autres banques plus saines;

## 2.8. Le rôle central de l'Etat

Au centre de ce processus, l'Etat a joué un rôle de leader efficace et de chef d'orchestre qui a pu compter sur une volonté nationale forte pour relever les défis qui étaient lancés: défi du Japon et de la Corée du Nord, dans le cas de la Corée du Sud et plus généralement en Asie, défi de l'Occident.

L'Etat a été un partenaire central, une sorte de général en chef. Au début de sa présidence (1962-1963), le Général Park a nationalisé les banques coréennes et a jeté en prison quelques grands hommes d'affaires. Il leur a mis le marché en main : soit accepter de participer aux ambitieux projets de développement déterminés par le gouvernement, soit demeurer en prison avant d'être marginalisés. Ils ont accepté de participer, ce qui a été à l'origine, grâce aux crédits octroyés par l'Etat, des grands groupes coréens (Jaebul) qui sont devenus le noyau dur du développement coréen.

Les banques commerciales coréennes, nationalisées au début des années soixante, ont été de nouveau privatisées dans les années 1980. Ces banques n'en sont pas moins demeurées dépendantes des orientations fixées par le gouvernement.

Les interventions de l'Etat ont été pendant longtemps efficaces.

A propos de l'Etat asiatique, certains ont parlé d'"Etat Capitaliste Developpeur" (*Capitalist Developmental State* - Chalmers Johnson) ou encore d'"Etat dur" (opposé par G Myrdal à "Etat mou") capable :

- de combiner les stratégies, de produire des prévisions à long terme;
- d'organiser l'adaptation aux circonstances changeantes de l'environnement interne et externe.

D'autres ont parlé d'"Etat "Pro" (Professionnel) : parfois producteur, de moins en moins protecteur, davantage prescripteur que proscripteur, de plus en plus prospecteur.

Depuis un certain temps le fonctionnement du triangle de fer Etat/Banque/Entreprises s'est détérioré. Dans le contexte plutôt euphorique de

3<sup>o</sup> *phase*: à partir de 1990, les marchés à l'exportation sont de plus en plus difficiles; on revient alors au marché domestique où le gouvernement favorise la croissance de la demande: 1 300 000 voitures y sont vendues en 1992

Dans le domaine des technologies, les pays asiatiques, du Japon à la Chine, de la Corée à la Thaïlande, savent combiner le traditionnel avec le moderne. Quel étonnement en 1965 de voir à Hong-Kong de très grands immeubles modernes en construction où les échafaudages étaient entièrement faits exclusivement de bambous et de lianes. Les Asiatiques savent faire feu de tout bois.

## 2.7. Gérer l'ouverture

L'ouverture asiatique à l'économie mondiale n'a rien de passif, car une ouverture passive serait créatrice de dépendance. L'ouverture des économies asiatiques a été gérée strictement, jusqu'à une époque récente

Gérer l'ouverture, cela veut dire :

- Exporter pour importer. Les entrepreneurs qui prenaient des risques et faisaient parfois des sacrifices en acceptant d'exporter étaient récompensés en recevant le privilège d'importer sur un marché hautement protégé.

- Développer une énorme capacité de collecter, à travers le monde, l'information sur les marchés, les produits, les technologies ; de traiter cette information et de l'utiliser efficacement.

En matière d'ajustement, les pays asiatiques ont été depuis longtemps des champions. Au plus fort des grandes grèves de 1987, un observateur étranger concluait son rapport de mission en Corée en notant que dans ce pays: "*ce qui unit est plus fort que ce qui divise!*".

L'essor industriel des pays de l'Asie de l'Est témoigne d'une volonté nationale puissante *de construire de nouveaux avantages comparatifs*, ce qui n'a évidemment rien à voir avec une soumission passive à des avantages comparatifs statiques, jamais remis en cause.

### 2.5. Une ouverture sélective aux capitaux étrangers

On s'est contenté pendant longtemps d'explications fondées sur l'attrait des capitaux étrangers pour des pays à bas salaires, sortes de paradis pour multinationales en quête d'avantages fiscaux et sociaux. Selon ces explications, l'industrie asiatique serait moins une réalité nationale qu'une affaire de "zones franches", de la Corée à Singapour, en passant par Taïwan, Hong-Kong, Thaïlande, Indonésie et Malaisie.

De telles affirmations ne résistent pas à l'examen de la réalité. Les zones franches coréennes et taïwanaises, par exemple, n'ont jamais rassemblé plus de 3% de la population manufacturière. Elles ont été un simple appoint qui a perdu rapidement de son intérêt. Singapour est, dans la région, l'Etat le plus largement ouvert aux capitaux étrangers mais qui ont été vigoureusement orientés par l'Etat singapourien vers l'électronique et vers la mécanique fine plutôt que vers le textile.

### 2.6. Les Asiatiques combinent stratégies et techniques

On caractérise habituellement ces pays par des stratégies d'industrialisation orientées vers l'exportation. La réalité est plus complexe. La Corée, par exemple, dans plusieurs domaines a donné successivement la priorité au marché domestique puis à l'exportation et *vice versa*. Dans le développement de l'industrie automobile, on peut distinguer par exemple, trois phases:

1° *phase*: dans les années soixante dix, une production limitée est réservée au marché domestique: il s'agit de substitution à l'importation.

2° *phase*: à partir de 1985, la production, qui croît rapidement, est essentiellement destinée à l'exportation, vers les Etats-Unis et le Canada.

La répartition plus égalitaire du revenu s'est traduite par la création d'une demande pour les produits industriels de consommation tels que le textile, les chaussures, les petits équipements agricoles, etc. Ce phénomène a été très sensible à une période où 70 à 80% de la population appartenait encore au secteur agricole. Réformes agraires et progrès agricoles ont ainsi constitué des bases solides pour l'essor industriel.

### 2.3. Miser sur l'éducation et la matière grise

Au cours des années 1970, on fondait de grands espoirs sur un Nouvel Ordre Economique International misant sur l'augmentation du prix du pétrole et des matières premières et, plus généralement sur la disponibilité d'espace et de ressources naturelles.

Or, ce sont les pays à haute densité de population, dépourvus de matières premières qui sont aujourd'hui en tête. Après le Japon, la Corée et Taiwan, pauvres en minerai de fer et en charbon à coke ont construit les sidérurgies les plus dynamiques du monde.

Conclusion: le développement est d'abord fondé non pas sur l'abondance des matières premières mais bien sur la généralisation de l'éducation et la promotion de la matière grise, y compris des savoirs de base. C'est en tout cas la voie suivie par le Japon, par la Corée et par Taiwan.

### 2.4. La construction de nouveaux avantages comparatifs

Cet essor industriel qui a conduit aujourd'hui à la maîtrise d'activités de haute technologie a débuté de manière réaliste et modeste par l'utilisation des ressources existantes, c'est-à-dire, en l'absence de ressources naturelles, du travail à bon marché fourni par une main d'oeuvre habile, disposant d'un niveau d'éducation de plus en plus élevé.

Les premiers produits industriels exportés par la Corée étaient des perruques confectionnées par les "petites mains". Les automobiles et les semi-conducteurs que ce pays exporte aujourd'hui sont fabriqués par des ingénieurs, des techniciens, des ouvriers et des ouvrières qui ont au minimum le niveau du baccalauréat.

-dans l'industrie électronique où Taiwan et Corée produisent aujourd'hui des composants très sophistiqués et où le groupe coréen Samsung a dépassé le groupe japonais Toshiba pour la production de mémoires à forte puissance:

L'Asie c'est le poids d'un grand marché de consommateurs. On ignore en effet habituellement que la Corée importe à elle seule davantage que toute l'Afrique réunie: que Corée, plus Taiwan importent autant que l'ensemble de l'Amérique Latine. On annonce par ailleurs que le marché chinois en matière de télécommunications représentera bientôt de 22 à 25% du marché mondial.

De nombreux motifs sont donc réunis pour qu'on s'intéresse de près à cette région du monde afin de mieux comprendre les raisons d'un tel dynamisme

## 2. LES RAISONS DU DYNAMISME ASIATIQUE

### 2.1. Saisir les occasions

Il est d'abord frappant de constater que les Asiatiques ont su saisir les occasions qui s'offraient dans un monde:

-où la croissance a été tirée depuis 40 ans par le développement des échanges internationaux:

-où les échanges de produits manufacturés sont devenus moteurs, au détriment des échanges de matières premières agricoles et minières en déclin.

2.2 Les succès asiatiques sont fondés sur des agricultures prospères qui assurent à leurs fermiers des niveaux de vie relativement élevés, grâce aux réformes agraires qui ont été réalisées, au Japon, en Corée, à Taiwan, en Chine, au profit de la petite propriété (1 hectare en moyenne). Partout, l'intensification a permis d'améliorer les rendements et d'atteindre l'autosuffisance en produits de base. Ces agricultures de petite taille, intensives et prospères, expliquent le caractère relativement égalitaire de la répartition du revenu constatée dans la région, qui tranche avec l'inégalité profonde régnant en Amérique Latine ainsi qu'aux Philippines où, précisément, la réforme agraire a été à peine ébauchée.

L'Asie, c'est le poids de la population : Chine, Japon, Corée, Taïwan, Hong-Kong, Singapour, Thaïlande, Philippines, Malaisie, Indonésie, péninsule indochinoise et Inde rassemblent en effet plus de la moitié de la population de la planète.

L'Asie, c'est le poids d'une population de plus en plus éduquée, où la République de Corée compte à elle seule davantage d'étudiants (enseignement supérieur) que la France.

L'Asie, c'est le poids croissant de la production de richesses. Si l'on évalue le produit national en termes de Parités de Pouvoirs d'Achat, le produit national de l'Asie de l'Est serait égal à celui du Japon, tandis que la somme des produits nationaux du Japon, de la Chine, des Quatre Dragons et des pays de l'ASEAN égalerait le produit national des Etats-Unis ou celui de l'Europe de l'Ouest.

Le produit par tête de Hong-Kong est supérieur à celui du Japon : celui de Singapour à celui de la Grande Bretagne, celui de la Corée à celui du Portugal, tandis que le produit taïwanais par tête rattrapera celui de l'Espagne.

Ce qui est impressionnant, c'est la vitesse du rattrapage. Alors qu'il a fallu 60 ans à la Grande Bretagne pour doubler son revenu par tête à partir de la fin du XVIII<sup>e</sup> siècle : 45 ans aux Etats-Unis, au milieu du XIX<sup>e</sup> siècle, 35 ans au Japon au début du XX<sup>e</sup> siècle, 10 ans ont suffi à la Corée dans les années 1980 et moins de 10 ans à la Chine, au cours de la même période.

L'Asie, c'est le poids de la production industrielle, d'abord dans les productions légères du textile, de la chaussure et du jouet, puis, très vite, dans des industries plus lourdes et plus intensives en technologie:

- dans l'industrie sidérurgique, où la Chine vient de prendre la première place mondiale devant le Japon et où la Corée est à la sixième place, juste après l'Allemagne mais avant l'Italie, le Brésil, la France et la Grande Bretagne;

- dans l'industrie de l'automobile où la Corée du Sud occupe la cinquième ou la sixième place après la France;

# SUCCES ET PROBLEMES EN ASIE DE L'EST ET DU SUD - EST

ENSEIGNEMENTS A TIRER:  
- ROLE DE L'ETAT  
- GLOBALISATION FINANCIERE

Pierre Judet

## 1. L'EMERGENCE DE L'ASIE

Quelle que soit l'ampleur des crises qui se développent aujourd'hui en Asie de l'Est et du Sud-Est, cela n'efface pas pour autant la réalité des succès asiatiques qui ont conduit la Banque Mondiale, en septembre 1993, à publier un rapport intitulé: "*Le miracle de l'Asie de l'Est*".

Il n'y a pas si longtemps que le pessimisme était de rigueur en Occident quant à l'avenir de cette région du monde. Je me rappelle que lorsque j'étais enfant, à Marseille, dans le Sud de la France, j'avais eu l'occasion de visiter, avant la guerre de 1939, des bateaux de guerre japonais qui faisaient escale dans le port et mon père m'avait dit: "*Oh, les Japonais ce sont des gens qui vendent des montres au kilo et qui fabriquent des bicyclettes de pacotille*" ..

Un tel pessimisme sur l'Asie semble aujourd'hui rétrospectivement très déraisonnable lorsqu'on constate le transfert en cours du centre de gravité du monde depuis l'Atlantique vers le Pacifique.

Crise ou pas, l'Asie de l'Est et du Sud-Est est devenue le "poids du monde".



Dans toute cette affaire le Japon court le risque de subir des pertes et d'être vu comme quelqu'un qui aurait pu faire quelque chose de positif et qui ne l'a pas fait. Comment la Chine réagira-t-elle devant un sentiment anti-chinois accru ? Cette crise pourrait aussi modifier la chimie politique dans un certain nombre d'Etats.

J'ai fait un long bilan des problèmes et des difficultés, mais dans l'ensemble je suis optimiste. L'Asie qui sortira de cette crise, une fois les difficultés et ajustements effectués, reprendra la croissance. Car il s'agit de populations disciplinées, qui ont beaucoup de talent et qui ont prouvé leur capacité de faire concurrence au monde entier.

Aux Etats-Unis nous n'avons pas encore subi l'impact de cette crise financière et politique d'Asie. Nous sommes une puissance du Pacifique, mais nous avons un sens Eurocentrique. Nous avons beaucoup à faire pour aider les pays de cette région sans chercher à être leurs tuteurs. Mais pour assurer la continuité de l'aide américaine il faudra que de temps en temps, les dirigeants de ces pays disent tout haut ce qu'ils nous disent en privé.

La crise sera surmontée, mais on devra appliquer avec courage les réformes nécessaires en expliquant aux populations pourquoi ces choses sont nécessaires. De tous les côtés il faudra beaucoup de courage, de volonté et de vision. Une fois l'orage passé, le soleil réapparaîtra pour briller.

Le troisième facteur est la demande de changements dans le système politique, refoulé jusqu'ici dans le domaine social car il y aurait une augmentation du chômage et des taux d'intérêts accompagnés par une certaine inflation. Le facteur final est le fait qu'il y a dans la région un certain nombre de gouvernements faibles ou en transition ou succession et cela rend encore plus difficile la prise de décisions difficiles.

A mon avis il y a un certain nombre de mesures qui pourraient être prises pour rendre plus difficile l'élargissement de la crise.

- 1- Un rééchelonnement réussi des dettes.
- 2- La capacité du FMI et du G 7 de mobiliser une liquidité à court terme.
- 3- Un retour à la confiance des investisseurs pour freiner la fuite des capitaux.
- 4- Une stabilité politique relative.
- 5- Une modération des médias.
- 6- Un effort de redressement japonais qui stimulerait l'économie et permettrait au Japon de continuer à être le créancier majeur de la région.
- 7- Une acceptation par les Etats-Unis de bilans de commerce déficitaires.

La Chine présente également un problème supplémentaire. Il semble que tout le monde est d'accord que si la Chine ne dévalorise pas le *Renmenbi*, la crise peut être maîtrisée. Si au contraire la Chine le dévalorise, cela produira des dévalorisations compétitives qui approfondiront et élargiront la crise.

Si les gouvernements de la région sont perçus comme traitant sérieusement leurs problèmes, suivant les recommandations du FMI et traitant aussi la question des tensions sociales, les chances de contagion et de prolongation de la crise seront réduites. Ceci est à mon avis le point le plus essentiel. Il est très important que les pays en risque se tiennent la main. Le potentiel pour l'impuissance de la réforme est plus sérieux en Corée du Sud, en Malaisie et en Indonésie. Ce dernier pays est probablement le pays qui court le plus grand risque. Le chaos n'est pas inévitable, mais il faudra que le Président Soeharto prenne des mesures positives rapidement.

conviction que le succès est mieux mesuré par la part du marché plutôt que par les bénéfices réalisés. Ceci a maintes fois motivé des prêts à motivation politique, souvent dangereux, en les isolant des forces du marché. Tout cela produit un manque de transparence, surtout dans le domaine financier.

Même les gouvernements des pays touchés par la crise ne savaient pas à quel degré les bilans étaient défavorables, dans le privé comme dans le secteur public. Nous croyons savoir que les dettes de la Thaïlande, de l'Indonésie et de la Corée du Sud avaient augmenté de 60 à 80% au cours des trois années précédentes. Même aujourd'hui, presque huit mois après le début de la crise, il n'est pas du tout clair à quel point les banques sont exposées et vulnérables. Tout ceci est aggravé par un haut degré d'intégration régionale qui lie le destin d'un des pays à celui des autres.

Nous avons franchi un seuil important. Nous savons que cette crise n'est plus seulement économique. Elle est devenue essentiellement une crise politique. Et ceci est arrivé à un moment où il n'était pas question du meilleur chemin à suivre pour s'en sortir, mais de la volonté politique pour suivre ce chemin. La nature fondamentale de cette crise politique est la raison pour laquelle il faudra pas mal de temps pour arriver au redressement.

Combien de temps durera encore cette crise? Il y a quatre facteurs qui jouent et qui peuvent prolonger la crise. D'abord il y a eu une longue période de croissance, ce qui a engendré un certain sens d'exaltation, presque de la folie des grandeurs, et il y a eu le sentiment que cette croissance pourrait continuer indéfiniment. Ceci a conduit certains à nier qu'il y avait eu des problèmes, et quand la crise a éclaté, à dire que ce n'était pas leur faute, et que d'autres étaient en grande partie responsable de leur malheurs. Ceci s'est manifesté par des déclarations de certains contre les Américains et les Européens. Ensuite il y a eu le capitalisme des copains, fréquent dans la région. Cela est un problème sérieux et qui rendra encore plus difficile d'adopter les mesures qui s'imposent. Nous pouvons déjà voir une certaine réticence en Indonésie car les réformes menaceraient certains pouvoirs politiques si les réformes demandées par le FMI étaient appliquées, et mèneraient à des changements dans le système politique.

Est-ce-que cette crise est vraiment importante?

Combien de temps durera-t-elle? Est-ce-qu'elle s'élargira? Quels sont les problèmes que cette crise présente pour les gouvernements de la région?

La crise est véritablement importante, non seulement pour nous, mais aussi pour les dirigeants des pays en question. Le Premier Ministre Goh de Singapour a qualifié cette situation de "*la crise la plus grave et la menace la plus grande pour le Sud-Est asiatique depuis la fin de la deuxième guerre mondiale*". Avant de nous exclamer que M. Goh a surestimé la gravité de la situation, il est important pour nous de nous rappeler que les pays de l'ASEAN (Association des États du Sud-Est asiatique) ont ensemble une population équivalente à 49% de celle de la Chine. Ils ont un produit brut égal à celui de la Chine. Par tête, ils ont un revenu égal à trois fois celui de la Chine. En plus, ils ont une part du commerce mondial égal à trois fois celle de la Chine. En 1995 un tiers de toutes les ventes américaines à l'étranger allaient vers l'Asie.

Ce qui se passe dans cette région a, pour nous, une importance capitale, car nous avons des traités de défense avec l'Australie, la Corée du Sud, les Philippines et le Japon. En plus, dans la loi régissant les rapports avec Taiwan il est exigé que le Président des U.S.A. informe le Congrès américain de toute menace contre la sécurité de Taïwan et de déterminer conjointement les mesures à prendre. Deux de nos partenaires stratégiques, le Japon et la Corée du Sud, sont affectés "d'une façon adverse" par cette crise. Au cours du dernier-demi siècle nous avons déjà participé à trois guerres dans cette région. Le potentiel existe pour un autre conflit avec la Corée du Nord. La crise revêt donc une importance capitale car elle a le potentiel de toucher le centre des intérêts stratégiques des Etats-Unis.

Je crois qu'un des facteurs qui a contribué à cette crise est le modèle économique japonais, surtout l'idée que la croissance doit être menée en fonction des exportations et que les gouvernements doivent choisir des "gagants" pour un traitement de faveur. Ceci en même temps que la

## POURQUOI LES DRAGONS D'ASIE ONT-ILS PRIS FEU?

Vernon Walters

C'est pour moi un véritable honneur de prendre la parole au cours de cette séance de l'Académie Royaume du Maroc pour vous offrir un point de vue américain sur le sujet qui nous est indiqué par notre Protecteur, Sa Majesté le Roi Hassan II, sur le thème "*Pourquoi les Dragons du Sud-Est asiatique ont-ils pris feu ?*".

Je dois vous dire avant toute autre chose que je ne suis pas un économiste, mais j'ai beaucoup fréquenté ces pays et je me suis beaucoup intéressé à leur avenir. Un ami s'est exclamé quelque temps après le début de cette crise. "Est-ce-que les Tigres asiatiques sont devenus des léopards empaillés ?". Sûrement ce n'est pas le cas. Mais il se passe quelque chose dans cette région qui est très important pour le monde entier.

Des tendances se développent dans le Sud-Est asiatique qui sont importantes pour nos intérêts et notre diplomatie dans cette partie du monde. Ces tendances ne sont pas immuables et peuvent se modifier ou changer. Je dois vous avouer que je ne suis pas sûr des conséquences que ces événements peuvent avoir à long terme. Je voudrais cependant vous présenter quelques hypothèses qui pourraient nous aider à comprendre ce phénomène au fur et à mesure qu'il se développe.

La crise financière asiatique est financière mais elle a quand même des aspects politiques, et je voudrais poser quelques questions:



## REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

- (1) M. PORTER *Competition in Global Industry* , Harvard business School 1986.
- (2) H. BOURGUINAT *Finance Internationale*, Thèmes économie PUF (1992). *Les vertues de la finance internationale*, Thèmes économie PUF. (1987)
- (3) J. C. FOUGERE, C. VOISIN *Le système financier et monétaire international. Crises et mutations*, éd. Nathan 1994.
- (4) P. LLAU *Economie financière publique*. Thèmes économie. Puf. 1996.
- (5) FMI: *Les systèmes financiers Rapport sur le développement dans le monde* D. C. WASHINGTON 1989
- (6) I. RAMONET: *Mondialisation et ségrégation*, in " Manière de voir " *Le Monde diplomatique*, n° 18, 1993.
- (7) C. SELLIR, P. PILLON: *La crise asiatique* in *Revue d'économie financière* , décembre 1997
- (8) F. CHENAIS (1995) : *L'arme du Dollar et la guerre Commerciale. Graves Secousses dans le système financier mondial* , in *Le Monde diplomatique*, mai 1997.
- (9) M. AGLIETTA et autres. *La crise financière en Asie*, in *Lettre du CEP II* , octobre 1997
- (10) Idem , *opus cité*.
- (11) Z. MICDASHI: *La mondialisation des marchés bancaires et financiers. Défis et promesses*, HEC 1995
- (12) C. SELLIR, P. PILLON *.Opus cité*
- (13) CH. D. BOISSIEU, S. ROL: *Le plongeon asiatique. Problèmes économiques*, n° 2559 du 11 mars 1998.
- (14) *Problèmes économiques* n°2559 du 11 mars 1998, *La crise asiatique* .  
Voir aussi *South Letter* N°30 , publication du Centre Sud, volume 1, 1998

impressionnante série d'autres mesures qui ont renforcé la tendance à une concentration du pouvoir économique qui paraît désormais incontrôlable et qui se poursuit au mépris des intérêts nationaux.

Ce phénomène reflète l'irrationalité et la nature régressive du système financier. Les taux de change et d'intérêt réel, grâce en bonne partie aux mesures de déréglementation, sont largement hors du contrôle des gouvernements.

Les éléments récents soulignent l'entrelacement intime des mécanismes économiques, monétaires et financiers. Ils mettent en évidence les limites étroites de l'autonomie de la sphère financière et l'impossibilité où elle se trouve de se déconnecter longtemps de l'économie réelle.

L'hypertrophie de la sphère financière ne se comprend pas en dehors des contradictions et des impasses de l'économie mondiale. La mondialisation du capital, à laquelle le mouvement de déréglementation et de libéralisation financières a donné un caractère débridé, a rendu ces contradictions plus aiguës.

Bien que la déréglementation et la mondialisation soient favorables à l'essor d'une place financière, il faut toutefois se soucier de certains défis tels que: l'augmentation de la rivalité entre les intermédiaires, le manque d'expérience, l'inadéquation du capital d'un certain nombre d'établissements bancaires, la difficulté d'apprécier les risques des nouveaux instruments financiers, les pratiques bancaires douteuses, la conduite des affaires trop éloignées dans le temps, d'incertitude de financement de "dernier recours" à l'échelle internationale.

Les turbulences actuelles pourraient bien provoquer de fortes réactions politiques et sociales. Les partisans de la déréglementation totale ont déchaîné des forces qui n'ont de comptes à rendre à personne, hormis aux grands intérêts financiers. Jusqu'à quand les victimes acquiesceront-elles?

Les bulles qui ont éclaté ici et là depuis une dizaine d'années, expriment sous des formes différentes les mêmes distorsions des mécanismes monétaires et financiers. L'obsolescence des règles mises en place à Bretton Woods au lendemain de la seconde guerre mondiale a secrété progressivement de nouveaux modes de fonctionnement basés sur les perspectives de gains à court terme. C'est ainsi que la gestion des portefeuilles d'actifs s'est imposée au fur et à mesure comme forme dominante de transferts financiers.

Les taux d'intérêt et les fluctuations des changes devenant alors les indicateurs clés des mouvements des liquidités. Selon la Banque des Règlements Internationaux (BRI), les encours des titres disponibles sur les marchés en 1995, sont de 25 000 milliards de Dollars US. C'est ainsi que les transactions journalières sur les marchés de change se sont considérablement accrues depuis les années 90. Les investissements de portefeuille ont été multipliés par 21 entre 1973 et 1993.

Le propre de ces disponibilités, c'est leur volatilité, c'est-à-dire, qu'elles peuvent changer de pays, de nature et d'utilisation plusieurs fois par jour en fonction de gains réels, potentiels ou à la faveur de facteurs aussi peu tangibles qu'un discours politique, un scandale sexuel ou une rumeur quelconque.

Au fur et à mesure que les technologies et les instruments se précisent, se raffinent et deviennent plus performants, les considérations subjectives, incontrôlées et imprévisibles deviennent déterminantes. Le baromètre des bourses ne tient en fin de compte qu'à l'appréciation subjective d'une poignée de leaders d'opinion dans le domaine de la spéculation financière. C'est ainsi que le problème de liquidités peut provoquer de graves anticipations contagieuses sans rapport avec les mouvements réels de richesses.

En conclusion, les graines d'une crise dans la région de l'Asie ont été semées depuis quelques années par deux grandes décisions relevant du politique: elles ont noms libéralisation et déréglementation et ont avivé les tensions au sein du monde de la finance. Elles ont été accompagnées d'une

En raison de sa place et de son poids, le Japon va rester le principal canal de propagation du choc asiatique vers l'économie mondiale. Certes, confronté à la chute des devises de sa périphérie, il y fera face, entre autres, par les délocalisations des firmes multinationales en Asie du Sud-Est. Déjà, les banques nippones replongent, en ce sens que sur un total de créances internationales de milliards de \$US, elles détiennent 119 sur l'Asie, dont notamment 38 sur la Thaïlande, 24 sur la Corée du Sud et 22 sur l'Indonésie<sup>(14)</sup>.

La Chine, pour sa part, ne peut pas prétendre rester à l'écart de cette crise. Elle se trouve, en effet, concernée par le ralentissement de la croissance de la région, par les dépréciations compétitives des devises, par les répercussions de la crise sur la répartition géographique des investissements de portefeuille. Son action pourrait se limiter au régime de change. Par ses impressionnantes réserves de change elle choisira entre la garantie de l'ancrage de certaines monnaies (notamment du Hong-Kong) au Dollar US, et l'évolution vers un autre mécanisme de change.

Enfin, hormis la solution qui consiste à agir sur les mouvements de capitaux internationaux, et sur laquelle les gouvernements de la région n'ont pas d'ailleurs d'emprise, d'autres solutions peuvent être, néanmoins envisageables. Celles-ci consistent à mettre en oeuvre des politiques mixtes (budgétaire et monétaire) crédibles allant dans la direction de la résorption des déséquilibres jumeaux (comptes courants et budget), à resserrer les mécanismes du contrôle prudentiel et de supervisions des institutions et de marchés financiers.

En fait, il s'agit de mettre en oeuvre des réformes structurelles qui, pour résorber les conséquences financières entraîneront des faillites et des restructurations au sein du système productif et dans les banques, dans le cadre d'un processus global qui inclura le secteur public (institutions publiques, éducation, fiscalité, surveillances des banques, concurrence ...) et donc la redéfinition des rôles respectifs de l'action publique et de l'initiative privée.

A première vue, les pays de la zone directement concernée vont connaître un ralentissement de leur croissance, ce qui s'accompagnera, sans conteste, d'une fragilité politique et sociale, prix à payer pour les excès financiers et les carences de la gouvernance publique et privée.

L'encouragement des emprunts étrangers à court terme, conjugué avec le maintien des taux de change fixes et la promotion volontaire des prêts démesurés à l'immobilier, est sans doute une politique qui peut être qualifiée d'erreur. Le défi est, toutefois, considérable en raison de l'épée de Damoclès de la dette publique sous la contrainte de laquelle leurs économies continuent à souffrir, d'autant plus qu'à l'heure actuelle, ceux-ci ne disposent pas de moyens institutionnels réels à même de transformer les dettes en fonds propres, ni de transférer aux entreprises l'épargne des ménages sans transiter par le système bancaire.

La libéralisation des mouvements des capitaux qui semble être à l'origine de multiples risques de défaut d'instabilité se trouve remise en cause. Pour maîtriser les mouvements des capitaux, les gouvernements n'ont d'autre solution que de contrecarrer leur fuite.

Vient s'ajouter à cette erreur, le manque de contrôle du système financier que ces gouvernements n'auraient pas dû laisser exploser. La raison en est que les emprunts des banques, quand ils sont mal maîtrisés, sont susceptibles de menacer la souveraineté de leurs pays. L'instabilité économique s'en trouve nourrie quand son ampleur met la devise en danger. La régulation des flux est donc nécessaire puisqu'ils peuvent être une cause de l'accumulation des pertes aux dépens des contribuables.

Quant à l'impact sur l'économie mondiale, il concerne plus, à horizon court, le redéploiement des investissements à portefeuille, que le commerce international et la croissance mondiale. L'OCDE annonce, dès à présent une incidence de quelque 0.2 points de croissance en moins respectivement en 1997 et 1998.

monnaies. La surévaluation du change finit par provoquer une correction des marchés qui ont tendance à surréagir compte tenu des sommes en cause. Il en résulte une rupture du cordon ombilical pour leurs devises.

La rupture de l'ancrage sur le Dollar US amorce une phase de crise ouverte. Les dépréciations ont révélé des problèmes de solvabilité bancaire tout en démultipliant des pertes du capital.

Dans ces conditions, toute poursuite de dévaluation accroît l'instabilité des systèmes bancaires et avec eux le coût de la crise: montée de l'inflation, revalorisation du service de la dette extérieure et risque de pertes majeures se traduisant en termes de capacités d'intermédiation et de potentiel de reprise dans le secteur réel de l'économie.

*"Compétences bancaires limitées, surveillance bancaire très faible, structures de gouvernance opaques, telles sont, entre autres, les caractéristiques des systèmes financiers en mal de régulation qui ont vu leurs effets amplifiés par un afflux de liquidité internationale qui s'est ajouté à une épargne domestique déjà abondante"* <sup>(15)</sup>.

Les flux de capitaux ont certainement permis de repousser les contraintes d'ajustement macro-économique qui auraient pu imposer, en leur absence, dans certains de ces pays, l'apparition d'écarts durables entre épargne et investissement ou entre dépenses publiques et ressources fiscales.

Aux avantages que procure l'économie ouverte s'ajoute désormais la possibilité de gérer les désajustements macro-économiques.

### 3 - QUELS IMPACTS ET QUELLES SOLUTIONS POUR CETTE CRISE?

Au-delà des économies les plus touchées, quels sont les canaux par lesquels la dynamique de la crise pourrait s'étendre au reste du monde ?

Quelles solutions envisager pour sortir de cette crise, ou du moins en atténuer les effets ?

déontologiques et à l'équité de l'entreprise. Sans cela, le système ne peut que se dérègler.

### 2-3 Une politique de change inappropriée: l'ancrage des devises asiatiques au Dollar américain serait-il une erreur?

Au début des années 90, l'ancrage de la plupart des devises asiatiques au Dollar américain est considéré comme une aubaine et ce, pendant la période de sous évaluation. Mais depuis son raffermissement en 1995, il se transforme en une menace pour la compétitivité-prix.

La plupart des devises asiatiques étaient longtemps attachées au Dollar US dans le cadre des mécanismes dits de "REG" assimilés à un système de changes fixes tenant compte du différentiel d'inflation.

Comment expliquer que ce qui créait la confiance devienne alors un facteur de défiance?

L'appréciation de la devise américaine intervenue en 1995 serait-elle la cause principale des déséquilibres courants des deux dernières années qui ont accentué la crise asiatique?

Il est évident que la montée du taux de change du Dollar contre les principales monnaies de la région a changé le contexte dans lequel étaient fixés ceux de la zone Asie du Sud-Est. Le système qui assurait la stabilité pour les exportateurs et les investisseurs et qui entretenait le courant des investissements en portefeuille (57% vers l'Asie en 1995) annonce le déclin du cycle économique entre les USA et ces pays : ralentissement des exportations, chute de la rentabilité pour les opérateurs économiques, tassement de l'investissement, déséquilibres courants allant de 4 à 8% du PIB.

En effet, contraints de protéger leur change fixe, les gouvernements de plusieurs pays de cette région ont dû, par une politique monétaire restrictive, aviver les tensions inflationnistes débouchant sur une réévaluation en termes réels (10% à 20% pendant les deux années antérieures) et par conséquent une perte de compétitivité et par là même, une perte de confiance dans leurs

-L'apparition de nouveaux produits (Swaps...) l'ouverture de nouveaux marchés (marchés dérivés) et le phénomène de titrisation qui rendent les titres négociables et la facilité grandissante, en termes de temps et en terme de coût avec laquelle la monnaie peut être transférée, rendent les liquidités de plus en plus aisément disponibles et peuvent se déplacer de plus en plus rapidement.

Le caractère liquide et volatil des capitaux est d'autant plus nocif pour ces pays émergents, qu'ils sont tous des pays en développement : ils sont plus vulnérables et plus sensibles aux chocs extérieurs à cause de la faible diversification de leur l'économie. Leur situation peut se modifier rapidement, au gré des fluctuation du prix des matières premières, du cours du Dollar ou des taux d'intérêt à l'étranger.

- Le troisième risque est dû à la volatilité des cours sur ces nouveaux marchés. L'épargne étrangère qui se porte sur les titres côtés dans telle ou telle bourse transite par l'intermédiaire d'investisseurs institutionnels qui gèrent des montants considérables - gigantisme financier oblige : gestion collective des fonds, économie d'échelle. etc...

-Seule une petite partie de ces capitaux est placée sur les marchés émergents, mais le pourcentage augmente régulièrement au fur et à mesure que la diversification internationale se renforce. Celle-ci se trouve facilitée par la création de sociétés d'investissement qui regroupent les placements sur une région ou un pays.

Les arbitrages pratiqués sans cesse influencent d'autant plus les cours, que la capitalisation boursière est encore très modeste. Elle ne permet pas d'absorber un volume important d'achats ni d'éviter une explosion des cours qui prend un caractère spéculatif.

En faisant une large place aux mécanismes de marché, les autorités publiques doivent s'attendre aux dérapages. La discipline du marché peut apparaître salutaire mais elle peut également être sévère et tout verrouiller ; il est donc nécessaire de mettre en place des mécanismes adaptés à une surveillance prudentielle efficace et souple, conforme à des normes

### c - La politique de change et les risques de l'émergence

Les pays asiatiques ont adopté une politique de change fixe par rapport à un panier de devises dans lequel le Dollar américain joue le rôle de monnaie pivot, avec un coefficient de pondération de 90%.

A cela s'ajoute la libéralisation du contrôle de change et donc un mouvement libre de capitaux.

Cette politique de libéralisation financière externe amplifie les risques de l'émergence des marchés.

- Le premier risque est relatif aux entrées des capitaux dans ces pays émergents qui atteignent des montants considérables comparativement aux agrégats nationaux .

L'économie est alors affectée et de plusieurs façons :

-C'est d'abord une augmentation du taux de change, due à la conversion de devises en monnaies nationales. Cette conséquence est d'autant plus importante que la stabilité externe de leur monnaie est un objectif de la politique économique (problème de souveraineté et d'autonomie).

-C'est aussi l'augmentation de la base monétaire, du fait de l'intervention de la banque centrale pour stabiliser le taux de change ; mais l'augmentation de la quantité de monnaie en circulation tend à relancer l'inflation alors que la stabilité interne de la monnaie est - elle aussi, un objectif considéré comme essentiel.

-C'est également le relèvement du taux d'intérêt pour réduire les crédits à l'économie. Ceci risque d'entraîner un ralentissement de la croissance dans des pays habitués à des taux de croissance élevés.

-Cette manne financière venue de l'extérieur impose des contraintes supplémentaires en matière de politique économique.

-Le deuxième risque tient aux caractéristiques des liquidités internationales. Elles sont liquides, cela va de soi, mais elles le sont de plus en plus de nos jours, facilitées par les progrès gigantesques réalisés en matière de télécommunications.

De même, le poids de l'Etat étant réduit, il s'agissait de s'en remettre dans ce domaine aux mécanismes du marché. L'introduction d'une grande concurrence a amené les banques à se montrer plus agressives dans la collecte de fonds et plus compétitives dans l'octroi des crédits.

Les réseaux ont été banalisés par la disparition des privilèges fiscaux et des réglementations spécifiques, ainsi que par l'ouverture du marché aux banques étrangères.

Des marchés de capitaux considérables se sont alors développés. Les avantages d'un marché financier développé sont multiples. Il élargit la gamme des services financiers offerts, assure un financement long sous forme d'emprunts ou de participation au capital et facilite la diffusion du capital des entreprises.

La libéralisation financière dans ces pays s'est accompagnée d'un essor sans précédent de leurs marchés financiers. Depuis le début des années 80, ces marchés ont connu un développement continu et accéléré. Deux indicateurs peuvent témoigner de cette vigoureuse expansion. Les transactions dans ces marchés ont plus que déculpé au cours de la dernière décennie et la capitalisation boursière dans les marchés de certains pays (Corée du Sud, Taiwan, Malaisie...) est comparable à celle de certains pays développés comme l'Italie.

Le développement et l'émergence rapide de ces marchés asiatiques reposaient en grande partie sur une progression importante des flux de capitaux privés à destination de ces pays. En 1996, plus de la moitié des financements internationaux à destination des pays en développement et en transition s'est dirigée vers l'Asie. Ces flux de capitaux étrangers ont été encouragés par des taux de change fixes accompagnés d'une très grande libéralisation des mouvements de capitaux. Ce qui assurait la stabilité de change pour les exportateurs étrangers et pour les investisseurs dans ces pays tout en entretenant un courant d'investissements importants en l'absence de risque de change.

politiques, du vieillissement des régimes, du développement de la corruption et par conséquent de l'instabilité chronique.

En somme, les emprunts à court termes à l'étranger, l'envol du crédit intérieur et les bulles financières dans l'immobilier ont joué un rôle de premier ordre dans la crise de la région. Le prêteur en dernier ressort n'étant plus en mesure d'intervenir, ainsi que la participation des prêteurs extérieurs qui ne s'engagent pas à soutenir les débiteurs en cas de périodes difficiles, la confiance s'est ébranlée. Une spirale fatale prend naissance commençant par des dévaluations successives, des faillites en masses et des attaques aiguës des monnaies nationales.

**a - La libéralisation des taux d'intérêt:**

Ces pays asiatiques ont appliqué dès le départ les thèses néo-libérales en matière de libéralisation financière et se sont dotés d'une infrastructure financière développée.

La libéralisation des taux d'intérêt débiteurs et créditeurs a été totale. Le système financier dispose ainsi d'une grande liberté en matière d'orientation des ressources et de définition autonome des conditions de placement et de financement. De même, le crédit a été totalement désencadré, les emplois obligatoires des banques ont été supprimés...

Jusqu'à la veille de la crise actuelle, cette déréglementation des taux d'intérêt dans ces pays est considérée comme une référence dans ce domaine.

**b - Instauration de structures financières concurrentielles:**

La promotion d'un système financier émergent dans ces pays a nécessité l'introduction de la concurrence et le décloisonnement de l'intermédiation financière d'une part et le développement des marchés des capitaux ou le renforcement de la finance directe d'autre part.

Le décloisonnement traduit l'éclatement des différents compartiments financiers spécialisés. Ainsi un fort mouvement de spécialisation des activités et des services bancaires n'a cessé de se développer dans ces pays particulièrement au cours des années 80.

Cette stratégie a été conçue moins pour répondre aux besoins de financements locaux que pour se spécialiser dans les opérations *Off Shore* reliant le marché régional d'Asie - Pacifique aux autres marchés financiers mondiaux.

C'est ainsi que la part des financements désintermédiés (14 à 18%) notamment en devises, a crû rapidement, conséquence de l'essor des marchés de capitaux et surtout d'actions et de l'installation des banques *Off Shore* qui effectuent des prêts élevés. En outre, l'émission directe par le secteur privé d'euro-obligations a accru la dépendance vis-à-vis des banques en même temps que le risque de défaut. Ce fut alors l'origine de la forte croissance du crédit intérieur.

Cette expansion du crédit intérieur entraîne une baisse graduelle des réserves internationales et finit par soumettre les monnaies nationales à de sévères attaques spéculatives.

La possibilité offerte aux banques d'octroyer des crédits à court terme, en Dollar aux entreprises constitue, des lors, une nouvelle étape vers la libéralisation financière. En plus, la baisse des taux d'intérêt, relativement bas du S'U'S, conjuguée avec l'abondance des liquidités au niveau mondial ont maintenu l'afflux des capitaux vers l'Asie du Sud-Est, considérée alors comme élève modèle par rapport à l'Amérique Latine, son concurrent potentiel.

Cependant, ces capitaux flottants, attirés, entre autres, par la stabilisé de change et les taux d'intérêt élevés se dirigent vers les secteurs de l'immobilier et de la consommation au détriment de l'industrie, qui est soumise à la discipline de la compétitivité internationale. Les bulles spéculatives, auxquelles participent d'ailleurs des banques, gonflèrent donc au gré des hommes d'affaires et des politiques, sans considération aucune des disciplines prudentielles en matière de risques politiques et économiques. Le résultat fut l'affaiblissement des pouvoirs de contrôle de la puissance publique en la matière, ce qui témoigne d'un certain pourrissement des situations

L'accumulation des actifs financiers à l'étranger et le niveau élevé des réserves en devises font que les capitaux cherchaient à se délocaliser vers ces économies asiatiques qui enregistraient les plus faibles niveaux de coûts de production.

L'environnement extrêmement compétitif dans lequel les banques et les systèmes financiers de la région en question vont devoir évoluer, correspondrait probablement à la vision de Schumpeter: "*instabilité inhérente, imprévisibilité et destruction créatrice. Agir et réagir de manière souple, rapide, efficace, déceler et exploiter les opportunités qui se présentent est par conséquent vital*".<sup>(12)</sup>

Or, jusqu'en 1990, les systèmes bancaires des pays de l'Asie du Sud Est, étaient, comme le soulignait le FMI l'un des principaux talons d'Achille de leur développement. Il les caractérisait de "*systèmes bancaires restés à l'âge de la pierre*"<sup>(13)</sup> Le développement des bourses et l'ouverture au marché des capitaux ne s'étaient guère accompagnés de la mise en place de contrôles suffisants de la part d'une "puissance politique trop souvent frappée de népotisme". Il en est résulté que la plupart de leurs banques vivaient jusqu'en 1995 sur des matelas de créances douteuses estimées à 73 milliards de \$US. Soit 13% du PIB cumulé. Leur insolvabilité est potentiellement réelle.

Il est vrai qu'après une politique financière axée sur la promotion et la mobilisation de l'épargne intérieure, où les systèmes bancaires étaient fortement contrôlés, les taux d'intérêt administrés à la hausse et où le contrôle strict du change était maintenu pour empêcher l'investissement du capital local à l'étranger, la plupart des pays de la région ont conçu des régimes fiscaux et réglementaires très attractifs pour attirer massivement les investissements financiers étrangers. C'est ainsi qu'ils ont ouvert leurs bourses au capital international et établi des liens avec les plus grandes bourses mondiales. (la bourse de Singapour est connectée aux USA, celle de Hong Kong est lié à celle de Londres).

*"tournant industriel, tenailles monétaires, fragilité bancaire, incapacité politique, l'Asie se trouvait donc, depuis 1996, mal préparée pour affronter ce marasme"*<sup>(11)</sup>, les premiers signes pronostiquent une chute des exportations estimée à 40% du PIB et un déficit de la balance des paiements de l'ordre de 8%.

## 2-2- Dysfonctionnement et crise financière en Asie du Sud-Est

Le développement des systèmes financiers de ces pays s'inscrivait dans une dynamique de maîtrise des innovations technologiques sur la base du modèle de développement axé sur la promotion des exportations. Ainsi l'émergence de leurs marchés financiers (en particulier en Corée du Sud, Thaïlande et Singapour) apparaît plus comme une conséquence de leur expansion économique qu'une cause.

Les modifications de l'environnement international ont amené ces pays à engager très tôt une série de réformes qui ont complètement remodelé le paysage financier de la région. Cette action volontariste visait à dérégler et à décloisonner les systèmes financiers, tout en favorisant l'épargne longue.

Ces réformes avaient pour objectif de permettre au système financier de contribuer efficacement au financement et au renforcement de la compétitivité des entreprises et aux bourses asiatiques de devenir de véritables places financières internationales. Celles-ci contribuaient également à mieux s'insérer dans l'économie mondiale et à s'adapter au mouvement de globalisation et de déréglementation financière internationale.

Les principaux axes de ces réformes concernent à la fois la libéralisation interne à travers la déréglementation des taux d'intérêt et le retour en puissance des mécanismes du marché ainsi que la libéralisation externe à travers la suppression du contrôle de change et l'institution d'un taux de change fixe.

Au début des années 1990, l'intégration des pays de l'Asie au marché financier mondial a connu un rythme accéléré pour s'adapter au contexte de compétition.

économies internes pour maintenir un climat propice au développement économique. Aucune de ces économies n'a réellement pris son essor avant que toutes les politiques possibles de gestion à court terme n'aient été tentées et abandonnées. Ces pays s'efforcent, au contraire, de créer un climat économique favorable à la croissance. Ils luttent contre tout danger de l'inflation, ils investissent beaucoup dans le capital humain, ils soutiennent l'épargne et l'investissement et freinent la consommation. En second lieu, ils suivent des politiques visant à développer la compétitivité de leur industrie au plan international. Les conséquences sur l'économie interne ne venant qu'en second lieu.

Une telle situation est difficilement tenable sur une longue période. Cependant le recul du commerce régional et l'affaiblissement des systèmes financiers et bancaires au cours des deux dernières années signalent vraisemblablement des dysfonctionnements plus profonds qui ont affecté la plupart des économies de la région asiatique. L'activité de celle-ci semble être durablement freinée.

Les déséquilibres macro-économiques de cette zone ont donné lieu à une crise financière très grave. C'est à la suite d'une crise de change affectant le devise thaïlandaise (le Baht) que toutes les autres monnaies de la zone se sont, en quatre mois, dépréciées de 30% à 50%, les cours boursiers se sont dépréciés de 20% à 30%, suivant les pays<sup>(10)</sup>. C'est qu'au lieu d'une stabilisation progressive, a-t-on observé une très grande instabilité des marchés régionaux, entrecoupée de fortes corrections à la baisse à la suite d'une série d'attaques spéculatives à partir de mai 1997.

Un boom économique qui s'est accompagné d'une déréglementation dépourvue du cadre stabilisateur et d'une surveillance efficace de la part du secteur financier constitue, dès lors, une situation favorable pour déclencher une crise bancaire.

Toutefois, cette crise est-elle seulement d'ordre financier?

Dans la réalité, les ingrédients d'une crise globale étaient déjà réunis:

financement de l'économie et le rôle marginal des marchés de capitaux. Ceux-ci demeuraient encore très étroits et embryonnaires. Ainsi, le rôle de la finance directe est très limité par rapport à la finance intermédiée qui occupe une place centrale. De même, les systèmes bancaires de ces pays étaient cloisonnés et peu concurrentiels, ce qui ne favorisait pas une meilleure mobilisation et allocation des ressources.

Avec la crise de l'endettement et la forte croissance enregistrée par les économies de ces pays, depuis le début des années 70, leurs systèmes financiers sont de plus en plus inadaptés et incapables de répondre aux exigences du financement de leur système productif. Afin d'accompagner leur forte croissance et de se mettre au diapason des mutations financières internationales, la volonté de dynamiser et de moderniser leurs structures financières est apparue très vite.

Les résultats d'ensemble remarquables de la zone Asie peuvent être approchés par les quelques données suivantes: <sup>(8)</sup>

Jusqu'en 1995-96, date marquant un tournant dans l'histoire récente, la situation globale de ces économies est performante.

Ces pays entrent pour 21% dans les exportations mondiales de la région et 18% dans le commerce mondial.

5% de leur population seulement vivent en dessous du seuil de pauvreté.

Une accélération fabuleuse de la croissance moyenne de 8%.

Leur contribution à la valeur ajoutée moyenne mondiale avoisine les 6%.

Aucun de ces pays n'a enregistré de déficit budgétaire, au moins jusqu'à cette période, etc..

D'aucuns avancent que ces résultats remarquables ne peuvent s'expliquer par les seules vertus du libre-échange au sens classique. Une récente étude de la Banque mondiale<sup>(9)</sup> concernant, entre autres ces pays, met en évidence deux types de politiques communes à ces économies. En premier lieu, ils n'ont pas cherché à maîtriser les fluctuations à court terme de leurs

globalité est endetté vis-à-vis de la banque centrale. Ce refinancement apparaît comme une nécessité qui conditionne le fonctionnement et l'équilibre de l'ensemble du système financier. Les banques ont une structure de bilan où les crédits (à l'actif) et les dépôts (au passif) sont prépondérants. Cette finance indirecte fait de l'intermédiation bancaire une nécessité absolue.

Ensuite ces systèmes financiers sont dominés par une certaine spécialisation des circuits de financement. Ainsi on trouve dans ces pays du Sud-Est asiatique cette dichotomie entre les banques orientées vers le financement à court terme et les institutions financières (banques de développement, sociétés de financement...) qui sont spécialisées dans l'octroi de crédit à moyen et long terme. Cette spécialisation a pour corollaire la faible diversification des activités financières opérées par des banques et par ces institutions, ainsi que le cloisonnement de leurs activités et des services offerts à leur clientèle.

Une autre caractéristique importante de ces systèmes est la réglementation des taux d'intérêt. En effet, les conditions de mobilisation et d'allocation des ressources sont définies par les autorités monétaires. Dans ces pays, la quasi-totalité des taux d'intérêt, tant débiteurs que créditeurs, étaient administrés. Afin d'encourager l'effort d'investissement, les taux débiteurs sont maintenus à des niveaux très faibles conduisant ainsi à des taux réels négatifs, c'est l'un des aspects essentiels de la théorie de la répression financière développée dans la littérature financière consacrée aux pays en développement depuis plusieurs décennies.

Ce taux d'intérêt extrêmement bas décourageait l'épargne domestique et se traduit par un décalage entre le taux d'épargne nationale et le taux d'investissement. La différence était comblée par l'appel à l'épargne extérieure qui constituait une source importante de financement de l'économie.

Enfin, les systèmes financiers des pays du Sud-Est asiatique, se caractérisaient également par la prédominance des crédits bancaires dans le

prêtent à un capitalisme libéral fortement organisé autour de conglomérats bénéficiant de la protection de l'Etat.

Etant ainsi, le marché intérieur se trouve protégé et ne s'ouvre que sous la pression étrangère, il est limité dans le domaine agricole et peu transparent dans celui de la finance.

Un pays peut être considéré comme émergent pour deux raisons. D'une part, il connaît un fort taux de croissance économique, parce qu'il a réussi à accroître sensiblement ses exportations notamment de produits manufacturés. Il s'est intégré au commerce international et a développé son commerce extérieur tout en attirant des flux importants d'investissement étrangers. D'autre part, il a institué ou réactivé un marché financier dans lequel les transactions se sont développées tout en incitant les entreprises à se financer sur ce marché. Sa monnaie est généralement rendue convertible, ses flux de capitaux sont libéralisés et son intégration à la finance internationale est très forte.

Parmi ces pays émergents dans lesquels les systèmes financiers ont connu des mutations profondes au cours des dernières années, il y a les pays du Sud-Est asiatique. Leurs systèmes financiers ont joué un rôle important dans la forte croissance qu'ils ont enregistrée avant la crise qu'ils connaissent actuellement.

#### 2-1 - Les systèmes financiers asiatiques d'avant l'émergence.

Jusqu'à la fin des années 70, les systèmes financiers des pays du Sud-Est asiatique fonctionnaient selon le mode d'économie d'endettement. Celui-ci est caractérisé par quelques traits saillants qu'on retrouve un peu partout dans les pays en développement et même dans certains pays développés.

Ces systèmes financiers se caractérisent tout d'abord par un double niveau d'endettement structurel, d'une part des banques auprès de la Banque Centrale et d'autre part des entreprises auprès des banques. Le système productif trouve l'indispensable complément de son investissement dans le recours obligatoire au crédit bancaire. De même le système bancaire dans sa

remettre en cause les fondements de la mondialisation économique et financière? Ou tout simplement, serait-il un exemple patent du dysfonctionnement d'un système fondé sur une stratégie d'ouverture sur l'extérieur, elle-même assimilée à un modèle de croissance mondialisé?

Les avancées industrielles et commerciales réalisées par les pays du Sud-Asiatique pendant les trente dernières années, et la réussite de leur stratégie fondée sur l'ouverture au système économique mondial, a conduit certains à penser que c'est là que se trouvait la clé du développement

Cependant, la crise financière qui a frappé durement ces économies durant ces deux dernières années laisse présager un essoufflement du "miracle" asiatique.

Quelles en sont alors les origines?

Dans un régime de mondialisation financière, quelle marge de manoeuvre subsiste pour les économies nationales en ce qui concerne le degré de rigueur de la politique budgétaire et monétaire et le niveau des taux d'intérêt ou de change souhaitable en fonction des circonstances particulières de chacune de ces économies?

La réponse à ces questions ne saurait être trouvée avant de répondre à une interrogation liminaire. Comment ces pays sont-ils arrivés à une situation de crise?

## **2 - Les systèmes financiers émergents:**

### **le cas des pays du Sud-Est asiatique**

Le développement économique de l'Asie du Sud-Est s'est bel et bien fait en plusieurs phases presque similaires en considération de chacune de ses économies. C'est un développement tiré par des exportations de produits manufacturés à fort contenu de main-d'oeuvre vers l'industrie lourde, en passant par les produits sophistiqués.

Basé sur l'exploitation d'une main-d'oeuvre docile, exécutoire et disponible, des régimes politiques rarement démocratiques, leurs modèles se

En fait, si la mondialisation économique et financière présente des bienfaits, sur le plan géo-économique, il ne suffit pas de célébrer ses progrès en matière de normes de consommation et de production, ou de vanter l'intensification des réseaux commerciaux ou financiers qu'elle engendre et d'en faire la base de l'impulsion économique <sup>(6)</sup>. Il faut aussi en comprendre la contrepartie majeure sur le plan des pouvoirs économiques notamment. Celle-ci s'analyse dans la réalité comme une tension entre les forces de marchés de plus en plus mondialisés, unifiés, et les Etats-nations qui prétendent continuer à ne pas sacrifier l'essentiel de leur autonomie de décision. Là réside le découplage fondamental de notre temps et peut être son risque majeur.

On peut, en effet, craindre, et c'est le cas, par rapport à des mécanismes de plus en plus globaux, que la réponse des politiques économiques ne suive pas. D'ores et déjà, on constate que cette internationalisation si souvent célébrée comme source irremplaçable de progrès au cours des "trente glorieuses" n'est plus aujourd'hui la panacée. Certes, on continue de vanter, à juste titre, les avantages et les apports au niveau du développement des échanges commerciaux, de la mobilisation de l'épargne mondiale au profit des centres d'accumulation les plus actifs mais, simultanément, on en redoute aussi certains effets, notamment la concurrence sauvage, la répudiation de dettes, la délocalisation croissante des activités, etc...

Il en a résulté qu'après des décennies de consensus à propos de ce processus de mondialisation et de son corollaire, le libre-échange, l'interpénétration des marchés industriels, commerciaux et financiers, commence à poser de graves problèmes de nature politique et sociale dans de nombreux pays. En effet, confrontés à la récession, tantôt due aux turbulences de la finance internationale, tantôt aux pratiques protectionnistes ou autres, ces pays en viennent à s'interroger sur les bienfaits de cette économie globale, dont ils tentent de comprendre la redoutable logique <sup>(7)</sup>.

Le cas des pays de la zone asiatique qui, frappés d'une crise financière ayant débouché sur une décélération de la croissance, serait-il de nature à

Les innovations permettent d'améliorer la flexibilité des systèmes financiers et de promouvoir une plus grande efficacité dans l'allocation des ressources.

Cependant, les effets déstabilisateurs de la mobilité financière qui en est conséquente, sont plus graves pour les Pays Sous-Développés que pour les pays industriels. Les premiers sont plus vulnérables à la volatilité des taux de change et aux autres chocs financiers extérieurs: *"l'avis unanime en ce qui concerne l'aptitude d'une économie à amortir les chocs est que la facture à payer pour garder un taux de chômage fixe est probablement inversement proportionnelle au degré de mobilité des facteurs, à la flexibilité des salaires et des prix et au degré de diversification de son appareil industriel (FMI: 1992)<sup>(5)</sup>*.

Les conseils donnés par le FMI aux Pays Sous-Développés divergent toutefois d'une manière étonnante de son analyse des faits. L'instabilité des flux internationaux des capitaux et la faculté des classes aisées à échapper aux contrôles des mouvements de capitaux et à l'imposition des actifs qu'elles détiennent à l'étranger, seraient considérés comme des contraintes incontournables.

En effet, après plusieurs krachs et accidents boursiers et plusieurs faillites qui en découlent, le problème de la stabilité de la finance mondiale ne saurait être éludé. En réalité, il apparaît que celle-ci fait de plus en plus alterner des périodes de stabilité avec des périodes, brèves mais sévères, de baisse généralisée. Ce qui frappe dans toutes les phases de crises aiguës, c'est d'abord, la tendance à la contagion de pays à pays. C'est, ensuite, l'effacement progressif de la ligne de partage entre la spéculation et l'arbitrage. En cas de dérèglement définitif, les effets de contagion se manifestent à travers deux canaux principaux: le renforcement de l'interconnexion et l'intégration verticale des marchés. Ceux-ci sont devenus tellement poussés qu'ils créent un risque de généralisation des crises qui apparaît comme la rançon de la mondialisation financière; s'y ajoute l'effet d'une contrainte de liquidité grandissante des opérateurs.

-La désintermédiation traduit le développement d'un phénomène de "titrisation" qui aboutit aujourd'hui à ce que les titres représentant les 4/5<sup>(4)</sup> des financements du marché. La part dévolue aux crédits bancaires ayant, par voie de conséquence, une place nettement plus réduite, cette "mobilérisation" traduit bien l'essor de la finance directe au détriment de la finance indirecte.

-Ce phénomène, pour avoir été à l'origine purement interne aux USA, avant d'être diffusé à d'autres pays a, au moins en partie, une origine internationale. Après 1982, c'est parce que les ratios de solvabilité s'étaient fortement dégradés du fait de la crise de l'endettement des PSD, que les banques cherchent à soulager leurs bilans. Tout en réduisant drastiquement, à partir de 1983, leurs prêts consortiaux aux pays endettés, elles s'engagent dans une politique de développement accéléré du hors bilan.

L'intégration financière, marquée par les "3D", est caractérisée par la règle de l'unité de temps (24/24) et l'unité de lieu (interconnexion des places financières) et aboutit à un "méga marché financier" mondial qui fonctionne en temps réel et diffuse immédiatement l'information grâce à l'électronique.

On devine par là même l'ambivalence de ce marché de plus en plus intégré et généralisé: capable de traiter des volumes d'épargne impressionnante et surinformé, il ne pourra éviter de connaître des phases de perte de contrôle. S'il risque d'atteindre un niveau d'efficacité inédit, il pourra aussi être sensible aux rumeurs et alterner phases de perte de contrôle et plages plus ou moins longues de stabilité.

Dans cette perspective, est-ce à dire que la mondialisation financière serait un facteur de déstabilisation des bases de la croissance?

### **1-3 - Les effets déstabilisateurs de la mondialisation financière**

Les mutations récentes du système financier favorisent une baisse du coût de l'intermédiation. Les banques mises en concurrence avec les marchés sont contraintes de faire pression sur leurs coûts et de réaliser des opérations de restructuration.

Deux périodes clés balisent la transition vers les nouveaux systèmes financiers: 1979 avec le changement de politique monétaire aux Etats-Unis, 1982 avec l'éclatement au Mexique de la première grande crise financière des pays en développement. Trois phénomènes essentiels permettent de schématiser cette mutation, déréglementation, décloisonnement et désintermédiation (la règle des 3D).

- La déréglementation monétaire multiforme qui est souvent assimilée, de fait, à la libéralisation, trouve son point de départ aux U.S.A. dans le secteur bancaire le plus réglementé. La suppression de la règle "Q" (taux d'intérêt libéralisé) marque le véritable début du mouvement qui gagne très vite les principaux pays occidentaux : Royaume-Uni en 1980 et France en 1984. Les marchés financiers internes sont, pour leur part directement concernés: l'augmentation du coût de crédit bancaire provoque l'envol de la finance directe et le développement des marchés financiers. Une conséquence en est le transfert des risques pesant sur les taux d'intérêt. Les marchés deviennent par ailleurs plus instables et plus volatils et font apparaître des risques spécifiques, contrepartie de l'efficacité et de la liquidité qu'ils permettent d'obtenir. Le contrôle des changes fut dès lors supprimé. La liberté des mouvements des capitaux s'inscrit ainsi dans la mondialisation financière.

-Le décloisonnement. Au-delà de l'ouverture des marchés nationaux, il traduit à l'intérieur de ceux-ci l'éclatement des compartiments préexistants. Le mouvement intense de déspecialisation des activités financières n'a cessé de se développer aux U.S.A. Au Royaume - Uni le Big Bang de 1986 a conduit, entre autres, à l'assimilation de la fonction des contrepartistes et des courtistes et a permis à des non résidents de devenir co-chefs de file lors d'émissions étrangères. En France, ce fut la création du MATIF et d'autres instruments. En un mot, toute la révolution de la finance directe. Ce qui frappe, dans cette entreprise, c'est en fait le double registre du décloisonnement ; il touche autant les barrières internes jusqu'ici étanches, que celles qui existent avec l'extérieur.

qui conduit à une mondialisation de la finance, à la construction d'un vaste et unique marché international des capitaux.

Les innovations financières ont trouvé leur terrain de prédilection dans les euro-marchés<sup>(3)</sup>. En effet, ces marchés, animés par une logique de rentabilité, subissant peu de contraintes réglementaires et, bénéficiant d'une grande assiette financière, ils ont constitué la première forme d'interdépendance des marchés de capitaux et donc d'intégration des places financières, jusque - là fortement cloisonnées.

De façon plus générale, les marchés mondiaux de capitaux, qui prennent leur essor au cours des dernières années, constituent des lieux de création de produits nouveaux, de mécanismes financiers nouveaux et de structures nouvelles.

Le dynamisme des marchés de capitaux s'explique par leur grande flexibilité qui permet une adaptation à l'évolution des besoins et des capacités de financement. Les acteurs de ces marchés tirent parti des opportunités offertes, tout en accélérant la mondialisation financière. Ils contournent les règlements qui freinent la croissance des activités et jouent le plus efficacement possible le jeu de la concurrence en recherchant les meilleures signatures et les meilleurs titres.

La mondialisation des marchés de capitaux constitue ainsi la cause et la conséquence des innovations financières. En outre le recours aux nouvelles technologies renforce le processus, grâce aux possibilités offertes par le développement spectaculaire des technologies de l'information, de l'électronique et des communications.

## **1-2- LES CARACTERISTIQUES ESSENTIELLES DES MUTATIONS FINANCIERES DEPUIS LE DEBUT DES ANNEES 80**

La mutation des systèmes financiers s'inscrit dans le vaste mouvement de mondialisation financière qui a transformé la finance des pays de marché

Dans un second temps et depuis le début des années 1980, c'est la nature même du système financier qui est affectée. Cette mutation s'inscrit dans les bouleversements de l'économie mondiale, dont on retient :

- Une crise économique qui, dans la dernière période, se traduit par la désinflation.
- L'apparition de nouveaux créanciers et débiteurs aux comportements financiers différents.
- La crise de l'endettement des pays sous-développés.

Le concept de mondialisation, longtemps utilisé par les auteurs de la "mise en marché"<sup>(1)</sup> est analysé dans une optique globale, de plus en plus unifiée et intégrée. C'est donc un état final et radical de fusions des parties dans le tout: on absorbe, on soumet le particulier au général. Et cela, au risque de subordonner et d'uniformiser<sup>(2)</sup>.

En effet, intégrer des marchés, des espaces, c'est aboutir éventuellement, à l'issue d'un processus - plus ou moins long - à la banalisation des moyens et par là à l'absence de toute préférence opérationnelle pour les pays ou la zone d'implantation. Ce critère ne doit pas être oublié lorsqu'on considère la finance. Désormais, les marchés financiers fonctionnent en temps réel et en continu.

Cette possibilité de réduire le vaste monde en une sorte de " village global " de la finance est sans doute le fait nouveau qui domine tout le reste. Beaucoup plus que les autres facteurs (travail, technologie), le capital apparaît aujourd'hui comme le vecteur le plus sensible à l'échelle mondiale.

*Quels en sont donc les fondements et les caractéristiques récentes?*

### **1-1 - Emergence de nouvelles structures financières**

Ces mutations prennent la forme d'innovations, que celles-ci s'appliquent aux produits financiers, aux règles de fonctionnement des institutions et des marchés ou aux modes de régulation ; elles traduisent surtout une redéfinition des relations entre les systèmes financiers nationaux.

Aujourd'hui, le fonctionnement de ce marché est dominé par les conditions de placement de l'épargne mondiale qui se fait à court terme, et s'investit de moins en moins dans l'activité productive. Ce qui met en évidence les limites étroites de l'autonomie de la sphère financière et l'impossibilité où elle se trouve de se déconnecter de l'économie réelle, comme le démontre la récente crise qui a frappé la zone du Sud-Est-asiatique.

En effet, la dégradation de la situation économique et financière de la région de l'Asie-Pacifique, suite à cette crise, met en avant l'étroite interconnexion entre la précarité du système monétaire mondial, la tyrannie des marchés financiers et la situation de la croissance réelle.

Dès lors, est-ce à dire que la mondialisation devient un repoussoir après avoir été une panacée?

Ses fondements, ses manifestations et ses bienfaits seront-ils remis en cause par la crise asiatique?

La crise asiatique trouve t-elle ses origines dans le domaine de la finance, ou traduit-elle les limites de son modèle de croissance, longtemps considéré comme un miracle?

Quel sera l'impact de cette crise sur les économies de la région et sur l'économie mondiale? Et par quel canal ses effets seront-ils transmis?

Enfin quelles solutions envisager pour sortir de cette crise?

## **1- LES FACTEURS CLES DE LA MONDIALISATION FINANCIERE**

Le système financier international actuel est la résultante d'une évolution tranchée. Dans un premier temps, il prend la forme d'euro-marchés dont l'essor est impulsé par les excédents pétroliers et favorisé par la montée de l'endettement. la finance internationale se développe, en marge, et parallèlement aux systèmes financiers nationaux et se structure autour de l'intermédiation bancaire. Les liens entre les différents compartiments s'opèrent grâce aux marchés de change et aux banques centrales.

## MONDIALISATION ET CRISE ASIATIQUE

Driss Khrouz

La mondialisation qui semble aujourd'hui surprendre n'est pas un phénomène nouveau. Elle est une lame de fond qui remonte à la dynamique de la tendance de la marchandise à se généraliser et à s'internationaliser. La mondialisation peut être considérée comme un niveau élevé de la transnationalisation où la marchandise, expression capitaliste de la richesse intègre, homogénéise et dépasse les espaces nationaux. Toutefois, ce qui dérouta à l'aube du XXI<sup>e</sup> siècle, c'est l'ampleur des échanges, leurs étendues et leur rapidité ainsi que la complexité des flux. La mondialisation se fait par des transferts dans tous les sens des signes et des symboles. Tout est codé.

Accélérée par l'entrecroisement des flux transnationaux et des centres de décision, une déréglementation sans précédent et des progrès spectaculaires des télécommunications, la mondialisation a conduit à un marché unique et intégré des marchandises et des capitaux.

La finance globale qui en est l'aspect le plus " visible " est faite de réseaux de plus en plus denses d'opérations qui transcendent les frontières nationales et au-dessus desquelles s'organise un gigantesque marché financier mondial.

Comme ce marché est hiérarchisé et structuré, les conditions de son fonctionnement rétroagissent sur les volumes et les prix auxquels les Etats-nations peuvent se financer.

### 5. What is the central lesson of the crisis?

The answer is modesty. The belief that markets know best, that foreign and domestic investors are, in some sense, "fully rational" and well informed, has been proven wrong. Especially distressing is that this all happened in the most successful developing region, when the world economy was in good shape. Many rationalizations can be made of this failure of the markets, including the ones we have mentioned: misguided policies which created perverse incentives, and weak institutions which contributed to profound vulnerabilities.

But surely the point is that we do not live in a perfect world. And our ability to predict is inadequate. Large inflows of private capital present many benefits - and the theoretical arguments in their favor cannot (I think) be refuted. But given our imperfect world, the flows also carry many risks. And few would challenge the notion that the distribution of benefits and risks is skewed, since the effects of the crisis fall most heavily and sometimes irretrievably on the poorest and weakest segments of the population. To a few, a 50% loss on one part of the portfolio (usually very highly diversified) is at stake. To many millions, the crisis represents the loss of a meager livelihood.

The implication is not withdrawal from the system, a reversal of longterm policies of financial integration. That would be both wrong and unrealistic. The implication is to prepare the ground of financial liberalization more carefully, and to resist the allure of simple formulas.

My view is that, provided the financial stabilization in Asia continues, the decline in Private capital flows in 1998 is likely to be limited, and also that the longer-term outlook for the single most important component of the flows, FDI, is strong. These predictions are based on three considerations:

First, as discussed, the external environment for Developing Countries is propitious for recovery, and, despite the large slowdown predicted in Asia in 1998, bears no comparison with the years of the debt crisis, when world trade was in a growth recession and interest rates were at a record.

Second, though markets have often exhibited herd-like behavior over weeks, they also fairly quickly discriminated between countries. We saw this post-Mexico, and we have seen this again this time around, implying radically different outcomes where conditions differed. For example, a determined policy response in Thailand, Korea and Brazil has already led to a revival of inflows, however hesitant, while in Indonesia, the situation remains very difficult.

Third, the increased importance of flows to the private sector, and, in particular, equity flows, is likely to imply a relatively quick turnaround in flows as investors react to low prices. At the turn of the year, for example, stock markets recovered strongly in most of the crisis countries, and foreign funds flowed in. Faced with a torrent of bad news as the restructuring progressed, and the political situation in Indonesia became even murkier, the recovery turned out to be premature. But there is every indication that money is waiting in the wings. A recent survey of foreign investors by our colleagues in UNCTAD, also suggests that Multinational Enterprises have generally maintained their investment plans in the region. Data just in for gross flows of debt and portfolio equity capital in Q1 confirm this prediction: the same as Q1 last year - though much more selective toward best borrowers. This does not mean we are over the worst period of adjustment, but clearly we are moving in the right direction.

tightening as inflation declines. We observe the modest effects on industrial countries in the most recent data in Europe and the US (e.g. in US Q1 GDP grew at 4.2%, domestic demand +6% of GDP and net exports down 2% of GDP).

The prospects of individual developing countries will be affected by the general situation in the world economy - and not only in Asia. The strong growth in the US and EU has so far meant that, even though the crisis in Asia is worse, developments in other developing countries are generally better than we anticipated at the turn of the year.

Morocco is an interesting case where the prospects for 1998 remain strong despite the crisis. Although Morocco may suffer from increased competition in garments for example, its growth will be dominated by the recovery from drought, the improving prospects in its European market, and falling prices of imported oil. And capital flows into Morocco are modest 3.5% of GNP, half in FDI and half in typically long-term loans, usually to the public sector - so that the general withdrawal of portfolio investment and short-term bank lending only has limited effects.

#### **4. What will happen to private capital flows to developing countries in the wake of the crisis?**

Despite the crisis private Net Long Term Resource Flows to Developing countries rose in 1997 by about \$10 billion compared to 1996, with the increase being concentrated in debt flows, about equally distributed among bonds and commercial bank loans.

There was a markedly different pattern in the first nine and last three months of the year, before the crisis had its full effects, and after. For example, in the first nine months new bond issues and loan commitments (for which we have recent data) averaged \$20 bill./m then \$12 in the last three months.

economic rates of growth despite rising rates of investment in Korea and Thailand.

Lessons drawn from the crisis underscore that robust financial markets, abundant information and transparency, and sound macroeconomic policy, are important preconditions to reaping the benefits of international financial integration. These preconditions do not guarantee that crises will never happen, but they are likely to reduce their incidence and greatly increase the chances that foreign borrowing will yield the expected returns. And, when these preconditions are in place, crises are likely to be much less disruptive.

### **3. What will be the effect of the crisis on developing countries outside Asia?**

The answer hinges on the depth and duration of the crisis in Asia, as well as on the structure of trade and capital flows of the country in question. But some generalizations are possible.

The recession Asia has is even worse than we thought just at the turn of the year (-2.6% recently forecast in 1998 in the five countries most affected vs 0% forecast in December vs 8% forecast last July). Because the Asian crisis is augmented by a worsening recession in Japan, the depressing effect on demand in the ROW of the crisis is in the region of \$100 bn (equal to 2% of world trade and 1/2% of world GDP). This is the difference in the Asian current account deficit between our projections in mid-97 and current consensus numbers. While we saw a short-lived financial stabilization in Asia (or Mr. Ouattara said this morning) the worst effects of the crisis on firms, the poor and the unemployed are still to come.

We believe that the effects of the crisis on developing countries will be worse than on industrial countries: developing countries are small, open economies, and credit constrained; the effects on commodity prices (-20%) affect the developing countries adversely but benefit the industrial countries. Capital flows are redirected to the industrial countries. Developing countries are forced to adopt tighter policies, but industrial countries can delay

countries had a hundred years to do so, several of them, including Japan, the United States, and Sweden, have run into serious banking problems just in the last decade. And, unfortunately, we know that the effects of banking crisis in developing countries tend to be more severe than in developed countries.

In East Asia, financial liberalization is a relatively recent phenomenon and since the region remained capital-scare and had a record of success, the surge of capital flows has, for the most part, been spectacular. For example, in 1996, Indonesia attracted 6% of GDP in net Private Capital Flows, while Thailand attracted 14% of GDP, and that order of magnitude of the third year in a row.

With hindsight we can say that the financial system of these countries was ill-equipped to handle intermediation of foreign funds so large and sustained. Two pieces of evidence are brought out in our recent report, *Global Development Finance 1998*.

First, market estimates of Non Performing Loans at the onset of the crisis are very large, 15-20%, and 15-20 times larger than in the United States. Borrowing in foreign currency to finance local currency investment and borrowing short for long-term investment in real estate were elementary but very costly mistakes. The policy environment encouraged foreign borrowing and foreign lenders, perversely. For example, there was a widespread belief that the big players would be bailed out (one manifestation of "crony capitalism") And, macroeconomic policies of sterilization- which attempted both to guarantee a fixed or predictable exchange rate and to keep interest rates high so as to control inflation- made foreign borrowing cheap and appear a sure bet

Second, it now appears that some of the domestic investment, whose acceleration coincided with the surge in capital flows was misallocated, or in any event obtained relatively low returns. There are various indicators of this, including sharply declining corporate profitability, and declining rates of

I don't have time to delve into this, but it is worth noting that many of the new and most controversial issues raised by the crisis can be related to this changing nature of capital flows. For example: the debate as to whether traditional government austerity measures are appropriate to deal with the crisis, the debate with respect to the moral hazard implied by bail outs affecting so many firms, and the search for ways to manage work-outs involving thousands of actors. All these can all be related to the sea change in the nature of the capital flows.

## 2. What caused the crisis?

Months after the crisis and hundreds of articles later, a consensus (though certainly not unanimity) has developed about the broad set of suspects- most of which I have mentioned already. But it is impossible at present to disentangle the importance of various effects with any precision. Indeed, since at the heart of the crisis lies a loss of confidence, "animal spirits", it may never be possible to arrive at a good answer.

I suggest that the best answer to this question is not to answer it directly. Instead, it is easier to answer a related and more important question: what made the crisis so severe- whatever its underlying cause? It's worth noting that one can point to many crises of confidence that ultimately had limited effects - e.g. the stock market crash of 1987; the devaluations of sterling and the Italian Lira in the early 90's; and, of course, this Asian crisis in Taiwan, India, and Singapore.

Though I cannot "prove it" the answer to this particular question is clear- in my view- notably the profound weaknesses in the financial system in the countries worst affected. This was the common thread in Korea, Thailand, and Indonesia, and it is what lay at the base of their inability to handle the shock of a temporary loss of confidence.

Establishing good corporate governance, and a solid regulatory framework for the banking system is not easily done. As our Chief Economist, Joseph Stiglitz, underlines, despite the fact that today's industrial

risks associated with these flows are really quite different from those of the 1980's.

In the 1980's when borrowers were primarily governments, sovereign risk was key, and measures of fiscal and monetary soundness were critical. Indicators such as budget deficits, the national savings rate and the rate of investment, the rate of output and export growth, inflation, and the debt-export ratio, were the critical variables that helped us assess whether a country was "out of line". To investors in Asia, for the most part, these indicators flashed a blinding green light.

But the risks of the new capital inflows in the 1990's are first and foremost related to the ability of individual firms to repay their debts. Business risk, not only sovereign risk. The degree of corporate leverage, the quality of investment and its rate of return, the extent of maturity and currency mismatches in the balance sheet- all these are key to assessment of business risk. Business risk can be magnified greatly if weaknesses in the way corporations are managed are reflected in, and are the reflection of, weak banking systems-manifested in bad loans, inadequate reserves, and the same balance sheet exposures that afflict the corporate sector.

I am oversimplifying to make the point. Ultimately, when business weaknesses are so widespread, they cannot be easily separated from sovereign risk. Business risk becomes sovereign risk.

And government policy can induce or at least allow weak corporate practices to proliferate. But the point is that the origins of this crisis was very different from that to which we had become accustomed.

Clearly, we should have been paying much more attention to these variables. We were fighting the proverbial last war- looking for another government debt crisis. Yet, as you know, the information base on the quality of bank lending and on currency exposures is often poor in industrial countries, and is even poorer in developing countries.

# THE CRISIS IN ASIA: CAUSES, EVOLUTION AND PROSPECTS

Uri Dadush

I will try not to cover ground already covered by this morning's excellent presentations - especially given Mr. Ouattara's comprehensive review. Instead, I would like to give you a personal perspective. As someone who has been continuously involved in analyzing and monitoring the crisis since July of last year, I am struck by the fact that the crisis has raised so many new and important questions. I would like to address five of these questions briefly:

## 1. Why wasn't the crisis foreseen?

No one foresaw the severity and scope of the crisis, including the World Bank. Indeed, although serious worries about the situation in Thailand were commonplace, right up to the eve of the crisis the most positive things were being said about the countries most affected. The markets spoke: credit ratings were at a historic high, spreads at a historic low, capital inflows to the region hit a succession of records. At the root of this massive error of evaluation and prediction, I believe, is the changing nature of the capital flows to developing countries.

In the 1980's capital flows to developing countries consisted essentially of commercial bank loans to governments. Today, they originate from a variety of sources, the most important of which are MNEs and mutual funds, and, most important, their destination are private firms- not government. The

aucun des ordres de la pensée, à un point que l'Asie orientale n'a guère soupçonné. Il lui faudra bien des efforts et les idées claires, pour se construire un future infiniment plus complexe que le présent dont elle sort, sans classes moyennes capables d'assurer un rôle politique, sans intellectuels doués d'analyse et de critique, sans élites polyvalentes se laissant aller enfin à innover, au lieu de cultiver la seule ambition étroite de s'adapter aux contraintes, aux pouvoirs et pas même à la sociologie née d'une croissance économique détentrice de la seule légitimité.

Les évolutions intérieures, la mutation des régimes politiques, l'émergence d'une démocratie sociale insérée dans la trame nationale, les incertitudes sont là, mais comme des évidences immanentes. La crise financière n'aura été qu'un signal brutal, douloureux. L'heure est venue de songer à ces évidences, de songer au plus important, de le prévoir, sauf à loncer à nouveau dans le mur.

## NOTES

(1) Jean-Luc Domenach "L'Asie en danger" (Fayard, 339 pages. Avril 1998).

### La Corée est aux premières loges pour y assister.

La tourmente financière qui, en quelques mois, s'est abattue sur l'Asie orientale n'aura été que le révélateur d'évidences, n'ayant rien à voir avec une vision trop idyllique de ses performances en économie. La croissance à tout prix s'est moins bâtie sur des valeurs asiatiques supposées, telles la discipline, la moralité, l'épargne, la famille, la cohésion nationale, qu'en creusant des déséquilibres menant inéluctablement à la crise. Déséquilibres sociaux qui ne peuvent que s'affirmer, déséquilibres politiques autour d'États accaparés par des régimes autoritaires. La crise aura fait sauter l'esquisse d'une régionalisation, hypothéquée d'ailleurs par les rapports sans grâce qu'entretiennent l'immense Chine et le très riche Japon, "grands frères" ou "parrains" pour tous les autres.

Toute cette zone n'émergera pas de ce qu'il fut et est encore une défaite, car la Chine et le Japon eux-mêmes n'en sortiront pas indemnes, en reprenant seulement le cours furieux d'une croissance à tout prix. Il lui faudra se soucier de tout ce dont cette griserie d'un résultat au plus vite, dans des cris de victoire, lui aura fait faire l'impasse: une mesure exacte des capacités de l'Occident, le respect des droits de l'homme, premier respect qu'elle se doit à elle-même, la considération due à ses partenaires, même s'ils l'ont humiliée, naguère encore. La défaite subie peut mener soit à une retraite temporaire, sans avoir rien appris, soit à un changement de logique qui la conduise à mieux se regarder et à mieux regarder alentour.

Faute d'avoir mal connu l'Occident, l'Asie orientale s'est trompée sur elle-même et s'est leurrée des affirmations d'une "asiatisme" prétentieux et donneur de leçons. Or il a suffi que quelques indices passent au rouge, pour que les étrangers se retirent. La fragile confiance se dissipe, les succès rapides s'évanouissent instantanément, révélant que les raisons véritables de la réussite se situaient hors de l'Asie, dans un monde encore plus élaboré, plus dense, plus inventif, plus profond aussi à s'interroger sur ce qu'il vaut et pourquoi il agit. Le grand jeu économique, désormais mondial, n'échappe à

La leçon essentielle à tirer de cette crise, dont nul ne peut prédire qu'elle va se terminer, au profit ou au détriment de qui, maintenant et demain, est de nous forcer à regarder autrement l'architecture politique, économique et sociale de l'Asie, qui veut être moderne à son tour. Mondialiser les effets d'une telle mutation comme le réalise cette crise, alors que les causes de cette démarche ne sont pas analysées dans leurs raisons profondes par rapport au monde précisément, manque à tout le moins de méthode.

De tous les commentaires qui ont tenté de dépasser la chronique d'une crise monétaire et régionale, celui de Jean-Luc Domenach est sans doute le plus mesuré et le plus ouvert aux réalités d'un ensemble qu'il connaît bien<sup>(1)</sup>. Son analyse rejoint celle de Françoise Nicolas, chargée de recherche de l'IFRI. Leur exigence commune est la restructuration de ces économies, la crise monétaire sera forcément surmontée, mais elle aura été un tel révélateur des défauts des infrastructures et des caractères qu'une réforme profonde des moyens et des mentalités est indispensable. Les réponses superficielles ne sont plus possibles. Ou l'Asie et son "asiatisme" font leur examen de conscience et constatent que l'occidentalisation et l'identité régionale sont compatibles, mais au prix de règles démocratiques, techniques et éthiques qui soient respectées. Ou le féodalisme, la corruption, la passion totalitaire de la politique, la soumission de l'individu à la société, l'exaltation suspecte de "valeurs asiatiques" pour s'exorciser des valeurs universelles, reprennent leur cours habituels, et l'Asie passe à côté des exigences de la modernité. Or elle a besoin de débattre et de critiquer pour s'inscrire vraiment dans un monde de progrès, au lieu de se livrer aux exigences d'une croissance frénétique. On a vu que les gouffres n'étaient pas loin. Sur le plan social, une très forte discipline de contraintes sociales, toutes extérieures aux acteurs économiques, mène de surcroît à l'explosion.

Face à cette complexité déconcertante, l'habituelle artillerie lourde du FMI, dont l'annonce des premières salves suffit à mobiliser la confiance internationale, s'est révélée peu efficace. Plus de 113 milliards de dollars ont été mobilisés en 1997 pour la Corée, la Thaïlande, l'Indonésie et les Philippines. Les pays occidentaux ont affecté de croire une crise régionale, jusqu'à ce que la glissade de l'Indonésie et de la Corée les forcent à s'impliquer ouvertement. Les banques européennes, japonaises et américaines étaient en effet fortement créditrices, respectivement pour 95 milliards de dollars, 91 milliards et 22 milliards, via un réseau de banques locales dont la fragilité n'avait d'égal que leur poids dans le système de financement, ce qui apparut comme une révélation. Aussi s'aperçut-on que le retour à la confiance passait forcément et d'abord par un recours à la garantie de la dette - y compris privée - par les Etats. ceci rappelle une intervention étatique du même ordre au Venezuela et au Mexique en 1994. En Corée et en Thaïlande, le passif bancaire s'est révélé être la préoccupation centrale. En Indonésie, par contre, où l'extrême glissade ne cesse de menacer, la dette extérieure des entreprises non financières n'est ni recensée, ni bénéficiaire d'une garantie publique. Les conséquences sociales deviennent alors forcément l'exutoire violent et douloureux.

En moins d'une année, l'Asie aura ainsi parcouru le spectre des crises monétaires possibles: celles des finances publiques, celles des systèmes bancaires, celles des dettes privées non bancaires. Pour les premières, le FMI disposait des méthodes et des remèdes; pour les autres, il ne détient ni les solutions, ni même les moyens. On aura en effet constaté, la semaine dernière encore, l'extrême et renouvelée réticence du Sénat américain, à doter le Fonds Monétaire International de 8 milliards de dollars supplémentaires, à ajouter aux 40 milliards déposés par ses 182 Etats membres. Ce qui ne lui permettrait pas d'affronter une seconde crise asiatique. Ce refus serait, selon l'Administration Clinton, un acte insensé contre l'économie globale...

Sur ces thèmes, les chiffres ne manquent pas. Alors que la crise asiatique semble contenue dans son périmètre actuel, on veut déjà en déterminer les bénéficiaires, le malheur des uns faisant le bonheur des autres. La crise asiatique ne sauverait-elle pas le cycle de la croissance américaine, jusqu'ici au beau fixe, tous indices en batterie; les titillant à point nommé de nouvelles audaces des entrepreneurs.

La crise asiatique était-elle typique ou atypique? Qu'importe, elle cachait bien son jeu, puisque nul ne l'a vu venir. Peut-être parce qu'elle concernait directement des créanciers privés et des débiteurs privés. Aucune alerte, cependant, venue des indicateurs classiques dont la modération et la bonne tenue étaient impeccables: croissance de 7% à 8%, venue du secteur privé sans micro-économie, faible pression fiscale et budgets en équilibre, prix stables, inflation faible, taux de chômage faible également: la sérénité, en quelque sorte. Aucune raison apparente de calmer la croissance de la production, mais à une lecture trop classique des indices habituels échappaient les excès du marché de l'immobilier et des actifs financiers, et notamment la mauvaise qualité des actifs bancaires. Les surcapacités et les fureurs de l'investissement ont tardé à être analysés elles aussi. A l'exception de l'Indonésie, le service de la dette extérieure paraissait supportable. Au demeurant, l'achat de biens d'équipements à l'étranger était le meilleur gage de la croissance des exportations. On atteignit des taux d'investissement superbes: 42% en Thaïlande, 37% en Indonésie, avec de faibles taux d'intérêts, au bénéfice aussi de l'immobilier et des systèmes bancaires. Insidieusement, le poids de l'endettement augmentait, hors des besoins réels et surtout sans recensement suffisant. De 1995 à 1997, la Corée, l'Indonésie, la Thaïlande, la Malaisie et les Philippines ont emprunté 125 milliards de dollars. La dette à court terme, celle des entreprises, était le plus souvent ignorée. Quant aux investissements de portefeuille volatils et voyageurs, ils ont été évidemment les accélérateurs de la confiance comme postérieurement de la panique.

D'innombrables études et articles, très récents, ont fait l'inventaire et le tour des moyens et responsabilités de nos gardiens du Temple.

On pourrait prendre, par exemple, les déclarations du Directeur du Fonds Monétaire International, le 11 février 1998, et celles faites à la mi-avril depuis Washington, à la réunion des Ministres et gouverneurs des banques centrales des 7 grands pays industrialisés. D'abord le Directeur du Fonds est assuré de l'excellence des mesures prises en Thaïlande, Indonésie et Corée du Sud, allant jusqu'à endiguer les mauvaises habitudes bancaires, commerciales, culturelles en quelque sorte et gouvernementales, dans la lignée de la "crise de la téquila" en Amérique latine, de 1944 à 1995, et de l'expérience des interventions au Brésil, à Hong Kong et en République tchèque. Puis au G7, il reconnut que la tempête asiatique a montré *"la vulnérabilité aux crises, la vitesse de la contagion, les imperfections du système de direction... les opacités utilisées par les spéculateurs et le coût disproportionné supporté par les pauvres"*. De l'assurance tranquille à l'inquiétude diffuse, avisée par les critiques du cénacle. Une des plus vives venant de M. Lamberto DINI, ministre italien des affaires étrangères et ancien directeur exécutif du FMI, via le quotidien romain "La Repubblica":

*"La crise asiatique a mis en évidence les faiblesses du Fonds Monétaire International (FMI). Le FMI est une institution née après la guerre et qui a subi peu de modifications dans sa structure et ses modes de fonctionnement: une profonde réforme est nécessaire ainsi qu'une révision de l'ensemble de la logique qui l'inspire. Dans le cas récent des turbulences sur les marchés asiatiques, il y a eu dans les premières phases de la crise un grave manque d'attention. Des mécanismes d'alerte auraient dû se mettre en route mais sont en réalité restés silencieux", a constaté M. DINI. "On a l'impression que l'on se limite à des interventions généralisées de sauvetage et que l'on ne parvient pas à dire clairement une fois pour toutes que les crises doivent être payées par les créanciers, qu'une initiative peut échouer. Il s'est établi l'idée que tout investissement, même s'il est destiné à faillir, ne générera pas de dettes puisque quelqu'un, comme le FMI, règlera la facture"*.

trente ans pour discerner l'étendue des changements, du moins dans les têtes et les costumes. Faut-il s'en étonner? Les évidences ont une vertu fondamentale: elles demeurent secrètes très longtemps. Rares sont les dirigeants des Etats qui parviennent à entrer en connivence avec elles.

La crise monétaire asiatique est un superbe et actuel exemple. Les évidences et les leçons qu'elles donnent ont été perçues comme des signes furtifs, vite emportés dans le flot des conformismes de l'économie dominante, l'occidentale. Mao Tsé Toung est mort en 1976, mais depuis longtemps, la vigueur supposée de l'économie chinoise étayait bien des analyses béates. Or, un empire communiste moyenâgeux régnait sur une grande puissance virtuelle. Un quart de siècle plus tard, les héritiers de Mao, convertis au "marché", tentent de sauver leurs fortunes, sinon le système, imposant aux peuples chinois d'immenses privations, sans pour autant qu'ils puissent exprimer leur colère. Il aurait suffi de noter la pitoyable activité de l'aéroport de Pékin, pour mesurer le lointain des lendemains qui chantent. Les visiteurs occidentaux ne voulaient pas voir.

Simultanément, on aura recueilli les doctes leçons de pléiades de spécialistes des rives du Pacifique, où allaient s'édifier les puissances du troisième millénaire. Nous l'atteignons désormais, dans les tourbillons d'une crise monétaire, en attendant qu'elle se révèle sociale.

Plus mesurés, les observateurs d'un Japon, qui dominait les ruines de son écrasement militaire, ont pris pour modèle une économie de copistes, mobilisée pour reproduire les savoirs et façons des vainqueurs, dans les temps les plus courts, et pousser à l'extérieur des vertus de son ardeur. La crise qui la frappe aujourd'hui devrait au moins servir à discerner les raisons de l'échec et les points d'application d'une seconde mobilisation.

Les Occidentaux (Europe et Amériques), qui tour à tour s'inquiètent ou se rassurent avec excès, devraient d'abord, à l'occasion de la crise monétaire asiatique, considérer sérieusement les capacités et le fonctionnement des Institutions, établies après la Seconde guerre mondiale, à Bretton Woods.

## EVIDENCES ET LECONS DES CRISES ASIATIQUES

Michel Jobert

Un modeste mais incisif hebdomadaire départemental (Le Faucigny) concluait, fin avril, son analyse économique, toujours avisée, par les remarques suivantes : *"Tout semblerait se conjuguer pour assurer à la fois le succès de l'union monétaire, économique, le reflux du chômage et une reprise durable en Europe.*

*Hélas, nous voilà à la merci d'une crispation, d'une chute de compétitivité ou simplement d'une secousse monétaire née, comme au Japon, de l'incrédulité de la finance internationale face à la politique menée par le gouvernement.*

*Il n'en faut pas plus, en effet, pour jeter bas les plus beaux édifices" dont chacun louait la solidité. On sait maintenant, d'expérience, qu'il en va des crises économiques comme des secousses sismique: rien ne les annonce. Et elles laissent leurs victimes désemparées et dépourvues".*

On ne peut mieux dire. On commémore aussi, à la va comme je te pousse, les événements (mondiaux) de mai 1968; comment ne pas constater qu'après deux guerres mondiales (1914-1918) (1939-45), Il aura fallu dépasser la moitié du XX<sup>e</sup> siècle pour que le XIX<sup>e</sup> consente à venir y terminer sa course. La société, ses rites et ses habitudes s'étaient longuement attardés. Ils allaient enfin basculer. Nul ne le prévoyait vraiment. Et on attendit encore

- (3) En 1996 la croissance des exportations de la Chine n'a été que de 1,6%; les importantes dévaluations en Asie du Sud-Est et le ralentissement de la consommation dans ces pays a fait craindre une nouvelle dévaluation du Yuan pour accroître de nouveau la compétitivité de la Chine et atténuer le choc de la concurrence des voisins.

Une telle perspective placerait le monde dans une logique déflationniste qui a nourri le scénario catastrophe au plus fort de la crise des monnaies asiatiques. La Chine déclare qu'elle se refuse à dévaluer pour le "bien" de ses voisins. Cette hypothèse est en fait éloignée car la Chine dispose d'un excédent commercial de 40 milliards de Dollars et d'importantes réserves de change de l'ordre de 140 milliards de Dollars. Le mandat moral dont elle s'investit s'inscrit dans la diplomatie chinoise face à la crise asiatique.

- (4) La variation de l'indice boursier en 1997 était de -46% pour l'Indonésie, -52% pour la Malaisie, -38% pour les Philippines, -35% pour la Thaïlande, -31% pour Singapour et la variation du cours de la monnaie était respectivement de -71%, -45%, -42%, -53%, -18%
- (5) *East Asian Miracle, Economic Growth and Economic Policy*. Oxford University Press, New York 1993.
- (6) Joseph Stiglitz, *Asia Development Forum*, Manila, March 1998.
- (7) Source : Alwyn Young cité par Daniel Cohen in *Richesse du monde, pauvretés des Nations* . (Flammarion 1997).
- (8) Paul Krugman, professeur à l'université de Stanford, à contre-courant de l'idée du miracle asiatique, s'exprime en disant que les dragons doivent leur richesse à leur transpiration plutôt qu'à leur inspiration
- (9) L'atonie de la demande mondiale a fait l'objet d'une évaluation par Jeremy Rifkin . *La fin du travail*, (la découverte 1996/97). Aux Etats-Unis, en Europe et au Japon, les revenus des ménages sont amputés d'un tiers. Le salaire moyen américain a diminué de plus de 20% en termes réels entre 1975 et 1995.
- (10) Entre 1970 et 1986, le PIB par habitant a été multiplié par dix ; en 1986, le taux de croissance était de 12,6%.

intangibles peuvent connaître des applications à géométrie variable. Les appréciations des causes macro-économiques de la crise asiatique relèvent du même esprit. Une analogie à méditer.

Ce rappel historique permet de voir que les crises monétaires ne sont pas exemptes de considérations hégémoniques. Le continent asiatique dispose de plus de la moitié des réserves mondiales de devises : son ancrage au dollar et son intégration au marché financier international ont permis d'ouvrir la voie aux canaux de transmission qui permettent un contrôle des politiques économiques et leur orientation en fonction des intérêts économiques et stratégiques de la puissance monétaire. La constitution de l'ALENA (=NAFTA) est l'expression de la volonté américaine de renforcer son poids face à l'ensemble de l'extrême Orient en s'appuyant sur la totalité du continent américain. Or, avec le retour de la Chine dans l'économie globale et tout le poids économique qu'elle représente, nourrissant de nouveaux fantasmes, l'équilibre du monde semble basculer en faveur de l'Asie Pacifique. En outre, si le Système Monétaire International nécessite une prédominance Monétaire, l'*Euro* pourrait, peut-être, succéder à la devise américaine en tant que monnaie d'ancrage international.

Quelles sont les chances de succès d'une éventuelle triade monétaire ?

## NOTES BIBLIOGRAPHIQUES

- (1) L'Asie, selon cette analyse ne constitue pas un ensemble géographique ou politique. Il s'agit des pays ayant adopté un mode de développement similaire: nouveaux pays industrialisés (Corée, Taiwan, Hong Kong, Singapour) et pays membres de l'ASEAN, Association of South East Asian Nations (Malaisie, Indonésie, Philippines, Thaïlande, Singapour, Brunet)
- (2) Au printemps 1990, la banque centrale du Japon avait augmenté son taux d'escompte de 2,5% à 6% pour dégonfler la bulle financière : elle le ramena à 0,5% en septembre 1995 pour lutter contre l'effet dépressif provoqué par cette politique monétaire restrictive alors que sa croissance est essoufflée.

transparence de l'information et levée des entraves à la circulation des capitaux, autant de facteurs qui favorisent l'efficience des marchés.

La deuxième interprétation met l'accent sur l'explosion des transactions, l'opacité liée à une excessive vitesse de réaction, la complexité des liens qui se nouent à trop grande échelle. Le rêve d'efficience ne peut se réaliser : trop d'informations tuent l'information et les intervenants dérivent vers des comportements de type mimétique et même paranoïaques

Ces deux versions ont donné lieu aux représentations les plus contradictoires où les tentatives de synthèses théoriques s'accommodent mal d'une multitude de schémas partiels. Notre propos tente d'aller au-delà de ce débat pour voir dans la finance le lieu de domination d'un petit nombre d'acteurs, gestionnaires des grands fonds anglo-saxons, entretenant de manière soutenue contacts et échanges de vues et parfaitement capables d'une action coordonnée. Ce petit collectif pèse d'un poids hégémonique sur la finance internationale, se permet de défier les banques centrales et arrive à se prononcer sur les affaires du monde et d'envisager d'en infléchir le cours. La crise spéculative qui a mis à mal le système monétaire européen en août 1993 illustre la tentative de s'opposer à la mise en oeuvre de l'union économique et monétaire de l'Europe ; en plus de la prétention européenne à l'hégémonie internationale, la disparition des marchés des changes intra-européens met fin à une inépuisable source d'arbitrages et de profits.

Le Système Monétaire Européen SME a été visé car il constitue l'instrument de transition, à travers la quasi fixité des parités bilatérales, tant que les devises nationales n'étaient pas fondues dans l'*Euro*. A cet égard, la parité Franc-Mark revêt une importance particulière et symbolise l'engagement politique le plus volontaire dans la construction européenne. Le détachement des deux monnaies à travers la spéculation contre le Franc de l'été 1993, aurait constituer le prélude à un flottement généralisé des monnaies et le report indéfini de l'avènement de la monnaie unique. Il n'est pas nécessaire de préciser le discours économique qui a servi de légitimation à l'attaque de la devise française tant les principes réputés généraux et

du système de changes fixes mis en place à Bretton-Woods en 1945 et son remplacement par un régime monétaire basé sur les changes flottants.

Paradoxalement, malgré la suppression de la convertibilité du dollar en or en 1971, celui-ci est resté le support central en jouant le rôle de monnaie de réserve et d'échange.

Le rôle international d'une devise dépend de deux facteurs: son "acceptabilité" et la "stabilité" de sa valeur dans le temps. L'expérience de ces dernières années a montré que ces propriétés sont peu conciliables sachant que le poids relatif des monnaies exprime les écarts de puissance politique militaire et bien sûr économique ; le développement des marchés financiers s'est nourri de cette instabilité des taux de change en l'aggravant.

Le système financier international est devenu depuis, non seulement, global et complexe mais hiérarchisé: malgré la multiplication des flux et des acteurs, il reste dominé par un nombre limité d'institutions et le dollar conserve son rôle prééminent. Les mouvements internationaux de capitaux, appuyés par les innovations technologiques ont exercé une pression sur les systèmes financiers nationaux obligés à une déréglementation et à une libéralisation pour réduire les obstacles à la circulation des capitaux. Amorcé aux Etats-Unis, ce processus s'est propagé rapidement aux autres pays industrialisés avant de concerner les pays dits "émergents" qui ont opéré des changements structurels et institutionnels.

En Asie, le développement des marchés financiers est plus une conséquence de leur succès qu'une cause, comme nous l'avons examiné. La montée en puissance des flux privés au détriment des flux d'origine publique a accru les effets déstabilisants dus à leur réversibilité.

L'appréciation du marché international des capitaux a donné lieu à deux visions antagoniques : lieu d'ordre ou lieu de pur chaos.

La première grille de lecture s'attache à présenter ce marché comme le lieu qui réalise au mieux le modèle idéal de concurrence pure et parfaite: unité de temps et d'espace, tendance à la diversification des intervenants, effort de

## V- LA CRISE ET LE MARCHÉ FINANCIER INTERNATIONAL : QUELLE LECTURE?

Les marchés financiers étaient réputés très proches de l'idéal d'une forme achevée du marché. Si les crises financières successives ont apporté la démonstration de leur instabilité, celle de l'Asie illustre la violence qui peut naître de la confrontation directe des intérêts privés, de l'effort de théorisation des comportements spécifiques qui traversent ce marché si particulier de la finance.

Mais la science économique n'étant pas arrivée à maturité, les paradigmes, comme il est convenu de dire, coexistent nombreux et contradictoires au lieu de se succéder et de se compléter. Les modèles économétriques avec leurs réseaux inextricables de relations entre grandeurs, loin d'être univoques, sont indécis et peuvent être poussés soit dans le sens de la confirmation ou dans celui de l'invalidation d'une thèse. Sans voir dans ce constat une charge contre une discipline qui tente de saisir un monde de plus en plus complexe, notre propos est moins de faire appel aux énoncés de la science économique élaborés dans les cénacles académiques que d'essayer de déceler comment et pourquoi les marchés financiers se sont adjugés le pouvoir considérable, sinon exorbitant, dans la mise sous surveillance des politiques nationales. Si leur rôle est de prendre acte et de sanctionner des dérives macro-économiques, au-delà de tout contrôle démocratique, leurs comportements excessifs relève plus d'anticipations irrationnelles que rationnelles. Le caractère moutonnier des paniques boursières est admis par tous les analystes : la confiance dans une monnaie conduit à des comportements généralisés de vente qui conduiront à la dépréciation de la monnaie et valideront *expost* les anticipations de défiance ?

Plus en profondeur, il n'est pas exclu de discerner dans les crises spéculatives un affrontement politique où intérêts financiers et souverainetés nationales entrent en conflit autour de considérations d'ordre stratégique ou hégémonique. Avant d'illustrer cette hypothèse, il y a lieu de rappeler rapidement les contours du système financier international depuis l'abandon

Les liens étroits de connivence établis entre les grands conglomérats et l'Etat développeur ont ainsi été mis à nu déstabilisant l'économie sud-coréenne par le haut : ce qui était hier administration puissante et centralisée, cultivant des relations de partenariat avec le secteur privé est devenu aujourd'hui collusion entre intérêts privés et publics. Ce qui apparaissait hier, comme une des clés du succès de la Corée du Sud, qui est arrivée à intégrer l'OCDE, devient aujourd'hui la cause profonde de la crise coréenne. En effet, les grands groupes industriels ont été appelés à appliquer la politique économique des pouvoirs publics et à s'engager dans toutes les aventures décidées : construction de bases navales, industries lourdes et chimie, etc.. En contrepartie, ils ont bénéficié de financements privilégiés accordés par les banques. L'interventionnisme économique trouve son origine dans les pratiques confucéennes où la notion d'intérêt public est très forte. Les dérives qui ont fait prospérer la corruption sous la VIème République témoignent de la difficile liquidation des séquelles des dictatures militaires.

Mais les scandales politico-financiers sont-ils l'apanage des seuls pays asiatiques ?

La crise asiatique pose avec plus d'acuité deux questions classiques: la première est relative aux fondements de la légitimité politique. Avant la vague de démocratisation, la légitimité démocratique comptait moins que l'autoritarisme fonctionnel au service des performances économiques.

La crise va-t-elle accélérer le processus de transition démocratique à l'oeuvre ou retarder sa phase de consolidation ?

La deuxième question s'attache à la problématique de la pluralité ou de l'unicité des modèles démocratiques. Sans entrer dans le débat entre universalisme démocratique et relativisme culturel, les réponses sont à inscrire dans les phénomènes de mondialisation qui favorisent paradoxalement les réflexes identitaires.

régimes autoritaires comme c'est le cas aux Philippines où l'administration américaine s'est efforcée d'obtenir le départ du président Marcos en 1986.

En Corée du Sud, le retour de la démocratie en 1987 fut encouragé par le président Reagan tenant compte de la situation géopolitique névralgique du pays, au coeur d'une zone profondément marquée par les stigmates de l'affrontement entre les blocs et de la menace communiste en provenance du Nord. La transition s'est opérée dans un contexte conflictuel : crise politique, contestation estudiantine et agitation sociale. Les revendications portent notamment sur la hausse des salaires et l'amélioration des conditions de travail : les augmentations octroyées entre 1986 et 1989 ont été de l'ordre de 60% illustrant la remise en cause de la répartition inégalitaire des fruits de la croissance.

Si la transition démocratique en Corée ne trouve pas son origine dans une crise économique puisque les taux de croissance étaient plutôt "insolents"<sup>(10)</sup>, elle s'explique davantage par les contradictions internes d'un modèle déséquilibré de développement qui n'a pas su prendre en compte les besoins de participation d'une classe moyenne en plein essor, produit du processus de modernisation. De ce fait, le mouvement est très largement parti de la base s'appuyant sur la dissidence estudiantine avant d'essaimer dans le reste de la société. En outre, les bouleversements institutionnels n'ont pas été occasionnés par un effondrement de l'autorité de l'Etat et la transition ne fait pas table rase du passé en ne s'accompagnant pas d'un renouvellement décisif du personnel gouvernemental; d'où l'ambiguïté qui va peser sur la nature profonde du changement que vient étayer la forte centralisation du pouvoir autour du président favorisant une certaine forme d'autoritarisme; celui-ci est à l'origine des turpitudes dénoncées par le deuxième président de la VIème République entré en fonction en février 1993. Celui-ci s'était attaché à promouvoir un vaste programme de "moralisation" et "d'austérité" avec, entre autres, la promulgation d'une loi sur l'éthique de la fonction publique et la levée de l'anonymat sur les transactions financières qui facilitait la fraude fiscale et la mise en place de réseaux opaques de financement.

En revanche, en Corée du Sud, la consolidation de la démocratisation reste la question centrale dont l'effectivité dépend de la réduction d'une culture politique autoritaire et conflictuelle ; celle-ci est héritée de la période de colonisation japonaise, de la succession des régimes militaires et de la menace réelle exercée par le Nord fragilisé par la faiblesse de son économie.

A Taïwan où la démocratie est, après le Japon, la plus avancée et la plus solidement implantée, le processus démocratique reste limité à la contrainte externe, soit la nécessité de ne pas remettre en cause le principe de l'unité de la Chine. Un élargissement politique des débats aux questions économiques et sociales est au coeur de la consolidation des changements opérés au début des années 1990 mais freinés par le débat sur l'identité nationale.

Dans les pays en voie de développement d'Asie du Sud Est, la transition est liée à la relève des dirigeants charismatiques qui ont placé leurs pays sur la voie de la croissance en conjuguant "stabilité politique" et développement économique. La réélection du président Suharto, au pouvoir depuis, 1966, illustre la persistance des valeurs de la "démocratie" indonésienne construite autour de l'idée de l'unité nationale et de la stabilité comme condition du progrès économique.

Une analyse approfondie de la dynamique politique des pays asiatiques nécessite l'étude des variables contextuelles de la transition, qu'elles soient socio-économiques, institutionnelles, idéologiques ou internationales. Cette variable internationale n'a joué que dans les pays revêtant une importance stratégique pour les Etats-Unis et prenant plus la forme de l'influence que de l'ingérence en ayant pour cible les gouvernements en place plutôt que les forces d'opposition.

Ainsi, le rôle clé de la Corée, des Philippines ou de Taïwan dans la stratégie américaine de "containment" dans le pacifique a plutôt consolidé les régimes autoritaires en place. Mais la réévaluation des risques en Asie et les menaces d'instabilité que pouvaient présenter le soutien de ces dictatures, notamment pour le dispositif américain, ont impliqué une désolidarisation des

Il est difficile d'apporter des réponses définitives à ces questions tant elles dépendent de la capacité de réaction de ces pays. Même la théorie macro-économique est moins diserte sur les solutions aux crises que sur leurs origines et n'arrive pas encore à appréhender les surs réactions irrationnelles des marchés. Mais il apparaît clairement que la crise asiatique relève d'un horizon temporel plus long que celui du krach boursier du 19 octobre 1987 ou de la crise mexicaine en 1995. Elle se situera dans la durée qui est nécessaire aux ajustements et s'accompagnera d'une fragilité politique et sociale qui soulève la question de la transition politique dans ces pays.

#### **IV- LES CONSIDERATIONS POLITIQUES : LIEN DE CAUSE A EFFET**

La crise monétaire et financière a révélé des interactions douteuses entre la sphère économique et le champ politique, héritage des dictatures militaires notamment. Un bref rappel des spécificités de la transition politique en Asie permettra de préciser le stade de développement politique atteint et de voir dans quelle mesure la nature et le degré de démocratisation ont-ils ou non favorisé la persistance de ces pratiques.

Il est incontestable que la vague de démocratisation n'a pas épargné l'Asie dont les nouvelles démocraties restent fragiles à l'aune des standards occidentaux ; mais jusqu'au milieu des années 80, la liaison entre réforme économique et réforme politique n'était pas évidente et ce déterminisme était minimisé par les pouvoirs en place; l'accent était plutôt mis sur les performances d'un "modèle culturel" la base du succès économique de ces pays et de leur bonne gouvernance.

La diversité des systèmes politiques, des sociétés et des expériences nationales ne permet pas d'identifier le modèle triomphant de démocratie libérale même si certaines de ses techniques ont été empruntées et compte tenu du fait que les différents pays se situent à des niveaux inégaux de transition.

Au Japon, ce n'est pas tant les phénomènes de démocratisation qui préoccupent les élites et les citoyens mais l'adaptation des institutions et des procédures décisionnelles aux impératifs de la mondialisation.

Selon certaines sources statistiques<sup>(7)</sup>, le classement des pays du monde en fonction de la croissance de leur PIB placent les quatre dragons parmi les plus performants: l'ordre est inversé lorsqu'il s'agit de prendre en considération le progrès technique dont ils ont bénéficié: la croissance de la productivité globale a été de 1,7% pour la Corée du Sud, de 2,6% pour Taiwan, de 0,2% pour Singapour et de 2,3% pour Hong Kong au moment où leur croissance économique se situait au niveau de 10,3%, 9,4%, 8,7% et 7,3% respectivement pour les quatre pays. L'effort d'investissement et l'utilisation de la main d'oeuvre disponible seraient alors les seules caractéristiques du développement rapide des pays d'Asie du Sud Est<sup>(8)</sup>.

Le second niveau d'analyse concerne le contenu des investissements, lequel dénote un pourcentage élevé en faveur du secteur de la construction. L'investissement immobilier n'est pas critiquable en soi, même s'il n'a pas un impact équivalent, à moyen terme, que des dépenses de recherche-développement, d'innovation ou d'installation de nouvelles industries; mais c'est l'excédent d'offre qui sévit sur les marchés immobiliers notamment de la Thaïlande et de l'Indonésie qui illustre l'intégration dans la croissance d'une forte composante spéculative.

Le troisième élément d'appréciation concerne le marché de l'électronique; celui-ci est en crise depuis 1996 alors que les exportations asiatiques sont extrêmement concentrées sur la filière électronique: 48% pour la Malaisie et 26% pour la Thaïlande.

Les débats en cours soulèvent des questions centrales: s'agit-il d'une crise de surproduction liée au développement de surcapacités face à la baisse tendancielle de la demande mondiale<sup>(9)</sup>, ou s'agit-il de l'émergence de cycles à l'image des économies parvenues à maturité?

Plus fondamentalement, s'agit-il d'un essoufflement de la croissance avec perte de la compétitivité-prix et ralentissement des exportations en volume, ou s'agit-il d'une croissance sans développement?

maintenant des contraintes sur les déposants: faible rémunération de l'épargne du fait de son abondance et difficultés de retrait des députés du système bancaire. Par conséquent, les taux d'intérêts étaient négatifs: cette donnée, qualifiée par la théorie économique de répression financière, s'est révélée dans de nombreux pays comme un frein au développement défavorable à la formation de l'épargne. Dans les pays asiatiques, elle a été, bien au contraire, une des origines de leur succès illustrant les spécificités du mode de financement de ces pays.

En conclusion, les politiques économiques nationales restent encore déterminées par l'histoire, les différentes trajectoires économiques et les spécificités institutionnelles malgré les similitudes relevées. L'articulation entre l'Etat, les institutions financières et les entreprises revêt des formes spécifiques qui donnent à la politique économique des caractéristiques propres. Les marchés financiers ont sanctionné le mode de régulation non conforme aux préceptes du libéralisme et de ses critères d'appréciation: le processus de globalisation a certes créé des opportunités mais aussi des contraintes. Comment peut-il s'accommoder de formes différentes de régulation? La sortie de crise des pays asiatiques sera l'occasion d'apprécier la question-clé de convergence des économies.

Au-delà du problème de la régulation, la crise monétaire et financière soulève la question de la viabilité du modèle de développement.

## **2-Les limites présumées du modèle de développement**

Depuis le tournant de 1995-1996, la pérennité du "miracle" asiatique est à l'ordre du jour. Parmi les questions au centre du débat figure en premier lieu la participation des facteurs de production à la croissance, celle-ci est-elle due à l'abondance du capital et du travail et/ou à des gains de productivité?

Rappelons que le travail, le capital et le progrès technique constituent les facteurs de production à la source de la croissance et de la richesse des nations. Le progrès technique, ou productivité globale, mesure l'efficacité avec laquelle une économie conjugue le travail et le capital et joue un rôle au moins aussi important que ces derniers

D'une façon générale, l'affaiblissement des systèmes bancaires et financiers est considéré comme étant au cœur de la crise asiatique. Cependant, une différence doit être marquée entre la nature de la fragilité financière dans les différents pays.

- En Corée du Sud, la crise bancaire est liée aux difficultés du secteur industriel : au cours des étapes successives du développement, l'Etat a mené une politique de crédit dirigée vers les secteurs jugés prioritaires et alimenté par une épargne interne. Mais, à mesure que le fonctionnement de l'économie se complexifiait et que la concurrence internationale s'intensifiait, le choix des secteurs prioritaires devenait délicat, induisant des distorsions dans l'allocation des ressources : surinvestissement et apparition massive de surcapacités de production expliquent les difficultés des entreprises et partant la qualité insuffisante des actifs du secteur bancaire.

- Dans les pays d'Asie du Sud Est, le crédit bancaire domestique a été alimenté, en plus d'une épargne domestique déjà abondante, par un afflux de capitaux étrangers dans un contexte de libéralisation financière. Ces entrées de capitaux n'ont pas correspondu à des investissements directs mais à des emprunts en devises par les banques locales; les concours bancaires ont financé des investissements spéculatifs notamment immobiliers et boursiers : autrement dit, les intermédiaires domestiques ont endossé la responsabilité d'orientation des crédits et de sélection des investissements au moment où les systèmes bancaires mal régulés, développent des liens particuliers avec les milieux politiques.

Le système de financement des économies asiatiques, considéré comme un handicap à la poursuite de leur développement, a néanmoins engendré des taux de croissance élevés pendant une longue période. Du côté de l'offre de crédits, ces derniers étaient accordés à long terme et à des taux privilégiés en fonction des options stratégiques retenues; de ce fait, les critères classiques qui mesurent la fragilité d'un système financier, comme par exemple le ratio dettes/fonds propres, laissent apparaître une structure financière risquée. Mais cette politique du crédit n'a été possible qu'en

macro-économiques en particulier par l'accélération de l'inflation. L'écart d'inflation par rapport à l'étranger est généralement compensé par des gains de productivité, sinon la compétitivité se détériore.

Une telle situation aurait nécessité une politique monétaire restrictive effectuant une ponction sur la masse monétaire avec une remontée des taux d'intérêt à court terme. Cette stratégie, qui suppose le fonctionnement des mécanismes par lesquels la politique monétaire affecte l'économie, n'a pas été adoptée. La politique suivie s'est traduite, *a contrario*, par un abaissement artificiel du coût du capital favorisant un surinvestissement notamment dans l'immobilier. Les mécanismes de transmission de la politique monétaire par les canaux de taux d'intérêt est un thème classique de la littérature économique depuis plus de cinquante ans. Même si l'analyse keynésienne présentait ce canal comme agissant principalement par l'intermédiaire des décisions des entreprises, des études ultérieures ont montré que l'investissement en logement et l'acquisition de biens de consommation durables par les ménages étaient également des décisions d'investissement, ce qui était le cas en Thaïlande.

Une augmentation des taux d'intérêt aurait contribué à freiner le surinvestissement immobilier, or celui-ci a été favorisé par des mesures de libéralisation propres à promouvoir les investissements directs, notamment l'ouverture aux capitaux étrangers de secteurs auxquels l'accès était auparavant limité comme la construction : réponse apportée à l'érosion de la compétitivité pour maintenir un taux de croissance élevé.

Le refus des autorités monétaires d'adopter une politique de rigueur monétaire tient à leur volonté de ménager le système bancaire qui éprouvait des difficultés à maîtriser les effets pervers de sa déréglementation comme en témoigne le recours important aux financements en devises et sa forte exposition au secteur immobilier. Consciente de cette situation et de ses enjeux politiques sous-jacents, la banque centrale de Thaïlande a évité un relèvement des taux d'intérêt et donc une restriction des crédits qui aurait aggravé les déséquilibres des bilans des banques.

retournement étonnant des analyses qui ont fait du "miracle" un "mirage". En particulier, la Banque Mondiale a décortiqué ce miracle et en a tiré des préceptes applicables à tous les pays dont le développement est à la traîne <sup>(5)</sup>, explicitant les "stratégies intelligentes de développement".

Après la crise, c'est la politique de régulation et de contrôle <sup>(6)</sup> qui est mise en cause après avoir dégagé les raisons macro-économiques des turbulences monétaires. Occulté par les questions financières, le débat sur la croissance et le développement est de nouveau ouvert.

### 1- Les conditions macro-économiques de la crise

L'information économique disponible laisse supposer que les conditions macro-économiques dans les pays d'Asie du Sud-Est constituent des facteurs favorables à un ajustement monétaire : accroissement de la masse monétaire sans rapport avec la croissance de l'activité réelle, pressions inflationnistes, déficits publics, déséquilibres extérieurs. L'appréciation de ces conditions est différenciée selon les économies mais une des caractéristiques qui se retrouve dans les pays de l'ASEAN est le recours à la politique monétaire censée supporter le poids de l'ajustement macro-économique. Le cas de la Thaïlande illustre les limites de cet instrument de régulation dans les pays asiatiques.

Pour préserver la compétitivité de l'économie, les autorités monétaires thaïlandaises poursuivaient un objectif unique de stabilité nominale du baht contre le dollar. Le succès initial de cette stratégie, comme nous venons de le voir, a suscité des afflux massifs de capitaux notamment de deuxième génération sous forme d'investissements de portefeuille. L'excédent de la balance des paiements courants aurait dû conduire à une appréciation de la monnaie nationale, mais la poursuite de l'objectif de taux de change a impliqué l'obligation, pour la banque centrale, d'acheter tous les dollars qui se présentaient créant ainsi de la monnaie en contrepartie des dollars reçus et perdant ainsi le contrôle de l'offre de monnaie sur le marché domestique. Cette abondance des moyens de paiement a alimenté les déséquilibres

avaient, au départ, pour objet de corriger des situations de surévaluation manifeste de change, elles se sont précipitées par la suite car les opérateurs de marché ont perdu l'éclatement du système de quasi-changes fixes de la région asiatique.

La crise est partie de la Thaïlande, où les autorités monétaires, après avoir engagé près de 17 milliards de dollars de leurs réserves de change pour soutenir la partie du baht, ont dû renoncer à maintenir le change fixe avec le dollar le 2 juillet 1997 sous la pression des marchés financiers et du fonds monétaire international. Le baht s'est effondré entraînant dans sa chute l'ensemble des devises de la région. Le remboursement des prêts souscrits en dollars devenait alors trop coûteux suite à la dévaluation du baht, le système bancaire est ébranlé, les faillites se sont multipliées, les cours des sociétés ont chuté : la crise monétaire est devenue boursière <sup>(4)</sup>.

En définitive, la crise qui a affecté les pays asiatiques s'est étendue de la monnaie à la finance et s'est généralisée à l'ensemble de la région mettant à mal la coopération monétaire, facteur de cohésion et d'intégration de ces pays. Si les germes d'une crise monétaire tels qu'ils sont identifiés par la théorie économique étaient présents, à des degrés divers, dans les pays de l'ASEAN, ils ne justifient pas pour autant sa violence et ses effets démesurés. La question pertinente n'est pas tant l'effet d'une donnée sur la valeur fondamentale d'une monnaie ou d'un titre que l'interprétation que le marché en donnera.

### III- LES CAUSES SUPPOSEES STRUCTURELLES DE LA CRISE

Les origines de la crise ne peuvent se résumer à une surévaluation des changes et il est admis par de nombreux "experts" que la crise financière est la résultante de causes structurelles. Celles-ci sont identifiées à travers une grille de lecture de la théorie néoclassique. Ce n'est pas tant cette question qui est l'objet de notre propos même si elle est fondamentale et pose le problème de la "régulation" d'économies ayant eu une trajectoire spécifique, mais le

Ce système d'ancrage des devises asiatiques sur le dollar est possible tant que les valeurs du dollar et, par conséquent, du yen japonais sont stables; or au courant de 1995, l'appréciation du dollar, liée au relèvement des taux d'intérêt par les autorités monétaires américaines obsédées par la lutte contre l'inflation, a impliqué la baisse de la valeur du yen d'une part et une surévaluation des monnaies asiatiques, d'autre part. Celles-ci ne pouvaient pas suivre le dollar dans sa hausse car les pays asiatiques se trouvaient dans un cycle conjoncturel de déclin : ralentissement des exportations, baisse de la rentabilité des entreprises, tassement de l'investissement, etc ..

La baisse de la valeur du yen, qui entame la compétitivité des pays arrimés au dollar, est liée en premier lieu aux récurrentes tensions avec les Etats-Unis au sujet du surplus de la balance des paiements courants du Japon et l'ouverture de son marché aux produits américains notamment ; elle est due en second lieu à la stratégie monétaire du Japon basée sur une politique d'argent quasi gratuite <sup>(2)</sup>.

Le recul de la compétitivité-prix des pays de l'ASEAN, à l'origine de leurs difficultés commerciales, s'explique également par la dévaluation de la monnaie chinoise. Celle-ci est intervenue au moment où le yen, qui jusque-là avait été fort par rapport au dollar et donc aux monnaies asiatiques, atteignant son sommet et commença à s'affaiblir. Les devises de la région étaient donc enfermées dans cette tenaille yuan et yen. La baisse de la valeur de la devise chinoise de près de 40% en 1994 s'est traduite par la croissance des exportations de l'empire du milieu de 35% en 1994, et de 25% en 1995 affectant les pays voisins qui ont une industrie à fort contenu en main d'oeuvre <sup>(3)</sup>.

La hausse du dollar détériore mécaniquement la compétitivité des pays exportateurs dont la monnaie y est rattachée et fragilise la coordination tacite des politiques de change asiatiques visant à suivre les évolutions du dollar : elle a accru l'incitation pour chaque pays à renoncer à son ancrage sur le dollar et à travers lui, sur les autres monnaies de la région. Ce décrochage a amené la cascade des dévaluations compétitives. Si les attaques spéculatives

-Une politique monétaire permettant d'agir sur les sources domestiques de création monétaire pour stériliser partiellement les entrées de capitaux, contrecarrer les pressions inflationnistes et pour éviter une appréciation du taux de change pénalisante pour la poursuite du développement des exportations.

- Une situation économique saine conformément aux critères retenus par les marchés financiers pour sanctionner ce qui est considéré comme erreurs de politique économique.

L'appréciation des économies à travers une grille de lecture occidentale fait des déficits internes et externes des indicateurs phares qui peuvent provoquer un retournement des anticipations sur les perspectives macro-économiques et produire un brutal retrait des capitaux investis. Ce fut en particulier le cas de la Thaïlande par laquelle la crise arriva. Ce n'est pas un hasard : elle illustre les déséquilibres et les dysfonctionnements existants dans certaines économies de la région qui accèdent à la thèse de la sanction des marchés financiers.

## **II- LES TURBULENCES MONETAIRES :**

### **LES CAUSES CIRCONSTANCIELLES DE LA CRISE**

La montée du taux de change du dollar a servi de détonateur au déclenchement de la crise monétaire en portant atteinte au mécanisme de détermination de la valeur externe des monnaies nationales. En effet, la plupart des monnaies de la zone ont adopté, à la fin des années 80, un système de change quasi fixe d'accrochage au dollar, ou à un panier de monnaie composé à plus de 80% de dollars, avec une marge de fluctuations plus ou moins large selon les pays. Ce système a bien fonctionné jusqu'au milieu de l'année 1995, date de l'appréciation de la monnaie américaine, et a assuré la stabilité des changes pour les exportateurs et les investisseurs étrangers : les placements en portefeuille ont particulièrement été attirés par le différentiel de taux d'intérêt avec les placements américains en l'absence du risque de change.

## 2- Une financiarisation accrue ou les germes de l'instabilité

Les flux de capitaux longs à destination des pays en développement se sont considérablement accrus et profondément transformés depuis le début de la décennie 90. Avec une progression moyenne de près de 20% par an, leur volume atteint plus de 300 milliards de dollars en 1997 dont 85% sont imputables à des créanciers privés. Cette modification des transferts internationaux d'épargne est allée de pair avec la globalisation financière. Avant 1980, l'essentiel des financements internationaux passait par l'intermédiaire du système bancaire. La montée des déficits américains et la crise de la dette des pays en développement font basculer le système financier international dans une logique de finance directe et planétaire : les grands acteurs du jeu financier préfèrent s'endetter ou placer leurs capitaux sur le marché des titres, technique plus souple et moins coûteuse grâce à la suppression du coût de l'intermédiation.

La nature des capitaux qui s'inscrit dans une logique Nord-Sud s'est ainsi modifiée : plus d'investissements directs c'est-à-dire des flux non générateurs de dettes (45%) et de placements en portefeuille de titres (38%) et moins de crédits des banques commerciales. Ces flux privés sont concentrés sur quelques pays récipiendaires qui présentent un potentiel de croissance : quatre pays asiatiques font partie des six qui ont capté près de 60% des fonds privés, la Chine, l'Indonésie, la Malaisie et la Thaïlande.

Comment expliquer l'irrésistible attraction financière asiatique?

La capacité de la zone Asie à drainer des capitaux semblait solide car les besoins de financement étaient estimés à des niveaux très élevés que l'épargne régionale ne pouvait satisfaire malgré l'importance de ses taux. En 1995, la Banque Asiatique de Développement avait avancé le chiffre de 1000 milliards de dollars d'investissements pour une décennie.

L'Asie "involontairement vertueuse" a drainé des entrées massives de capitaux potentiellement destabilisants qui nécessitent une aptitude à les gérer : les outils de gestion de ces flux de capitaux sont de deux ordres :

immédiatement supérieurs: c'est le cas de la Thaïlande et de la Malaisie contrairement à l'Indonésie et aux Philippines : le marché régional sert de base et de terrain d'apprentissage.

La zone Asie se proposait d'expérimenter un développement commercial quasi auto-entretenu par cercles concentriques. Cette forme de croissance stimulée par des délocalisations intra zones devait, à terme, permettre d'intégrer les pays les moins avancés d'Asie, accédant lentement l'idée d'un bloc homogène. La deuxième génération fut celle des "tigres" (Malaisie, Indonésie, Thaïlande) qui suivit le même parcours de l'exportation du textile à l'électronique

Le décollage asiatique a été admis puisque ces pays, dont le développement a été facilité, à l'origine, par la présence de matières premières, pétrole en Indonésie, caoutchouc et étain en Malaisie s'appuya rapidement sur une véritable diversification industrielle. En outre, l'essor de la région a été facilité par sa capacité à drainer des capitaux mondiaux : la montée en puissance des marchés financiers, notamment ceux des pays les moins avancés, constituent une innovation dans ce modèle de développement: le marché mondial a ainsi validé les stratégies retenues. L'Asie était considérée comme ayant opéré le rattrapage économique de l'Occident à travers des mécanismes qui avaient permis, après guerre, aux pays d'Europe et au Japon de rattraper les États-Unis. Cette dynamique de l'émergence d'un nouveau pôle économique est-elle remise en cause pour le moment ?

Des facteurs conjoncturels comme l'appréciation du dollar depuis le second trimestre 1995 et le ralentissement de la croissance dans la zone OCDE ont mis en évidence la vulnérabilité des économies asiatiques aux chocs extérieurs, en posant les limites d'une stratégie de croissance extravertie et de son rythme élevé ainsi que les risques d'une financiarisation accélérée.

années 60. l'expérience d'une forte croissance avec toutefois des succès inégaux. Les bases de cette expansion ont été identifiées. il s'agit d'une transition démographique rapide, d'un développement accéléré de l'agriculture, d'une accumulation puissante du capital humain et physique, d'une stratégie de croissance extravertie, de politiques macro-économiques "orthodoxes" prudentes mais flexibles (maîtrise des déficits publics, dettes internes et externes supportables en termes du PIB, pas de surévaluation politique du taux de change) et enfin une productivité des facteurs élevée. Comme nous le verrons, ce dernier facteur est au coeur des analyses sceptiques quant à l'avenir à moyen terme des pays de la région.

Les résultats de cette option de développement se sont traduits par des performances commerciales durables : le taux de croissance annuel des exportations asiatiques a atteint, durant près de deux décennies un niveau qui dépasse celui du commerce mondial. Simultanément, le commerce intrazone se développait renforçant une intégration régionale spontanée, sans être stimulée par des institutions *ad hoc*.

Initialement structurée par le rôle central du Japon, l'intégration régionale se fonde, *a priori*, sur une division du travail classique reposant sur les avantages comparatifs de chacun des participants : les pays les plus développés caractérisés par leur maîtrise technique et un coût relatif du capital plus faible, fournissent les biens d'équipement et contribuent à l'industrialisation des pays moins avancés. Ceux-ci, bénéficiant de coûts du travail plus faibles, se spécialisent dans les biens de consommation à moindre valeur ajoutée. La constitution de ce pôle de croissance laisse ainsi supposer qu'elle se fonde sur des complémentarités claires.

Le Japon, qui fut le premier miracle saisissant par son ampleur et son dynamisme, a été et demeure un acteur essentiel au développement de la zone par ses importations et des exportations. L'intensification du commerce s'est produite avec les seuls NPI (nouveaux pays industrialisés) lesquels ont industrialisé les économies du deuxième cercle. Les pays les plus performants sont ceux qui ont percé le plus rapidement sur les marchés qui leur sont

Les turbulences monétaires et financières, qui ont donné lieu au plus grand plan de sauvetage de l'histoire impliquant gouvernements de pays riches, institutions financières nationales et internationales, autorisent d'oser interroger les deux démarches. Une telle entreprise, non seulement dépasse le cadre d'une communication mais nécessite le recul nécessaire à toute analyse qui se propose de dépasser le phénomène de mode en évitant une espèce de manichéisme opposant miracle et mirage.

Comme le précise la réflexion de Paul Valéry, "*ce qui est simple est faux mais ce qui est compliqué est inutilisable*". Notre texte tente, avec tous les risques que cela comporte, de surmonter ce double obstacle en optant pour une voie intermédiaire qui combine les éléments conjoncturels et structurels tout en rendant compte des dynamiques à l'oeuvre dans certains pays pour tester quelques hypothèses globales.

## **I- LES FACTEURS FAVORISANT LA DIFFUSION DE LA CRISE A L'ENSEMBLE DE LA REGION**

Le modèle de développement régional impliquant des liens commerciaux puissants entre les pays asiatiques d'une part, la financiarisation récente et accrue de ces pays, dynamique potentiellement déstabilisante d'autre part, permettent d'approcher le phénomène de contagion qui caractérise la crise asiatique.

### **1- Un modèle régional de développement auto-entretenu**

Durant la première moitié de cette décennie, l'essentiel de la littérature relative aux évolutions des pays asiatiques<sup>(1)</sup> était consacré à vanter leur succès économique et à essayer de cerner les clés du miracle de la région en soulignant les particularismes nationaux qui ne compromettent pas, cependant, l'idée d'un mode de développement commun.

Tous les pays concernés, Japon, Hong Kong, Corée du Sud, Singapour, Taïwan, Indonésie, Malaisie, Thaïlande, ont fait depuis le début des

# LA CRISE ASIATIQUE: QUEL CHEMINEMENT DE LA CONFIANCE A LA DEFIANCE ?

Nezha Lahrichi

*"L'esprit le plus élevé doit raisonner comme un archer :  
s'il a manqué sa cible, il s'en retourne et cherche en lui  
la raison de son échec".*

*CONFUCIUS*

## INTRODUCTION

L'analyse de la crise asiatique pose un problème méthodologique tant ses origines sont multidimensionnelles et imbriquées et ses causes et effets mêlés et enchevêtrés. Il y a au moins deux façons différentes d'examiner les facteurs explicatifs de cette crise.

La première consiste à dégager les causes globales et différenciées puisqu'il s'agit, dans cette région, de l'application d'un système qui, en déjouant les préceptes du libéralisme, a combiné avec succès protectionnisme, planification, concurrence et efficacité. Quant aux variantes nationales, elles sont liées à des facteurs historiques, géographiques et aux compromis politico-économiques.

La deuxième démarche s'articule autour des causes circonstanciées, immédiates et des origines structurelles qui touchent aux ressorts profonds du développement du pôle le plus dynamique de la planète.

mesures pour améliorer la transparence et l'ouverture, notamment en établissant des normes pour aider les pays à publier régulièrement et avec ponctualité un courant d'informations économiques et financières complètes. Le FMI va à présent accélérer ses efforts visant à élargir et renforcer la Norme Spéciale de Diffusion des Données (NSDD), pour l'étendre à des données financières supplémentaires, telles que les engagements liés aux réserves, les opérations et positions de la banque centrale en produits financiers dérivés, la dette - en particulier la dette à court terme- et les indicateurs prudentiels du système bancaire. Le FMI continuera d'encourager les pays à publier les conclusions des consultations du Conseil d'administration au titre de l'article IV, sous la forme des Notes d'information à la presse (NIP). Il faut s'assurer que le marché et les institutions emploient utilement toute l'information disponible, afin qu'elle soit intégrée dans l'évaluation des risques et que la politique du crédit soit fondée sur cette évaluation bien informée des risques.

**Quatrièmement, établir des procédures plus efficaces pour faire participer le secteur privé à la résolution des crises de la dette.** Il est clair qu'il faut trouver les moyens de faire participer très tôt les créanciers privés, afin d'assurer une répartition des charges équitable vis-à-vis du secteur officiel et de limiter les effets pervers. C'est là une tâche difficile, mais que nous devons très vite entreprendre.

Comme vous le voyez, nous avons un programme très ambitieux pour l'année qui vient, laquelle se caractérisera sans nul doute par l'élaboration et la diffusion de nouvelles normes et pratiques optimales, un programme qui s'inscrit dans ce que nous appelons le renforcement de l'architecture du système financier international. Pour le mettre en oeuvre, nous devons approfondir notre coopération avec la Banque mondiale et les autres institutions internationales. Et nous comptons sur le dialogue permanent avec la communauté internationale et les parties intéressées dans chaque pays pour nous guider dans cette entreprise.

## L'avenir

Quel parti tirer de ces enseignements pour mieux prévenir les crises financières et résoudre celles qui se produiront inévitablement ? Le Comité intérimaire du FMI d'avril 1998 a défini des actions dans quatre domaines clés.

**Premièrement, renforcer les systèmes financiers international et nationaux.** Depuis un an environ, le FMI et la Banque mondiale oeuvrent de concert à la diffusion d'un ensemble de pratiques optimales dans le domaine bancaire, tel qu'il a été élaboré par le Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, afin que les normes et pratiques qui ont fait leurs preuves dans plusieurs pays puissent être adaptées et appliquées par d'autres. Ces normes sont codifiées dans les 25 Principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace établis par le Comité de Bâle. Ces efforts doivent à présent être approfondis et élargis à d'autres domaines importants, tels que la comptabilité, la vérification et la publicité des comptes, l'évaluation des actifs, la faillite et la bonne gouvernance au niveau des entreprises. Il est nécessaire d'élaborer des mécanismes, en coopération avec la Banque, des règlements internationaux et d'autres institutions internationales, qui permettent de suivre la mise en oeuvre de ces normes.

**Deuxièmement, renforcer la surveillance du FMI.** Le FMI doit se montrer plus ambitieux et plus exigeant en ce qui concerne les données qui lui sont transmises et communiquées aux marchés. Il doit être mieux informé de la structure de la dette extérieure des pays, du niveau de leurs réserves, de l'endettement de leur secteur privé, et du niveau des actifs bancaires non performants. Le FMI doit intensifier sa surveillance sur le secteur financier et les mouvements de capitaux, prêter une attention particulière à l'interdépendance des politiques et aux risques de contagion, et veiller à connaître plus à fond l'opinion et les perspectives du marché.

**Troisièmement, améliorer l'accès à l'information et la transparence.** Depuis quelques années, le FMI a pris de nombreuses

montrent à l'évidence que ces risques sont loin d'être négligeables. Mais il serait mal avisé d'en conclure qu'ils sont insurmontables ou de les laisser occulter les avantages de la mondialisation.

Ce qui est indispensable, en revanche, c'est le besoin de s'adapter à ce monde de plus en plus intégré, et de mettre en place des réformes rassemblant un certain nombre d'éléments qui sont vitaux pour la croissance économique et la stabilité financière soit :

- une transparence et une responsabilité accrues dans la conduite des affaires publiques et des entreprises.

- des systèmes bancaires plus solides, capables de protéger l'épargne des petits épargnants, et qui devront être libérés de l'intervention de l'État dans l'allocation du crédit afin qu'il finance les activités les plus productives.

- la libéralisation des flux de capitaux, d'une manière prudente et judicieusement échelonnée, afin d'augmenter les avantages et de réduire les risques inhérents à la liberté de mouvement des capitaux.

- des conditions d'activité plus équitables pour le secteur privé par le démantèlement des monopoles et la mise en place de régimes réglementaires plus simples et plus transparents.

- la réduction des dépenses publiques improductives, comme la course aux armements, les projets de prestige, et les subventions et garanties octroyées à des entreprises et secteurs privilégiés.

- des dépenses de santé et d'éducation de base plus élevées et plus efficaces; une protection sociale appropriée pour les pauvres, les chômeurs et les autres groupes défavorisés; la protection de l'environnement.

- un dialogue plus productif avec le monde du travail et le reste de la société civile, afin d'accroître la base politique favorable à l'ajustement et aux réformes et faire en sorte que tous les secteurs de la société bénéficient de la croissance, tout en protégeant les droits élémentaires des travailleurs.

problèmes sociaux à résoudre. Mais sans ces programmes et l'appui international qu'ils ont reçu, le ralentissement de ces économies serait beaucoup plus prononcé, le coût pour l'ensemble de la population beaucoup plus lourd, et les risques pour l'économie mondiale beaucoup plus élevés. Cela étant, le FMI et les autorités thaïlandaises et coréennes suivent de près l'évolution de la situation. Et nous avons adapté ensemble des programmes en vue d'amortir l'impact de la récession sur les couches les plus vulnérables de la population.

En Indonésie, toutefois, un temps précieux a été perdu par des dérapages de politique économique, notamment dans le domaine, crucial, de la politique monétaire, ainsi que dans certains domaines structurels. Il en résulte que la Roupie indonésienne est à présent considérablement sous évaluée, que l'inflation s'est dangereusement accélérée et que la situation économique s'est détériorée. C'est pourquoi les autorités indonésiennes et le FMI ont récemment convenu d'un programme économique renforcé, qui comprend une longue liste de mesures prioritaires, c'est-à-dire de mesures que les autorités indonésiennes se sont engagées à entreprendre avant que la prochaine tranche du prêt à l'Indonésie puisse être décaissée. La plupart de ces mesures ont déjà été prises, mais il est capital que les autorités continuent à mettre en oeuvre de manière déterminée le programme dans sa totalité.

### Leçons à tirer de la crise

Quels enseignements pouvons-nous tirer des événements de ces derniers mois? Certes, la mondialisation des marchés financiers mondiaux offre des possibilités sans précédent: je citerai notamment l'accélération du rythme de l'investissement, la création d'emplois, une plus forte croissance. Mais elle est en même temps porteuse de risques: je soulignerai en particulier une plus grande vulnérabilité aux changements d'opinion des investisseurs, qui sont capables de provoquer des déplacements massifs de capitaux, eux-mêmes susceptibles de précipiter des crises dans le secteur bancaire, avec effets contagieux pour d'autres économies. Les derniers événements d'Asie

Quant aux pays en développement, ils devraient cette année voir leur croissance économique, en tant que groupe, retomber du niveau de 6% enregistré en moyenne dans les années 1990 à un niveau de 4% environ, soit l'expansion la plus lente pour ces pays depuis 1991. Les plus durement touchés, bien sûr, seront les pays d'Asie, en particulier l'Indonésie, la Corée, la Malaisie, les Philippines et la Thaïlande. La plupart des autres pays à marché émergent peuvent s'attendre à un ralentissement de leur croissance, suivi d'un léger raffermissement l'année prochaine.

En Afrique, la croissance de nombreux pays devrait se situer autour de 5% et se poursuivre à peu près au même niveau à moyen terme. Cela suppose des politiques d'ajustement structurel énergiques, notamment des efforts pour améliorer la gestion publique, et le soutien continu de la communauté internationale. Toutefois, les récentes baisses prononcées des prix du pétrole et d'autres produits de base soulèvent des difficultés considérables pour un certain nombre de pays. Ces difficultés pourraient affecter temporairement la croissance et l'investissement, voire ralentir les progrès de la lutte contre la pauvreté

Comment se portent aujourd'hui les pays asiatiques en crise? Il est encourageant de constater qu'en Thaïlande comme en Corée, pays qui ont lancé des programmes d'envergure, qui s'attaquent à la racine de leurs difficultés économiques, la confiance semble revenir. Le Baht s'est raffermi de plus de 40% depuis son bas point de janvier, et le Won de plus de 30% depuis le creux enregistré fin décembre. Les marchés boursiers de Thaïlande et de Corée ont progressé de 13% et 8%, respectivement, depuis le début de l'année. Et dans les deux pays, les flux d'investissement direct étranger et d'investissement de portefeuille commencent à se rétablir.

Il ne faudrait pas en déduire que la Thaïlande et la Corée se trouvent dans une situation facile. Ce n'est pas le cas. Nous nous attendons à une baisse de 3% environ du PIB en Thaïlande cette année, et de 1% en Corée. C'est un passage très difficile pour des pays accoutumés à de longues périodes de croissance à des taux de 7 à 8%, et qui ont encore tant de

"clientélisme" et son influence sur la conduite de la politique économique. Faute d'être convenablement informés, les marchés ont eu tendance à craindre le pire et à douter de la capacité des gouvernements à prendre à temps les mesures correctives nécessaires. L'imposition de contrôles sur l'activité des marchés, et l'éventualité d'autres contrôles à venir, a non seulement rendu les investissements plus risqués, mais a également contribué à renforcer l'impression que les gouvernements traitaient les symptômes, plutôt que les causes de leurs problèmes. Cela n'a pas seulement fait fuir les investisseurs étrangers vers des rivages plus sûrs, mais a aussi précipité l'achat de devises par les entreprises nationales, notamment celles qui étaient lourdement endettées en monnaie étrangère.

### Conséquences pour l'économie mondiale

Dans ces conditions, un débordement-un *effet de domino* dans la région - était inévitable, avec des répercussions pour d'autres économies à marché émergent et pour l'ensemble du monde. Les dernières estimations du FMI montrent que globalement le monde connaîtra cette année un ralentissement de la croissance, qui sera à un niveau légèrement supérieur à 3%, soit environ un point de pourcentage au-dessous de ce que nous avons prévu avant le déclenchement de la crise asiatique.

D'une façon générale, la plupart des pays industrialisés, à la seule exception notable du Japon, sont bien placés pour absorber les effets de contraction de la crise. Au Japon, la reprise était anémique même avant le début de la crise asiatique, et cette dernière va exercer ses effets négatifs au plus mauvais moment pour ce pays. Mais aux États-Unis, au Royaume-Uni, et dans quelques autres pays industrialisés, la récession asiatique va contribuer à diminuer les pressions inflationnistes. Les dépenses de consommation et d'investissement restent fortes aux États-Unis, et les statistiques continuent d'afficher une croissance vigoureuse de la production et de l'emploi; la confiance des consommateurs est à son plus haut depuis trente ans, et le chômage a son plus bas niveau depuis un quart de siècle.

Comment ce qui s'est passé en Asie a-t-il donc pu se produire, après tant d'années de performances économiques exceptionnelles? Dans le cas de la Thaïlande, la réponse est claire. Pour commencer, les indicateurs économiques habituels révélaient de forts déséquilibres macroéconomiques : la croissance des exportations avait fortement ralenti; le solde des transactions courantes présentait avec persistance un déficit important, financé de façon croissante par des capitaux extérieurs à court terme; et le taux de change réel s'était apprécié pour atteindre un niveau qui apparaissait insoutenable. Ces problèmes ont à leur tour révélé d'autres faiblesses dans l'économie, notamment un fort endettement du secteur privé en devises, sans couverture, une spéculation sur le marché immobilier, et un système financier fragile et trop exposé. Ces faiblesses ont été exacerbées par un recours débridé au financement extérieur, des mouvements défavorables de la parité Dollar/Yen, et des politiques économiques inadaptées à la situation.

Au même moment, les événements de Thaïlande ont incité les acteurs économiques, et en particulier ceux qui avaient initialement sous-estimé les problèmes de la Thaïlande, à examiner de beaucoup plus près les risques existants dans les pays voisins. Et ils ont constaté que, à divers degrés suivant les pays, ces économies souffraient des mêmes problèmes que l'économie thaïlandaise, notamment d'un marché immobilier surévalué, de secteurs bancaires fragiles et mal surveillés, et d'un endettement considérable à court terme du secteur privé en devises. De surcroît, après la Thaïlande, les marchés, y compris les résidents locaux, ont commencé à jeter un regard plus critique sur des déficiences qu'ils avaient jusque-là considérées comme mineures, et réalisant l'ampleur des faiblesses de ses économies, certains se sont réveillés brusquement et ont été pris de panique.

Les doutes des opérateurs ont été aggravés par le manque de transparence concernant l'étendue des engagements de l'État et de la banque centrale; la santé réelle du secteur financier; l'étendue et la structure de l'endettement du secteur privé; enfin, les liens existant entre les banques, les entreprises et l'État, et l'impact négatif de ce que l'on a appelé le

# ORIGINES ET ENSEIGNEMENTS DE LA CRISE ASIATIQUE

Alassane D. Ouattara

C'est un honneur pour moi de prendre part à vos réflexions sur la crise asiatique, ses origines et ses enseignements. Ces débats sont certainement d'actualité. Il y a quelques semaines seulement, le Comité intérimaire du FMI, qui est notre organe de décision, évoquait les mêmes questions. Notre propos était de trouver une voie qui permette à l'avenir de mieux prévenir les crises et de traiter plus efficacement celles qui se produiront inévitablement. J'aimerais vous faire part du résultat de ces délibérations: il s'agit essentiellement d'un programme pour renforcer l'architecture du système financier international. Mais il nous faut d'abord revenir en arrière et retracer le fil des événements d'Asie orientale.

## Les origines de la crise

Au cours des trois dernières décennies, aucun autre groupe de pays n'a réalisé une croissance économique plus rapide ou connu une réduction aussi spectaculaire de la pauvreté. La Corée, la Malaisie et la Thaïlande ont quasiment éliminé la pauvreté absolue, et cet objectif est maintenant à la portée de l'Indonésie. Le revenu par habitant a décuplé en Corée, quintuplé en Thaïlande, et quadruplé en Malaisie. En fait, les niveaux de revenu par habitant de Hong Kong et de Singapour dépassent à présent ceux de certains pays industrialisés d'Occident. Et jusqu'à la crise, l'Asie attirait près de la moitié du total des flux de capitaux privés à destination des pays en développement, soit plus de 100 milliards de Dollars E.U. en 1996.

- 7- François Chesnais, *Le Monde Diplomatique* février 1998
- 8- CEPIL et article de Bent John déjà cité.
- 9- F. Chesnais - *Mondualisation du Capital.* , Paris Syros, 1997
- 10 Christian de Boissieu et Sandrine Rol. - *Le plongeon asiatique.* - décembre 1997.
- 11- Birolli. *Le Nouvel Observateur*, n°1741, du 19 au 25 mars 1998.
12. *Perspectives Economiques de l'OCDE*, décembre, 1997
13. *Perspectives Economiques de l'OCDE* , décembre, 1997
- 14 Brahim Wade. - *Les remèdes absurdes du FMI.* - *Le Monde Diplomatique*, février 1998
15. *Le Monde*, 3 janvier 1998
- 16 *Focus*, février 1998
17. *Le Bulletin du FMI*, 13 avril 1998
- 18- *Le Bulletin du FMI*, op. cit.
- 19- *Le Monde Diplomatique*, op cit
20. *The New York Times*, 14 janvier 1992 .
- 21- *The Wall Street Journal*, New York, 22 septembre 1997
22. *Los Angeles Times*, 22 novembre 1997
23. *Les Echos*, 17 et 18 avril 1998
- 24- *The New York Times*, 13 janvier 1998
25. *Le Nouvel Observateur* du 19 au 25 mars 1998
26. *Perspectives de l'économie mondiale: FMI*, avril 1998

De telles prévisions reposent, cependant, sur l'hypothèse d'économies japonaise et chinoise qui résisteraient aux effets des dévaluations des monnaies des pays concurrents.

Or, dans la conjoncture actuelle, la nervosité des marchés boursiers témoigne de difficultés réelles. La bourse de Tokyo a sanctionné le dernier plan de relance japonais par une forte baisse de 2.26% de l'indice Nikkei (lundi 27 avril 1998). De même, la parution d'un article dans le Wall Street Journal, durant la même semaine, qui parle de la possibilité d'un resserrement de la politique monétaire américaine dans les prochains mois, a provoqué un repli de la bourse de New York où le Dow Jones perd 1.62 %. Cette situation combinée à l'affaiblissement du dollar a affecté les places boursières européennes.

De telles données montrent que la situation économique et financière mondiale est instable. Ses perspectives dépendent largement de l'issue de la crise dans les pays du Sud-Est asiatique. C'est dire que la dynamique de l'économie mondiale se trouve, désormais, dans la région asiatique.

## NOTES BIBLIOGRAPHIQUES

- 1- Piot Olivier - *Finance et Economie la fracture* - Paris - 1995
- 2 Indexe sur un ensemble de monnaies s'appuyant sur le dollar U S (80%)
- 3 Excepte Hongkong où l'autorité de tutelle britannique occupait une fonction classique d'Etat-gendarme
- 4 Le Bureau of Investment (BOI) en Thaïlande et le Malaysian Industrial Development Authority (MIDA) en Malaisie accordent des mesures incitatives notamment à caractère fiscal et la possibilité de contrôle à 100%
- 5 *Rapport du Programme des Nations Unies pour le Développement*, 1994
- 6 B Ihon *Thaïlande les faiblesses du système bancaire*, in *Le mois économique et financier*, revue de la Société de la Banque Suisse, Bale, décembre 1997

produit moins cher sur ses marchés à l'exportation que sur son marché domestique. L'article 6 du GATT permet au pays, victime du dumping, de réagir par la mise en place des droits anti-dumping sur les importations concernées.

### **Une crise qui accélère la démocratisation des gouvernements de l'Asie du Sud-Est**

L'enseignement majeur de la crise asiatique réside dans le fait qu'elle apparaît comme le produit de la corruption et de la forte collusion des gouvernements avec les grands groupes privés et les banques. Cette nouvelle donne combinée aux effets sociaux des restrictions budgétaires que la crise et le FMI imposent aux gouvernements, accroît le déficit de légitimité des régimes politiques en place. Cette nouvelle situation va accélérer le processus de démocratisation des pays de l'Asie du Sud-Est.

### **Les perspectives de l'économie mondiale**

En raison de la crise dans les pays du Sud-Est asiatique, les projections de la production mondiale établies initialement pour la construction du premier cadrage macro-économique prévisionnel ont été revues à la baisse. Il y a quelques mois, la crise financière qui s'est déclarée dans la région de l'Asie, n'inquiétait pas outre mesure les prévisionnistes et les experts des organismes financiers internationaux qui maintenaient le cap avec un certain optimisme.

Or, il semble, aujourd'hui, que la crise s'est installée dans la zone et fait planer de grandes incertitudes dans le reste du monde. Les plans de redressement nationaux et les actions de coopération internationale sont mis en branle pour sauver la situation.

Cette situation entraînerait, en comparaison avec les premières prévisions, un ralentissement relatif de l'évolution du commerce international, son accroissement serait de 6,4% en 1998 et de 6,1% en 1999 au lieu de 9,4% en 1997. Une telle décélération est imputable au recul du commerce international, depuis le déclenchement de la crise asiatique, dans les pays en développement (-2,6%) et dans les économies en transition (-2,9%)<sup>(26)</sup>.

## L'importance des risques des dépréciations des monnaies japonaise et chinoise

Les prévisions relatives aux incidences de la crise sur le reste du monde sont relativement optimistes : une perte de 1% au niveau du taux de croissance des pays de l'OCDE, de l'Union Européenne, de 1,5% pour les pays de l'Amérique Latine et de 1% des pays d'Afrique comme le Maroc. Cependant, la situation risque d'être plus grave si le Japon et la Chine sont entraînés dans la spirale des dépréciations de leurs monnaies. Le G7 et le Comité Intérimaire du FMI, réunis à Washington les 15 et 16 avril 1998 se sont beaucoup préoccupés des développements à venir de la crise asiatique si l'évolution de l'économie japonaise ne permet pas de soutenir le yen. Les réductions récentes par le gouvernement nippon des impôts de l'ordre de 4.000 milliards de yen paraissent insuffisantes pour relancer la consommation. Un yen faible risque de renforcer les excédents japonais, de creuser les déficits américains et d'aggraver les déséquilibres de la balance des paiements courants dans le monde. En attendant des mesures plus concrètes, Tokyo a abandonné 2.57% (le 16 avril 1998) et a entraîné à la baisse la plupart des places financières asiatiques. En Chine, la menace d'une dévaluation se fait de plus en plus sentir. En conséquence, le dollar continue sa hausse (132 yens contre 130 la veille) ainsi que la Livre Sterling qui atteint le seuil de 1,69 dollar. La complexité d'une telle situation conduit les puissances économiques à réfléchir sur les réformes nécessaires pour adapter l'architecture du système monétaire et financier à la lumière des leçons de la crise asiatique.

### Une crise qui conduit au retour du protectionnisme

Les dévaluations successives des monnaies des pays du Sud-Est Asiatique, et la Chine s'y prépare également, dopent leurs exportations. Une telle situation risque de déstabiliser les échanges extérieures et de conduire à un retour au protectionnisme dans sa forme moderne : mise en place de procédure anti-dumping. Le dumping c'est la vente, par une firme, d'un

négative entre une économie réelle en récession et une sphère financière opulente. Au moment où des fortunes colossales sont construites par un simple jeu d'écriture aux quatre coins de la planète, des économies connaissent des crises à répétition, avec un chômage permanent, entraînant pauvreté et exclusion au sein des métropoles des pays riches. En revanche, autre terme du paradoxe, la crise financière a éclaté, en Asie du Sud-Est, au moment où la conjoncture mondiale était favorable grâce à des taux d'intérêt peu élevés et une croissance vigoureuse de la production et des exportations.

Par ailleurs, contrairement à la crise mexicaine ou à la crise d'endettement des années 1980, qui étaient imputables à des comportements irrationnels du secteur public, la crise asiatique est à attribuer au secteur privé.

Aussi bien au Mexique qu'en Asie du Sud-Est, il s'agit d'une crise financière qui se traduit par une incapacité de ces pays à honorer leurs dettes. Mais l'ampleur de celles-ci menace l'ensemble du système financier mondial. C'est ce qui confirme le rôle stratégique des institutions financières internationales et des principales puissances économiques dans la régulation de la crise <sup>(25)</sup>.

Au Mexique, l'endettement étant public, son rééchelonnement a été facilité par quelques négociations entre les grands argentiers du monde. En Asie, la situation est rendue plus complexe par le nombre de débiteurs privés qui se comptent par centaines de milliers.

De même, pour la crise mexicaine, le traitement a été rendu possible grâce au rôle des Etats-Unis en pleine croissance et à proximité du Mexique, et dont l'étendue et le dynamisme du marché permettaient de stimuler les exportations mexicaines. En Asie, le Japon en pleine récession, ne peut pas assumer ce rôle, d'où la nécessité d'une haute surveillance par les institutions financières internationales de l'économie japonaise de plus en plus soumise à une pression pour déprécier le Yen.

fonds d'investissement et les centres financiers offshore. Soit une vaste réforme qui nécessite le changement des statuts du FMI.

De telles propositions se heurtent, néanmoins, à une impopularité croissante du FMI. Beaucoup d'économistes pensent que de telles interventions du FMI vont encourager les excès du système financier international car le FMI favorise "la privatisation des profits et la socialisation des pertes" (24) D'autres critiques plus virulentes reprochent aux institutions financières internationales un train de vie et des salaires supérieurs à ceux des grandes puissances économiques.

Quelle que soit l'issue de ce débat, ce qui est certain, c'est que la crise asiatique a montré les limites du rôle classique des institutions financières internationales dans la prévention et la régulation des crises du XX<sup>e</sup> siècle. La globalisation financière confère désormais aux crises une ampleur singulière et des effets de propagation rapides au sein de l'économie mondiale, jamais vus auparavant dans l'histoire du capitalisme. Les instruments de régulation mondiale des crises doivent être adaptés à cette nouvelle donne.

## ENSEIGNEMENTS DE LA CRISE ASIATIQUE ET PERSPECTIVES DE L'ECONOMIE MONDIALE

Même si, à terme, les retombées mondiales de la crise asiatique sont incalculables, à très court terme, quelques enseignements majeurs sont à souligner.

### **Une crise pas comme les autres**

De par sa nature, ses causes et son ampleur, la crise du Sud-Est asiatique est singulière.

Elle est le produit d'une distanciation de la sphère financière par rapport à l'économie réelle. Un des paradoxes de la mondialisation : une corrélation

## La réforme du Fonds Monétaire International

Les crises du XX<sup>e</sup> siècle, au Mexique puis en Asie du Sud-Est, mettent à nu les limites des organisations financières internationales dans la régulation du système financier mondial.

D'abord le traitement de la crise mexicaine avait nécessité des fonds qui dépassaient les disponibilités des institutions financières internationales. Sans l'intervention du Trésor Américain, la crise mexicaine aurait pu durer, entraînant dans son sillage les Etats-Unis, puis, à travers eux, l'économie mondiale.

De même, pendant la crise asiatique, l'enveloppe financière exigée par la régulation de la crise dépasse largement les disponibilités du FMI et de la Banque Mondiale. Un groupement de puissances économiques est rendu nécessaire pour la mise de fonds supplémentaires (22 milliards de dollars).

Dans ce contexte, le débat est passionné autour des ajustements à opérer au sein des institutions financières internationales. Pour les responsables du Fonds, il est nécessaire d'augmenter le capital du Fonds pour adapter ses missions à l'allure de l'économie mondiale <sup>(21)</sup>. Dans cette perspective, ce dernier cherche à porter ces montants respectivement à 275.73 milliards de dollars dont 50 milliards à utiliser en cas "de menace sur le système monétaire international"<sup>(22)</sup>.

La réunion du G7 et du Comité Intérimaire du FMI, en avril 1998, a conçu le cadre global de la réforme du Fonds. Il s'agit, en fait, d'un engagement "à explorer les moyens de renforcer l'architecture du système financier international". Erreur! Signet non défini. Un consensus est à rechercher dans cinq domaines : "promouvoir un fonctionnement plus efficace des marchés mondiaux, améliorer la transparence et l'information...renforcer les systèmes financiers...évaluer le rôle de la communauté internationale...et promouvoir un partage approprié des charges avec le secteurs privé" <sup>(23)</sup>. La France adopte une position maximaliste où le FMI aurait un rôle de surveillance et de contrôle sur les banques, les compagnies d'assurance, les

caractère idéologique en ce sens qu'à travers les programmes imposés, il s'agit en fait de briser le rôle de l'État, à la base du modèle asiatique.

Sur un autre plan, les critiques doutent de l'efficacité des mesures appliquées par le FMI. Celui-ci cherche à imposer des politiques micro-économiques et macro-économiques incompatibles. Par exemple, il y a problème en réclamant en même temps à des pays de redresser leur système bancaire, tout en ralentissant leur croissance en augmentant les taux d'intérêt afin de rétablir l'équilibre extérieur. Des niveaux de taux d'intérêt élevés, en décourageant la demande de crédit, ralentissent la croissance et fragilisent davantage le système financier.

Enfin le FMI est aujourd'hui confronté à des crises touchant des acteurs privés, dans un environnement de change flottant avec une forte mobilité internationale des capitaux. Sa difficile gestion de la crise asiatique renvoie à une réalité incontournable. La mondialisation financière appelle une régulation de la finance mondiale, c'est-à-dire, en pratique, une surveillance des systèmes financiers nationaux. La question qui se pose est de savoir si, par sa structure, son idéologie et ses ressources, le FMI peut assurer avec efficacité et légitimité ce rôle. Dans ce cadre, le FMI s'est vu reprocher de créer un aléa moral en venant en aide aux pays touchés par la crise en avançant un double argument. Sachant que le FMI peut toujours leur venir en aide en cas de difficultés graves, il est à craindre qu'aussi bien les dirigeants politiques que les investisseurs ne soient amenés à prendre des risques excessifs. De même, certaines thérapeutiques proposées par le FMI ont contribué à l'aggravation de la crise asiatique. L'impératif de fermeture des institutions financières les plus fiables de la Thaïlande, de l'Indonésie et de la Corée du Sud n'a pas rétabli la confiance, mais, au contraire, a produit un effet pervers en provoquant chez les établissements sains et bien gérés des retraits massifs<sup>(20)</sup>.

---

seconde ligne, dotée de 22 Milliards de dollars est apportée par sept pays (Etats-Unis, Canada, Japon, France, Allemagne, Grande-Bretagne et Australie) <sup>(19)</sup>.

Les banques créditrices à leur tour négocient, outre leur implication dans le pays, moratoires, rééchelonnements de dettes et de nouveaux crédits-relais.

La Banque Mondiale, pour sa part, apporte son soutien financier et son expertise pour améliorer les systèmes de régulation financière, de gouvernance du secteur privé et de gestion de la dette extérieure en vue d'aider à restaurer la confiance des investisseurs internes et externes. Mais en contrepartie de cette assistance, les pays d'Asie ont pris des engagements chiffrés en termes de croissance, de chômage et d'inflation.

L'intervention du FMI a privilégié dans ses programmes, d'abord, l'ajustement macro-économique qui a pris pour levier l'ajustement budgétaire et une politique monétaire rigoureuse pour rétablir la confiance dans la monnaie.

L'effort a ensuite porté sur la restructuration financière et d'autres réformes structurelles. Celles-ci s'attaquent aux problèmes considérés à l'origine de la crise, à savoir : la fragilité des institutions financières, la réglementation et le contrôle bancaires inadéquats et les relations peu transparentes entre les gouvernements, les banques et les entreprises. A ce dernier niveau, le FMI est épaulé par la Banque Mondiale et la Banque des Réglements Internationaux.

Cependant, la crise asiatique et la forte implication des institutions financières internationales ont déclenché un débat autour de leur rôle dans la prévention et la régulation des crises.

Le FMI et les autres organisations financières internationales sont actuellement critiqués d'abord pour leur incapacité à agir de façon préventive pour empêcher le déclenchement et la propagation des crises financières. Par ailleurs, d'autres critiques soulignent que ces interventions ont revêtu un fort

très modérée, dans les économies avancées. Les pays européens, sous la contrainte des critères de convergence enregistreraient, néanmoins, un taux d'inflation moyen d'environ 2,4% pour l'année 1998.

## LE ROLE DES INSTITUTIONS FINANCIERES INTERNATIONALES DANS LA GESTION DE LA CRISE ASIATIQUE

La crise asiatique a mis le FMI sur le devant de la scène. De la Thaïlande à la Corée du Sud, le FMI a mobilisé ressources financières, comme il a apporté assistance technique et programmes de réformes. L'objectif de base du FMI comme celui de la Banque Mondiale et de la Banque des Règlements Internationaux (BRI) est d'éviter la propagation de la crise à travers l'économie mondiale en redonnant confiance aux marchés financiers.

Ainsi, le FMI a pris des engagements financiers sans précédent, puisque ses prêts à la Thaïlande, à l'Indonésie et à la Corée du Sud totalisent le chiffre record de 127 Milliards de dollars. A cela, il faut ajouter les sommes que certains pays se sont engagés à mettre à sa disposition en cas de besoin.

La Thaïlande fut le premier pays à bénéficier du soutien du FMI (appuyé par le groupement japonais), et un plan de sauvetage s'élevant à 17 Milliards de dollars a été mis en place. La Banque Mondiale s'est engagée à apporter 1.5 Milliards de dollars. Puis, ce fut le tour de l'Indonésie d'obtenir une assistance de 43 Milliards de dollars plus 4,5 Milliards de la Banque Mondiale. Mais le plus grand plan d'assistance de l'histoire du FMI (57 Milliards de dollars) a été mis en oeuvre le 3 décembre 1997 au profit de la Corée du Sud et a impliqué trois types d'actions : les organisations financières internationales et régionales, les gouvernements des pays riches et les banques créditrices. La particularité de ce plan est de prévoir deux lignes de défense. Une première ligne assurée par le FMI (21 Milliards de dollars) et la Banque asiatique de développement (4 Milliards de dollars) tandis que la

Dans le domaine des investissements, l'intérêt croissant des capitaux asiatiques pour le Maroc, risque d'être atténué. Plusieurs projets d'investissements en cours connaîtront certainement des retards dans la réalisation. De plus, de nombreux investisseurs européens et américains préféreront réorienter leurs capitaux vers l'Asie du Sud-Est au moment où la crise aurait engendré, de nouveau, une situation favorable aux investissements étrangers.

Concernant le change, la poursuite de la montée du dollar, aura, également des répercussions négatives sur les comptes extérieurs du Maroc.

Ainsi, les effets probables de la crise asiatique sur le Maroc sont complexes et peuvent se présenter sous de multiples aspects et emprunter différents canaux économiques et financiers. Ils demeurent, par voie de conséquence, difficiles à apprécier isolément et avec une certaine marge de certitude.

Une première évaluation très sommaire de ces retombées sur l'économie marocaine montre que l'impact dépressif immédiat pour l'année 1998 serait à peine perceptible et se chiffrerait à 0,3 point du taux de croissance du PIB. L'activité interne, serait, en effet, affectée par la faiblesse de la demande extérieure et par la perte de compétitivité de certains secteurs (textile, cuir...) engendrée par la dévaluation des monnaies asiatiques et par le ralentissement des investissements directs d'origine asiatique. Mais par ailleurs, elles devraient gagner conjoncturellement sur la baisse du prix de l'énergie et pourrait bénéficier, à terme, des éventuels transferts d'actifs qui découlerait de cette situation.

Toujours sur le plan international, les hypothèses retenues sur ce scénario sont assez favorables en matière d'inflation. Le prix de l'énergie, après son effrètement en 1997, afficherait encore une baisse sensible : le baril du brut se vendrait au cours moyen de près de 16 dollars en 1998. Un net ralentissement de l'inflation est prévu dans les pays en transition et dans les pays en développement. Par contre, les prix croîtraient, mais d'une manière

devraient rester à un faible niveau en 1998 (entre 15 et 16 dollars US/le baril pour le Brent).<sup>(16)</sup>

Pour les flux de capitaux privés vers les pays en développement, la tendance est également à la baisse. En effet, le total des flux de capitaux privés connaît une décélération, soit 6,6% en 1997 contre 15,8% en 1996. La tendance à la baisse est plus prononcée pour les investissements directs étrangers et les investissements de portefeuille, soit respectivement + 1,1% au lieu de + 17,2% , et - 29% contre + 41% en 1996. Concernant les perspectives de 1998, le FMI annonce une diminution des flux de capitaux privés vers les pays en développement sous "l'effet de l'effritement de la confiance sur les flux vers les marchés émergents"<sup>(17)</sup>. Une telle situation sera aggravée, à court terme, par une baisse de la demande de fonds, due au resserrement des politiques budgétaires et monétaires en vue de réduire les déficits extérieurs des économies asiatiques en crise. Toutefois, la baisse des flux financiers privés sera atténuée par un processus de réorientation des investissements en faveur notamment de l'Amérique Latine et d'autres pays préemergents.<sup>(18)</sup>

### **Le Maroc face à la crise asiatique**

Géographiquement, le Maroc est loin de l'Asie du Sud-Est. Mais la globalisation financière a eu raison de la géographie. Les turbulences financières des économies du Sud-Est asiatique affecteraient le Maroc à travers plusieurs canaux de transmission.

Au niveau des échanges commerciaux, la crise du Sud-Est asiatique pourrait se traduire par un tassement de la demande adressée à certains secteurs d'exportation et par un léger recul de la compétitivité. Les espaces de transmission d'un tel impact sont l'Union Européenne, principal partenaire commercial du Maroc, l'Asie, avec une demande soutenue pour les produits alimentaires et de la pêche, le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord.

## LES INCIDENCES DE LA CRISE ASIATIQUE SUR LES PAYS EN DEVELOPPEMENT

Au delà des économies asiatiques et des pays de l'OCDE, la crise asiatique a fait d'autres victimes: les pays en développement. La crise de la Thaïlande et surtout l'effondrement de la monnaie de la Corée ont entraîné une baisse vertigineuse des cours des matières premières. En six mois, le cuivre a perdu 28,7% de sa valeur, l'or 21% au moment où le prix du platine est passé de 457 à 360 dollars.

D'autres matières premières comme le nickel, le zinc et le soja voient également leur valeur chuter. Cette situation des matières premières s'explique par la réduction des débouchés suite à la crise asiatique. En effet, le Japon, la Chine et la Corée représentent respectivement les deuxième, troisième et cinquième consommateurs mondiaux de cuivre, de nickel ou de zinc.

Parallèlement à cette chute des cours et des ventes, l'offre des matières premières augmente. Concernant l'aluminium, de nouveaux projets en Afrique et en Australie sont en cours de réalisation. La production d'aluminium devrait augmenter de près d'un million de tonnes en 1998 atteignant 17 millions de tonnes. De même, plus d'un million de tonnes supplémentaire de cuivre est prévu sur le marché. Le Chili, premier producteur mondial du cuivre a prévu d'augmenter sa production de près de 11% en 1998 <sup>(15)</sup>.

Par ailleurs, les prix du pétrole sont également à la baisse. A l'origine une surabondance de l'offre conjuguée à une réduction de la demande des pays asiatiques. Ainsi, en 1998, en raison de la baisse prévue de la consommation des pays d'Asie du Sud-Est de l'ordre de 5%, la croissance de la demande pétrolière de la zone non OCDE se tasserait de 3,9 à 1,7%. Ce tassement, conjugué à la progression modérée de la consommation des pays de l'OCDE, ramènerait la hausse de la demande mondiale de 2,5 à 1,6%. Compte tenu de ces conditions d'offre et de demande, les cours pétroliers

De ce fait, les projections établies sur l'évolution de la croissance dans les pays de l'OCDE révèlent une perte de 1% en 1998 du fait de la crise asiatique. Il convient de souligner qu'un tel impact est susceptible d'être deux fois plus important au Japon et dans les autres pays voisins (Corée, Australie et Nouvelle-Zélande) qu'aux Etats-Unis et dans l'Union Européenne.

Au niveau financier, la nervosité des marchés des pays de l'OCDE se traduit par des baisses minimales. La corrélation entre la richesse des ménages et les fluctuations des prix des actions varie considérablement d'un pays à l'autre dans la zone de l'OCDE : Si elle est solide aux Etats-Unis, elle l'est, de moins en moins, en Grande Bretagne et encore moins ailleurs. Aux Etats-Unis, les données disponibles montrent une baisse légère du taux d'épargne en réaction à une valorisation des actions. De même, le ralentissement de l'activité conduit à une révision à la baisse des anticipations de croissance et de demande qui pèserait, à terme, sur les plans d'investissement.

Par ailleurs, la baisse des actions engendre une détérioration des bilans des intermédiaires financiers entraînant des restrictions dans leur politique de prêt. Le pays le plus exposé à un tel phénomène est le Japon en raison de la forte relation existant entre les réserves du système bancaire et leurs portefeuilles de titres.

De plus, la Corée du Sud, onzième économie du monde, risque d'entraîner dans sa crise le reste de l'économie mondiale. Sa dette s'élève à 200 milliards de dollars, dont 35% sont des créances du système bancaire japonais et risque d'ébranler le Japon, lequel est détenteur de la plus grande part des bons du trésor américain. C'est une telle situation qui pousse le Président américain Bill Clinton à changer de ton à l'égard de la crise asiatique : "D'un petit accident de parcours" qu'elle était au début, elle est devenue une crise qui "doit être prise au sérieux. Elle nous (Américains) affectera si nous ne parvenons pas à rétablir la confiance et à repartir de l'avant dans toute la région Asie-Pacifique" (14).

De telles contraintes fragilisent davantage l'économie chinoise dans un contexte de turbulences financières régionales. La question est de savoir, si les réserves de change et les excédents commerciaux de la Chine vont lui permettre de tenir et d'éviter la dévaluation.

### L'impact de la crise asiatique sur les pays de l'OCDE

La crise asiatique affecte les pays de l'OCDE par les canaux financiers et des échanges. En effet, des liens commerciaux importants unissent les pays de l'OCDE et les économies d'Asie du Sud-Est. Ainsi près de 10% des exportations de l'OCDE sont destinés à Singapour, Taïwan et Hongkong, 12,7% vont à d'autres pays d'Asie dont plus de 3% à la Chine et environ 6% à l'Indonésie, la Malaisie, les Philippines et la Thaïlande. De même les pays de l'OCDE reçoivent plus de 21% de leurs importations des pays asiatiques, soit 6,2% en provenance de Singapour, Taïwan, Hongkong et Chine, et près de 15% d'autres pays asiatiques dont 5,8% en provenance de la Chine et 5,8% de l'Indonésie, de la Malaisie, des Philippines et de la Thaïlande. Dès lors, les dépréciations subies par les quatre économies asiatiques, touchées par la crise entraînent une appréciation de l'ordre de 6%, en termes effectifs, dans les pays de l'OCDE, ce qui a un impact négatif sur les échanges commerciaux de l'OCDE. Dans cette perspective, les projections élaborées par l'OCDE estiment que la croissance du volume des importations de biens et de services sera réduite de 3 points en 1997 et de 3,5 points en 1998, alors que la croissance en volume des exportations sera accrue de 1,5 point en 1997 et de 2,5 points en 1998. Les prix à l'exportation en dollars des produits manufacturés seront abaissés de 1,5 points en 1997 et de près de 2 points en 1998. Il en résulte que l'impact global sur les exportations et les importations des pays de l'OCDE sera respectivement de l'ordre de 25 milliards de dollars et de 15 milliards de dollars par an <sup>(13)</sup>.

détenaient 119 sur l'Asie (38 sur la Thaïlande, 24 sur la Corée du Sud et 22 sur l'Indonésie <sup>(10)</sup>). Cette fragilité du système bancaire japonais provoque une déstabilisation de la bourse. Avec une croissance au ralenti, autour de 0,5% pour 1997 et probablement 1998, le Japon est incapable de jouer le rôle de locomotive pour l'Asie du Sud-Est: il lui faudrait importer alors que le point fort de son économie reste l'exportation <sup>(11)</sup>.

### La Chine aussi ...

Le choc asiatique affecte même la Chine à travers le ralentissement de la croissance de la région, les dépréciations compétitives des devises, l'influence de la crise sur la répartition géographique des investissements de portefeuille, et, peut-être, des investissements directs. La Chine est également touchée par les attaques de la place de Hongkong car elle devra, soit assurer par ses réserves de change l'ancrage du dollar de Hongkong au dollar américain, soit favoriser le passage à un autre régime de change. Même pour sa monnaie, le Yuan, la Chine ne pourrait continuer son arrimage au dollar américain sans conséquences néfastes. De plus, la situation sociale, en dégradation, limite la marge de manoeuvre du gouvernement. En effet, l'Assemblée Nationale du Peuple a annoncé la disparition d'un demi-million d'emplois durant les trois prochaines années dans le secteur public (sidérurgie), et la suppression de 60.000 emplois dans l'administration. Cent millions de chinois sont, déjà, sans emploi fixe. Cette restructuration s'explique par des raisons budgétaires: le secteur public industriel occasionne des pertes égales à 10% du PIB. Les dettes accumulées par ce secteur, jugées par les banques comme créances douteuses, s'élèvent à 1000 milliards de francs.

En outre, la croissance, certes soutenue, ralentit par rapport aux rythmes enregistrés précédemment. L'économie intérieure a manifesté, récemment, certains signes de faiblesse. Les taux d'intérêt sont élevés, les salaires réels connaissent une décélération, qui pèsent sur la demande intérieure ralentissant ainsi la croissance du PIB réel. L'excédent de la balance des opérations courantes reste peu important <sup>(12)</sup>.

Ce sera l'occasion d'une nouvelle forme de délocalisation des pays industrialisés vers les dragons.

Au plan financier, il faut s'attendre à un retour vers un système de change plus souple et une structure de financement plus raisonnable pour les pays asiatiques. L'adoption d'un système de change flexible est une mesure susceptible de permettre aux autorités monétaires, en temps opportun, les corrections nécessaires en vue de résorber le différentiel par rapport aux pays concurrents. Ce système, couplé à la gestion des taux d'intérêt pourrait dissuader les capitaux volatils et spéculatifs.

Par ailleurs, le système financier devrait se restructurer afin de transformer les pratiques des prêts des banques privées et renforcer les contrôles exercés par les banques centrales sur les banques commerciales. Cette restructuration va de pair avec une plus grande transparence dans les interventions économiques des pouvoirs publics.

## LA PROPAGATION DE LA CRISE DANS LA REGION ASIATIQUE

Après que la crise s'est manifestée en Thaïlande par de nombreuses attaques spéculatives qui ont conduit à une forte dépréciation de la monnaie nationale, elle s'est vite propagée à la Malaisie, aux Philippines et à l'Indonésie. Les relations commerciales entre ces pays sont importantes: près de 40% de leurs échanges commerciaux totaux se font entre eux.

La logique de la globalisation financière mondiale explique comment le Japon constitue le principal canal de propagation de la crise asiatique vers l'économie mondiale.

La transmission de la crise au Japon s'opère, principalement, à travers les secousses affectant le système bancaire nippon fortement impliqué dans le financement des économies asiatiques. Au terme de 1996, sur un total de créances internationales de 170 milliards de dollars, les banques japonaises

Le premier atout réside dans le dynamisme reconnu du secteur privé et le potentiel non négligeable d'adaptation de leurs économies grâce, notamment, à l'importance de l'épargne, au niveau de formation de la main-d'oeuvre, à l'ouverture, aux capacités d'intégration technologique, etc. .

Le second atout concerne les restructurations financières et industrielles déjà engagées qui sont susceptibles de favoriser d'une part, une reprise de la croissance sur de meilleures bases et la recherche de gains de productivité favorisée par la présence des firmes étrangères dans la région de l'autre.

Cependant, en dépit de ces atouts, les risques d'amplification de la crise du Sud-Est asiatique sont réels et menacent l'économie mondiale dans son ensemble.

### **Des tensions commerciales en perspective**

Dans leurs rapports avec l'extérieur, les économies du Sud-Est asiatique doivent s'attendre à un regain de tensions commerciales. Les dévaluations des monnaies vont sans aucun doute affecter positivement la compétitivité de produits exportés et risquent de provoquer une concurrence accrue entre les pays de la région et donc une guerre des prix. Ceci est d'autant plus vrai que la Chine, jusque-là faiblement affectée, risque de subir les contre-coups des dévaluations des pays voisins. D'où la nécessité pour la région de trouver des réponses communes et concertées aux questions commerciales.

S'agissant des conséquences de la crise sur l'attractivité des investissements étrangers, il faut souligner que les investisseurs privés, échaudés par la crise, vont essayer de se replier sur des marchés sûrs. L'espace américain constitue à cet égard un marché-refuge, du moins dans les deux prochaines années. Mais il faut noter qu'en raison de la dévaluation des monnaies, de nouvelles opportunités de placement s'offrent à des investisseurs occidentaux qui peuvent acheter à un prix nettement réduit ou entrer dans le capital avec une participation moins forte dans les grands groupes asiatiques.

Le dilemme des pays asiatiques était le suivant <sup>(9)</sup>: la difficulté de maintenir la liaison avec le dollar en raison de la détérioration grave et rapide de leurs balances commerciales. Mais par ailleurs, cet ancrage était la condition *sine qua non* de maintien du statut de marchés financiers émergents, capables d'attirer les capitaux étrangers pour acquérir les obligations publiques et privées et les actions émises par les banques locales.

## LES CONSEQUENCES DE LA CRISE SUR LES PAYS DU SUD-EST ASIATIQUE

L'impact prévisible de la crise sur la zone asiatique peut être situé à plusieurs niveaux, notamment sur le ralentissement de la croissance en Asie, les modalités d'ajustement des économies à cette nouvelle donne et les rapports des pays concernés avec le reste du monde.

### L'évolution à venir de la croissance en Asie

La croissance dans les pays affectés par la crise sera ralentie et maintenue dans la limite de 2 à 3%, contre des taux antérieurs à deux chiffres. Ceci tient à la conjonction de facteurs internes aux pays et aux facteurs régionaux. Au plan interne, il faut rappeler que les mesures de stabilisation, en conjonction avec la remontée des taux d'intérêt et le niveau élevé de l'endettement extérieur à court terme sont des facteurs de nature à réduire substantiellement l'investissement et donc la croissance. Au plan régional, le Japon confronté à ses propres difficultés ne sera pas en mesure de prendre en charge la relance.

Il en découle une instabilité sociale observée partout chez les dragons et marquée par la hausse des prix résultant de la dévaluation, la diminution du pouvoir d'achat et, fait inédit auparavant, l'aggravation du chômage.

Mais est-ce un ralentissement durable de la croissance des dragons? Les retombées actuelles de la crise semblent être limitées. Les économies asiatiques disposent de nombreux atouts pour sortir de la crise avec le moindre coût.

### c - La question de l'ancrage fixe des monnaies sur le dollar et son impact

Une autre explication commune à la crise asiatique met en avant l'ancrage fixe sur le dollar <sup>(8)</sup>.

En effet, l'appréciation de la devise américaine, depuis le milieu de 1995 a changé le contexte dans lequel étaient fixés les taux de change asiatiques. Il convient de rappeler à cet égard que la plupart des monnaies de la région ont adopté, à la fin des années 1980, un système de change quasi-fixe et d'accrochage au dollar ou à un panier de monnaies composé à plus de 80% de dollars, avec une marge réduite de fluctuation plus ou moins large selon les pays.

Ce système a été l'une des composantes de la croissance asiatique, puisqu'il assurait la stabilité des changes pour les exportateurs étrangers et les investisseurs dans le pays.

Il a également entretenu les courants d'investissement de portefeuille, attirés par le différentiel de taux d'intérêt avec les placements américains en l'absence de risque de change.

Mais ce système d'ancrage sur le dollar est possible tant que les cycles économiques entre les Etats-Unis et l'Asie du Sud-Est sont en phase, ce qui était par exemple le cas entre 1991 et 1995. Mais en 1996, au contraire, la croissance de l'économie américaine et la hausse du dollar reprennent tandis que les économies de l'Asie du Sud-Est traversent un cycle de déclin: ralentissement des exportations, baisse des profits des entreprises et tassement de l'investissement.

Les monnaies asiatiques ne pouvaient suivre un dollar en hausse sans forte perte de compétitivité. Mais la chute intervenue des taux de change aussi justifiée qu'elle fût, a pris une ampleur imprévue. La raison est que les opérateurs financiers, prenant conscience de l'impossibilité des économies d'Asie de poursuivre leurs exportations en conservant leur ancrage au dollar, ont logiquement anticipé les dépréciations et agi de façon à préserver la valeur des capitaux dont ils avaient la gestion.

### **b - Libéralisation financière et dysfonctionnements financiers**

De nombreux crédits ont été accordés par les banques asiatiques sans respect des critères économiques. De ce fait, le système financier n'évaluait pas correctement les risques, et l'activité bancaire était insuffisamment contrôlée. En Thaïlande, les créances improductives, liées, dans bien des cas, à des opérations immobilières sont estimées à environ 12% de l'encours total des prêts des établissements financiers. La plupart de ces crédits ont été octroyés au secteur de la construction et de l'immobilier.

A ces mécanismes de décision inadaptés dans le domaine financier, il faut ajouter que ce mode d'accumulation était efficace dans une économie dirigée par l'Etat. Il le devient moins quand le niveau de vie augmente et que des classes moyennes émergent et réclament une participation active dans les orientations de la production et de la distribution des richesses.

Le phénomène de suraccumulation a été renforcé par la libéralisation financière qui a permis d'ajouter aux capitaux internes des apports de capitaux extérieurs très importants, d'où un accroissement rapide de l'endettement interne et externe. C'est que la croissance forte de la région a attiré d'énormes capitaux étrangers sous forme d'investissements de portefeuille ou de prêts aux banques locales. Mais l'afflux de capitaux a facilité une fuite en avant dans des investissements à rentabilité douteuse. C'est une dérive qui a été accentuée par le manque de transparence des circuits de décision politico-économiques.

Cette tendance au surinvestissement, exacerbée par la logique de l'accumulation forcée, a concerné des secteurs aussi divers que l'industrie lourde, l'électronique, l'automobile et l'immobilier.

De ce fait, les pays asiatiques ont donc été pris dans une contradiction insurmontable, à savoir que les conditions à satisfaire pour éviter la fuite des capitaux volatils rendaient, chaque jour plus difficile, la poursuite de leurs exportations.

Le processus de croissance des dragons présente plusieurs caractéristiques qui mettent en évidence ses propres limites.

**a - Un modèle fondé sur la suraccumulation**

Il s'agit, en premier lieu, d'un modèle de développement fondé sur de très hauts niveaux d'investissement et de croissance. Des taux d'accumulation du capital sans précédent dans l'histoire ont été réalisés avec des taux d'épargne de 35 à 40% qui supposent, pour être soutenus, le maintien de taux de profit très élevés et de salaires faibles.

Un tel modèle repose, en second lieu, sur l'ouverture internationale où le rôle des exportations est considérable sur un marché intérieur protégé et limité par les taux d'épargne élevés. Le dynamisme des exportations constituait donc le principal ressort de la croissance.

En effet, les livraisons à l'étranger représentant 79% de la production de la Malaisie, 29% de la Thaïlande, 27% de la Corée du Sud et 25% de celles des Philippines.

Cependant, ces exportations sont concentrées dans une gamme limitée de biens manufacturés qui sont très vulnérables aux fluctuations de la demande mondiale. Dans ce contexte, la dégradation de la compétitivité extérieure se traduisant par un déficit de la balance courante atteignait 7% du PIB en 1996 en Thaïlande.

Le système capitaliste en place est, en troisième lieu, organisé autour de conglomérats bénéficiant de l'appui des Etats. L'action publique a effectivement dirigé l'accumulation rapide du capital qui s'est concrétisée au sein d'entreprises privées, dans le cadre d'un capitalisme concentré. Mais la forte interpénétration entre milieux politiques, finance et secteur privé ont, aussi, engendré des dysfonctionnements financiers considérables.

Tant que ces placements financent des investissements productifs, la croissance qui en résulte permet, a posteriori, de corriger les déséquilibres extérieurs. Mais le risque de dérapage est permanent: il suffit que le seuil de la capacité de l'économie à absorber du capital étranger soit franchi pour qu'une partie des flux financiers extérieurs soit drainée vers des activités non directement productives comme l'immobilier, la spéculation boursière ou sur les marchés de change au lieu de financer la production réelle. On assiste ainsi, à un gonflement des transactions ou bulles financières qui finissent par éclater. Les mouvements internationaux des capitaux sont devenus largement autonomes et obéissent à leur propre logique. Dès lors, c'est bel et bien la déconnexion entre la sphère réelle, augmentant de volume, certes, mais lentement, et la sphère financière croissant rapidement, qui va déterminer les crises modernes, violentes et subites.

Toutefois, s'il y a consensus entre les analystes pour interpréter la récente crise asiatique comme une crise monétaire et financière, une minorité affirme que sous son masque financier c'est d'une crise économique qu'il s'agit.

### **Des causes structurelles**

Un tel courant<sup>(7)</sup> avance que cette crise traduit les difficultés que les entreprises rencontrent pour écouler leur production dans des conditions de rentabilité des investissements.

Une telle situation qui procède de la baisse de la demande mondiale s'expliquerait par la montée du chômage et la dérive des salaires réels, conséquence des politiques ultra-libérales de désengagement de l'Etat, de la déréglementation et de la flexibilité du marché du travail et d'une mauvaise allocation des capitaux: dopage d'institutions financières déjà hypertrophiées, investissements dans l'immobilier et projets d'infrastructure gigantesques.

### Des causes circonstancielles

Les conséquences de cet afflux de capitaux sont nombreuses:

- Le renchérissement des cours boursiers et une meilleure capitalisation, ce qui renforce le caractère attrayant de ces marchés émergents (de meilleurs rendements attirent plus de capitaux). Ainsi, on assiste au développement de la capitalisation boursière:

- Le financement d'investissements dans toute activité censée rapporter un profit même si elle est douteuse. En effet, les circuits de décision sont souvent opaques en Asie en raison du déficit démocratique et de lien de clientélisme entre dirigeants politico-militaires, financiers et industriels;

- Une appréciation des monnaies locales qui allège la charge financière des emprunteurs locaux par rapport à leurs créanciers étrangers et contribue à les encourager à s'endetter davantage.

Paradoxalement, cette appréciation contribue à la dégradation des comptes extérieurs. Elle favorise les importations car la facturation en dollar baisse et freine les exportations en diminuant la compétitivité par rapport aux concurrents. C'est exactement ce qui est arrivé en Thaïlande où la crise s'est déclenchée. La chute du Baht thaïlandais en mai 1997 <sup>(6)</sup> n'a été, en fait, que le révélateur des débordements et de l'inorganisation du système financier. L'endettement élevé et le déficit de la balance des paiements courants ont été si élevés qu'ils sont devenus ingérables, de surcroît, dans une conjoncture marquée par la baisse des exportations.

En somme, la crise asiatique pourrait être interprétée comme une crise partielle du système monétaire international. En effet, il faut remonter au début de la décennie 80, plus précisément à la cessation de paiement déclarée par le Mexique en 1982, pour retrouver une situation similaire. Une telle crise amorce un désengagement progressif des opérateurs financiers internationaux, notamment les agents privés des pays en développement jugés à haut risque (Amérique Latine) et un redéploiement vers des régions plus prometteuses, en l'occurrence l'Asie du Sud-Est.

### Des limites exogènes

Le choix d'industries exportatrices a accentué la dépendance notamment vis-à-vis des Etats-Unis et du Japon. En effet, les Etats-Unis constituent le premier client et le premier fournisseur des quatre dragons. Or, actuellement, la valeur de leurs exportations sur le marché américain est supérieur à celle de l'Angleterre, de l'Allemagne et de la France réunies.

Le Japon, de son côté, entretient avec les nouveaux pays industriels une dépendance mutuelle puisque c'est sa croissance qui a toujours servi le développement des exportations de ses partenaires asiatiques qui, à leur tour, importent massivement des biens d'équipement japonais. Si on prend le cas de la Corée du Sud, les Etats-Unis et le Japon y détiennent respectivement 18% et 24% des parts du marché et y réalisent 29% et 37% des investissements étrangers. La dépendance est également technologique en raison de la faiblesse de la recherche-développement. Ainsi, les *Chaebols* coréens paient de larges redevances aux groupes japonais dans ce domaine.

Cette croissance exponentielle nécessite un taux d'investissement élevé, et par conséquent, un taux d'épargne important. Or, ces deux ratios sont, non seulement effectivement élevés, mais la région, classée en tête de la croissance mondiale, et présentée constamment comme l'exemple-type de marchés émergents, a attiré une masse exceptionnelle de capitaux, d'où une suraccumulation qui n'est pas étrangère à la crise actuelle.

## AUX ORIGINES DE LA CRISE ASIATIQUE

La croissance forte et soutenue a ainsi attiré une formidable masse de capitaux étrangers en quête de rendements élevés. Ces capitaux ont été placés sous forme d'achat de titres (actions et obligations) sur les places boursières locales, de prêts en devises aux banques ou encore d'investissements à plus long terme (investissement direct à l'étranger). Dans certains cas, ils se sont matérialisés par des prises de participation dans le secteur productif ou de créations de filiales.

performance rigoureuse qui vont des critères d'évaluation économique et financière dans les secteurs que l'Etat désire promouvoir aux critères du marché telles que les exportations et la rentabilité

## UN MODELE FRAGILISE PAR SA DEPENDANCE

L'expérience des économies asiatiques a été érigée en modèle. D'aucuns parlent même de miracle asiatique. Cependant, l'analyse des faits révèle que l'expérience asiatique de croissance repose sur une série de limites endogènes et exogènes.

### Des limites endogènes

Au plan social, de nombreuses inégalités persistent et s'aggravent malgré l'amélioration incontestable du niveau de vie. Ainsi, les disparités des revenus demeurent très fortes. En Corée du Sud, la part des revenus détenue par le quintile le plus pauvre (20% de la population) est à peine de 8% alors que le quintile le plus riche s'approprie 43% <sup>(5)</sup>.

L'urbanisation soutenue a posé le problème du logement pour de larges couches de la population. Ceci n'a, cependant, pas empêché le développement de la spéculation immobilière.

Par ailleurs, les valeurs traditionnelles imprégnées aussi bien par la philosophie bouddhiste, qui prône le détachement par rapport aux valeurs matérielles, que par un réseau de solidarité collective et familiale prenant en charge les plus démunis, sont battues en brèche par la rationalité de la société de consommation.

En outre, au plan politique, à l'exception de Hongkong, les régimes de ces pays sont marqués par un autoritarisme avancé et des restrictions de libertés publiques.

#### 4- L'affectation des ressources

Réaliser des niveaux élevés de capital physique et humain est une performance qui doit être complétée par l'orientation des ressources accumulées vers des activités à rendement élevé: les gouvernements ont su combiner leur interventionnisme aux mécanismes du marché pour une meilleure affectation des ressources sur les marchés du travail et du capital.

##### Un marché du travail souple

Les syndicats n'ont pas été assez puissants pour imposer leurs revendications sur le salaire minimum, atout qui a permis aux pouvoirs publics de porter leurs efforts sur la création d'emplois. L'embauche a été effectivement suivie, en longue durée, par l'augmentation des salaires réels, rendue possible par les gains de productivité et le jeu du marché. Globalement le marché du travail, assez flexible, donne la possibilité de réviser les salaires à la baisse quand la fluctuation de la demande de main-d'oeuvre l'exige.

##### Les marchés financiers au service de la croissance

Les marchés financiers ont pour objectif essentiel, du moins en théorie économique, l'affectation des ressources entre des investissements concurrents. En Asie, toutes les économies ont, à des degrés divers, tenté d'orienter le crédit vers des activités jugées prioritaires:

- Facilités de crédit automatiques aux exportateurs (sauf à Hongkong);
- Priorité au logement à Hongkong et à Singapour, alors que ce sont les secteurs de l'agriculture et de la PME qui sont privilégiés en Malaisie et en Thaïlande;

- Utilisation du crédit comme instrument de politique industrielle en Corée (construction navale, industrie chimique et automobile) alors qu'à Taïwan on s'oriente vers le développement technologique. L'accès facile au crédit et le soutien manifeste de l'Etat à certains secteurs et entreprises sont importants. Toutefois, cette facilité apparente reste assortie de critères de

### **b. Un capital physique servi par le système financier**

La politique financière suivie visait à encourager l'épargne et à l'orienter vers des activités à haut rendement.

#### **Une augmentation de l'épargne**

En vue de la mobilisation de l'épargne, plusieurs mesures ont été prises:

- la lutte contre l'inflation en évitant l'érosion des taux d'intérêt réels rémunérant les dépôts;

- la mise en place progressive d'un système financier solide ayant pour pivot un système bancaire performant et agressif, et évoluant dans un cadre réglementaire prudentiel et rigoureux.

Pour attirer les petits épargnants, les autorités ont en outre créé des réseaux de caisses d'épargne postales garanties avec des coûts de transaction plus faibles que dans le secteur privé. Ceci a drainé d'importantes ressources pour le compte de l'Etat. Certains gouvernements ont même eu une attitude plus volontariste pour lever l'épargne. La Malaisie et Singapour ont rendu obligatoire la cotisation à des caisses de prévoyance. La Corée du Sud et Taiwan, imitant le Japon, ont fortement réglementé et assorti de taux d'intérêt élevés les prêts à la consommation, tandis que la consommation de luxe était lourdement taxée.

#### **Un accroissement de l'investissement**

Les pays de la région ont réussi à mettre en place une infrastructure nécessaire au développement de l'investissement privé. Ils ont également créé un climat favorable à l'investissement en maintenant les prix relatifs des biens d'équipement à un niveau bas, surtout par le biais de droits de douane faibles à l'importation. De même, ces économies, ont maintenu les taux créditeurs et débiteurs au-dessous du niveau du marché.

On peut affirmer, concernant l'évaluation des politiques mises en place, que les flux d'IDE ont été modelés par les différentes législations. Globalement, l'IDE est attiré par les pays les plus ouverts .

### **3- La constitution du capital**

La région a connu une accumulation rapide tant du capital humain, en mettant en place une infrastructure et un niveau d'instruction performants, que du capital physique en utilisant de façon habile l'instrument financier.

#### **a. La formation du capital humain**

La qualité de la main-d'oeuvre liée à son niveau d'instruction et de qualification sous-tend solidement la période de croissance rapide. La croissance soutenue, qu'a connue la région s'explique par le net avantage sur les autres pays en développement dans le domaine de l'éducation: un avantage qu'elle a conservé et consolidé par des investissements continus dans l'enseignement élémentaire et de base (primaire et secondaire). Ainsi, au milieu des années 80, la Corée du Sud, l'Indonésie et la Thaïlande consacrent plus de 80% de leur budget de l'éducation à l'enseignement élémentaire. Par ailleurs, la baisse notoire de la fécondité combinée à la croissance économique rapide font que, même avec un taux d'investissement éducatif constant par rapport au PIB, on consacre plus de ressources par enfant dans la région que dans les autres pays en développement dans le domaine de l'éducation .

Le reste du budget public de l'éducation a été alloué surtout à l'enseignement scientifique et technique post-secondaire (dont la formation d'ingénieurs), tandis que les lettres et les sciences sociales étaient délibérément confiées au système autofinancé des établissements privés. On assiste parfois même à l'importation de services éducatifs, notamment dans des disciplines spécialisées.

La région devient une zone attractive de l'investissement international avec une accélération au début de la décennie 90. Elle occupe ainsi, le deuxième espace d'accueil des IDE dans le monde après l'Europe Occidentale.

Si l'IDE a joué un rôle d'appoint important pour l'investissement local, l'attitude des autorités de la région a été variable, allant du libéralisme total aux restrictions. Hongkong a adopté une grande ouverture à l'égard de l'IDE, à tel point que les autorités s'abstiennent de recenser les flux à l'entrée ou à la sortie. Singapour mène, également, depuis son détachement de la Fédération Malaise en 1965, une politique de large ouverture en adoptant des codes très incitatifs: liberté d'investissement dans la plupart des secteurs, possibilité de contrôle à 100% du capital par les filiales, absence de contrainte de performance en termes de contenu local ou de réexportations et libre rapatriement des bénéficiaires. De plus, conformément à sa politique industrielle visant à orienter les investissements vers les secteurs à forte intensité en capital, la cité-Etat agit par des mesures additionnelles comme les incitations fiscales ou les aides financières gérées par l'Economic Development Bureau.

La Malaisie, et, dans une moindre mesure, la Thaïlande ont adopté un régime sélectif selon les débouchés. Une grande liberté est laissée aux entreprises étrangères qui exportent au moins 80% de leur production<sup>(4)</sup>, alors que les investissements tournés vers le marché intérieur restent soumis à des contraintes de partenariat et de contenu local.

La Corée, l'Indonésie et Taïwan appliquent, à un degré moindre, des mesures plus restrictives. Les autorités ont dressé des listes limitatives (dites "listes positives") où l'IDE est autorisé et des "listes négatives" de secteurs fermés à l'IDE.

De même, si une autorisation préalable est indispensable, des dispositions plus contraignantes sont mises à jour, notamment, l'association avec un partenaire local et, parfois même, l'obligation de lui transférer la majorité du capital après vingt années d'activité (c'est le cas spécifique de l'Indonésie jusqu'à la réforme de 1994).

### Un encouragement des exportations et des investissements étrangers

La région a remarquablement réussi à accroître ses exportations, notamment de produits manufacturés ainsi que les investissements étrangers directs. Seulement, la politique d'extraversion est progressive. Au début, elle n'est pas synonyme d'ouverture. Dans les années 60 et 70, les taux de protection sont encore élevés. Le taux effectif de protection de l'industrie manufacturière était d'environ 30% en Corée, 50% en Thaïlande et 70% en Indonésie. Durant la première moitié de la décennie 80, la protection est maintenue. Toutefois des mesures compensatoires sont prises pour que les exportations ne soient pas pénalisées tels que le libre accès aux devises, la mise en place de zones franches, l'exonération des droits de douane et le crédit à l'exportation.

Ces avantages ne sont pas, cependant, automatiquement accordés. Les autorités compétentes observent de près le volume des exportations et l'amélioration de la compétitivité, cela a été le cas du plan de soutien de l'industrie automobile en Corée.

En effet, les industriels étaient obligés de produire les chiffres d'exportation pour pouvoir bénéficier des mesures préférentielles. Ainsi, la discipline budgétaire et la forte épargne publique ont protégé les taux de change, ce qui a contribué à l'amélioration de la compétitivité.

Concernant les investissements étrangers directs, la région arrive en tête des pays émergents. Au début de la décennie 90, la Malaisie, la Thaïlande et l'Indonésie sont classées respectivement, troisième, cinquième et septième parmi les pays en développement destinataires des Investissements Directs Étrangers (IDE). Dès lors, de nombreuses multinationales de l'électronique ont investi en Malaisie, faisant de ce pays, le premier exportateur de semi-conducteurs des pays en développement. La politique de Singapour a été conçue dès le départ pour attirer les multinationales: sa stratégie de développement n'était quant à elle pas fondée sur les IDE

## 2- Des politiques macro-économiques fiables

La politique macro-économique reposait sur deux instruments majeurs: une discipline budgétaire et une promotion des exportations et des investissements étrangers.

### Une discipline budgétaire

A titre de comparaison avec les autres zones en développement, le déficit du budget et des transactions courantes est inférieur de plus de la moitié et le taux d'inflation a été comprimé en deça de 10%. Cette préoccupation donnée à la lutte contre l'inflation visait manifestement à éviter tout dérapage au niveau des grands agrégats économiques. En effet, un taux d'inflation excessif a des effets négatifs sur la compétitivité, le pouvoir d'achat à terme et les taux d'intérêt réels. En cas de tensions sur les prix, les autorités interviennent souvent.

C'est le cas à la fin des années 70 quand le financement onéreux par la Corée de son industrie lourde et chimique fait stimuler l'inflation qui frôle 20%. Il en découle une importante réduction des dépenses publiques par les autorités.

De même, en Indonésie en 1986, le déficit du secteur public dépasse 4% du PIB, alors que les cours pétroliers baissent, une politique d'austérité est lancée et le déficit est ramené à 1,3% en 1989.

La gestion budgétaire prudente a assuré la stabilité macroéconomique et a contribué à réduire la nécessité d'emprunter à l'étranger. Dans la situation des pays qui ont laissé s'accumuler leur déficit budgétaire, une croissance et une épargne fortes ont permis d'éviter le financement des déficits par l'inflation.

concept de ministères économiques-pivots (cas de la Corée, de Taïwan, de Singapour et de l'Indonésie). Cependant, l'efficacité de l'administration est variable d'un pays à l'autre.

La Thaïlande n'a pas toujours eu une équipe dirigeante bien soudée et le pouvoir n'y est pas centralisé. Ceci n'a pas empêché certaines administrations publiques, comme la Banque de Thaïlande, d'assurer la stabilité et faire le contrepoids à la fragmentation des forces politiques. Hongkong, de par son statut même, présente un cas particulier, mais les autorités exercent un contrôle strict dans plusieurs domaines, à commencer par la stabilité financière.

La stabilité politique a servi la constance dans la poursuite d'objectifs économiques à long terme. En effet, ces pays disposent d'une solide équipe dirigeante et d'une administration dynamique. Celles-ci ont des objectifs clairs et bénéficient d'un solide consensus politique national sur les choix d'orientation économique: que ce soit la redistribution des terres en Corée et à Taïwan, les grands programmes d'investissement dans le logement à Hongkong et à Singapour ou la constitution même d'institutions consensuelles comme la création dans ces deux cités-Etats d'un appareil tripartite groupant les principaux partenaires sociaux: L'Etat, le patronat et les salariés

En Corée, la relation très étroite entre l'Etat et les entreprises a contribué à la création des *Chaebols* ou conglomérats.

Certes, les gouvernements souffraient d'un déficit démocratique et d'une concentration du pouvoir politique qui ne semblent pas avoir empêché les administrations d'être pragmatiques et ouvertes sur leur environnement. De plus, l'évaluation permanente de l'action publique semble jaloner les différentes phases d'industrialisation. L'Etat n'hésite pas à abandonner les choix d'orientation qui paraissent inefficaces ou les politiques sectorielles qui menacent l'équilibre macro-économique.

## **Les répercussions socio-économiques du modèle asiatique**

Le modèle de croissance mis en place génère des progrès réels qui se traduisent par un enrichissement effectif des sociétés asiatiques, mesurable par les indicateurs statistiques classiques comme le PNB par habitant ou par des indicateurs complémentaires comme la part de l'industrie dans la valeur ajoutée, la répartition de la population par secteur, l'espérance de vie à la naissance et le taux d'alphabétisation .

Cette région, présentée traditionnellement comme un bloc homogène, recèle en réalité des différences: elle regroupe certains des plus riches et des moins riches des pays en développement, des plus peuplés et des moins peuplés, des mieux dotés et des plus démunis en ressources naturelles, des administrations ouvertement interventionnistes, d'autres acquises dès le départ à l'ultra-libéralisme. Quant aux politiques industrielles adoptées, elles ne sont pas identiques.

Toutefois, le résultat est presque le même: une croissance exponentielle, une forte implantation sur les marchés extérieurs et un niveau d'éducation élevé.

Au delà de cette diversité, on peut recenser les principaux facteurs qui ont contribué au miracle asiatique

- une administration globalement efficace et pragmatique.
- des politiques macro-économiques fiables.
- une concentration du capital humain et physique.
- une affectation réussie des ressources.

### **1- Une administration efficace et pragmatique**

Dans la plupart de ces pays, issus de civilisations millénaires et hautement centralisées, le service de l'État procure puissance et prestige. Grâce à des équipes de fonctionnaires ambitieux et qualifiés, les gouvernements se sont organisés efficacement en s'appuyant souvent sur le

La faiblesse des coûts salariaux et les gains de productivité qui en découlent génèrent également une meilleure productivité. De plus, les avantages et, surtout les garanties accordés aux investisseurs étrangers entraînent l'implantation des sociétés multinationales ainsi que la constitution d'autres en *joint-ventures* .

Le tissu industriel est marqué par une symbiose entre les grandes unités (cas des *chaebols* coréens) et la petite et moyenne entreprise. Au départ, c'est le lancement des industries de main d'oeuvre à faible coefficient de capital et quelques industries lourdes pour réduire les importations. Ensuite, pour contourner l'handicap de l'exiguïté du marché intérieur, des produits plus diversifiés partent à la conquête des marchés extérieurs avec comme atouts une main-d'oeuvre qualifiée et de plus en plus de savoir-faire. La diversification était perçue en elle-même, comme un facteur indispensable pour la réussite de l'industrialisation.

Il y a évidemment les industries légères avec le textile-habillement, et toute une gamme d'activités allant de la fabrication de jouets à celle d'articles ménagers, en passant par les parapluies (Taïwan est le premier producteur et exportateur mondial) et surtout les équipements électroniques, symboles du succès asiatique. De telles activités coexistent avec une industrie de base comme le raffinage de pétrole (Singapour) ou les complexes sidérurgiques (Taïwan et Corée du Sud).

Progressivement, dans le courant de la décennie quatre-vingt dix, on assiste au développement des industries de transformation hautement capitalistiques et scientifiques (construction navale, aéronautique, électromécanique et automobile). Durant cette période, la région semble rompre structurellement avec les avantages comparatifs en main-d'oeuvre et amorcer une indépendance technologique,

Au début de la décennie soixante, la Corée du Sud était un pays des plus pauvres de la planète, si l'on se réfère à l'indicateur PIB/habitant, elle arrivait à la 71<sup>e</sup> place après le Sénégal et le Soudan.

Le modèle d'industrialisation adopté par les quatre dragons, ensuite par les tigres (Thaïlande, Indonésie, Malaisie et Philippines) ainsi que la Chine communiste dans les zones économiques spéciales (ZES) présente plusieurs similitudes au-delà de quelques spécificités.

La réussite du Japon semble avoir tracé une voie et donc a servi d'exemple à suivre. Il fallait non seulement s'industrialiser mais également moderniser l'agriculture pour garantir une sécurité alimentaire. Pour atteindre ces objectifs et conscients de leur pauvreté en matières premières, ces pays ont, dès le départ, compté sur les ressources humaines et la profondeur de leur enracinement culturel qui implique une formidable capacité à relever les défis!

Si l'ultra-nationalisme nippon a pu gagner le défi de l'Occident industrialisé, la Corée du Sud se devait de relever un double défi:

celui de concurrencer le Japon, ex-puissance colonisatrice, et celui de la Corée du Nord qui menace la survie même du pays.

Les pouvoirs publics, tout en optant pour l'économie de marché et son fondement, l'entreprise privée, ont été franchement interventionnistes<sup>(3)</sup>. Leur interventionnisme s'est opéré par le biais d'une planification indicative, l'encouragement et le contrôle des investissements étrangers, la création de zones franches, une aide multiforme aux entreprises (prêts et exonération fiscale) et la protection du marché intérieur.

Un autre atout réside dans la disponibilité d'une main-d'oeuvre non seulement qualifiée mais docile, en particulier les femmes et les enfants acceptant (au début du moins) des salaires peu élevés et des conditions de travail pénibles. Ainsi, la Corée du Sud connaît l'une des durées hebdomadaires de travail les plus élevées au monde (49 heures par semaine). En 1987, elle était de 57.

économique et financière de la Corée du Sud, officiellement onzième puissance économique mondiale et membre à part entière de l'OCDE, il y a à peine moins d'une année. Là encore, le même scénario se répète, les autorités coréennes ne peuvent défendre leur monnaie nationale, le Won. La bourse panique, les cours s'effondrent et les faillites se déclenchent.

Pis encore, le puissant Japon est touché, conséquence normale, puisque la moitié de ses exportations est destinée à la zone asiatique. En somme, du début juillet à la mi-octobre 1997, la dépréciation des taux de change a varié entre 30% et 50%, et les cours boursiers entre 20 et 30%.

Comment en est-on arrivé là ? S'agit-il d'une crise du capitalisme à l'échelle planétaire ou d'une crise exclusivement asiatique ? S'agit-il d'une crise monétaire et financière ou d'une crise économique mettant en cause le modèle asiatique de croissance ?

La compréhension de la crise asiatique implique un éclairage sur les origines du miracle asiatique, car les mêmes facteurs qui ont conduit à la croissance rapide des économies asiatiques représentent les foyers de fragilité de ces économies.

## LE MIRACLE ASIATIQUE OU LES SECRETS D'UN MYTHE

Comment de petites économies apparemment pauvres en matières premières ont pu, en l'espace de quelques décennies, s'industrialiser et accéder au rang de puissances économiques mondiales ?

Deux cités-Etats, Singapour et Hongkong, deux petits pays Taiwan et la Corée du Sud, étonnent par le dynamisme de leur économie: leur part dans les exportations mondiales qui était de 2% en 1960 passe à environ 13% au début de la décennie 1990.

tassent. Une croissance exponentielle de la finance d'une part, et une économie réelle qui s'installe dans une crise permanente de l'autre. Désormais, la nouvelle finance vit en parallèle au monde économique réel.

Toutefois, arrivée à saturation, cette globalisation de la finance engendre une instabilité généralisée: krachs boursiers et immobiliers à la fin des années 1980, remous monétaires en 1992-1993, crise au Mexique en 1994 et en Asie 1997. Parce qu'il puise, en permanence sa matière première de l'activité productive, le système financier, une fois ébranlé, a des répercussions immédiates sur l'économie réelle. La crise actuelle du Sud-Est asiatique traduit un paradoxe majeur de la mondialisation où la finance agit contre l'économie.

## CHRONOLOGIE D'UNE CRISE NON ANNONCEE

Les premiers symptômes de la crise du Sud-Est asiatique se sont manifestés à la fin de l'année 1996 en Thaïlande avec une explosion de scandales politiques, puis une intervention des autorités sur le marché boursier, mais il faut attendre le mois de février 1997 pour assister à des attaques spéculatives contre la monnaie thaïlandaise qui est le Baht<sup>(2)</sup>.

A la fin du mois de juin, les autorités sont dans l'incapacité de le défendre, et le premier juillet, il est fortement dévalué. La situation se dégrade manifestement: flambée des taux, faillites bancaires, chute des cours de l'immobilier, etc.

Cette crise monétaire et financière, initialement thaïlandaise ne tarde pas à se convertir en crise asiatique: elle s'étend aux Philippines, à la Malaisie et à l'Indonésie.

En septembre 1997, lorsque le FMI tient ses assises à Hongkong, on pensait encore que la tourmente était circonscrite à ces quatre pays. Mais en octobre, le dollar Hongkongais, lié au dollar américain depuis 1983, essuie de violentes attaques. La bourse s'effondre et les taux renchérissent pour défendre le change, tout bascule alors avec la dégradation de la situation

---

## LE PARADOXE DE LA MONDIALISATION: LA FINANCE CONTRE L'ÉCONOMIE

Le processus de mondialisation est en train de transformer les économies nationales. Cette situation se traduit par l'élargissement et l'intensification des liens internationaux dans la finance, les échanges et la libéralisation des marchés de capitaux. Dans ce contexte, la compétition est acharnée entre les pays pour bénéficier des flux commerciaux et financiers. Les bénéfices semblent appartenir aux pays qui ont pu mettre en place des politiques de soutien à une croissance économique extravertie.

Toutefois, si une telle logique de mondialisation a été à l'origine d'expériences originales de croissance en Amérique Latine et en Asie expliquant, en partie, le "miracle asiatique", elle contient en son sein ses propres limites. En pleine mutation, la mondialisation financière tend à dominer la mondialisation économique. Près de 1400 milliards de dollars sont échangés, tous les jours, sur le marché de change, soit plus que le montant d'une année de commerce mondial <sup>(1)</sup>.

Lorsqu'on échange un dollar dans les activités du commerce international, 83 dollars sont échangés sur les marchés des changes. Ces indices sont significatifs, en fait, de la flambée de la finance mondiale et de la stagnation de l'économie réelle. Ils montrent, par ailleurs, que le développement de la finance a failli à sa mission première: le financement de l'économie.

Ces rythmes différents des flux commerciaux et financiers assignent à la sphère financière une autonomie par rapport à l'économie réelle.

Au même moment où les marchés financiers se sont gonflés, de volumes toujours plus grands de capitaux s'hypertrophient au travers d'une diversification croissante des acteurs et des instruments, le chômage augmente, l'investissement productif régresse et les gains de croissance se

# INTRODUCTION

Habib El-Malki

Par son ampleur et ses répercussions mondiales, la crise asiatique est en train de révéler que l'Asie de l'Est est le " coeur du monde ". Par l'importance de sa population, le poids de sa production des richesses, son savoir-faire et l'étendue de son marché, l'Asie de l'Est constitue, désormais, un pôle majeur de dynamisation de la croissance mondiale.

En effet, la globalisation financière fait de la crise asiatique un phénomène d'une ampleur singulière avec des retombées de portée mondiale. Même les institutions financières internationales s'avèrent incapables d'assurer le financement des plans de relance impliquant la mise de fonds évalués à plusieurs centaines de milliards de dollars. Dans le cadre de ces plans de relance, deux piliers du " miracle asiatique " sont en cause: la politique d'extraversion et le rôle de l'Etat. L'ouverture des économies asiatiques qui a représenté un facteur majeur de la croissance semble générer, aujourd'hui, son contraire, un surinvestissement, un surendettement et une spéculation financière forcenée. De plus, le rôle de l'Etat qui a constitué un moyen d'efficacité, durant des années, bute sur ses propres limites, la collusion du pouvoir politico-militaire avec les groupes privés et les banques.

Dans ce contexte, la crise asiatique n'est-elle pas le produit d'un modèle de croissance fragilisé par l'extraversion et par la présence d'un pouvoir politique fortement centralisé? Quelles retombées sur la région et sur l'économie Mondiale ? Quels enseignements et quelles perspectives de la crise asiatique ?

Similarly, in our times the destiny of man presents its meaning in political terms; the essence of politics is power, and power should be maintained by responsibility and the sense of spirituality and morality, not by distortion of religion, not by misinterpretation of history, not by giving wrong meanings to the ideologies, but if I could submit in my humble way I would say one will have perhaps to build the future in the Gandhian order; I wish we could understand that it is these things which inspired that great man, his words and deeds in the service of disinterested ideals to bring happiness and love to the people who were forgotten and neglected. Human beings will always have the imperative to believe in the possibility of a better world of their own making, we will have to end the shameful saga of man exploiting man and make freedom, democracy and economic development in support of social justice a reality.

In reality, we must see life in moral terms and recognize that there are other values of equal, if not of much great, importance to be responded to, than making mere economic gains as our destiny. In life, we are not performing all these for ourselves but are acting in the side of an invisible force of justice, or some would put it, life is a performance before the judgement of God as it had been in antiquity and as it would be in the centuries ahead; we should liberalize more and integrate social economic forces into a new world order which will be fair and just; multilateral, bilateral and national structures which have so far been ignored, forgotten or manipulated should be given a rebirth to become a sort of comprehensive symphony of a good society. Ghandi said that the world rests upon the rock of Satia that is truth, and there could be no other basis on which life in the coming century can be deemed. Man's individual inner in outer life should be in harmony with his surrounding environment living in the new reality of a sustainable world, a world of common habitat for all men, respect for diversities of religions, cultures, nationalities and languages. Here is looming large for us the agenda for action. I am sure this Academy will rise to this new challenge and fulfill its mandate by unleashing its civilizing force. I thank you.

exploitation of economic and political nature was triumphant throughout the 20th century. Thus, it turned out to be the most modern century of all. We have to recreate order on this earth to escape extinction and the curse of history.

However, it has to be admitted that this century was not all shadows and murder, there have been sunlights also, there have been spectacular advances in science and technology that have made life more bearable for some and more pleasurable for the rest. We have raised the dead in a real sense by taking the vital organs of the dead and planting them to function once again in the living; a symphony has been created by means of a small test which could be heard by anyone throughout the world. We have been able to conquer the distances of time and space; there was a time when Queen Isabel took about seven months to know that a new continent was found; it took about seven weeks and more for the best of people in London and Paris to know that Lincoln was assassinated, but in our times thanks to the miracles of science and technology we are able to see in a minute and a half Nell Armstrong walking on the surface of the moon; the time, the distance, the space which separated us are melting away, but unfortunately we have not remained in control of our achievements, we have misused them by that power to good; to do good is not to be invalidated.

In the area of economics the new technologies of information, computers and communication have brought a great shift; today the currency in the foreign aid and assistance which is able to cross the borders and jump the bulk of humanity is something which one had never dreamt of. This change has brought about a new progress in society and in countries which have access to science and technology and adopted them as means of development, but it is unfortunate that the same science and technology, which enable some to undertake a race in competition, has not helped the poor, the forgotten and the miserable; competition has become suicidal for many and jobless growth has become the order of the day in some parts of the world. It is indeed possible for us to improve this state of affairs and incite science and technology to do good for the people.

scholarship, examine the contemporary issues and provide possible solutions. I deem it a great privilege and honour to be nominated and admitted to this charming academic circle. I hope I would be able to fulfill the expectations which this Academy has of its members.

In the last forty years I have held several jobs thanks to the government of India; from assignments at the village level to some of the most important positions at national and international levels I had the opportunity to work. These assignments exposed me to diverse experiences and provided me with the opportunities to make my humble contribution to some of the socio-political issues facing my country and the developing world. I held diplomatic negotiations at bilateral and multilateral levels, but I must confess that I found a real creative urging happiness when I took part in great assemblies like the one to which I have been admitted today.

Intellectual ideas unleashed by these centres and dynamism inculcated on the society facilitate policy formulation, exchange of experiences leading to the beginning of true renaissance. I am confident that in the testing times ahead this institution would play such a role. We are living in the most exciting and most challenging times, we are on the threshold of the 21st century, a century which requires us to handle the new situations with care, wisdom and courage. These things are indeed so hard that we cannot afford to be negligent about our responsibilities which have been cast on us by the future. Living in the 20th century, we have experienced the best of times and the worst of times following the course of history. We have been experiencing in this century the worst of barbarian unforgivable crimes committed against humanity; Hitler unleashed unsurpassed violence and evil in the name of ethnic cleansing; atomic bombs were dropped in the name of bringing peace which destroyed a section of humanity and there are yet children to be born suffering from monstrous physical and mental handicaps; more human beings were allowed to die of poverty and hunger of which we have written records; exploitation of political and economic nature crippled the people in the name of great humanitarian ideologies and doctrines;

**SPEECH OF MR. ABID HUSSAIN  
THE NEW MEMBER  
OF THE ACADEMY OF THE KINGDOM  
OF MOROCCO**

Mr. Chairman,  
Distinguished members of the Academy,  
Guests and friends,

I would first of all like to offer my sincerest thanks to His Majesty king Hassan II for being so gracious as to nominate me as a member of this Academy. I and my country hold His Majesty in high esteem; he is a man who has a great sense of history and possesses a real vision that transcends immediate political constraints; he has an enlightened mind and he is compassionate for ordinary men and passionate for knowledge and service; such men are God's gift to humanity and such men are most needed in times of uncertainty and trouble as the present times appear to be.

I would also like to thank Mr. Ahmed Ramzi for giving a magnificent account of my country, its philosophy, its culture and civilization. I am also grateful to you for the kind and warm words in which he introduced me to this audience, that only shows his warmth of heart and charity of mind.

The Royal Academy of the kingdom of Morocco is to me a unique institution; it is not a conventional research centre, but is an institution seizing leadership on issues, reflecting on them with the best intellectual resources and chasing ideas unconstrained by governments or directions; it has access to personalities who, having acquired depth knowledge distinct reflection and



---

---

**COMMUNICATIONS**

---

---

Aussi nous réunissons-nous pour décrypter la crise économique d'Asie, en connaître les causes et en évaluer les effets. Nul doute que les membres de l'Académie, connus pour leur sagesse, leur perspicacité, et leur tendance à privilégier le dialogue serein et objectif, contribueront à mieux faire comprendre cette crise. Nul doute aussi que les experts invités, qui sont du Maroc et d'ailleurs, venus des institutions internationales et des pays concernés et qui sont des spécialistes, nous inviteront à une réflexion mieux ajustée sur les concepts, les interactions économiques et financières et nous aideront à approfondir le sujet qui est soumis à notre étude.

Ce thème nous interpelle aussi sur ce que nous devrions faire pour que pareille crise ne se produise pas dans nos pays. Ainsi, l'Académie du Royaume du Maroc, grâce à la sollicitude constante de Sa Majesté le Roi, son Protecteur, est devenu un lieu d'authenticité en même temps que d'ouverture, un espace de connaissance aux dimensions multiples, de savoir qui scrute le futur à partir des données que nous observons dans le présent.

Mesdames et messieurs,

Je suis heureux de vous souhaiter la bienvenue à cette session de printemps de notre académie, de la souhaiter aussi à messieurs les experts et à madame l'experte, ainsi qu'au nouveau membre de notre académie, M. Abid Hussain le fils de ce grand pays ami qu'est l'Inde, qui sera présenté par notre collègue M. Ahmed Ramzi.

Nous commençons maintenant les travaux de cette session, que nous souhaitons être pleinement réussis.

---

## DISCOURS D'OUVERTURE DE LA SESSION

Habib El-Malki

Monsieur le Secrétaire perpétuel, monsieur le Chancelier, monsieur le Directeur des séances, messieurs les membres de l'Académie, messieurs les experts, mesdames et messieurs.

Notre réunion qui se tient aujourd'hui dans notre académie, a pour fin, comme dans les réunions précédentes, d'étudier une question qui compte parmi les plus importantes des temps présents. Sa Majesté le Roi Hassan II, le Fondateur et le Protecteur de notre académie, a bien voulu nous proposer le sujet qui a pour titre "*Pourquoi les dragons d'Asie ont-ils pris feu ?*".

C'est une question qui préoccupe les hommes politiques, les économistes, les gestionnaires de capitaux et même les chefs d'Etat, depuis qu'apparurent les premiers signes de la crise économique d'Asie du Sud-Est. Comme par contagion, les effets de cette crise ont touché les pays de la région au point de susciter la crainte pour d'autres pays, ce qui constitue la preuve que l'interdépendance économique, financière et monétaire est l'un des caractères saillants du monde actuel.

La mondialisation de l'économie, des intérêts, des moyens de communication, des opérations boursières, fait que ce qui se produit en un lieu donné, aura des répercussions en d'autres lieux, ou même sur les individus, car les problèmes qui les touchent du fait du chômage, de la baisse des revenus, du pouvoir d'achat et de la valeur de monnaie, peuvent donner lieu à des conséquences graves.



---

---

**Séance solennelle publique**

---

---

- Mohammed Habib Belkhodja . . . . .	286
- En compagnie des tigres asiatiques, mais vers où ?	
- Along with the Asian tigers, but where to ?	
- Ahmed Sidqi Dajani . . . . .	287
- Les leçons de la crise économique d'Asie	
- Lessons of the Asian economic crisis	
<b>3 - DEBATS</b> . . . . .	<b>291</b>
- <b>Discours de clôture des travaux de la session</b> . . . . .	<b>325</b>
<b>Habib El-Malki</b>	
<b>Membre de l'Académie</b>	
<b>Directeur des séances</b>	

**Les langues de travail de l'Académie du Royaume du Maroc  
sont l'arabe, le français, l'anglais et l'espagnol**

**Ces textes étant originaux, leur reproduction intégrale ou partielle  
devra mentionner la référence à la présente publication**

**La terminologie et les idées exprimées dans les textes  
engagent la seule responsabilité de leurs auteur**

---

10 - Le Maroc et la crise du Sud-Est asiatique . . . . .	225
<b>Adil Douiri</b>	
Directeur général du "Casablanca Financial Group", Maroc	
11 - Effects of the Asian crisis on Russia .. . . .	241
<b>Anatoli Gromyko</b>	
Membre de l'Académie	
12 - The case of Macau, a small dragon . . . . .	251
<b>E.R de Arantes e Oliveira</b>	
Membre de l'Académie	
13 - Le Japon, épiceutre de la crise asiatique et mondiale . . . . .	261
<b>Georges Mathé</b>	
Membre de l'Académie	
14 - La grande crise économique asiatique .. . . .	275
<b>Le cardinal Bernardin Gantin</b>	
Membre de l'Académie	

**2 - RESUMES** (les résumés des textes arabes sont traduits  
aux autres langues de travail de l'Académie).

- <b>Othman Al-Omeir</b> . . . . .	281
- Interactions politiques possibles de la crise asiatique	
- Eventual political sequels of the crisis in Southeastern Asia.	
- <b>Nasser Eddine Al-Assad</b> . . . . .	283
- La crise économique en Asie : notes et commentaires	
- The economic crisis of Asia : notes and comments	

2 - La crise asiatique : quel cheminement de la confiance à la défiance ?	75
<b>Mme Nezha Lahrichi</b> Professeur des sciences économiques, ISCAE, Casablanca, Maroc.	
3 - Evidences et leçons des crises asiatiques . . . . .	97
<b>Michel Jobert</b> Membre de l'Académie	
4 -The crisis in Asia : causes, evolution and prospects . . . . .	105
<b>Uri Dadush</b> Economiste, représentant la Banque mondiale	
5 - Mondialisation et crise asiatique . . . . .	113
<b>Driss Khrouz</b> Professeur à l'Université Mohamed V Rabat, Maroc	
6 - Pourquoi les dragons d'Asie ont-ils pris feu ? . . . . .	141
<b>Vernon Walters</b> Membre de l'Académie	
7 - Succès et problèmes en Asie de l'Est et du Sud-Est . . . . .	147
<b>Pierre Judet</b> Professeur émérite, Institut IREPD, Paris	
8 - L'Afrique sub-saharienne et la crise asiatique. . . . .	161
<b>Amadou Mahtar M'Bow</b> Membre de l'Académie	
9 - The Korean financial crisis : causes and remedies . . . . .	181
<b>Doowon Lee</b> Professeur à l'Université de Yonsei Séoul, Corée	

# TABLE DES MATIERES

## I- SEANCE SOLENNELLE PUBLIQUE

- Discours d'ouverture des travaux de la session . . . . . 19  
    **HABIB EL-Malki**  
    membre de l'Académie  
    Directeur des séances
  
- Réception du nouveau membre de l'Académie du Royaume du Maroc,  
Monsieur Abid Hussain (Inde).
  - Discours de réception prononcé par M. Ahmed Ramzi,  
    membre de L'Académie. (voir le texte en arabe)
  - Discours du récipiendaire à l'Académie du Royaume du Maroc,  
    M. Abid Hussain. (texte anglais) . . . . . 23
  
- Introduction au thème de la session . . . . . 27  
    **Habib El-Malki**  
    Membre de l'Académie

## II- TRAVAUX DE LA SESSION

### 1 - COMMUNICATIONS

- 1- Origines et enseignements de la crise asiatique . . . . . 67  
    **Alassane Ouattara**  
    Directeur général adjoint du Fonds  
    Monétaire International (FMI).



D-EFFETS DE LA CRISE SUR LES ÉCONOMIES

REGIONALES ET MONDIALE

E- RÉACTIONS DES INSTITUTIONS FINANCIERES INTERNATIONALES  
ET DES PUISSANCES INDUSTRIELLES

F- RISQUES SOCIO-POLITQUES DANS LES PAYS EN CRISE

### III- PERSPECTIVES D'AVENIR

A- LE SYNDROME ASIATIQUE EST-IL TRANSMISSIBLE

A D'AUTRES PAYS ?

B- LES CONDITIONS DE REPRISE DANS LES PAYS ASIATIQUES

C- QUELLES LEÇONS À TIRER POUR PRÉVENIR DE TELLES CRISES,  
ET ASSURER UN ÉQUILIBRE MONDIAL TENANT COMPTE DU  
POLITIQUE, DE L'ECONOMIQUE ET DU SOCIAL ?

---

# "POURQUOI LES DRAGONS DE L'ASIE ONT-ILS PRIS FEU?"

(Thème de la session de mai 1998)

## LES AXES PROPOSES À L'ETUDE DU THEME

### EXPOSE LIMINAIRE

#### I- LA PHASE D'EMERGENCE DES DRAGONS ASIATIQUES

- A- LES FACTEURS À L'ORIGINE DE L'ÉMERGENCE
- B- LES PERFORMANCES DES PAYS ÉMERGENTS
- C- QUELLES RETOMBÉES POUR LE BIEN-ETRE SOCIAL?

#### II- POURQUOI LES DRAGONS ASIATIQUES ONT-ILS PRIS FEU?

##### LA CRISE ET SES CAUSES

- A- LA MONDIALISATION ET LA CRISE ASIATIQUE
- B- FACTEURS ENDOGÈNES ET EXOGÈNES
- C- ETUDE DE CAS PARTICULIERS :

La Thaïlande

La Corée du Sud

L'Indonésie. Autres.

## AVANT PROPOS

La session de printemps de l'Académie du Royaume du Maroc s'est tenue à Fès les 4, 5 et 6 mai 1998, pour étudier la crise économique du Sud-Est asiatique, sujet que Sa Majesté le Roi Hassan II, le Protecteur de l'Académie, a bien voulu proposer et formuler en ces termes : "*Pourquoi les dragons d'Asie ont-ils pris feu ?*".

Ont participé à cette session les membres de l'Académie ainsi que les experts invités :

- M. Alassane Ouattara, directeur général adjoint du Fonds Monétaire International (FMI).

- Madame Nezha Lahrichi, professeur des sciences économiques, ISCAE, Casablanca, Maroc.

- M. Doowon Lee, professeur d'économie, département d'économie à l'Université de Yonsei, Séoul, Corée.

- Driss Khrouz, professeur des sciences économiques à l'Université Mohamed V, Rabat.

- M. Pierre Judet, professeur émérite, Institut de la Recherche Economique Production Développement (IREPD), Paris.

- M. Adil Douiri, diplômé de l'Ecole Nationale des Ponts et Chaussées (Paris), directeur général du "Casablanca Finance Group".

- M. Uri Dadush, économiste, directeur du Groupe du Développement des Perspectives, représentant la Banque Mondiale.

- M. Habib El-Malki, membre de l'Académie, a assuré la direction des séances.

Le présent ouvrage comprend les communications présentées, les débats qu'elles ont suscités, ainsi que les résumés des communications traduits aux langues de travail de l'Académie que sont l'arabe, le français, l'anglais et l'espagnol.

## 5. La revue "ACADEMIA"

- 1- "ACADEMIA" est la revue de l'Académie du Royaume du Maroc. Son numéro inaugural comprend les actes de la cérémonie d'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie
  - 2- "ACADEMIA", N° 1, février 1984.
  - 3- "ACADEMIA", N° 2, février 1985
  - 4- "ACADEMIA", N° 3, février 1986.
  - 5- "ACADEMIA", N° 4, novembre 1987.
  - 6- "ACADEMIA", N° 5, décembre 1988.
  - 7- "ACADEMIA", N° 6, décembre 1989
  - 8- "ACADEMIA", N° 7, décembre 1990.
  - 9- "ACADEMIA", N° 8, décembre 1991.
  - 10- "ACADEMIA", N° 9, décembre 1992.
  - 11- "ACADEMIA", N° 10, septembre 1993.
  - 12- "ACADEMIA", N° 11, décembre 1994.
  - 13- "ACADEMIA", N° 12, 1995.
  - 14- "ACADEMIA", N° 13.
-

- 8- "Kitab attayssir fi al-moudawat wa tadbir" (Le "Tayssir") d'Avenzoar, Abou Marwan Abdelmalik Ibn Zohr, édition critique par Mohamed Ben Abdellah Roudani, 1991
- 9- "Mâalamat Al-Malhoune" 1ère partie du 2ème volume, par Mohamed Al-Fassi, 1991
- 10- "Mâalamat Al-Malhoune" 2ème partie du 2ème volume, par Mohamed Al-Fassi, 1992
- 11- "Boghayat wa Tawashî Al - Moussiqâ Al Andalousiâ", par Azeddine Bennani, 1995.
- 12- "Iqad Ashoumou'e (musique andalouse ), par Mohamed Al-Bou'ssamî, éd. critique par Abdelaziz Benabdeljelil, 1995.
- 13- "Mâalamat Al-Malhoune" "Myat qassida wa qassida".. par Mohamed Al-Fassi, 1997.

### 3. Collection "Les lexiques"

- 1- "Lexique arabo-berbère", 1er tome, par Mohamed Chafik, 1990.
- 2- "Lexique arabo-berbère", 2ème tome, par Mohamed Chafik, 1996

### 4. Collection "Les séminaires"

- 1- "Falsalat Attachrie Al Islami" 1<sup>o</sup> séminaire de la "Commission des valeurs spirituelles et intellectuelles" de l'Académie, 1987.
- 2- "Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres", (1980-1986), décembre 1987
- 3- "Conférences de l'Académie" ( 1983-1987 ), 1988
- 4- "Caractères alphabétiques de la langue arabe et technologie", février 1989
- 5- "Droit canonique, fiqh et législation", 1989
- 6- "Fondements des relations internationales en Islam", 1989
- 7- "Droits de l'homme en Islam", 1990.
- 8- "Interactions culturelles de l'Orient et de l'Occident", 1993
- 9- "Problèmes de l'usage de la langue arabe au Maroc", 1993.
- 10- "Le Maroc dans les études orientalistes", 1993.
- 11- "La traduction scientifique", 1995.
- 12- "L'avenir de l'identité marocaine devant les défis contemporains", 1977.

- 19- "Le droit d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme?", octobre 1991
- 20- "Le patrimoine commun hispano-mauresque", avril 1992.
- 21- "L'Europe des Douze et les autres", novembre 1992.
- 22- "Le savoir et la technologie", mai 1993
- 23- "Protectionnisme économique et politique d'immigration", décembre 1993.
- 24- "Les chets d'Etat face au droit à l'autodétermination...", avril 1994.
- 25- "Les pays en voie de développement entre l'exigence démocratique et la priorité économique", novembre 1994.
- 26- "Quel avenir pour le bassin méditerranéen et l'Union européenne?", mai 1995
- 27- "Droits de l'homme et emploi, compétitivité et robotisation", avril 1996.
- 28- "Et si le processus de paix au Moyen-Orient devait échouer?", décembre 1996.
- 29- "Mondialisation et identité", mai 1997.
- 30- "Droits de l'homme et manipulations génétiques", novembre 1997.

## 2. Collection "Le patrimoine"

- 1- "Al-Dhail wa Al-Takmilah", d'Ibn Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes (biographies maroco-andalouses ), édition critique par M. Bencharifa, 1984.
- 2- "Al-Ma' Wa ma warada fi chorbihî mine al-adab", ( apologétique de l'eau ), de M. Choukry Al Aloussi, édition critique de M. Bahjat Al - Athari, 1985.
- 3- "Maâlamat Al-Malhoune", 1er et 2ème parties du 1er volume, Mohamed Al-Fassi, 1986, 1987.
- 4- "Diwane Ibn- Fourkouné", recueil de poèmes andalous présentés et commentés par Mohamed Bencharifa, 1987.
- 5- "Ain Al Hayah Fi Ilm Istinbât Al Mıyah" (Source de la vie en science hydrogéologique) de A. Damanhourî, présentation et édition critique par Mohamed Bahjat Al-Athari, 1989.
- 6- "Maâlamat Al-Malhoune" 3<sup>e</sup> volume des "Chefs d'oeuvre d'Al-Malhoune", Mohamed Al-Fassi, 1990.
- 7- "Oumdat attabib fi Mârifati Annabat" (Référence du médecin en matière des plantes) d'Abou Al-Khair Al-Ichbili, 1er et 2ème volumes, édition critique par Mohamed Larbi AL-Khattabi, 1990.

# LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

## 1. Collection "Sessions"

- 1- "Al Qods . Histoire et civilisation", mars 1981.
- 2- "Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain", novembre 1981
- 3- "Eau, nutrition et démographie", 1ère partie, avril 1982.
- 4- "Eau, nutrition et démographie", 2ème partie, novembre 1982.
- 5- "Potentialités économiques et souveraineté diplomatique", avril 1983
- 6- "De la déontologie de la conquête de l'espace", mars 1984.
- 7- "Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes", octobre 1984.
- 8- "De la conciliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques", avril 1985.
- 9- "Traité d'union entre l'Orient et l'Occident : Al-Ghazzali et Ibn-Maimoun", novembre 1985
- 10- "La piraterie au regard du droit des gens", avril 1986.
- 11- "Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine", novembre 1986.
- 12- "Mesures à décider et à mettre en oeuvre en cas d'accidents nucléaires", juin 1987.
- 13- "Pénurie au Sud, incertitude au Nord : constat et remèdes", avril 1988
- 14 - "Catastrophes naturelles et péril acridien", novembre 1988
- 15- "Université, recherche et développement", juin 1989
- 16- "Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux", décembre 1989.
- 17- "De la nécessité de l'homo oeconomicus pour le décollage économique de l'Europe de l'Est", mai 1990.
- 18- "L'invasion du Koweït par l'Irak et le nouveau rôle de l'O.N.U.", avril 1991.

## **LES MEMBRES CORRESPONDANTS**

**Richard B. Stone: U.S.A.**

**Charles Stockton: U.S.A.**

**Haim Zafrani : Royaume du Maroc**

**Secrétaire perpétuel : Abdellatif Berbich**

**Chancelier : Idriss Dahak**

**Directeur des séances: Habib El- Malki**

**Directeur scientifique : Ahmed Ramzi**

## LES MEMBRES

### DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Léopold Sédar Senghor . Sénégal  
Henry Kissinger U.S.A.  
Maurice Druon France  
Neil Armstrong U.S.A.  
Abdellatif Benabdelljelil Royaume du Maroc  
Abdelkrim Ghallab Royaume du Maroc  
Otto de Habsbourg. Autriche  
Abderrahmane El-Fassi. Royaume du Maroc  
Georges Vedel France  
Abdelwahab Benmansour: Royaume du Maroc  
Mohamed Habib Belkhodja Tunisie  
Mohamed Bencharifa: Royaume du Maroc  
Ahmed Lakhdar-Ghazal. Royaume du Maroc  
Abdullah Omar Nasset: R. d'Arabie Saoudite  
Abdelaziz Benabdallah Royaume du Maroc  
Abdelhadi Taït: Royaume du Maroc  
Fuat Sezgin. Turquie  
Abdellatif Berbic: Royaume du Maroc  
Mohamed Larbi Al-Khattabi Royaume du Maroc  
Mahdi Elmandjra Royaume du Maroc  
Ahmed Dhuhayb. Royaume d'Arabie Saoudite  
Mohamed Allal Smaceur Royaume du Maroc  
Ahmed Sidqi Dajani : Palestine  
Mohamed Chafik. Royaume du Maroc  
Lord Chalfont Royaume-Uni de G. B  
Amadou Mahtar M'Bow: Sénégal  
Abdellatif Filali: Royaume du Maroc  
Abou-Bakr Kadiri: Royaume du Maroc  
Hadj Ahmed Bencheikroun: Royaume du Maroc  
Abdellah Chakir Guerçifi. Royaume du Maroc  
Jean Bernard: France  
Robert Ambroggi France  
Azeddine Laraki Royaume du Maroc  
Donald S. Fredrickson: U.S.A.  
Abdelhadi Boutaleb: Royaume du Maroc  
Idriss Khalil: Royaume du Maroc  
Abbas-Al-Jirani. Royaume du Maroc  
Pedro Ramirez-Vasquez: Mexique  
Mohamed Farouk Nebhane Royaume du Maroc  
Abbas Al-Kissi Royaume du Maroc  
Abdellah Laroui. Royaume du Maroc  
Bernardin Gantin Vatican  
Abdallah Al-Fayçal: R. d'Arabie Saoudite  
Nasser Eddine Al-Assad: Royaume de Jordanie  
Anatoly Andrei Gromyko. Russie  
Georges Mathé. France  
Kamel Hassan Al Maqhour: Libye  
Eduardo de Arantes E. Oliveira: Portugal  
Abdelmajid Meziane: Algérie  
Mohamed Salem Ould Addoud. Mauritanie  
Pu Shouchang Chine  
Idriss Alaoui Abdellaour: Royaume du Maroc  
Alfonso de la Serna. Royaume d'Espagne  
Al-Hassan Bin Talal: Royaume de Jordanie  
Vernon Walters: U.S.A  
Mohamed Kettani Royaume du Maroc  
Habib El Malki . Royaume du Maroc  
Mario Soares: Portugal  
Othmane Al-Omeri . R. d'Arabie Saoudite  
Klaus Schwab: Suisse  
Driss Dahak Royaume du Maroc  
Kamal Abou Al Majd: Egypte  
Michel Jobert France  
Mania Saïd Al-Oteiba Emirats Arabes-Unis  
Yves Pouliquen : France  
Chakir Al-Faham . Syrie  
Omar Azimane: Royaume du Maroc  
Ahmed Ramzi Royaume du Maroc  
Abid Hussain: Inde

# ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC

Charia Imam Malik, Km 11, B.P. 5062  
code postal 10.100  
Rabat, Maroc

Téléphones: 75.51.13 / 75.51.24  
75.51.35 / 75.51.89  
Fax: 75.51.01

Dépôt légal: 1998/1231

ISBN:6-017-46-9981

IMP. EL MAARIF AL JADIDA -RABAT



**Publications de l'Académie du Royaume du Maroc**  
**Collection «Sessions»**

# **POURQUOI LES DRAGONS D'ASIE ONT-ILS PRIS FEU?**

**Thème de la 1<sup>o</sup> session 1998**

**Fès**

**4, 5 et 6 mai 1998**